الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

الحركـات الاجتماعية-الاحتجاجيـة في الجزائـر

دراسة سوسيولوجية تحليلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

من إعـداد الطالب: بشينية عبد الغاني

إشراف الأستاذ الدكتور: رميتـة أحمـد

لجنة المناقشة

أ د. رمضاني صورية	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسـا
أ د. رميتـة أحمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
أ د. عوايجية سماح	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشـا
أ د. حـراث فتيحـة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشـا
د. كنـاي مخفـي	أستاذ محاضر أ	جامعة المديـة	مناقشـا
د. ببيمـون كلثـوم	أستاذة محاضر أ	جامعة بـاتنـة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2026/2025

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى مثلي وقدوتي في الحياة

أبي العزيز المحترم

إلى نبع الحب والعطف والتضحية

أمي الحنونة الغالية

إلى أسمى رموز الإخلاص والوفاء والصبر،

رفيقة العمر والدرب

زوجتي الحبيبة الموقرة

الى أحمد عدنان، علي حسين، جنى ردينة، إلين جوري

أولادي، فلذات كبدي

الى إخوتي وأخواتي، سندي وعضدي في الحياة

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الكرام

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء.

عبد الغني..

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الكريم

البروفيسور رميتة أحمد، على نصائحه وتوجيهاته

الثمينة، وقبوله تأطير أطروحتي للدكتوراة

كما أتوجه بتشكراتي الخالصة، لأساتذتي المبجلين، وأهلي

الأكرمين، وأصدقائي المخلصين، كل باسمه ووسمه

ومقامه، على مساندتهم ومساعدتهم الثمينة والقيمة،

خلال فترة إنجاز هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
الباب الأول التفسير النظري والسوسيولوجي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية		
الفصل النظري الإطار النظري والمنهجي للدراسة		
	مقدمة	**01**
01	الإشكالية	**07**
02	تحديد المفاهيم	**12**
03	أسباب اختيار الموضوع	**15**
04	أهداف الدراسة	**16**
05	أهمية الدراسة	**16**
06	المناهج المستخدمة في الدراسة	**17**
07	التقنيات المستعملة في الدراسة	**19**
08	المقاربة النظرية للدراسة	**20**
09	الدراسات السابقة	**26**
10	صعوبات البحث	**29**
الفصل الثاني: سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية		
	تمهيد	**32**
	المبحث الأول: ماهية الحركات الاجتماعية	**33**
01	تعريف الحركات الاجتماعية	**33**
02	خصائص الحركات الاجتماعية	**35**
03	التفسير التاريخي للحركات الاجتماعية	**37**

04	انتشار الحركات الاجتماعية	**39**
المبحث الثاني: سوسيولوجية الحركات الاجتماعية		**49**
01	الحركات الاجتماعية والعنــف	**49**
02	الحركات الاجتماعية والشعبوية	**55**
03	الحركات الاجتماعية والفعل الجمعي	**65**
1-3	الفعل الجمعي والتنظيمات	**65**
2-3	الفعل الجمعي والهوية الجمعية	**67**
04	الحركات الاجتماعية والهوية الجمعية	**69**
المبحث الثالث: الحركات الاجتماعية والاحتجاج		**72**
01	البحث في الماهية	**72**
02	الاحتجاج كذخيرة للفعل الجمعي	**74**
03	الاحتجاج وصناعة الرأي العام	**76**
04	الاحتجاج وبنية الفرصة السياسية	**79**
المبحث الرابع: الحركات الاجتماعية الجديدة		**81**
01	الحركات الاجتماعية والعولمة	**81**
02	الحركات الاجتماعية والديمقراطية	**84**
03	الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني	**87**
04	الحركات الاجتماعية والشبكات (الاجتماعية والافتراضية)	**91**
خلاصة		**94**
الفصل الثالث: سوسيولوجية المجتمع والدولة في الجزائر		
تمهيد		**97**
المبحث الأول: التفسير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع والدولة في الجزائر		**98**
01	التفسير الاجتماعي للمجتمع	**98**

02	التفسير التاريخي للمجتمع الجزائري	**100**
03	التفسير الاجتماعي للدولة	**102**
04	التفسير التاريخي للدولة الجزائرية	**107**
المبحث الثاني: المجتمع الجزائري في مواجهة الاحتلال الفرنسي		**111**
01	التفكيك السياسي	**111**
02	التفكيك الاجتماعي	**113**
03	التفكيك الاقتصادي	**114**
04	التفكيك الثقافي	**115**
المبحث الثالث: أصول الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة		**117**
01	خصائص الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة	**118**
02	الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة 1830-1900	**120**
1-2	حركة محمد بن العنابي	**121**
2-2	حركة حمدان بن عثمان خوجة	**122**
3-2	حركة الأمير عبد القادر 1832-1847	**124**
4-2	حركة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد 1871	**126**
5-2	حركة النخبة القسنطينية	**127**
03	الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة 1900-1954	**131**
1-3	حركة الأمير خالد	**131**
2-3	حركة نجم شمال افريقيا	**133**
3-3	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	**135**
4-3	الكشافة الإسلامية	**136**
04	الحركة الوطنية الاجتماعية التحريرية: ثورة أول نوفمبر 1954	**138**
المبحث الرابع: الدولة الوطنية وتحديات التنمية		**143**
01	الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة	**143**

02	سياسة التنمية بعد الاستقلال	145
03	اختلالات التنمية في الجزائر	152
04	المخططات التنموية الاقتصادية	161
خلاصة		165
الفصل الرابع: الفعل الاحتجاجي والحراك الشعبي في الجزائر		
تمهيد		168
المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر		169
01	الاستقلال وأزمة الحكومة المؤقتة	169
02	الاستقلال والحركات الاحتجاجية العنيفة	172
03	خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	173
04	أنواع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	175
1-4	الحركة الاجتماعية العمالية	175
2-4	الحركة الاجتماعية الثقافية	181
3-4	الحركة الاجتماعية الدينية	184
4-4	الحركة الاجتماعية الطلابية	190
5-4	الحركة الاجتماعية النسوية	193
المبحث الثاني: ذخائر الفعل الاحتجاجي في الجزائر		195
01	ذخيرة المطالب الاجتماعية	196
02	ذخيرة الجيل	198
03	ذخيرة الفرصة السياسية	202
04	ذخيرة الاحتجاج الديني	204
المبحث الثالث: الحراك الاحتجاجي والعنف المجتمعي		210
01	مطالب التغيير وممارسات العنف	210
02	الدولة والمجتمع في مواجهة العنف المقدس	214

03	الحركات الاجتماعية وأزمة الانتقال للمجتمع المدني	217
04	الأنماط الجديدة للحراك الاحتجاجي	219
المبحث الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر		221
01	الحراك الشعبي كفعل احتجاجي	221
02	الحراك الشعبي: عوامل اندلاعه وخصائصه وأساليبه	223
1-2	عوامل اندلاع الحراك الشعبي	223
2-2	خصائص الحراك الشعبي	230
3-2	أساليب الاحتجاج خلال الحراك الشعبي	232
03	التنظيم الأمني للحراك الشعبي	234
04	الحراك الشعبي والجيش الوطني الشعبي	236
1-4	تعريف المؤسسة العسكرية	236
2-4	مهام الجيش الوطني الشعبي	238
3-4	خصائص الجيش الوطني الشعبي	241
4-4	مرافقة الجيش الوطني الشعبي للحراك الشعبي	241
خلاصة		244
الباب الثاني **الجانب التحليلي والميداني للدراسة**		
الدراسة التحليلية: تحليل الخطاب الصحفي بمجلة الجيش		
تمهيد		
الفصل الخامس: تحليل مسارات البرهنة لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر		
تمهيد		249
01	**قضية اصطفاف الجيش الوطني الشعبي مع الحراك الشعبي**	250
1-1	أطروحة تأييد الجيش الوطني الشعبي للمطالب المشروعة للشعب	250
2-1	أطروحة دفاع الجيش الوطني الشعبي عن الشعب وحماية المحتجين	251

02	**قضية الحراك الشعبي وأثره على الأمن الوطني**	**253**
1-2	أطروحة تآمر أعداء الجزائر على أمنها واستقرارها خلال أزمتها وتصدي الجيش لهم	**253**
2-2	أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بالشرعية الدستورية وإزعاجه المتآمرين على الجزائر	**256**
3-2	أطروحة تحقيق الجيش الوطني الشعبي للإرادة الشعبية ومحافظته على الأمن الوطني	**258**
03	**قضية تمسك الجيش الوطني الشعبي بالحلول القانونية والدستورية لحل الأزمة في الجزائر**	**260**
1-3	أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي لإجراء حوار وطني لحل الأزمة	**260**
2-3	أطروحة مقاربة الجيش الوطني الشعبي للحوار العقلاني	**261**
3-3	أطروحة عزم الجيش الوطني الشعبي على مرافقة الشعب لإجراء الانتخابات الرئاسية	**263**
4-3	أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي الجزائريين لإنجاح الاستحقاق الرئاسي للخروج من الأزمة	**265**
5-3	أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بضمان إجراء الانتخابات الرئاسية	**266**
خلاصة		**268**
الفصل السادس: تحليل القوى الفاعلة لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر		
تمهيد		**270**
01	**التصور الخاص بالشعب الجزائري**	**271**
1-1	التصور الخاص بالشعب الجزائري	**271**
2-1	التصور الخاص بالشهداء والمجاهدون	**273**
02	**التصور الخاص بالجيش الوطني الشعبي**	**275**
1-2	التصور الخاص بالجيش الوطني الشعبي	**275**
2-2	التصور الخاص بالقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي	**278**
03	**التصور الخاص بالجزائر**	**281**
04	**التصور الخاص بالعصابة**	**283**
خلاصة		**285**

الفصل السابع: تحليل الأطر المرجعية لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر		
تمهيد		**287**
01	**الإطار التاريخي**	**288**
02	**الإطار السياسي**	**288**
03	**الإطار الأمني**	**289**
خلاصة		**291**
الدراسة الميدانية		
الفصل الثامن تحليل نتائج الدراسة الميدانية		
تمهيد		**294**
1	**التعريف بميدان الدراسة وخصائص مجتمع البحث**	**295**
1-1	**مجال الدراسة**	**295**
1-1-1	المجال المكاني	**295**
2-1-1	المجال الزماني	**297**
3-1-1	المجال البشري	**297**
4-1-1	**العينة**	**297**
5-1-1	**منهج البحث**	**303**
6-1-1	**أدوات البحث**	**303**
أ	تقنية الاستمارة	**303**
ب	تقنية التحليل الاحصائي ببرنامج SPSS	**304**
2	**تحليل بيانات الدراسة الميدانية**	**305**
1-2	تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى	**305**
2-2	تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية	**320**
3-2	تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة	**326**
4-2	تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الرابعة	**334**

3	**نتائج الدراسة الميدانية**	**344**
1-3	نتائج الفرضية الأولى	**344**
2-3	نتائج الفرضية الثانية	**346**
3-3	نتائج الفرضية الثالثة	**347**
4-3	نتائج الفرضية الرابعة	**349**
الاستنتاجات العامة		**351**
الخاتمة		**357**
الملاحق		**361**
الملحق رقم 01		**362**
استمارة تحليل الخطاب		**363**
الملحق رقم 02		**366**
استمارة البحث الميداني		**367**
الملحق رقم 03		**373**
جداول الحزمة الإحصائية **SPSS**		**374**
الملحق رقم 04		**384**
صور لمسيرات وشعارات الحراك الشعبي في الجزائر		**385**
قائمة المصادر والمراجع		**408**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين السمات المحددة والخصائص المشتركة للدولة	103
02	جدول يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)	146
03	جدول يبين قيمة الاستثمارات خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني: الوحدة ملايين الدنانير	149
04	جدول يبين المبالغ المرصدة للاستثمارات خلال المخططين الخماسيين	150
05	جدول يبين تطور الديون الخارجية الجزائرية (1986-1995) الوحدة: مليار دولار	155
06	جدول يبين لنا تقسيم الإضرابات الكمي والنسبي حسب القطاع القانوني	178
07	جدول يبين توزيع العينة على ولايات الوطن حسب نوع الاستمارة	296
08	جدول يبين جنس المبحوثين	298
09	جدول يبين سن المبحوثين	299
10	جدول يبين الحالة العائلية للمبحوثين	301
11	جدول يبين المستوى التعليمي للمبحوثين	302
12	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بالتنشئة الاجتماعية	305
13	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بالفقر	306
14	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بالبطالة	307
15	جدول (مركب) يبين العلاقة بين سن المبحوثين ورأيهم في اعتبار البطالة سببا في الاحتجاج الشعبي	308
16	جدول (مركب) يبين العلاقة بين سن المبحوثين ورأيهم في اعتبار البطالة سببا في الاحتجاج الشعبي (تنسيب أفقي)	310
17	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بانهيار القدرة الشرائية	312
18	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بسبب تقييد الحريات	313

19	جدول (مركب) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي واحتجاج الجزائريين بسبب تقييد الحريات	314
20	جدول يبين علاقة احتجاج الجزائريين بسبب نزاهة الانتخابات	315
21	جدول (مركب) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وعدم نزاهة الانتخابات	316
22	جدول يبين ماهية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	318
23	جدول يبين تقييم مسار الشعب الجزائري في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	319
24	جدول يبين رأي المبحوثين باعتبار الاحتجاج ظاهرة تاريخية	320
25	جدول يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في اعتبار أن الاحتجاج هو ظاهرة تاريخية	321
26	جدول يبين تأثير مخططات التنمية في ظهور حركات اجتماعية احتجاجية في الجزائر	323
27	جدول يبين مساهمة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المقاومة في اكتساب الجزائريين خبرة احتجاجية	324
28	جدول يبين علاقة الحرمان كدافع ومحفز لخروج الجزائريين للتظاهر	325
29	جدول يبين مشاركة الجزائريين في الحراك الشعبي	326
30	جدول يبين كيفية المشاركة في الحراك الشعبي	327
31	جدول (مركب) يبين العلاقة بين جنس المبحوثين وكيفية مشاركتهم في الحراك الشعبي 2019	328
32	جدول يبين أبرز مكونات الحراك الشعبي	329
33	جدول يبين الشعارات الأكثر تداولا خلال الحراك الشعبي	330
34	جدول يبين تلبية الحراك الشعبي لمطالب المتظاهرين	331
35	جدول يبين العقبات التي واجهت تحقيق مطالب المتظاهرين	332
36	جدول يبين هل الحراك الشعبي هو نتيجة لمسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	333
37	جدول يبين تبني الجزائريين الحراك السلمي	334
38	جدول يبين استهداف المسيرات الشعبية للممتلكات العمومية والخاصة	335

39	جدول يبين علاقة الجيش بمنعه إراقة دماء المحتجين	**336**
40	جدول (مركب) يبين العلاقة بين كيفية المشاركة في حراك 2019 ورأي المبحوثين في أن الجيش منع إراقة الدماء	**337**
41	جدول يبين طبيعة الصورة الذهنية التي رسمها الشعب الجزائري عن المؤسسة العسكرية	**338**
42	جدول (مركب) يبين علاقة المشاركة -بطبيعة الصورة الذهنية التي رسمها الشعب الجزائري عن المؤسسة العسكرية	**339**
43	جدول يبين علاقة تأمين الجيش للحراك بتجنيبه للانفلات الأمني	**341**
44	جدول (مركب) يبين علاقة المشاركة -بتأمين الجيش للحراك وتجنيبه الانفلات الأمني	**342**

مقدمـة

عرف المجتمع الجزائري عدة تحولات اجتماعية خلال مسيرته التاريخية، نتج عنها مواجهات داخلية وخارجية، تحددت فيه معالم دولته كقوة اجتماعية وسياسية وعسكرية في البحر المتوسط، والتي تعرضت لعدوان وغزو فرنسي سنة 1830، حيث واجهه الجزائريون بثورات شعبية، قادها زعماء حركات اجتماعية مقاومة، منها المسلحة، التي استمرت حتى العقد الثالث من القرن العشرين، والسياسية، التي قادها نخبة من العلماء والمفكرين منذ بداية الاحتلال حتى مجازر 08 ماي 1945، التي ارتكبها الفرنسيون في حق المتظاهرين الجزائريين السلميين، الرافعين لشعارات الحرية والاستقلال، وقدرت ضحاياها بأكثر من 45 ألف شهيد، وهو ما دفع القيادات والنخب الوطنية في إعادة التفكير في منهج نضال حركتهم الاجتماعية، حيث تم اختيار العمل المسلح، بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954، كحركة اجتماعية كبرى، والتي افتك من خلالها الإستقلال الوطني يوم 05 جويلية 1962.

عرفت الجزائر بعد الإستقلال، عدة برامج تنموية لتصحيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي خلفها الاحتلال، حيث تم إطلاق الثورات الثلاث: الزراعية والصناعية والثقافة لدفع عجلة التنمية، والتي تأثرت خلال عقد الثمانينات بالأوضاع العالمية الناتجة عن تدهور سعر برميل البترول، ما أدى إلى تدهور قيمة مداخيل الدولة من العملة الصعبة، انعكس ذلك سلبا على البرامج التنموية الوطنية والواردات من السلع والمواد الأساسية، وهو ما ساهم في ظهور حركات احتجاجية مطلبية مست جميع القطاعات والفئات، نتيجة عدم قدرة الدولة على تلبية جميع المطالب الاجتماعية، عرفت بعدها علاقة الدولة مع المجتمع توترا مستمرا بسبب فشل العقد الاجتماعي.

بنهاية عقد الثمانينات، ظهرت عديد المطالب الاحتجاجية لحركات اجتماعية متعددة: عمالية، ثقافية، دينية، طلابية...، وانتشرت ظواهر جديدة في الشوارع والساحات العامة، عبرت عن ديناميكية حديثة في المشهد السوسيو سياسي للمجتمع الجزائري، وقيم اجتماعية وسلوكات تعبيرية جديدة، ومطالب تعددت أنواعها، حملتها تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية من داخل الأحياء الشعبية في المناطق الحضرية حيث كان جيل

الشباب الفاعل الرئيسي فيها، لتندلع موجة من الحركات الاحتجاجية في كل ربوع الوطن، أهمها مظاهرات 05 أكتوبر 1988، حركة 19 جانفي 2011، والحراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019، وقد عبرت تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، عن تراكمات لأزمات متعددة داخل المجتمع والدولة.

نستقرئ بهذه المقدمة، عوامل ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، في أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، وكظاهرة حملت عدة قيم للمجتمع لا يزال نشاطها ينبض بالشوارع والأحياء والمدن والقرى الجزائرية، وإن تعددت المطالب والأهداف، وإن اختلفت أعمار وأجناس المشاركين فيها، إلا أنها مازالت تشكل مجالاً خصبا للدراسات السوسيولوجية.

نتناول في هذه الأطروحة، دراسة سوسيولوجية الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية بالجزائر من خلال دراسة وصفية تاريخية تحليلية، كظاهرة مست عديد الفئات وطبعت سلوكاتهم ونتجت عنها آثار عديدة على العمران البشري، حيث تم تتبع المسار التاريخي لنشوئها وتحولها، كحركات اجتماعية مقاومة للاحتلال الفرنسي، لتهتم بعدها الدراسة بالتشريح السوسيولوجي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في مرحلة ما بعد الاستقلال، المعبر عنها من خلال الفعل الاحتجاجي الجماعي، الذي استطاع أن يحدث تغييرا عميقا في بنى الدولة وأنساق المجتمع ومنها النسق الأمني، وهو ما سيتم تناوله بالدراسة في هذه الأطروحة.

قسمت الدراسة إلى بابين وثمانية فصول، خصص **الباب الأول**، للتفسير النظري والسوسيولوجي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وبه أربعة فصول، حيث سنتناول في **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة وفيه طرحت الإشكالية، وتحديد المفاهيم، الدراسات السابقة وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة، ثم المقاربة النظرية، فالجانب المنهجي (منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات) وصعوبات البحث، أما **الفصل الثاني** سنتناول فيه سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، حيث سنتطرق فيه ماهية الحركات الاجتماعية، ثم علاقتها بالعنف والشعبوية والفعل الجمعي والهوية الجمعية والاحتجاج، مع دراسة سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الجديدة، وخُصِّصَ **الفصل الثالث**، لدراسة

سوسيولوجية المجتمع والدولة في الجزائر، من خلال التفسير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع والدولة في الجزائر، وفهم كيفية تفكيكهما من طرف الاحتلال الفرنسي، ومقاومة الشعب الجزائري من خلال الحركات الاجتماعية المقاومة، مع إبراز تحديات التنمية التي عرفتها الجزائر المستقلة والتي أدت إلى بروز حركات احتجاجية مطلبية، أما **الفصل الرابع**، فسنفرده للفعل الاحتجاجي والحراك الشعبي في الجزائر، وفيه سندرس سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، من خلال الفعل الاحتجاجي وذخائره المتنوعة، وعلاقته بالعنف المجتمعي، لندرس فيه مدى مرافقة الجيش الوطني الشعبي للحراك الشعبي خلال شهوره التسعة، أما **الباب الثاني**، فسنتناول فيه الجانب التحليلي والميداني للدراسة، **فالدراسة التحليلية**، ستعالج تحليل الخطاب الصحفي لافتتاحية مجلة الجيش من شهر مارس 2019 إلى شهر ديسمبر 2019، من خلال ثلاثة (03) فصول: حيث سيدرس **الفصل الخامس:** تحليل مسارات البرهنة لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر، أما **الفصل السادس**، فسيدرس تحليل القوى الفاعلة لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر، أما **الفصل السابع**، فسيحلل الأطر المرجعية لقضايا الحراك الشعبي في الجزائر، أما **الدراسة الميدانية**، فستتناول في **الفصل الثامن**، تحليل نتائج الدراسة الميدانية، من خلال التعريف بميدان الدراسة وخصائص مجتمع البحث، ثم تحليل النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التحليل الاحصائي للجداول.

الباب الأول
التفسير النظري والسوسيولوجي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية

الفصل الأول
الإطار النظري
والمنـهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

01. الإشكالية
02. تحديد المفاهيم
03. أسباب اختيار الموضوع
04. أهداف الدراسة
05. أهمية الدراسة
06. المناهج المستخدمة في الدراسة
07. التقنيات المستعملة في الدراسة
08. المقاربة النظرية للدراسة
09. الدراسات السابقة
10. صعوبات البحث

01. الإشكاليـة

شهد المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية عديدة نتيجة عوامل مختلفة، منها الاحتلال الأجنبي، الذي أثر على بنيته وسيرورته التاريخية، خاصة في الفترة الحديثة مع الاحتلال الفرنسي، الذي ارتكب في حقه مجازر وإبادة جماعية، مادية كانت أو معنوية، من قتل للجزائريين دون تمييز وطمس هويتهم وتفكيك مؤسسات المجتمع والدولة، وإتباع سياسة الأرض المحروقة، وقد حاول الغزاة الفرنسيين منذ احتلالهم البلاد سنة 1830، ممارسة الإبادة على الجزائريين كما فعلوها مع مجتمع هنود أمريكا ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر[1]، لذلك، فقد قاوم المجتمع الجزائري تلك الهمجية الامبريالية بحركات اجتماعية ثورية منذ سنة 1830 حتى سنة 1962، والتي عبرت عن ذخائر الفعل الاحتجاجي التحرري المرتكز على وعي مجتمعي وحس وطني.

استطاعت الجزائر بعد تضحيات جسام، افتكاك الاستقلال بعد ثورة تحريرية، خلصت المجتمع الجزائري من نير الاحتلال، الذي اضطره للهجرة داخل الوطن، وأفرغ بهذا الريف من ساكنيه وتوجههم للمدينة بحثا عن فرص النجاة من بطش الاحتلال[2]، بحثا عن فرص حياة أفضل، لاسيما مع ما تركه المعمرون من عمارات ومباني ومزارع وقطاع واسع من الخدمات والمصانع الصغيرة المنتجة.

كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي غداة الاستقلال صعبا، نتيجة لسنوات الحرب التحريرية، ما جعل معالجة الدولة لتلك الآثار وإصلاحها، أمرا ملحا، للنهوض بجميع القطاعات لتأدية وظائفها المنوطة بها لتلبية احتياجات السكان، لذلك، تم تبني النموذج الاشتراكي "كمفهوم تقدمي بمحتواه الاقتصادي والاجتماعي"[3]، وكإيديولوجية ضمن الجغرافيا السياسية التي تحكم العالم في تلك الفترة.

كان اختيار النموذج الاشتراكي، قد تحدد في اجتماع طرابلس جوان 1962، وجُعل هدفاً لتحقيقه بعد استرجاع الاستقلال الوطني، ذلك "أن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان

---

[1]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979، ص، 71.

[2]- سموك، علي، **المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري**، في: محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، طبع جامعة الشارقة، المجلد 25، عدد 99، خريف 2008، ص، 189.

[3]- جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني سنة 1976**، ص، 13.

للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"[1]، لذلك، تم تكييف الاشتراكية، كمشروع تنموي للدولة، يراعي خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، ويهدف إلى تحقيق تنمية شاملة في عديد الميادين كالسياسة والصناعة والزراعة والثقافة...، حيث تم اعتماد نظام الحزب الواحد لتوحيد الرؤى السياسية وتجنيب البلاد معارضات حزبية رغم محاولة بعض المناضلين التاريخيين إنشاء أحزاب سياسية وتكريس العمل الديمقراطي على النموذج الغربي (محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، فرحات عباس)، لكن الأولوية للدولة آنذاك، لم يكن إعادة استنساخ النموذج الغربي، بل كان التركيز على تعزيز مفهوم الاستقلال الوطني والهوية والوحدة الوطنية وقطع جميع الصلات مع ما يرمز للمستعمر، واستطاعت الجزائر بعد سنوات من الاستقلال، اعتمادا على النموذج الاشتراكي وبمساعدة دول المعسكر الشرقي، بناء قاعدة اقتصادية برؤية تنموية في عدة مجالات، لاسيما بعد إطلاق ثوراتها الثلاثة الصناعية والزراعية والثقافية.

أدت تلك الإستراتيجية إلى ظهور دينامكية في البلاد، خاصة مع تنفيذ الدولة لسياسة التأميم، وتطبيق المخططات الرباعية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية، في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يشهدها المجتمع، وبعد مرور سنوات من الاستقلال، تبين أن ذلك لم يكن كافيا أمام نموه وتعدد مطالبه، لتتوتر العلاقة بين المركز والأطراف، بسبب فشل العقد الاجتماعي، حيث ساهمت تلك العوامل في بروز عديد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المعارضة: عمالية، ثقافية، دينية، طلابية...، والتي تظهر عادة "داخل أنساق الدولة، وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة، والغالبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين جعلت من الدولة هدفا"[2].

---

[1]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، مرجع سابق، ص ص، 76، 77.

[2]- جونستون، هانك، **الدول والحركات الاجتماعية**، ترجمة، زايد، أحمد، مصر، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2018، ص، 09.

في هذا السياق، بدأت بوادر فشل المشروع التنموي منذ عقد السبعينات، إذ ظهرت ملامح الاختلالات البنيوية في شكل التنمية التي اعتمدتها الدولة، لضعف التأهيل العلمي للعمال مع الآلات التكنولوجية الحديثة، وفشل الثورة الزراعية وضعف مردوديتها، "وعجزت هذه التجربة عن إطلاق دينامكية اجتماعية وثقافية، تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي ومهاري...، حيث تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات"[1]، إضافة إلى الاعتماد على مداخيل النفط (98% من قيمة الصادرات) دون تحقيق مداخيل أخرى في الاقتصاد الوطني، الشيء الذي أدى إلى بروز اختلالات اقتصادية عميقة وتناقضات اجتماعية مرتبطة بها.

مع تفاقم الفشل الاقتصادي بداية عقد الثمانينات، تبنت الدولة سياسة إعادة الهيكلة، كما ارتفعت معدلات الإنفاق العام بارتفاع معدل الاستهلاك، مما أدى لتقلص الموارد المالية للدولة وانخفاض معدل إنفاقها على السلع والخدمات، فظهرت الندرة في المواد الغذائية، خاصة بعد تدني مداخيل البلاد من المحروقات جراء انخفاض سعر البترول في السوق الدولية حتى 06 دولار للبرميل سنة 1986، فازداد النشاط الاحتجاجي للحركات الاجتماعية لاسيما العمالية، ففي سنة 1988، سجل "1933 إضرابا مقابل 648 إضراب سنة 1987"[2]، وهو ما يفسر تعدد المطالب الاجتماعية وتنوعها، والتي كانت أحد العوامل الرئيسية لانتفاضة 05 أكتوبر 1988، والتي كان جيل الشباب الفاعل الرئيسي فيها.

أدت هذه الانتفاضة الشعبية، إلى تراكمات وانحرافات سرعان ما أخذت "تتعمق وتتجذر وتتراكم أكثر، والحركات الاجتماعية نفسها تتدعم وتتوسع وتتجذر، بسبب عدم إشباع الحاجات الأساسية وبلورة حاجات جديدة، والمطالبة بالتغيير والمشاركة في صنعه، وأمام هذا الوضع، بدأت الدولة البيروقراطية بالابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع، الذي بدأ يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين، مثل الانتفاضات الحضرية،

---

[1]- عنصر، العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 226.

[2]- جابي، عبد الناصر، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، الجزائر، الرهان الرياضي الجزائري، 2001، ص، 53.

الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل سنة 1980، والحركات الطلابية في سنة 1982، أحداث قسنطينة وسطيف سنة 1986، وأحداث أكتوبر 1988، وأحداث جوان 1991"[1]، تلك الانتفاضات الشعبية الاحتجاجية كانت "تمهيداً للعنف الذي عمَّ العلاقة بين المجتمع والدولة والذي تجسد بحجم أكبر في أكتوبر 1988 وبداية التسعينات تحت أشكال وتعبيرات سياسية أخرى غلب عليها الطابع الديني والقيمي فيما بعد"[2]، وقد شهدت الجزائر خلال عقد التسعينات، وتيرة متصاعدة من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، ساهمت في حدوث ذلك العنف الاجتماعي المسلح الموسوم بظاهرة "الإرهاب"، والذي راح ضحيته آلاف المواطنين، وتم توقيف تلك المجازر المروعة، بجهود كبيرة من الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك الأمنية، كما شهدت البلاد في العقدين الأخيرين، عديد الاحتجاجات المطلبية لمختلف الحركات الاجتماعية، من مختلف فئات المجتمع، أبرزها حركة العروش 2001، وانتفاضة الزيت والسكر جانفي 2011...، ثم اندلاع الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، الذي عبر عن مطالب المجتمع في التغيير والانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة، وعن ذروة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي وسمت الأوضاع في الجزائر لعدة عقود، والذي سانده الجيش الوطني الشعبي، من بدايته حتى شهر إجراء الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019.

هذا هو موضوع اشكاليتنا: **"الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية**، كظاهرة متعددة الأطياف بنيوية المسار، ندرسها في الجزائر من خلال علاقاتها المتعددة والمتصلة بالعمران البشري زمانا ومكاناً، وكفعل احتجاجي جماعي أكثر ديمومة في مجتمعنا من خلال الأشكال النضالية للفاعلين الاجتماعيين، لاسيما من خلال الاحتجاج في الشوارع والساحات العامة، مع ما يرافقه من رفع اللافتات واليافطات وتقديم العرائض وأعمال الشغب، ومدى تأثير ذلك على الأنساق المجتمعية، باعتبارها أحد عوامل بقاء الدولة واستقرارها.

بناءً على ما سبق، فقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال، ثلاث حركات اجتماعية احتجاجية كبرى، شاركت فيها مختلف فئات المجتمع وكانت ذو بعد وطني، **الأولى**، يوم 05

[1]- سموك، **المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص، 193.
[2]- جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 21.

أكتوبر 1988، واتسمت بممارسات عنيفة ورمزية ضد مؤسسات الدولة ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني، **والثانية**، احتجاجات جانفي 2011، والتي رفعت فيها عدة مطالب اجتماعية، أما **الثالثة**، فهي الحراك الشعبي، الذي اندلع يوم 22 فيفري 2019، كفعل احتجاجي جمعي ضد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، وكان له أثر على كل أنساق المجتمع لاسيما النسق الأمني، حيث برز بشكل واضح لكل الفاعلين الاجتماعيين داخليا وخارجيا، الدور الذي أدته المؤسسة العسكرية خلال أشهر الحراك الشعبي، من خلال الحفاظ على الأمن وتجنيب البلاد العنف المجتمعي، وهو ما عزز الصورة الذهنية عنها لدى الجزائريين.

والسؤال الرئيسي الذي نطرحه في هذه الإشكالية: **لماذا يحتج الجزائريون؟ وما هو الدافع الذي يجعلهم يناضلون في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟**

الأسئلة الفرعية:

1- هل تعبّر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، عن ردود أفعال نقدية ومشاعر سخط لأوضاع الفاعلين الاجتماعيين؟

2- هل ساهم السياق التاريخي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، في بروز حركات اجتماعية احتجاجية؟

3- ما مدى تميز الحراك الشعبي في الجزائر عن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية السابقة؟

4- كيف رافقت المؤسسة العسكرية الحراك الشعبي؟ وما مدى مساهمة هذه المرافقة في حماية النسق الأمني الجزائري؟

الفرضيات

الفرضية الرئيسية: "يتبنى الجزائريون الاحتجاج كممارسة نضالية في حركات اجتماعية احتجاجية، بدافع التغيير لأوضاعهم وتحقيق المطالب".

الفرضيات الثانوية

1- تعبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، عن ردود أفعال نقدية ومشاعر سخط الفاعلين الاجتماعيين بذخائر الفعل الجمعي.

2- ساهم السياق التاريخي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري، في بروز عدة حركات اجتماعية احتجاجية.

3- يعد الحراك الشعبي في الجزائر تحولا نوعيا في نوع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، من خلال استغلاله للفرصة السياسية المتاحة.

4- ساهمت مرافقة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي منذ البداية، في نجاحه، وفي تأمين الجزائريين المحتجين من الانفلات الأمني.

02. تحديد المفاهيم:

1.2. الحركات الاجتماعية

تعرف الحركات الاجتماعية على أنها "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة"[1]، وعلى أنها مجموع "الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[2]، كما تعني أيضا "مجموعة من الأشخاص يعرفون من خلال ارتباطهم بمجموعة معينة من المعتقدات"[3].

يستخدم مصطلح الحركات الاجتماعية في عدة معاني، "كقدرتها على التعبئة والجمع وفي قدرتها على التجديد والخلق"[4]، كما يشير أيضا إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[5].

تشير هذه التعريفات، إلى أن مفهوم الحركات الاجتماعية يركز على الجهد الجماعي أو تعبئة الأفراد من أجل تغيير أو تحريك المجتمع من حالة إلى أخرى، بهدف وضع نظام

---

[1]- Boudon, Raymond et Autres, **Dictionnaire de Sociologie**, France, impression Bussière, 2005, p, 159.

[2]- الشوبكي، عمرو، مقدمة الطبعة الثانية، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014، ص، 41.

[3]- Tilly, Charles, **From Mobilisation to Revolution**, New York USA, New bery Award Records, First Edition, 1978, p, 09.

[4]- بودون، ريمون، وبوريكو، فرانسوا، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة، حداد، سليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986، ص ص، 269، 270.

[5]- غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، 394.

جديد وفق مصالح ومطالب الحركة، في إطار من التفاعل بين أفرادها، وهو ما يميز هويتها عن هويات الحركات الأخرى، ويتوافق بهذا المعنى، مفهوم الحركات الاجتماعية مع مفهوم الحراك الشعبي، من حيث تعبئة الفاعلين الاجتماعيين وتجنيدهم ضمن حركة جماعية لتحقيق الأهداف التي ناضلوا من أجلها لإحداث عملية التغيير، باستعمال الوسائل الممكنة.

"إن هذا الاختلاف في ضبط مصطلح الحراك يحكمه تنوع خصائص الحركات الاجتماعية وتأثير المنطلقات الفكرية للباحثين...، وأيا كانت التسمية فهي تعبر هنا عن ردة فعل الحتمية والمشروعة للشعب والمعبرة عن رفض ممارسات السلطة وسياساتها الفاشلة التي تسفر عن اختلالات اقتصادية واجتماعية"[1].

2.2. الحركة الاحتجاجية:

"هي فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود"[2]، والاعتراض، هو فعل احتجاجي، يقوم به " الناس بكل الطرق الممكنة"[3] والوسائل المتاحة، وهو مبني على تصور وشعور الجماعة اتجاه الخصم، لذلك، فقد "اعتبر أغلب باحثي القرن العشرين، أن الاحتجاج، غير منتظم وغير عقلاني"[4]، وهو أقرب في تصوره ونمط نضاله لنفسية الحشد، الذي يعبر عن "عدد كبير ...تجمعوا في فضاء ضيق أو كثرة من الأشخاص يتهيأ أنهم يكونون تجمعا تضيع فيه فرديتهم"[5]، في هذا السياق، بين غوستاف لوبون أن الفاعلين المشاركين في الحشد، "يحوزون عقلا جماعيا، يجعلهم يشعرون ويفكرون ويتصرفون بطريقة مختلفة تمامًا، تجعل كل فرد منهم، يشعر، يفكر ويتصرف، كأنه في حالة من العزلة"[6].

---

[1]- زان، مريم، **الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة**، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، السنة 2021، ص، 686.

[2]- آشتي، فارس، الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011، ص، 151.

[3]- Jasper, James M.**, Protest a cultural introduction to social movements**,UK, Polity Press, First published, 1997, p, 39.

[4]- Jasper, James M, **The Art of Moral Protest, Culture,Biography, and Creativity in Social Movements,** United States of America, The University of Chicago Press, 1997, p, 20.

[5]- بينيت، طوني وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة، الغانمي، سعيد، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010، ص، 295.

[6]-Jasper, Op.cit, p,21.

وفي تعريفنا الإجرائي **للحركات الاجتماعية الاحتجاجية** موضوع بحثنا، فهي: **"مجموعة أفعال نضالية جمعية لفاعلين اجتماعيين، متحدين في الهوية والفعل، تسعى لتحقيق مطالبهم الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الدينية...، بعدما تحركهم مشاعر الغضب والحرمان، وتدفعهم لتغيير واقعهم الاجتماعي".**

3.2. الحراك الشعبي:

الحراك، كلمة مشتقة من الحركة التي تشير لغة واصطلاحا " إلى حالة ضد السكون والثبات"[1]، وقد ظهرت " للمرة الأولى في القرن السادس عشر لوصف تجمعات الناس التي قدر أنها خطيرة، واختصر المصطلح اللاتيني (Mobile Vulgus) في أواخر القرن السابع عشر بصيغة (Mob) (=الغوغاء)، أي الحشد الفوضوي أو الكثرة المتقلبة...، وتبلورت (Mobile) لوصف القدرة على الحركة أو التغيير"[2].

أما مصطلح الحراك الشعبي، فقد أثار "جدلا واسعا بين الباحثين، من حيث تنوع تعريفاته، وتباين وجهات النظر حوله بتعدد المدارس الفكرية التي تناولته"[3]، فالحركة المرتبطة بنشاط إنساني، تسمى حركة شعبية وهي "نشاط اجتماعي إصلاحي صادر عن الشعب، وعلى ذلك فهي مضادة للإيحاء المركزي، وتعتبر ضمن الحركات الشعبية الحركات الاجتماعية مثل الحركة العمالية والحركة القومية والحركة الإحيائية الخ..."[4]، أي أنها سلسلة من الأفعال الاحتجاجية التي يمارسها الأفراد بغية تحقيق هدف أو أهداف يناضلون من أجلها عبر وسائل مختلفة، ولا يكون ذلك الاحتجاج شعبيا إلا "عندما يكون أمرا جامعا لقطاع واسع مؤثر يبلغ مداه عندما يغير السلطة والثقافة ويعيد ترتيب الاقتصاد وعلاقات المجتمع من داخله وخارجه"[5].

---

[1]- سبيلا، محمد والهرموزي، نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة عربي/انكليزي/فرنسي/عربي**، منشورات المتوسط، ايطاليا، الطبعة الأولى، 2017، ص، 200.

[2]- بينيت مرجع سابق، ص ص، 283، 284.

[3]- عبد مرزوك، محمد الأمين احمد، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020، ص، 104.

[4]- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي/فرنسي/عربي**، بيروت، مكتبة لبنان، طبعة منقحة، 1982، ص، 320.

[5]- حسن، عمار علي وآخرون، **التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي، الآثار والآفاق**، لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بدون سنة، ص، 79.

يدل هذا النضال المستمر في الحركة، على حراك شعبي، هدفه التنقل من "الرتابة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو واحد من أنواع التصرف الذي يتحرك بناء على خلفيات سياسية، وذلك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء كانت بشرية أو مادية، وله نهايات مرادها التأثير للوصول إلى تغيير سلمي"[1] للأوضاع التي يعيشها الفاعلون الاجتماعيون سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، لذلك، تتعدد أنواعه إلى "الحراك الشعبي، الحراك الثوري والحراك السياسي"[2]، ويمكن القول، أن "الحراك المقصود بالدراسة لا يعني التنقل والهجرة، بل يعني الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من أجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر أمنا واستقرارا"[3]، وهو ما دأبت عليه الحركات الاحتجاجية في نضالها من أجل نيل مطالبها، لذلك "فالمصطلح الأكثر استخداما كمرادف للحراك هو الحركات الاحتجاجية، وذلك لتنوع وتعدد تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في العديد من دول العالم"[4].

03. أسبـاب اختيار الموضوع: تتعدد أسباب اختيار موضوع الدراسة حسب طبيعة الظاهرة التي يريد الباحث دراستها ورغباته واهتماماته العلمية، لذلك فهي تنحصر بين الأسباب الذاتية والموضوعية:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث مواصلة بحثه في هذه الظاهرة المتجددة في المجتمع الجزائري؛
- الاهتمام العلمي للباحث لمعرفة عوامل نشوء ظاهرة الاحتجاج ومدى أثرها على النسق الأمني في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

- محاولة الباحث إيجاد التفسير السوسيولوجي لظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، من خلال تتبع مسارها التاريخي وعلاقتها بعلم الاجتماع السياسي.
- قلة الدراسات الأكاديمية للظاهرة، ومنها الحراك الشعبي.

---

[1]- عبد مرزوك، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)**، مرجع سابق، ص، 105.

[2]- نفس المرجع، ص، 108.

[3]- بوعرفة، عبد القادر، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر، 2019، ص، 14.

[4]- زان، مرجع سابق، ص، 685.

04. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التفسير السوسيولوجي لـــ:

- ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر وأشكالها التعبيرية الرمزية، ودور الجيل في تنشيطها وقيادتها؛
- العلاقة بين الاحتجاج لنيل عديد المطالب مع تبني العنف كوسيلة لتحقيقها؛
- كيفية تعبئة هذه الحركات الاحتجاجية ومدى فشل أو نجاح تنظيمات المجتمع المدني في مسايرتها أو مواجهتها؛
- طبيعة الإحتجاجات ومدى تأثيرها على الهوية الوطنية.
- فشل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر في إنتاج حراك سياسي رغم الفرص السياسية المتاحة لها.
- مدى تأثير الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على الأنساق المجتمعية، خاصة النسق الأمني في الجزائر.
- كيفية عدم تنبؤ النظام السياسي والأحزاب والمجتمع المدني، بالحراك الشعبي في 2019.

05. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

- دراسة مستجدة حول الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، خاصة تناولها بالتحليل الحراك الشعبي في الجزائر؛
- تسمح بإيجاد تفسير سوسيولوجي للفعل الجمعي الاحتجاجي للجزائريين المستمر منذ عقود؛
- تتيح فهم علاقة الجيل بممارسة الاحتجاج دون الانتماء لتنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية.

06. المناهج المستخدمة في الدراسة

يعد "البحث الاجتماعي عملية معقدة ومتنوعة ومتعددة الجوانب، وتختلف طريقة إجراء البحث وأهدافه والافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها اختلافا ذريا من حالة إلى أخرى"[1]، وهو يهدف إلى توليد المعرفة العلمية للظواهر الاجتماعية المدروسة عبر مناهج علمية مناسبة، لذلك، نستخدم في أطروحتنا **"الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية**، أربعة مناهج علمية:

1.6. المنهج الوصفي: يعد أحد أهم مناهج علم الاجتماع والذي يصف الظاهرة السوسيولوجية بطريقة كيفية من كل جوانبها ويحيط بالعوامل التي أدت إلى حدوثها.

2.6. المنهج التاريخي:

يدرس المنهج التاريخي ويؤول حادثة وقعت في الماضي اعتمادا على البحث والفحص الخاص بالوثائق[2]، ويفسر المنهجين ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، من خلال وصف الظاهرة والإحاطة بالعوامل الاجتماعية المسببة لها، مع تتبع ذلك في تاريخ المجتمع الجزائري.

3.6. منهج البحث الميداني:

يعد أحد المناهج التي يلجا إليها الباحث لاسيما على المجموعات الكبيرة من السكان، هذا المنهج يتيح للباحث استعمال معظم تقنيات البحث، إذ يمكنه من خلال استعماله، أن يحدد نوع الدراسة، إن كانت وصفية أو تصنيفية أو تفسيرية التي تعتمد على الاستمارة، أو فهمية التي تتخذ من المقابلة أو الملاحظة تقنية لها[3].

4.6. منهج تحليل الخطاب الصحفي:

---

[1]- سارانتاكوس، سوتيروس، **البحث الاجتماعي**، ترجمة، فارع، شحادة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017، ص، 99.

[2]- أنجرس، موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، ترجمة، صحراوي، بوزيد وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004، ص، 206.

[3]- نفس المرجع، ص، 106.

هو منهج علمي يعتمد على تفسير الخطاب المكون من اللغة للواقع الاجتماعي[1]، في هذا السياق، تعد اللغة التي تشكل الخطاب، أداة التواصل بين الفاعلين الاجتماعيين المعبرة عن علاقاتهم المتعددة، والخطاب هو صورة عن الواقع الاجتماعي للفاعلين، لذلك تبدو أهمية منهجية تحليل الخطاب، إذ من خلاله يمكن تفسير الواقع الاجتماعي[2]، بهذا المعنى، تعبر اللغة عن ممارسة وتفاعل للعلاقات اليومية بين الفاعلين وتعبير عن واقعهم. بهذا المعنى، فإن الخطاب، لا ينتج من فراغ، بل يتم إنتاجه في إطار اجتماعي وثقافي وتاريخي[3].

في هذا الصدد، تؤثر التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية بالمجتمع على تشكيل الخطاب، ولعل من أهم النقاط التي يركز عليها تحليل الخطاب، أنه يبحث كيف تقوم اللغة ببناء الظواهر وليس عكسها وإظهارها[4]، في هذا البحث، سيعتمد الباحث على تحليل الخطاب الصحفي لافتتاحية مجلة الجيش، كمادة رأي معبرة عن موقف الجيش الوطني الشعبي، وكخطاب موجه للجمهور، وهو يعبر عن قضية شغلت الرأي العام الوطني والدولي في الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى شهر ديسمبر 2019، والذي تعلق بظاهرة الحراك الشعبي الذي ميزته المسيرات السلمية للمحتجين الجزائريين، وقد صنعت اللغة التي استخدمها الفاعلون خلال تظاهراتهم واعتصاماتهم المتكررة، تلك الظاهرة على مدار تسعة أشهر.

---

[1]- شومان، محمد، **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2007، ص، 27.

[2]- نفس المرجع، ص، 26.

[3]- نفسه، ص، 32.

[4]- بصيص، الطاهر، **الخطاب الصحفي الجزائري إزاء القضايا السياسية في الجزائر دراسة في تحليل الخطاب لصحيفة الشروق اليومي**، في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 04، جوان 2015، ص، 288، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71087 .تم زيارة الموقع يوم 2024/09/20، على الساعة: 23:00.

07. التقنيات المستعملة في الدراسة:

1.7. الملاحظة بالمشاركة:

تعتبر ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، ظاهرة متجددة في الحياة اليومية للمجتمعات، وقد شهدت الجزائر أكبر حركة احتجاج في تاريخها المعاصر، تمثلت في الحراك الشعبي يوم 22 فيفري 2019، وهو ما سمح للباحث بمتابعة المسيرات الأسبوعية ميدانيا، وعبر القنوات التلفزيونية والإذاعية الوطنية والأجنبية، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي والجرائد الالكترونية والمكتوبة، ومن خلال رصد الهتافات والشعارات التي رددها الفاعلون المحتجون خلال تسعة أشهر من مسيرة الحراك الشعبي، وكذا جمع عدة معلومات وبيانات وصور ومواد رأي، مع تحليلها وتفسيرها، وذلك باستعمال أداة الملاحظة بالمشاركة، والتي تساعد الباحث على دراسة مجتمع العينة خارجيا، حتى يبقى الباحث غير معروف ولا يلاحظ أفراد الدراسة وجوده[1]، مع تحليل الخطاب الصحفي لافتتاحية مجلة الجيش، وإجراء بحث ميداني.

2.7. استمارة تحليل الخطاب الصحفي: يشمل تحليل الخطاب الصحفي لمجلة الجيش.

1. مجلة الجيش: مجلة إعلامية عسكرية شهرية، تصدر عن المركز الوطني للمنشورات العسكرية/مديرية الإعلام والاتصال/أركان الجيش الوطني الشعبي، وهي امتداد للمنشور الداخلي **"El Djeich"** لجيش التحرير الوطني الذي صدر في شهر ديسمبر 1961 خلال الثورة التحريرية، ليتحول بعد الاستقلال إلى مجلة شهرية، صدر أول عدد منها باللغة الفرنسية شهر جويلية 1963، وباللغة العربية شهر مارس 1964، وباللغة الانجليزية شهر جانفي 2024.

2. أركان مجلة الجيش: تتنوع أركان المجلة، منها: الافتتاحية، نشاطات الرئيس، النشاطات العسكرية، وحدات في الميدان، ملف، إقليمي، تحقيق، تاريخ، رياضة.

3. الفترة الزمنية: تمتد الدراسة التحليلية لافتتاحية مجلة الجيش، ابتداء من شهر أفريل 2019 حتى شهر ديسمبر 2019، وقد أخذت هذه الفترة كعينة للدراسة، والمصادفة للحراك الشعبي الذي تميز بالمسيرات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير السلمي.

---

[1]- سارانتاكوس، **البحث الاجتماعي**، مرجع سابق، ص، 392.

3.7. استمارة البحث الميداني: من خلال توزيع وتحليل استمارة البحث الميداني.

08. المقاربة النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسات السوسيولوجية في تفسيراتها على النظرية، "بوصفها حكما تقريريا عاما على ظاهرة اجتماعية...وهي تسعى إلى تفسير الظواهر الاجتماعية وذلك من خلال بلورة أسباب مقنعة"[1]، لذلك تعد النظرية الاجتماعية "الموجه العلمي للباحثين عند إجراء تحليلاتهم ودراساتهم النظرية المجردة أو الميدانية في نفس الوقت"[2]، وهو مطلب يحتاج إلى كثير من الدقة والتحكم في المنهج والرؤية السوسيولوجية للموضوع المدروس، و"إلى قيمة الأسئلة التي تطرحها النظرية؟ وما هي الأسئلة التي نستطيع أن نطرحها على النظرية"[3] حتى تساعدنا في فهم موضوع دراستنا، إذ "الوظيفة الأساسية للنظرية متعلقة بتأويل كل ما نستطيع كشفه والاتفاق عليه من الوقائع"[4].

وككل بحث اجتماعي، قد تتشابك مواضيع دراسات حقله السوسيولوجي، بتباين ظواهره وحاجة كل منها إلى نظرية تفسرها، مستقلة بذلك عن الظواهر الاجتماعية الأخرى كذلك في المنهج والأدوات، فضلا عن قدرة كل باحث في ذات الظاهرة وتميزه عن غيره في استخدام أدوات التحليل السوسيولوجي واستخلاص النتائج، إذ يفترض فيه "أن يكون قادرا على التحرر من الظروف الشخصية المباشرة"[5]، فتطور التفكير السوسيولوجي يحتاج بذلك إلى اتخاذ نظرة واسعة ومخيلة اجتماعية ثاقبة.

وعلم الاجتماع، يهتم "بدراسة الحياة الاجتماعية والجماعات والمجتمعات الإنسانية، إنه مشروع مذهل وشديد التعقيد لأن موضوعه الأساسي هو سلوكنا ككائنات اجتماعية"[6]، لذلك كانت حقول التخصص في علم الاجتماع عديدة، بتعدد الظواهر الاجتماعية التي

---

[1]- تشيرتون، ميل، وبراون، آن، **علم الاجتماع النظرية والمنهج**، ترجمة، الجوهري، هناء، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2012، ص، 21.

[2]- عبد الرحمن، عبد الله محمد، **النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، 05.

[3]- كريب، إيان، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة، غلوم، محمد حسين، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص، 29.

[4]- نفس المرجع، ص، 30.

[5]- غيدنز، أنتوني، بمساعدة بيردسال، كارين، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة، الصياغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص، 48.

[6]- نفس المرجع، ص، 47.

يعيشها الإنسان ويحيا في ظلها تحت أنواع عديدة من الحكومات والدول، فكان حقل علم الاجتماع السياسي متعدد الظواهر، متنوع النظريات التفسيرية لها، كذا الأدوات المنهجية المستخدمة فيه، والتي تعد الحركات الاجتماعية لاسيما الاحتجاجية أحد ظواهره المنتشرة في المجتمعات البشرية منذ القدم، لارتباطها بالفعل الإنساني، حيث اهتم علماء الاجتماع بدراستها، بما يخدم حاجة البحث العلمي، من خلال عدة مقاربات ونظريات علمية، تفسر ممارسات الحركات الاجتماعية المعتمدة على الاحتجاج كتعبير عن أزمات عميقة في المجتمع، عجزت الأنساق المجتمعية عن حلها، في هذا الإطار.

في دراستنا الموسومة بـ**"الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية**، اخترنا إحدى ظواهر هذا التخصص من علم الاجتماع، للدراسة السوسيولوجية التحليلية والميدانية بالجزائر، مع الاعتماد على التفسير والمقاربة النظرية الملائمة لها، رغم تعدد تلك المقاربات النظرية العلمية المفسرة لنشوء الحركات الاجتماعية[1]، وتباين النظريات العلمية، والتي من أهمها: "النظرية البنائية الوظيفية، والنظرية المادية التاريخية والنظرية العرقية، ونظرية السلوك الجمعي، ونظرية تعبئة الموارد، ونظرية علم النفس الاجتماعي، ونظريات الحرمان"[2]، وقد ساهمت كل منها في بلورة التصور النظري الممكن لها، كما فسر باحثين آخرين الحركات الاجتماعية وأفعال الفاعلين **بباراديغم أو نظرية الفعل الاجتماعي**، والذي يعد نظرية متكاملة، نعتمدها في مقاربتنا النظرية لدراسة هذه الظاهرة، ومن روادها ماكس فيبر وتالكوت بارسونز وآلان تورين.

1.8. نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر

يتم تفسير الظاهرة الاجتماعية سوسيولوجيا، من خلال "الأفعال الفردية الأولية التي تؤلفها، سواء اتخذت هذه الظاهرة على سبيل المثال شكل الحدث، والمعطى الفريد،

---

[1]- للمزيد أنظر:

Le Saout, Didier, **Les Théories des Mouvements Sociaux. Structures, Actions et Organisations : les analyses de la protestation en perspective**, Algérie, Revue Insaniyat, Numéro 08, 1999.

[2]- ياسين عبيد، وديان، **حركات الاحتجاج الاجتماعي بين الإخضاع والإقناع (دراسة ميدانية من وجهة نظر القيادات التربوية في بغداد/منطقة الزعفرانية)**، الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 53، جوان 2020، ص، 169.

والتوزيع أو الانتظام الإحصائي أو أي شكل آخر"[1]، والأفعال جمع فعل وهو يشير "على المستوى الابتدائي ببساطة إلى كل ما يمارسه البشر، أي إلى ما يفعلونه"[2] من ممارسات يومية في حياتهم الاجتماعية المتعددة، ذلك أن الفاعل الاجتماعي "يحركه هم تحقيق الأفضل وهو يتحرك في إطار من الإكراهات المحددة بواسطة آثار المجتمعية وبنية الوضع"[3].

في هذا السياق، يدرس علم الاجتماع الأفعال الاجتماعية بوصفها محددا لسلوك الفاعلين وإجابة عن القصد والغاية من وراء ذلك الفعل، لذلك، يعرف ماكس فيبر علم الاجتماع بأنه ذلك العلم الذي "يهدف إلى فهم الفعل الاجتماعي بطريقة شارحة ويفسر بذلك أسبابه في تتابعه وتأثيراته"[4]، والفعل، يقصد به كل سلوك إنساني، وقد اعتبر فيبر أن "الفعل الاجتماعي الموضوع الأول والأساسي لعلم الاجتماع"، وقد عرف فيبر الفعل الاجتماعي الذي يعد حقل الدراسة لعلم الاجتماع، بأنه "ذلك الفعل الذي يتبع في معناه المقصود من قبل فاعله أو فاعليه سلوك أفراد آخرين ويتوجه في تتابعه حسب ذلك"[5]، وقد اعتبر أن "الفعل الاجتماعي يمكن توجيهه تبعا للسلوك الماضي أو الحاضر أو المستقبلي المتوقع من الآخرين، وهو لا يعني كل فعل مماثل لأفعال أشخاص آخرين، ولا كل فعل متأثر بسلوك آخرين"[6].

في هذا الصدد، اعتبر فيبر "أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي "الشخص الفاعل" Acting Person"[7]، وبما أن فعل الفاعل هو سلوك له معنى، فإن المجتمع ينشأ "من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يقصد به سلوك الناس الذين يرتبطون بعضهم ببعض

---

[1]- بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 422.

[2]- سكوت، جون، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة، عثمان، محمد، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص، 300.

[3]- بودون وبوريكو، مرجع سابق، ص، 424.

[4]- فيبر، ماكس، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة، هلال، صلاح، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص، 28، 29.

[5]- نفسه.

[6]- نفسه، ص ص، 50، 51.

[7]- أحمد، سمير نعيم، **النظرية في علم الاجتماع، (دراسة نقدية)**، مصر، دار الهاني للطباعة والنشر، 2006، ص، 119.

عن وعي"[1]، ويقع خلال ذلك تأثير الفرد على المجتمع والعكس صحيح، كما يدلل على ذلك "المفكرون الآخذون بنظرية الفعل الاجتماعي، بأن الفعل الإنساني ينبني على أسس تفسيرات الفاعل الاجتماعي، وهذا التفسير مستوحى من الخبرة الاجتماعية ومن أنساق المعاني المشتركة التي تبلورت عبر الزمان من خلال عملية التفاعل"[2].

حدد ماكس فيبر في نظريته للفعل، أربعة أسس للفعل الاجتماعي:

"**1-عقلاني غائي:** من خلال توقعات سلوك الأشياء في العالم الخارجي وسلوك الأشخاص الآخرين؛

2-عقلاني قيمي: من خلال الاعتقاد الواعي في قيم أصيلة أخلاقية أو جمالية أو دينية، أو ذات تفسير آخر؛

3-انفعالي، شعوري: بفعل تأثيرات راهنة وحالات شعورية؛

4-تقليدي: من خلال العادة التي درج عليها الشخص"[3]، أي أنه قسم الفعل إلى فعل عقلاني غائي وفعل عقلاني قيمي وفعل وجداني وفعل تقليدي.

2.8. نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز

يرى تالكوت بارسونز أن "أساس الفعل الاجتماعي يكمن في العواطف، وإذا كان الأفراد يسلكون بطريقة رشيدة، فإنهم يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تمليها عليهم عواطفهم، والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين، وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائما ما تكون **العنف والخداع** وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من **الحرب"**[4]. يشير بذلك مفهوم الفعل الاجتماعي عند بارسونز إلى "كل أشكال السلوك البشري التي تحركها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل، وهي معاني يدركها الفاعل ويستدمجها في ذاته...، ولذلك فإن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا

---

[1]- خلف عبد الجواد، مصطفى، **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2011، ص، 68.

[2]- تشيرتون وبراون، مرجع سابق، ص ص، 194، 195.

[3]- فيبر، مرجع سابق، ص ص، 53، 54.

[4]- زايد، أحمد، **علم الإجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص، 103.

إذا توافرت عدة عناصر: **الفاعل** و**الموقف** و**الرموز** التي من خلالها يتم التواصل داخل الموقف، و**المعايير** التي توجه سلوك الفاعل وتضبطه"[1].

يعكس تعريف بارسونز للفعل، البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون "من البنى، والمسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات ملموسة، يتطلب التعبير الدال مستوى رمزيا أو ثقافيا من التمثل والمرجعية، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر معا توجه نسق الفعل–الفردي أو الجماعي-نحو تعديل علاقته بالوضعية أو بالمحيط، في الاتجاه المرغوب فيه"[2].

اعتمد بارسونز في وضع النظرية العامة للفعل الاجتماعي على "الوظائف الأولية الأربعة... المشكلة للنموذج النظري المحلل لأي نسق فعل:

- وظيفة الإبقاء على نماذج المراقبة (pattern maintenance) والتي تؤمن استقرار النماذج الثقافية....
- وظيفة الاندماج الداخلي لنسق الفعل التي تنسق بين وحداته (أفرادا أو جماعات)،
- وظيفة تحقيق الغايات الجماعية التي تعرف أهداف نسق الفعل برمته وأهداف أجزائه،
- وظيفة تكييف نسق الفعل (وعناصره) مع الظروف الشاملة للمحيط (بالأخص الفيزيقية، أي الخارجية عن حقل الفعل الاجتماعي)"[3].

إن إهتمام بارسونز بدراسة الفعل الاجتماعي، تفسره حاجة البحث السوسيولوجي لحل مشكلة النظام، وبما أنه "يمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها أشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات"[4]، فقد عكف آلان تورين على دراسة تلك الحركات انطلاقا من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي "لا تعد سوسيولوجية قيم، ولكنها دراسة لوضع قيم، باعتبارها توجيهات معيارية للفعل، والتي يجب ألا تكون خارجها، بل مستنبطة منها، حيث

---

[1]- زايد، **علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**، مرجع سابق، ص، 105.

[2]- دوران، جان بيار، وفايل، روبير، **علم الاجتماع المعاصر**، ترجمة، طواهري، ميلود، لبنان، دار الروافد الثقافية، ط 1، 2012، ص، 209.

[3]- نفس المرجع، ص، 199.

[4]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص ص، 722-723.

يستطيع بذلك الفرد وبعمل مزدوج أن يبني موضوعا ويفرض سلطته عليه، ليعبر عن فعله الاجتماعي"[1].

3.8. نظرية الفعل الاجتماعي عند آلان تورين

يعتبر آلان تورين أن سوسيولوجية الفعل الاجتماعي هي "تعبير عن رفض منهجي لاستعمال أي مفهوم مباشرة يلتصق بالحقيقة الاجتماعية، وخاصة ترجمة أفعال الأفراد والمجموعات"[2]، فهي "لا تنطلق من البناء أو المجتمع كقوة إدماج، بل كفرد فاعل في المجتمع، فالأمر لا يتعلق بالذاتية ولكن بذوات لفاعلين اجتماعيين أو ممثلين يستجيبون لحركة اجتماعية"[3]، التي يعبر بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة ضغط وقهر المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية.

يعتمد تورين في تحليله للفعل الاجتماعي على نسق الفعل التاريخي، ذلك أن "أي شكل من الفعل الاجتماعي يجب مراعاته بالنظر لإشكالية موضوع التاريخ"[4] الذي "اختير كنقطة بداية وضرورة مزدوجة للإبداع والمراقبة والذي يترجم علاقات العمال مع وظائفهم، هذا ما يجعل القول أن الأفراد يقودهم البحث عن الرقي والحرية، التنمية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية"[5].

يتبنى آلان تورين في تحليله للفعل الاجتماعي والذي هو مجموع أفعال الفاعلين المشكلين للحركات الاجتماعية، منهجا يجمع بين الملاحظة بالمشاركة والمنهج التاريخي، عن طريق تحديد تصرفات الفاعلين عبر مراحل زمنية مختلفة خلال نشاطاتهم العديدة في حياتهم اليومية وخلال نضالاتهم في الحركات الاجتماعية سيما عند تقديمهم لعروضها المطلبية بالاحتجاجات في الساحات العامة والشوارع تعبيرا منهم عن مبادئ الحركة الثلاث كما يرى تورين: مبدأ الهوية، ومبدأ التعارض، ومبدأ الكلية.

---

[1] - Touraine, Alain, **Sociologie de L'action,** Paris, Editions du Seuil, 1965, p, 67.
[2] - ibid, p, 534.
[3] - Boucher, Jacques, **Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation** in : https://depot.erudt.org//id/001769dd. site visité le 02/09/2024 à 14:00.
[4] - Touraine, Op. cit, p, 533.
[5] - ibid, p, 142.

إن الفعل الاجتماعي الذي يقوم به كل فاعل له امتداد تاريخي، أي تاريخ الحركة في حد ذاته، الذي يستلهم منه بقية الفاعلين طرق التعبير عن برامج الحركة في مواجهة المؤسسات، بالضغط عليها لتلبية مطالبهم، وتمتد تلك الأفعال لعقود مما يكسبها بعدا تاريخيا لتصبح فيما بعد نسقا تاريخيا يساعد حسب تورين على تحليل الفعل الاجتماعي ومعرفة موضوعه السوسيولوجي.

09. الدراسات السابقة:

1.9. الدراسات الجزائرية:

1-عبد الناصر جابي: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية (الجزائر: طبع بالرهان الرياضي الجزائري، 2001): تناول الباحث في هذا المؤلف تاريخ نشوء الحركة العمالية في الجزائر في بداية القرن العشرين حتى الاستقلال، نتيجة حركة الهجرة القسرية للجزائريين إلى فرنسا بحثا عن فرص العمل لإعالة عائلاتهم بأجور زهيدة وظروف عمل قاسية، إلى تكوين الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956، كما بين دور الحركة العمالية بعد الاستقلال في التكفل بتسيير المصانع والإدارات بعد رحيل المعمرين الأوربيين، وقد تبلورت لظروف العمل الجديدة، معطيات سوسيواقتصادية دفعت بالحركة العمالية إلى الاحتجاج ضمن الحركة النقابية، وكذا شن إضرابات مطلبية، حيث شكلت تلك الحركة خزان للحركة الاجتماعية الاحتجاجية التي شهدتها البلاد قبل وبعد الإستقلال، والكتاب يعد مرجعاً مهما في فهم ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالجزائر.

2-عبد الناصر جابي: الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008): تناول الباحث في هذا المؤلف سوسيولوجية الدولة، النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في الجزائر، وهي قضايا شغلت عدة باحثين سيما أثناء الأزمة التي عرفتها الدولة بعد الانتقال إلى التعددية السياسية، وما تبع ذلك من انقسامات وشروخات مجتمعية خطيرة، كادت تعصف بالدولة الوطنية، وتناول الباحث في الكتاب مشاركة جيل ما بعد الاستقلال ومساهمته القوية في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والممارسات التي تبناها ضد

المشروع السياسي الاجتماعي للدولة، بعد حرمانه من الحقوق التي يراها مشروعة له، والكتاب يعد كذلك مرجعا هاما لفهم الأجيال والحركات الاجتماعية في الجزائر.

3-عبد الناصر جابي: الانتخابات، الدولة والمجتمع (الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998): عالج الباحث في هذا الكتاب، سوسيولوجية الانتخابات في الجزائر وعلاقتها بالحركات الاجتماعية، والنخبة المثقفة، بما تحمله هذه الفئة من مميزات وملامح الريف والمدينة في الدولة، إلى حين اعتلائها مناصب مسؤولية بواسطة صناديق الاقتراع، كما يتناول الأبعاد الاجتماعية والسياسية للأزمة في الجزائر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، ومآلاتها على الدولة والمجتمع.

4- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999): تناول هذا المؤلف الجماعي خلفيات وأبعاد الأزمة في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، وتبني الحركة الاجتماعية الدينية للعنف لتحقيق مطالبها، والمآلات التي أعقبت ذلك، حيث درس الباحثون من زوايا مختلفة أبعاد تلك الأزمة، مع إعطاء تصورات لسيناريوهات الخروج منها بأطروحات تقترب من الواقع الاجتماعي الجزائري.

5- سموك علي، المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري، في أ.د. محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون اجتماعية (الإمارات العربية المتحدة: طبع جامعة الشارقة، المجلد 25، عدد 99، خريف 2008): تناول الباحث في مقاله مشكلة توزيع الثروات في الجزائر والأشكال التي تتخذها عبر مسارات متعددة في هيكل الدولة، والذي يؤدي حسبما يرى الباحث بالذين لا ينالون حقوقهم منها إلى انتهاج العنف كتعبير في سلوك المجتمع الجزائري، وهو مقال يعالج كذلك أسباب وعوامل نشوء الحركات الاجتماعية، وكذا أسباب العنف السياسي اعتمادا على دراسات سابقة لباحثين آخرين، وهو بذلك يعد مرجعا هاما في موضوع بحثنا من حيث التوافق في معالجة الحركات الاجتماعية في الجزائر.

6- نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء (الجزائر، دار الجامعي الجديد، 2018): قدم الباحث في هذا المؤلف، رؤية سوسيولوجية تحليلية للحركات الاحتجاجية في الجزائر، من خلال دراسة "مكونات الفعل الاحتجاجي في المجتمع الجزائري من منطق خصوصيات المجتمعات وقابليتها لإنتاج واقع اجتماعي خاص بها"[1]، مع تشريح سوسيولوجي "لآليات اشتغال النظام وتفاعله مع الحركات الاحتجاجية، ودور وتأثير البنى التقليدية كالأعيان في ضبط الحراك الاحتجاجي"[2].

7-عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية (الجزائر، المجلد 01، العدد 07، 2019): تناول الباحث في مقاله، الحراك الشعبي كظاهرة اجتماعية احتجاجية، طبعت حياة الجزائريين خلال سنة 2019، وكظاهرة لفعل متجدد، انطلق من دوافع ذاتية وموضوعية، في هذا السياق بين الباحث في مقاله، دوافعه، مطالبه ونتائجه التي

2.9. الدراسات الأجنبية:

1- تلي، تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة: وهبة، ربيع، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، ط، 1، 2005): تتبع الباحث في هذا المؤلف، تاريخ الحركات الاجتماعية في أوربا منذ انتشارها خلال القرن الثامن عشر، وارتباطها بالنضال من اجل تحقيق مطالب الجماهير المحتجة لنيل مطالبها المتعددة لاسيما الديمقراطية، مع عرض التحولات التي طرأت على الحركات الاجتماعية بفعل العولمة وما بعد الحداثة.

2- دوناتيلا، ديلا بورتا وماريو دياني، الحركات الاجتماعية مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2019): تناول الباحثان بالدراسة الحركات الاجتماعية، من خلال دراسة التغيرات الاجتماعية في المجتمعات وأثرها على النشاط النضالي للفاعلين الاجتماعيين، مع التطرق لأنماط الفعل الجمعي وذخائره، وكيفية استغلال المحتجين للشبكات والمشاركة في دورات الاحتجاج ضد النسق السياسي.

---

[1]- موشريط، إسماعيل، "نورالدين بكيس، (2018)، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء"**، في مجلة إنسانيات Insaniyat، عدد 88، 2020، الجزائر، نشر في الانترنت يوم 31 مارس 2021، على الموقع الالكتروني: https://doi.org/10.4000/insaniyat.23783، تم زيارة الموقع يوم 14 أوت 2024 على الساعة 21:55.

[2]- نفس المرجع.

3- ***Erik Neveu : Sociologie Des Mouvements Sociaux (France : La Découverte, 2002) :*** تناول الباحث في مؤلفه سوسيولوجية الحركات الاجتماعية، من خلال تنظيمها، هيكلتها وتعبئة مواردها، وطابعها الهجومي المكون لهويتها، وعلاقتها بالنسق السياسي، مع وضع الصعوبات التي تعترض فهمها ودراستها الاجتماعية منها وكذا الرهانات السياسية.

10. صعوبات البحث: صادف إنجاز هذه الأطروحة عدة صعوبات، أهمها:

- صعوبة الفصل بين الاجتماعي والسياسي أثناء دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.
- تداخل عدة عوامل في تفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.
- صعوبة التنبؤ بالأفعال الاحتجاجية للفاعلين الاجتماعيين في الجزائر.
- صعوبة فصل تأثير الأفعال الاحتجاجية للفاعلين الاجتماعيين وتفسيرها، بعيدا عن النسق الأمني في الجزائر.
- صعوبة الفهم السوسيولوجي للمبادئ والممارسات والمصالح الوطنية، دون مراعاة لتدخل السياق التاريخي والاجتماعي للدولة والمجتمع في الجزائر، وتشابك الأنساق المجتمعية مع بعضها البعض، لاسيما مع النسق الأمني.

الفصل الثاني
سوسيولوجية
الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

الفصل الثاني: سوسيولوجية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الحركات الاجتماعية

1- تعريف الحركات الاجتماعية

2- خصائص الحركات الاجتماعية

3- التفسير التاريخي للحركات الاجتماعية

4- انتشار الحركات الاجتماعية

المبحث الثاني: سوسيولوجية الحركات الاجتماعية

1- الحركات الاجتماعية والعنــف

2- الحركات الاجتماعية والشعبوية

3- الحركات الاجتماعية والفعل الجمعي

3 - 1- الفعل الجمعي والتنظيمات

3 - 2- الفعل الجمعي والهوية الجمعية

4- الحركات الاجتماعية والهوية الجمعية

المبحث الثالث: الحركات الاجتماعية والاحتجاج

1- البحث في الماهية

2- الاحتجاج كذخيرة للفعل الجمعي

3- الاحتجاج وصناعة الرأي العام

4- الاحتجاج وبنية الفرصة السياسية

المبحث الرابع: الحركات الاجتماعية الجديدة

1- الحركات الاجتماعية والعولمة

2- الحركات الاجتماعية والديمقراطية

3- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني

4- الحركات الاجتماعية والشبكات (الاجتماعية والافتراضية)

خلاصة

تمهيد

تنشأ الحركات الاجتماعية كتنظيم لنضال الفاعلين الاجتماعيين بغرض تحقيق مطالبهم، والتي يعبر عنها بعروض متعددة، تتفاعل مع البيئة الاجتماعية السياسية الموجودة فيها، وهي تأخذ أشكالا عديدة – كما سيتبين لاحقا في هذا الفصل عبر المسح التاريخي – فقد تتمظهر كشكل من أشكال الصراع السياسي بين أطراف فاعلة في المجتمع، أو كتعبير عن عديد مطالب الفئات الاجتماعية المهمشة أو التي تقع على أطراف النظام الاجتماعي، والتي تمارس الاحتجاج عبر المسيرات والاعتصام في الشوارع، تعبيرا عن سخطها وعدم رضاها.

إن أشكال الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وإن كان بحشد الآلاف من الفاعلين الاجتماعيين في الشوارع من أجل تغيير واقع ما، فإن ملامح ذلك غير دائمة للمشهد السياسي الذي تكونت فيه تلك الحركة، أي أن البناء الاجتماعي متعدد التغيرات، وما قد يفعله الأفراد من تحركات وهبات شعبية في زمن ما، قد لا يحدث بالضرورة في زمن آخر، وما ينجح في مجتمع، قد لا ينجح بالضرورة في مجتمع آخر، وهو ما يفسر ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الدول والمجتمعات، وإن عبر كذلك عن حدة الصراعات الاجتماعية وتقلصها في المجتمع.

المبحث الأول: ماهية الحركات الاجتماعيــة

تعددت الدراسات السوسيولوجية حول مفهوم الحركات الاجتماعية (social movements)، أنواعها، خصائصها، خاصة بعد الطفرة التي شهدتها خلال القرن العشرين، والتي تنوعت بين حركات التحرر الوطني، الحركات النسوية، حركات البيئة، الحركات الدينية، الحركات العمالية والنقابية، الحركات السياسية....

1-تعريف الحركات الاجتماعية:

في كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من 1789 حتى الآن (1850)، أدخل عالم الاجتماع الألماني "لورنز فون شتاين" Lorenz Von Stein مصطلح "الحركة الاجتماعية" في نقاشات متعمقة حول الكفاح السياسي الشعبي"[1]، كما استخدم سان سيمون مفهوم الحركات الاجتماعية "في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر لوصف حركات التمرد الاجتماعي التي ظهرت هناك وفي مناطق أخرى، والتي مثلت قوى سياسية معارضة للوضع القائم"[2].

تعرف الحركة الاجتماعية على أنها " الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلة عن قاعدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع، السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[3]، كما أن "فكرة الحركة أكثر تعقيدا من أفكار المجموعات والأحداث، ونعني بالحركة الاجتماعية غالبا، مجموعة من الأشخاص يعرفون من خلال ارتباطهم بمجموعة معينة من المعتقدات"[4].

تستعمل عبارة الحركات الاجتماعية في معان متعددة، فغالبا ما تستعمل في "معنى وصفي محض، وتشير إلى العمليات الأكثر تنوعا، وفي معنى آخر تزعم أنها تصبغ الجوانب الأكثر فرادة والأكثر خلقا (الديناميكية) من الحياة الاجتماعية التي ندركها في

---

[1]- تلي، تشارلز، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة، وهبة، ربيع، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، 2005، ص، 41.

[2]- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع المجلد الثاني**، ترجمة، الجوهري، محمد وآخرون، مصر، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص، 631، 632.

[3]- الشوبكي، عمرو، مقدمة الطبعة الثانية، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014، ص، 41.

[4] - TILLY, Charles, **From Mobilization to Revolution**, New York USA, New bery Award Records, First Edition, 1978, p, 09.

قدرتها على التعبئة والجمع وفي قدرتها على التجديد والخلق"[1]، كما يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[2] ، أي أن ذلك "التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد، وقد يتجه هذا العمل إلى تعديل نظام اجتماعي موجود أو الإبقاء عليه أو تغييره أو إزالته"[3].

ويتكون هذا الجهد ضمن "مؤسسة جماعية تهدف إلى سن نظام جديد للحياة"[4]، من خلال "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف والمصالح، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية، وإعطاء معلم قطعي لجيل"[5] ، كما يشير بعض الباحثين إلى أن الحركة الاجتماعية تتكون "من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم"[6]، كما تعرف أيضا الحركة الاجتماعية على أنها "مسعى جماعي لتكريس أو مقاومة التغير في المجتمع الذي تؤلف جزءًا منه"[7].

بهذا المعنى، فإن مصطلح الحركات الاجتماعية "مستعمل في جملة من المعاني: **1-** معنى المسارات/ السيرورات البالغة التنوع، **2-**معنى الشمول المميز لأكثر معالم الحياة

---

[1]- بودون، ريمون وبوريكو، فرانسوا، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة حداد، سليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986، ص ص، 269-270.

[2]- غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، 394.

[3]- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي/فرنسي/عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1982، ص، 391.

[4] - Boudon, Raymond et autres, **Dictionnaire de Sociologie**, France, Impression Buissière, 2005, p, 159.

[5] - NEVEU, Erik, **Sociologie Des Mouvements Sociaux**, France, La Découverte, 2002, p, 03.

[6] - وهبة، ربيع، الحركات الاجتماعية، تجارب ورؤى، في الشوبكي، عمرو وآخرون: **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سورية – الأردن)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014، ص، 58.

[7]- بوتومور، توم، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، نظمي، وميض، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص، 53.

الاجتماعية أصالة وإبداعا/ نشاطا، إلا أن الحركة الاجتماعية يمكن تشكلها حول "مصالح" يدافع عنها أو يحرض الناس للتحرك نحوها "[1].

من خلال تتبع مسار التعاريف التي وضعها الباحثون، يتبين أن مفهوم الحركات الاجتماعية، يركز "في صيغته المبدئية على الاحتجاج السياسي، ويتناول الصلة بين المجتمع المدني والنظام السياسي خارج أنماط المشاركة السياسية المؤسسية"[2].

تشير هذه التعاريف إلى أن الحركة الاجتماعية هي"مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات والممارسات السياسية"[3]، جهد جماعي أو تعبئة الأفراد من أجل تغيير أو تحريك المجتمع من حالة إلى أخرى، بهدف وضع نظام جديد له وفق مصالح تلك الحركة، وفي إطار من التفاعل بين أفرادها، إن ذلك يجعل لها هوية تميزها عن غيرها وخصائص تعرف بها.

2-خصائص الحركات الاجتماعية:

تعد الحركات الاجتماعية، أحد الأشكال التعبيرية للفعل الجمعي للجماعات، في محاولة لتغيير واقع المجتمع، منها "حركات العمال والنقابات وحركات النساء وحركات البيئة...، وهي أقوى أشكال الأفعال الجماعية والحملات المنظمة جيدا والمتواصلة أن تحقق نتائج مثيرة"[4]، لما لها من "فعالية وقوة وتأثير في المجتمع"[5].

وتختلف نماذج الحركات الاجتماعية من مجتمع لآخر، حسب ردود الأفعال التي تترجم في فعل جمعي احتجاجي، ما تتميز في أشكالها وحجمها وأنواعها ومجالات نشاطها، وحدة الصراع والعنف مع الفاعلين الآخرين في البناء الاجتماعي والسياسي، وهي تفرض بذلك منذ نشأتها جملة من المطالب والشعارات تميزها عن غيرها.

---

[1]- خليل، خليل أحمد، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، بيروت، دار الحداثة، ط 1، 1984، ص، 95.

[2]- سكوت، جون، **علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية**، ترجمة، عثمان، محمد، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص، 176.

[3]- تلي، مرجع سابق، ص، 44.

[4]- غيدنز، أنتوني وصاتن، فيليب، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة، الذوادي، محمود، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2018، ص، 228.

[5]- غدنز، أنتوني، بمساعدة بيردسال، كارين، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة، الصياغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص، 487.

يحدد عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ثلاثة عناصر مكونة للحركات الاجتماعية هي: **"1-**الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، **2-**الصراع ضد منافس، **3-**الرؤية المشتركة التي تتقاسمها الحركة مع منافسها**"**[1]، أي أنها "تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، هوية، ومكانة"[2]، وهو ما يجعلها تتميز عن باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

تتميز الحركات الاجتماعية بعدة خصائص منها، أنها:

01- تدافع كحركـة مضادة، عن مطالب مجتمعية متعددة، مثل رفع أجور العمال، معارضة تشريع، الدفاع عن البيئة، الدفاع عن حقوق المهاجرين...، وهو ما يجعلها في صراع مع أطراف أخرى وإن باستخدام العنف.

02- قدرتها على "النشاط في الهامش الذي تسمح به الحكومة من الوجهة القانونية بالنشاط فيه، في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد "[3]، وهي بذلك عكس الحركات السرية.

03- اعتمادها على التعبئة الأولية للفاعلين والمراوغة، "واستعمال حلبات اجتماعية ممأسسة كالإعلام، السجون، الانتخابات، البرلمان، المجلس البلدي...، وبواسطة الأفعال الاحتجاجية تنتج كذلك مسرحا مميزا: إنه مسرح الصراعات الاجتماعية من خلال الإضرابات الاحتجاجات، المقاطعة وحملات الرأي"[4].

04- التفاعل المستمر، ويشمل إنتاج " ثلاثة مكونات أساسية، تكوينية كتفاعل "له معنى"، وتكوينية كنظام أخلاقي، وتكوينية كتفعيل لعلاقات قوة معينة"[5]، فالجماعات تتكون بالتفاعل بين أعضائها رغم تباين مصالحهم ومستويات دوافعهم، مما يخلق داخل الجماعات والحركات فكرة الصراع، فالصراع قائم بين الحركات والضد الذي تتنافس معه من أجل

---

[1] - Guy Vaillancourt، Jean, **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux : l'approche D'Alain Touraine. Note critique,** Montréal, Revue Cahiers De Recherche Sociologique, N° 17, 1991, p, 217.

[2]- تلي، مرجع سابق، ص، 52.

[3]- غدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 487.

[4] - Neveu, Op.cit, pp, 17,18.

[5]- غيدنز، أنتوني، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع: "نقد ايجابي للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع"**، ترجمة، محي الدين، محمد، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص، 212.

التغيير، "وترتبط فكرة الصراع ارتباطا وثيقا بفكرة المصالح والتي تفترض مسبقا منطقيا "الحاجات" التي يستحضرها الفاعلون في عملية التفاعل"[1].

05-اعتمادها على الديناميكية في نشاطها وسيرورتها في المجتمع، حتى أن الأعضاء الجدد المنتمين إليها، يكتسبون تلك الخاصية، هذا ما يساعد في اعتماد الحركات على آلية الاحتجاج والعنف ضد المنافس، لا سيما في غياب أطر نظامية لممارسة الاحتجاج، ذلك أن أي من "الجماعات التجمعية يمكن لها توفير الوسائل لتنظيم الاحتجاج التعبيري والعنف"[2].

06-ممارسة الاحتجاج السلمي والعنيف، وذلك حسب الأطر التي يكون فيها نشاطها ضد المنافس، فكما تقدم عرائض ومطالب (حركة المقاومة الهندية) بطريقة سلمية، يمكن أن تلجأ إلى الاحتجاج والعنف (حركة زاباتيسستا).

3-التفسير التاريخي للحركـات الاجتماعيـة

نشأت الحركات الاجتماعية في العالم، في فترات تاريخية قديمة، فقد "شوهدت التجمعات على الطريق العام، الهادفة للتأثير سياسيا على الحكام في النظم السياسية الأكثر تنوعا، سواء في ملكيات النظام القديم، أم في روما الجمهورية، أم في الإمبراطورية البيزنطية"[3].

ويفسر تاريخ نشوء الدول والمجتمعات وزوالهما، بحركات اجتماعية تختلف مسمياتها، ساهمت في حدوث التغيير الاجتماعي، اعتمادا على حركة مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين، لتغيير أوضاعهم الاجتماعية بأشكال عدة من الاحتجاج، ذلك ما يفسر وجود تاريخ للحركة الاجتماعية "يميزها عن تاريخ أي أشكال سياسية أخرى من قبيل الحملات الانتخابية والاحتفالات الوطنية، واستعراضات القوة العسكرية"[4]، بهذا المعنى، فإن "الحركات الاجتماعية تعني مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات

---

[1]- غيدنز، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 234.

[2]- غير، تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص، 469.

[3]- برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص، 342.

[4]- تلي، مرجع سابق، ص، 44.

والممارسات السياسية، أي تعني التركيبة المتمايزة من الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة"[1].

تعددت بذلك أشكال وأنواع الحركات الاجتماعية في الفترة القديمة، واختلفت معها برامجها وعروض وقفاتها وحملاتها ومطالبها، ودرجة تأثيرها في الرأي العام للحشود، حتى وإن لم تكن تلك الحركات الاجتماعية بتلك المسميات في ذلك الزمن وبالتجليات ودرجة الوضوح عما هي عليه اليوم، إلا أنها عبرت عن آراء الفئات الاجتماعية المحتجة، فالإمبراطور الروماني نيرون، عبر عن احتجاجه بعد خلاف مع أعضاء مجلس الشيوخ، بحرق عاصمته روما مع بعض المتعاونين في 18 جويلية 64 ميلادي، وقد كان السبب الظاهر بعد التحريات، قيامه بالحرق لأغراض التخطيط العمراني[2]، مما تسبب في تدمير ثلثي المدينة.

كما شهدت المدينة المنورة بالجزيرة العربية عام 35 للهجرة، حركة احتجاجية ضد الخليفة عثمان بن عفان استمرت شهرين، وتم فيها حصاره في بيته ومنع الماء والأكل عنه، وانتهت تلك الحركة الاحتجاجية باستشهاده[3]، كما شهدت حواضر وعواصم الدول الإسلامية حتى العصر الحديث، حركات اجتماعية احتجاجية، لعوامل عديدة منها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي...

من خلال تتبع السياق التاريخي، يتبين أن نشوء الحركات الاجتماعية خلال الفترة الحديثة في دول أوربا، خاصة منذ القرن 18، "لم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية"[4]، تجمع الفاعلين الاجتماعين حول عدة مطالب اجتماعية،"فمع بدايت القرن الثامن عشر شرعت الدولة في الاتساع لانجاز وظائف اكبر من مجرد جمع الضرائب والجمارك والرسوم وأشكال الجباية الأخرى، وبذلك فقد فتحت نفسها للضغط من قبل جماعات

---

[1]- تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 44.

[2] - Jerphagnon, Lucien, **Histoire De La Rome Antique, Les Armes et Les Mots**, Paris, Librairie Arthème Fayard/Pluriel, 4e édition, 2010, pp, 284,285.

[3]- للمزيد انظر: ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بم محمد بن عبد الكريم الشيباني، **الكامل في التاريخ، الجزء الثاني**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1983، ص، 583.

[4]- تلي، مرجع سابق، ص، 51.

المواطنين ومن قبل الفعل الجمعي"[1]، وقد كانت انجلترا في تلك الفترة، نموذجا للدولة الرائدة ومركزا مهما للثورة الصناعية والحضارية، حيث أدى عنصر التحديث لبروز عدة مطالب اجتماعية، لم تكن موجودة من قبل.

لقد ساهمت المطالب المجتمعية الجديدة، في بلورة رؤية جماعية للنضال في حركات اجتماعية، وقد كانت انجلترا أول البلدان التي ظهرت بها، "على خلفية تغيرات سياسية واقتصادية عميقة، وقد ميز هذه التغيرات: الحرب والحركة البرلمانية والرسمية والحركة البروليتارية "[2].

لقد شهدت أوربا بفضل الثورة الصناعية، تطورا في أوضاع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وزادت معها المطالب المجتمعية، وقد ساعدت في بلورتها الأفكار التحررية الموروثة عن النهضة الأوربية، فقد تفجرت الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني سنة 1776 كحركة اجتماعية ثورية، لتليها الثورة الفرنسية سنة 1789، كما شهدت أوربا خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين، اختراع عدة "أساليب نموذجية سريعة الانتقال كخاصية مميزة لنشاط الحركة الاجتماعية"[3]، ساهمت في بروز عدة حركات الاجتماعية لاسيما الثورات الشعبية.

4-انتشـار الحركات الاجتماعيـة

مما لا شك فيه، أن أي حركة اجتماعية لها منطلقات فكرية ومبادئ عملية، يقوم عليها مشروعها للتغيير في المجتمع، إذ لا بد أن تكون لها رؤية واضحة وأهداف محددة تعمل على تجسيدها، "فالحركات الاجتماعية تتحدى مصالح الآخرين، مما يضفي عليها طابعا احتجاجيا (جداليا) وسياسيا، وتسعى الحركات الاجتماعية إلى تحقيق أهداف للتغيير الاجتماعي"[4]، ودافعها للتغيير، هو النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يدفع الأفراد للتعبير عن عاملي الرضا أو السخط، وهما من عوامل التمرد والاحتجاج التي يقومون بها، كتعبير عن حالتهم الشعورية اتجاه أوضاعهم المعيشية.

---

[1]- جونستون، هانك، **الدول والحركات الاجتماعية**، ترجمة، زايد، أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2018، ص، 24.

[2]- تلي، مرجع سابق، ص، 75.

[3]- نفس المرجع، ص، 86.

[4]- جونستون، مرجع سابق، ص، 28.

4-1-الحركات الاجتماعية والوضع الاقتصادي والاجتماعي

يؤثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، على الأوضاع المعيشية للأفراد، ولا يمكن "إنكار تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع على نمط الصراعات التي تظهر فيه"[1]، وهو ما يساعد على ظهور الحركات الاجتماعية، التي تسعى لرفع المطالب المجتمعية للسلطات والدفاع عنها بعدة عروض احتجاجية.

يؤثر انكماش الاقتصاد وندرة المواد والسلع وغلاء الأسعار، بشكل مباشر على القدرة الشرائية للطبقة الكادحة، مما يؤدي بالعمال إلى المطالبة برفع الأجور، ومع تسريحهم، تزداد حالات البطالة والهجرة، مما يؤثر على القيم الاجتماعية للمجتمع كقيم التضامن، فتستثمر في هذا الوضع الهش للمجتمع، الحركات الاجتماعية كقوة اجتماعية بديلة، بتنظيمها تظاهرات ضد جميع الأنساق المجتمعية، بالإضرابات والاعتصامات، مستغلة السخط الاجتماعي والاقتصادي لدى أفراد المجتمع، لتستعمل الاحتجاج كإحدى الوسائل الأكثر فاعلية لجلب انتباه السلطات، وظاهرة الاحتجاج، ظاهرة تعاقبت في عديد المجتمعات، وقد أطاحت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بعديد الأنظمة السياسية، كالثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 والثورة الصينية 1949.

إن جهد الحركات الاجتماعية – وإن اتصف بالشمول – فهو يستمر في إحساس الجماهير بعدم الرضا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، المؤثرة على حياتهم المعيشية والتي تغير كثيرا من سلوكياتهم وقيمهم، في مثل هذه الظروف والأزمات، يكثر أتباعها المتذمرين والساخطين وتشتد حدة المطالب ضد الحكومات، ذلك أن هشاشة الوضع والكساد الاقتصادي يساعدان الحركات الاجتماعية على جذب المزيد من الأعضاء وتصعيد الحملات المناهضة للنظم، فكثير منها يهتم بالإصلاح والتغيير دون الحصول على السلطة السياسية، فمثل حالة الاحتقان الاقتصادي التي تصيب المجتمعات والدول والتي من مظاهرها: بطء معدلات النمو وانهيار العملة الوطنية، وتسريح العمال، وتفشي البطالة، وارتفاع معدل التضخم، ينجم عنها آثار اجتماعية سلبية (كالانحراف، السرقة، التشرد...)، وتشجع على بروز حركات اجتماعية جديدة.

---

[1]- ديلا بورتا، دوناتيلا، ودياني، ماريو، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، ترجمة، محمد صبري، نيرة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2019، ص، 59.

4 -2-الحركات الاجتماعيـة والإعـلام

تعيش المجتمعات البشرية "عصرا تتداخل فيه حياة الناس على المستويات الاجتماعية والعالمية، وتشترك فيه شعوب العالم بأنساق للاتصالات والإعلام"[1]، وتتناقل تجارب نضالاتها عبر مختلف الوسائل الإعلامية، وقد اعتمدت الحركات الاجتماعية عبر مراحل تطورها، على عدة وسائل لنشر خطاباتها وإيصال أفكارها للجماهير، فمن اللقاءات الجانبية وأحاديث الطرقات والمقاهي والمطاعم، إلى الاجتماعات مع القادة الملهمين، شكل نقل رسائل تلك الأحاديث إلى مناطق أخرى أهمية كبيرة في توسع وانتشار الحركات الاجتماعية، وقد كان للإعلام مساهمة بارزة لاسيما مع تطور وسائله، كالجرائد والمجلات، التي قامت "بحمل وتوصيل رسائل الحملات والإعلان عن أنشطة حركية قادمة، وقامت أيضا بتقييم هذه الأنشطة وقدمت تقارير إخبارية عن نجاحها أو إخفاقها"[2]، إضافة إلى الإذاعة والتلفزيون، اللذان لعبا دورا إعلاميا مميزا في انتشار الحركات الاجتماعية وبث عروض احتجاجها، كما استغلت الحركات، وسائل الإعلام الحديثة والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، لما لها من تأثير كبير على الأفراد المتلقين.

"فالحركات الاجتماعية بحاجة إلى إشهار: مثل الإعلام، الحجة الشعبية والضوضاء أيضا"[3]، حتى تثبت أنها فاعل في المشهد السياسي الاجتماعي بالمجتمع، وأنها أداة لتغيير الأوضاع والقيم فيه، وهي ليست مرتبطة بالإعلام لدرجة وثيقة، بل تستمر سواء به أو بدونه، وإن كان دوره ينحصر في إيصال أدبيات الحركة النضالية وممارستها اليومية من أجل التغيير، بيد أن الإعلام يغذي كذلك الحركات الاجتماعية ويزيد من ترابطها وتنسيق أعمالها وتحركاتها وتعبئة مناضليها إذ تكفي إشارة إعلامية واحدة من أحد الفاعلين بالإذاعة أو التلفزيون أو الانترنت اليوم لتنظيم حملة أو اعتصام، أو القيام بمظاهرة أو احتجاج أمام مقر حكومي، أو مؤسسة اقتصادية، وهو بذلك يشكل قناة اتصال سريعة لأداء حملات الحركات الاجتماعية.

---

[1]- غدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 501.

[2]- تلي، مرجع سابق، ص، 176.

[3] - Neveu, **Sociologie Des Mouvements Sociaux**, Op.cit, p,19.

تتعدى اليوم، مع بروز حركات اجتماعية جديدة في إطار العولمة، سرعة الاتصال بين مختلف الفاعلين في الحركات حدود دولة واحدة، بل أصبحت هذه الحركات معولمة وأمثلة ذلك عديدة: كالحملات ضد منظمة التجارة العالمية، وحملات التضامن ضد غزو العراق سنة 2003، وحملات التضامن العالمية ضد العدوان على غزة أكتوبر 2023، إذ استطاع الإعلام توحيد انشغالات مناضلي الحركات الاجتماعية في أنحاء العالم وتبادل المعارف والخبرات بينهم.

4 -3 - الحركات الاجتماعية في القرن العشرين

يعد القرن العشرين، قرنا ذهبيا لبروز عديد للحركات الاجتماعية، وانتشارها وابتكارها، وقد ساعدت عدة عوامل في ذلك الانتشار، كوسائل الإعلام وتبادل الخبرات الدولية في الاحتجاج وتدويل المطالب للشعوب كقضية التحرر من الاستعمار، وظهور المنظمات الدولية التي تدافع عن حقوق فئات معينة من المجتمع كفئة العمال والنساء...، فقد مهد نشاط الحركات الاجتماعية خلال القرن 19، من خلال الثورات الشعبية، الطريق لبروز حركات جديدة خلال القرن العشرين، إذ ساهم نضال البروليتاريا في قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية سنة 1917، والتي جاءت "لتكثف المشاريع الآملة للقرن التاسع عشر بعرض نموذج واقعي ملموس للثورة البروليتارية ولنظام شيوعي من القوة ما يجعله يعير تلك القوة لجهود العمال في أماكن أخرى من العالم"[1].

انتشرت أفكار الثورة البروليتارية في جميع أنحاء العالم، وانبثقت من خلالها حركات اجتماعية عديدة تتبنى المبادئ الشيوعية، ساهمت في حدوث تغييرات جوهرية في البنى الاجتماعية والسياسية لعدة مجتمعات خاضعة للاستعمار الأوربي، الذي سيطر منذ بداية القرن السادس عشر على مجتمعات القارات الزراعية والبدائية، وسخرها لخدمة الرأسمالية، مع استغلال ثروات تلك البلدان المادية والبشرية، وقد كان من البديهي أن تنتقل إلى المستعمرات من ثقافة المستعمر وأدوات إنتاجه وخصائص اجتماعه وسياسته وعمرانه... عديد الأشياء منها، وقد كان نقل إليها منه الإيديولوجيات والأفكار الإصلاحية، وتأثر المُستعْمَرون بالحياة الأوربية الحديثة واندمجت فئات منهم فيها، شكلت النخبة التي

[1] - تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 148.

أسست الجمعيات والنوادي والأحزاب وقادت الانتفاضات والمظاهرات ضد الاستعمار، وكان العمال في طليعة الجماهير التي قادت تلك الحركات الاجتماعية للمطالبة بالاستقلال، بعد أن مارس الاحتلال ضدهم التمييز في المصانع والأراضي، إذ كانوا يتقاضون أجورا زهيدة أقل بكثير من العامل الأوربي، وكما يرى انجلز فإن "البروليتاريا ليست فقط طبقة معذبة، وإنما الوضع الاقتصادي المذل التي تعانيه يدفعها دون رادع إلى الأمام ويجبرها على النضال من أجل تحررها النهائي ونضالها هذا تساعد به نفسها"[1]، للتخلص من قهر الرأسمالية الاستعمارية.

شكلت الاتحادات النقابية قوة ضغط على المستعمرين بعدما تشبعت بالأفكار الماركسية، فمزجت مطالبها العمالية بالمطالب الوطنية، وقادت التمردات وحالات العصيان المدني، وانتشرت جهود التعبئة وكثرت الحملات السرية والعلنية التي تدعو إلى مقاومة الاستعمار، وقد تميزت بذلك الحركات الاجتماعية التحررية إلى نوعين: **حركات سلمية** كحركة غاندي في الهند، **وحركات عنيفة أو مسلحة** كحركة هوشي منه في الفيتنام، وقد خلفت الحرب العالمية الثانية موجة من الانتفاضات والتمردات في المستعمرات، دلت على النشاط الفعال للحركات الاجتماعية التحررية، والتي أكسبت الشعوب حريتها واستقلالها، وقد ساهمت تلك الحركات بما اكتسبته من خبرة في التعبئة والتوعية والحملات، من مساعدة الدولة الناشئة المستقلة حديثا في إدارة شؤونها، والتي كان لزاما عليها كدولة نامية الانضمام لأحد المعسكرين في إطار الحرب الباردة، وفي إطار تحصيل نموذج التنمية لما يتوافق وتطلعاتها.

عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العامية الثانية، حالة من الرخاء الاقتصادي وانتشار قيم الاستهلاك في المجتمع الغربي، أثرت على نمط حياة الغربيين وتغيير مفاهيمهم للقيم والمبادئ التي درجوا عليها، إضافة إلى تسلط النظم السياسية التي خلفتها الحرب الكونية وتحولها إلى أنظمة بيروقراطية، مما خلق صراعات اجتماعية انتهت ببروز موجة من الحركات الاجتماعية "الجديدة" مهمتها مثلما عبر عنها آلان تورين، "الكشف عن القوى والصراعات الاجتماعية التي تعمل في هذا النمط الجديد من المجتمع، والذي مازال من

[1]- بدون مؤلف، **من تاريخ الحركات الاجتماعية والفكر الاجتماعي: مجموعة مقالات**، ترجمة، طنوس، شلهوب، أكاديمية العلوم السوفياتية معهد التاريخ العام، بيروت، دار الفارابي، 1987، ص، 17.

الجدة والحداثة بما لا يسمح بإدراك طبيعته ومشكلاته، إنه الصراع الطبقي الجديد بين هيمنة جهاز السيطرة، وبين أولئك الذين يمرون بخبرة التغيير"[1]، فابتداء من عقد الستينات نمت الحركات الاجتماعية في الدول الغربية وغيره وتوسعت، وقد تناولت في حملاتها وبرامجها ومطالبها عديد القضايا في المجتمع ومن أهمها:

- الحركـات الاجتماعيــة الطلابية:

تعد هذه الحركات من أهم الحركات الاجتماعية، وذلك لدورها الحيوي في استقطاب نخبة المجتمع الأوربي للنضال ضد برامج الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ابتدأت هذه الحركة في ماي 1968 بفرنسا، وانطلقت جموع الطلبة من الجامعة مكتسحة الأزقة والطرقات، ولم يغب عنصر العنف في تلك الحركة الاجتماعية، بحرب الشوارع مع قوات الشرطة والتناوش معها وإقامة المتاريس في الطرقات مما شل الحياة العامة، تلك الحركة رغم أنها لم تحدث ثورة إلا أن الفعل والإدارة الثورية كانا موجودين لدى أعضائها، كما أنها لم تسيطر على النظام القائم، بل كانت كما يصفها آلان تورين: "حركة ماي هي نوع جديد من صراع الطبقات، هذه الحركة أكثر من أي عمل جماعي آخر خلال العشريات الأخيرة، كشفت وأسست الصراع الاجتماعي الأساسي لمجتمعنا"[2]، فرغم أن الوضعية الاقتصادية لم تكن سيئة بفرنسا، إلا أن أزقتها وشوارعها اكتست بجموع الطلبة ثم سرعان ما انضمت إليهم باقي منظمات المجتمع كالحركة العمالية، لذلك "فحركة ماي لم تعلن فقط عن أزمة عميقة للدولة، بل قامت بالانتفاض ضد الدولة، باسم المجتمع، باسم الشعب، بمعنى أُعْطِيَ للتغيير"[3]، وهي بذلك قد فجرت أزمة للمجتمع الغربي، وأظهرت التناقضات الكامنة الموجودة فيه، كما أن ثورتها إنما جاءت ضد بيروقراطية الدولة وتكنوقراطييها، ذلك أن ما خلفته الحرب الكونية من مؤسسات لم تعد تلبي طموح الأفراد خاصة الشباب، بعد التغيرات الاجتماعية والثقافية التي حدثت، وبدلت المفاهيم والقيم لدى الإنسان الأوروبي بصفة عامة .

---

[1]- تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 152.

[2]-Touraine, Alain, **Le Communisme Utopique : le Mouvement de Mai 1968**, France, Editions du Seuil, 1972, p, 15.

[3] -ibid, p, 273.

حلت بذلك الحركة الاجتماعية الطلابية كمظهر جديد من مظاهر الحياة الاجتماعية السياسية في أوروبا، واعتقد كثير من المحللين والسوسيولوجيين أن "الحركات الاجتماعية "الجديدة" التي وجهت نحو الاستقلال، والتعبير عن الذات، ونقد المجتمع ما بعد الصناعي"[1] قد عوضت الحركات الاجتماعية "القديمة" التي اهتمت بقضايا العمال وفئات أخرى، كما امتد تأثير الحركة الاجتماعية الطلابية من فرنسا إلى عدة بلدان أوربية وأمريكية، وأقام الطلبة في الجامعات انتفاضات خاصة، "ففي كندا أقامت، كل جامعة تقريبا انتفاضتها الخاصة، وشن أربعون ألف طالب من الكيبك إضرابا عاما من أجل دولة اشتراكية مستقلة"[2].

أظهرت تلك الاحتجاجات والانتفاضات قمع الدول الأوروبية، سيما وأن الحركات الاجتماعية الجديدة قد تبنت بعث "هوية" ما بعد المجتمع الصناعي والسعي لإقامة مجتمعات مدنية، "إذ وعلى خلاف الحركات السابقة التي دارت حول المصالح وكانت أهدافها انتزاع السلطة والمنافع من النظام القائم، جرت الحجة وقتها على أن الحركات الاجتماعية الجديدة المتمركزة حول الهوية أعادت تشكيل الإطار الحقيقي للحياة الاجتماعية"[3]، وبعد عشريتين من انتفاضة الطلبة في فرنسا، ثار طلبة بلدان الكتلة الشرقية للمعسكر السوفياتي، وعلى إثر تحولات عام 1989 ضد الأنظمة الشيوعية، أدت انتفاضة الطلبة إلى تبنيها من قبل الشعب حيث أصبحت تلك الحركات حركات شعبية أطاحت بالنظام في رومانيا مثلا واعتقال وإعدام زعيمه شاوسيسكو، كما اعتصم الطلبة بساحة "تيان آن مين" الشهيرة بالصين مطالبين ومقدمين التماسات إلى رئيس الحكومة، مما أدى إلى تدخل الجيش لتفريقهم بالقوة وقتل المئات منهم.

- الحركــة الاجتماعية المناهضة للتمييز العنصري:

نشطت هذه الحركة في أمريكا وجنوب إفريقيا، حيث عانى العبيد السود في أمريكا من آثار الرق، بحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية، وقد شنت الحركات الاجتماعية منذ القرن 19 حملات لإلغائه نجحت في بعض الولايات دون الأخرى وقد لاقى السود في

---

[1]- تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 151.

[2]- نفس المرجع، ص، 150.

[3]- نفسه، ص، 153.

أمريكا تمييزا واضحا من طرف البيض، حتى لو لم يكونوا عبيدا: في المدرسة، النقل، الصحة، مناصب العمل...، حيث قاد مارتن لوثر كينغ مطالب السود في حملات شعبية واسعة، وأثار اغتياله موجة من العنف في أحياء ومدن السود، مما دفع بنظام الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت الضغط الشعبي إلى تسوية حقوقهم بإلغاء نظام التمييز العنصري، كما تم إلغاء هذا النظام بجنوب إفريقيا سنة 1990 بعد حملات شعبية كبيرة وحركات مسلحة، أنهت نظام الأبارتييد، وجعلت فرص المساواة الاجتماعية قابلة للتحقق.

4 – 5 -تحولات نهايــة القرن العشريــن

بنهاية القرن العشرين، حدثت تحولات عميقة في مجتمعات دول العالم أهمها عام 1989، إذ أن نضال الحركات الاجتماعية لإرساء الديمقراطية، وتحقيق مطالب العمال وفئات أخرى بعد هذا المسح التاريخي لقرنين من الزمن، قد بين في نهاية القرن العشرين، أن الدول التسلطية لم تزدهر فيها كثيرا تلك الحركات، لغياب الأطر المشروعة لممارسة الحملات وعروض الوقفة، ولغياب المقرطة كجزء أساسي في المشهد السياسي والاجتماعي لتلك الدول، وقد كانت للأزمات الاقتصادية تأثير كبير على الدول الاشتراكية، وبظهور ملامح انهيار الاتحاد السوفياتي، ظهرت حركات اجتماعية عديدة ساهمت في التعبئة الشعبية لصالح التغيير، وفي ظل التدهور الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، أصبحت الحركات الاجتماعية متاحة والحملات الشعبية ممكنة ومن أهم تلك الحركات:

الحركات الاجتماعية القوميــة:

"بالرغم من أن المطالب الأولى للحركات الاجتماعية السوفيتية ركزت على الإصلاح السياسي والاقتصادي، فإن المطالب القومية سرعان ما أصبحت سيدة الموقف"[1]، بحيث استثمرت شعوب أوربا الشرقية والبلقان والقوقاز حتى عام 1992، في إبراز قوميتها بعنصر الثقافة والهوية الخاصة بها، وقد حملت مطالبها الشعبية، برامج الانفصال والاعتراف بها ككيانات اجتماعية لها خصوصياتها الإثنية كما حملت المظاهرات والاعتصامات والمناوشات ملامح العنف ضد الأقليات التي تطالب بالانفصال والاستقلال كحرب البلقان بين صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا.

[1]- تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 162.

الحركات الاجتماعيــة الدينيــة:

انتشرت الحركات الاجتماعية الدينية خصوصا في الوطن العربي، وقد شكل الفكر الوهابي والإخواني مرجعية فكرية لأغلبها، كما كان الجهاد الأفغاني دافعا لعديد الحركات للانتشار، ومناوئة الأنظمة الحاكمة، وتبني العنف في برامجها وحملاتها واعتصاماتها كما حدث في الجزائر ومصر وسوريا...، وقد أثر عنف الحركات الاجتماعية الدينية بالوطن العربي، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتلك البلاد، ذلك أن مشاريعها التنموية كانت عقب حصولها على الاستقلال الوطني، مما كان لزاما إتباع النموذج الرأسمالي أو الاشتراكي الشيء الذي دفع بتلك الحركات إلى رفضه وتبنيها للعنف والفوضى ضد الدولة.

4 – 6-الحركات الاجتماعية الجديدة

رسخت الحركات الاجتماعية حضورها خلال القرن العشرين، بأساليب نضالها الاحتجاجي، ففي ظل تنامي الاقتصاد العالمي وسيطرة الرأسمالية الجديدة بشركاتها المتعددة الجنسيات، ظهرت الفروق بين الدول الغنية والفقيرة، لاسيما أن الأخيرة، شهدت حروبا وصراعات طائفية وعسكرية، وقد بينت بوضوح هشاشة تلك البلدان في ظل العولمة، وهو ما شجع ناشطين على مناهضتها من خلال عدة حركات اجتماعية دولية.

شهدت مدينة سياتل الأمريكية في 30 نوفمبر 1999، تنظيم مؤتمر منظمة التجارة العالمية الثالث، والذي واجهه عدة ناشطون دوليون، من خلال احتشاد ما يقرب من 50000 متظاهر، حيث "وصفت أحداث سياتل باعتبارها نقطة تحول، بل ذروة عملية تجميعية ضمت مجموعات وتنظيمات ناشطة في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم"[1]، شنت الحملات ضد العولمة الرأسمالية أي ضد منظمة التجارة العالمية التي تتحكم فيها الدول الصناعية الثمانية الكبرى، وقد سعت الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة مواصلة "صعودها وتطوير أدواتها، لاسيما بعد أن حررت وثيقة ميلادها الرمزية في مظاهرات سياتل 1999 التي تندد باجتماع الجمعية العمومية لمنظمة التجارة العالمية، ثم مظاهرات واشنطن 2000 ضد اجتماع صندوق النقد الدولي، ومن بعدها مظاهرات جنوة 2001 ضد قمة الثمانية الكبار، وغيرها من المظاهرات التي اكتمل نضوجها في المنتدى الاجتماعي

[1]- ديلا بورتا وديانى، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 227.

الأوربي بفلورنسا عام 2002 التي ضمت مظاهرته النهائية العديد من التنظيمات النضالية والمطلبية"[1].

أدى تدويل الحركات الاجتماعية إلى اتساع دائرة المستهدفين، لاسيما في العالم الثالث الذي طالته الأزمة الاقتصادية وهو ما شكل حملة دولية من الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني أطلق عليها "يوبيل 2000" هدفها حض الدول الصناعية الكبرى على إلغاء ديون العالم الثالث، وكان "يوبيل" لندن أشد الحملات من حيث التعبئة الشعبية والمشاركين، لم تكن بذلك تلك الحملات إلا خاصية من خصائص التنظيم المحكم للحركات الاجتماعية "فمنذ المنتدى الاجتماعي العالمي عام 2003، تم اتخاذ القرار بتثبيت شبكة للحركات الاجتماعية تقوم بتسهيل التبادلات بين الحركات الاجتماعية، ويمكنها أن تلعب دورا هاما لتفعيل الحملات المطلوب القيام بها"[2]، وقد حققت تلك الحملات بعد شد وجذب مع الدول الكبرى، بإلغاء ديون الدول الأشد فقرا في العالم.

لقد بينت تلك الحملات أهمية التدويل للحركات الاجتماعية في ظل العولمة الراهنة والتي جعلت من المجتمعات الإنسانية مجتمعا واحدا في ظل الاتصالات الحديثة واستخدام الرقمنة، ما سمح بتقليص الفجوات بين شعوب الأرض وتوحد مشاعر سكانها في كثير من المواقف، وما الحملات الدولية لمحاربة الفقر في العالم والأمراض كالسيدا والكوليرا، وحملات الإعانات الدولية ضد الكوارث الطبيعية، والحملات المناهضة للحرب وغيرها، لتدل على تلك الأهمية التي تحتلها الحركات الاجتماعية في المشهد الدولي اليوم.

---

[1]- أجيتون، كريستوف، **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، ترجمة، كامل، طارق، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص، 04.

[2]- نفس المرجع، ص، 206.

المبحث الثاني: سوسيولوجية الحركات الاجتماعية

1-الحركات الاجتماعية والعنــف:

يدل اسم "الحركات الاجتماعية" في أدبيات علم الاجتماع عموما، على دينامكيتها وعدم ثباتها، أي أن تحركاتها متواصلة في المجتمع الذي تتواجد به زمانا ومكانا، تلك الخاصية التي تتميز بها رغم اختلاف أعضائها من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، يطرح دائما وبصورة مستمرة انشغالات الباحثين حول قدرتها على الاستمرار في النضال، وتجنيدها لفئات واسعة من الجماهير وتنظيمهم وتعبئتهم في كل الأوقات، مع عملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجدد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم ضد الحركة، تلك "العملية المعنوية" التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار، تشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحية ضد المشاعر المحبطة التي قد تعتري نفوس الأعضاء، سيما المنتمين الجدد، ذلك أن منهم من قد ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعرض لها.

تبرز عملية التوجيه والتكوين المعنوي للمناضلين، أهمية اكتساب طاقة روحية ومشاعر عالية في مواجهة التحديات المفروضة على الحركة، وهنا تحديدا تظهر بشكل لافت "الهوية الجماعية" لمناضلي الحركة في أوقات الاحتجاجات والنضالات، ككتلة اجتماعية موحدة، رغم اختلاف أساليب وأدوات النضال، والتي تتعدد أشكالها حسب ظروف مواجهات الحركات الاجتماعية لخصومها، إذ أن ذلك يكسب مناضليها احترافية في الأداء وتماسكا في الهوية، وخبرة يستفيد منها الأعضاء الجدد تمكنهم من المساهمة في استمرارية حملات الحركة النضالية.

إن اهتمام علم الاجتماع السياسي بالنضالية قد حدده منذ زمن طويل بأرضيتين: **1-** "أنه أثنى على التطوع في الأحزاب السياسية، **2-** أبدى اهتماما قليلا بالتطوعات ذات الطابع الجمعياتي"[1]، لذلك، فإن الحركات الاجتماعية تكسب مناضلين جدد، بالانخراط أو التطوع أو التجنيد، فكلما كان لأحد الأفراد علاقات وصداقات مع مناضلي الحركات الاجتماعية، ازداد احتمال انضمامه إليها ومشاركته في نضالها، بيد أن تلك المشاركة تختلف من عضو

[1]- Neveu, **Sociologie Des Mouvements Sociaux**, Op.cit, p, 76.

لآخر، إذ أن هناك من الأعضاء من يناضلون بكل حزم وإصرار لإرساء قواعد الحركة الاجتماعية وترسيخ مبادئها، والظفر بمجالات اجتماعية جديدة، في حين أن هناك من الأعضاء لا يعملون بنفس المشاعر النضالية للفئة الأولى، في هذه الحالة، يمكن أن تتبين الحالة النضالية لأعضاء الحركات الاجتماعية، أي كيف تم تجنيدهم؟ هل خوفهم على مسارهم المهني أهم من نضالات الحركة؟ أم أن انتمائهم إليها مجرد طموح عابر يعبر عن قناعات؟

"إن أحسن فهم للنضالية، يتضمن فهم كيفية نسج العلاقات والأعمال المؤدية للانخراط"[1]، كما تستفيد الحركات الاجتماعية خلال الأزمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد، وتمارس نفوذا كبيرا عليهم، بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات، وجعلهم يخضعون لها وينقادون لأوامرها، فإذا ما قامت بحملات المطالب، استعملت التهييج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الأزمات والصراعات تعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة، وعن تضامنهم وقدرتهم على مواجهة خصومهم وفق أدبيات الحركة، وتقوية الروابط الشعورية بينهم، وإضفاء معاني حقيقة للنضال على العمال التي يقومون بها خلال المواجهات، درءا لمشاعر الإحباط التي قد تصيب نفوس بعض المناضلين.

تلجأ الحركات الاجتماعية عند عجز تلك التقنيات في الدفاع عن مصالحها، إلى أساليب نضال عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات، ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات والحشود يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية التي تكون عليها، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية، فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن "الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم، تعمل على تقلص الوعي الفردي، وانصهار الشخصية لدى كل فرد، لأنها ترتكز أساسا على مفهوم "اللاوعي أو اللاشعور" من جانب الفرد"[2]، ففهم العوامل المؤدية إلى تلك النفسية يؤدي حتما إلى كشف مجالات النفسية العدوانية لدى مناضلي الحركات الاجتماعية، ومعرفة الظروف والدوافع المؤدية إلى تلك

[1]- Neveu, **Sociologie Des Mouvements Sociaux**, Op.cit, p, 78.

[2]- لوبون، غوستاف، **روح الاجتماع**، ترجمة، باشا، زغلول وفتحي، أحمد، الجزائر، موفم للنشر،2007، ص، 01.

الروح النضالية العنيفة، "ودراسة الاندفاعات العدوانية المحركة التي توقظ النزوات والأفكار، والتي تجعل من جماعة ما، جماعة عدوانية في وقت معين، ومن ثم نتساءل لمعرفة ما إذا كانت هذه الاندفاعات مرتبطة ببعض التغيرات التي تطرأ على بني المجتمعات المدروسة "[1].

فكل حركة اجتماعية تحمل في ثناياها مشروعا للتغيير، فإذا ما عجزت عن تأمين مناضليها وإشباعهم بالقيم والمبادئ التي تبني المجتمع في شتى المجالات، وإحداث التغيير المنشود الذي يساهم في تطور الحياة الاجتماعية، فإن احتمال فشل مشروعها يبقى قائما، مما يزيد من فرص الحرمان والتذمر في صفوف مناضليها، إضافة إلى أن عديد المشاركين في الاحتجاجات منهم قد تكون لهم "دوافع منفعية فضلا عن الدوافع العدوانية، فهم يعتقدون أن لديهم فرصة علاج بعض سخطهم من خلال العنف"[2]، رغم اتفاق أغلب علماء الاجتماع والفلاسفة وغيرهم على أن العنف "ظاهرة اجتماعية وأنه آلية من أليات الدفاع عن الذات ضد المخاطر التي تواجه الانسان"[3]، يجد تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، إلى تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج، مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية، في حملاتها ضد الحكومات والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغيير يوجب الانتقال إلى العنف وإلى عنف أشد منه، "فالعنف بصفة عامة يفني البشر والسلع، ونادرا ما يعزرهم"[4]، وكما يرى آلان تورين فإن كل "حركة اجتماعية يجب أن يكون لديها رؤية واضحة ومشروع تغيير في مواجهة خصمها، حتى تملك بذلك هوية تميزها عن غيرها، هوية تستمدها من مشروعها وليس من احتجاج عابر"[5]، كما يجب على كل حركة اجتماعية "أن تكون مفصولة وبكل وضوح عن فكرة العنف، فالعنف يتعارض مع الديمقراطية ومع الحركات الاجتماعية أيضا"[6].

---

[1]- لوبون، **روح الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 13.

[2]- غير، مرجع سابق، ص، 362.

[3]- الحيدري، ابراهيم، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، بيروت، لبنان، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015، ص، 17.

[4]- غير، مرجع سابق، ص، 39.

[5] - Neveu, Op.cit., p, 68.

[6]- تورين، مرجع سابق، ص، 104.

في هذا الصدد، فإنه على كل حركة اجتماعية أن تجدد نفسها حتى يستمر مشروعها وبرنامج نضالها، وإذا ما استسلمت لغلو المشاعر والعنف، فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة على الحركة، ذلك أن "غلو مشاعر الجماعة وبساطتها، يجعلانها لا تعرف الشك ولا التردد، وتزداد شدة المشاعر غلوا على الأخص في الجماعة المؤلفة من أفراد غير متشابهين لفقدان تبعة الأعمال من بينهم"[1].

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف، له علاقة بالغلو والتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت ذلك الدراسات السلوكية المذكورة آنفا، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على خطأ، فيكون إنتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغيير ولو بالعنف، وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية الراديكالية أو الثورية، وإن كان للحركات الثورية المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال أو العبودية، ذلك أنها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين مشروعين وفئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية، كما يرى كارل ماركس، على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين، وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

تستغل الحركات الاجتماعية الفضاءات الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية، الثقافية والدينية، من خلال الوظائف التي يشتغل فيها مناضلوها، لتزيد من حدة املاءاتها ومطالبها ضد الحكومات، فإذا ما عجزت عن تحقيقها، استعملت وسائل الإكراه والعنف والاحتجاج والاعتصام، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والقيام بأعمال مسلحة لترهيب النظام والقواعد التي يستند إليها، وأمثلة ذلك في التاريخ عديدة، كحركة روبسبير التي أسقطت الملكية في فرنسا وأتت بأول جمهورية سنة 1789، حركة زاباتيستا وغيرها.

[1]- لوبون، **روح الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 52.

إن تلك الأعمال الصادرة عن الحركات الاجتماعية، تدل في معنى من المعاني على القوة التي تتمتع بها في مواجهة خصومها، والتي بها تستطيع أن تقوم بتعبئة المناضلين، وحشد الجماهير، وإحداث تغييرات في بنى المجتمع، حيث "يشير مصطلح القوة في أكثر معانيه عمومية إلى القدرة التحويلية للفعل الإنساني"[1]، بمعنى أن "الطاقة التحويلية للفعل الإنساني هي قدرة الفاعل على التدخل في سلسلة من الوقائع بحيث يفضي هذا إلى تغيير مسارها"[2]، مثلما تناول ذلك كارل ماركس في كتاباته عن القدرة التحويلية للفعل الإنساني من خلال مفهوم العمل، الذي يغير من خلاله الإنسان بيئته وعالمه الموجود.

إذا انطلقنا من سؤال زيمل **Simmel "كيف يمكن أن يكون المجتمع ممكنا؟"**، أي كيف يمكن أن نتفق على المجتمع بمكوناته المختلفة حتى يمكن أن تكون الحياة الاجتماعية فيه ممكنة وإقامة الدولة ممكنة، وضمان الأمن للأفراد ممكنا، فالحياة عبارة عن ممارسات اجتماعية فيها مصالح، صراع، توافق، تضاد، لذا "لا يمكن للقوة أن تعالج كمكون إشكالي لمصالح متعارضة لجماعات مشتركة في الفعل الاجتماعي"[3]، فإنتاج الحياة الاجتماعية وإعادة إنتاجها إنما تتم وفق توافقات أفراد المجتمع ومكوناته، رغم تعارض المصالح ووجود الصراعات، إلا أن الممارسات الاجتماعية اليومية، تعبر عن حالة التضامن العضوي فيه، بين عديد فئاته، فإذا كانت الحركات الاجتماعية تحمل مشروع تغيير المجتمع، سلما أو عنفا، فإنها تستمد كذلك تلك الطاقة والأفكار من أعضائها ومناضليها، الذين يسهمون بمشاركتهم في نضالاتها ببث روح التغيير في أوصالها، بأعمالهم وأفعالهم التي يقومون بها من أجل استمرارية ديناميكية المجتمع وحيويته، إذ أن "بذور التغيير كامنة في كل فعل يسهم في إعادة إنتاج أي شكل منظم للحياة الاجتماعية"[4].

إن جدلية "القوة" إذن وعلاقتها بقوى التغيير أو النظام في المجتمع، وبعيدا عن تجاذبات المدارس الفكرية السوسيولوجية التي تناولت هذا المفهوم، فإن الأهم من ذلك الديالكتيك كله أن "القوة" تحفظ مصالح جماعات في المجتمع على اختلاف تمثيلها وحجمها

---

[1]- غيدنز، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 219.

[2]- نفس المرجع، ص، 220.

[3]- نفسه، ص، 206.

[4]- نفسه، ص ص، 210، 211.

فيه، وباعتبار أن المجتمع هو الإنجاز المميز في التاريخ البشري، فإن الوحدات الإنسانية التي ينتجها إنما يتحكم فيها "بالقوة" المفسرة سواء بالنظام أو وسائل الإكراه، لذلك كان وجود الحركات الاجتماعية في حلبة الصراع السياسي والاجتماعي، دافعا لزيادة "قوتها" وإملاء مطالبها، وتعبئة مواردها، واكتساب مواقع جديدة تؤهلها للعمل حتى في ظل الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي بذلك إنما تكسب قيما جديدة، للقوة والمركز والهيبة بين خصومها، وفي بحثها عن منابع القوة من خلال حلبات الصراع والأزمات الاجتماعية، فإنها تزيد من تقوية نفوذها في المجتمع، حتى تُمكن مشروعها للتغيير بآليات نابعة من فكر ومنهج الحركة.

إن التغيير وإن كان في ثناياه "قوة" فكر وأدوات الحركة، فإنه يعبر عن طموحات الأفراد ورغباتهم، حتى لو كان عنيفا في تجلياته، رغم أن تماسك بنى المجتمع ونظمه، غاية الإنسان في وجوده، فإذا ما أحس الأفراد بالظلم وساد الاستياء، زاد السخط والحرمان "وبما أن لدى الساخطين نزعة أساسية للعدوان، في حال تساوي كل الأمور الأخرى، فإن من المحتمل أن تبدو العقائد التي تبرر العنف أكثر ملائمة، وبالتالي تصبح أكثر انتشارا"[1] والواقع أن التحليل السوسيولوجي لعنف الحركات الاجتماعية، ليس تبريرا لها، بل لأن العنف "أسوأ ما فيه هو أنه يستهلك البشر وضحاياه ماديا، وممارسيه عقليا، بتعويدهم على العنف بوصفه وسيلة الحياة وغاياتها"[2]، وتكون حدته أكثر في الجماعات حينما ترفع شعارات العدوان أثناء الاحتجاجات والمظاهرات، مما يزيد عداءها للنظم السياسية والاجتماعية، لاسيما إذا كان الواقع الاجتماعي به رواسب تبرر أصل القيام بالعنف، ومسوغات تدفع الأفراد للتعبير بهوية الجماعة المشتركة في واقع الحياة الاجتماعية التي تعيشه والمتفاعلة والمتجانسة في القيم بالنزوع للعنف الجماعي، فأفراد أي جماعة اجتماعية على وعي تام وإدراك كامل بطموحاتهم، وانتمائهم للحركات الاجتماعية لا يلب فقط طموحاتهم المادية في مشروع التغيير الذي تتبناه الحركة، بل يعتقد أن انتماءه للحركة يلبي حاجاته (**NEEDS**) كحاجات التقدير وحاجات تحقيق الذات[3]، وعجز الحركة عن تلبيتها

---

[1]- غير، **لماذا يتمرد البشر**، مرجع سابق، ص، 319.

[2]- نفس المرجع، ص، 535.

[3]- أبو غزال، معاوية محمود، **علم النفس العام**، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015، ص، 207.

وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها والمشاركة في الفعل السياسي من أجل التغيير، يدفعهم للصراع والتمرد، وهم بتشكيلهم لنسيج الحركة الاجتماعية وتفاعلهم مع البيئة التي ينشطون فيها، إنما يجددون نشاط الحركة ويجعلونها فعالة بالتحركات والاعتصامات وممارسة وسائل الإكراه ضد السلطات، ذلك أنه إذا "بدأت الحركات في الاختفاء، فسوف يدل اختفاؤها على أنه وسيلة رئيسية لمشاركة عامة الناس في السياسة العامة آخذة في الزوال"[1]، فالحركات الاجتماعية في مظهرها، تعبر عن تلك الاحتجاجات والتمردات والوقفات وأعمال الانتقام باستخدام العنف، وهي بتلك التجليات إنما تؤكد سيادة الشعوب في التعبير عن مواقفها من الممارسات السياسية، ومدى الاستفادة من فرص الديمقراطية.

2-الحركات الاجتماعية والشعبوية

الشعبوية كلمة مشتقة من الشعب، وهي تعني في تعريف بسيط لها، "الاعتقاد في إبداعية الشعب وفي التفوق الأخلاقي لغير المتعلمين وغير المثقفين"[2]، والاعتقاد في الإبداعية، هو استنهاض لهمم الفاعلين الاجتماعيين المهمشين، واستهداف لاسيما فئة غير المتعلمين أو محدودي التعليم، والذين قد يشكلون فئات واسعة من المجتمع، وقد يكون وضعهم الاجتماعي مزري، من أجل الاحتجاج ضد النسق السياسي القائم، كما أنها فئات اجتماعية، يمكن تعبئتها وتوجيهها، بعد مخاطبتها بأساليب دعوية تعبوية، تستهدف شعورهم بعدم الرضى والمكانة الاجتماعية وتحقيق الذات....

وتعرف الشعبوية عند كاس مود وكريستوبال روفيرا كلاواتسر، على أنها "إيديولوجية واهية، تعتبر أن المجتمع منقسم لمعسكرين متجانسين ومتعارضين: "الشعب الصافي" و"النخبة الفاسدة"، كما تؤكد على أن السياسة يجب أن تكون تعبيرا عن الإرادة العامة للشعب"[3]، ويعرف بيار أندري تاغييف الشعبوية: "كأحد أبعاد العمل السياسي، وهي تنسجم مع كل أشكال الحركات وجميع أنواع الحكومات، كما يمكن للحزب الواحد

[1]- تلي، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، مرجع سابق، ص، 37.

[2]- البخاري، حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص، 77.

[3]- Mudde, Cas et Kaltwasser, Cristóbal Rovira, **Brève introduction au populisme**, préface de Jean-Yves Camus, Traduit de l'anglais par Dauvergne, Benoite, France, Editions de l'Aube, 2018, p, 19.

الدكتاتوري أن يشرع نفسه من خلال الوسائل الشعبية، في حين أن الديمقراطية الليبرالية التعددية لا تستبعد إمكانية إستيلاء زعيم شعبوي على السلطة، من خلال إجراءات التصويت العادية"[1].

أما دانيال ألبرتازي (Daniele Albertazzi) ودانكن أودينيل (Duncan O'Donnell) فيعرفان الشعبوية على أنها "إيديولوجية تدفع الشعب الفاضل والمتجانس ضد سلسلة من النخب و"آخرين" خطرين الذين يتم تقديمهم كقوى تنزع أو تحاول أن تنزع عن الشعب السيد حقوقه، قيمه أو هويته أو صوته"[2].

والشعبوية مفهوم متنازع على تعريفه وتحديده وحتى استعماله، "وقد دفع الجدل الأبدي حول جوهر الشعبوية بعض المتخصصين في هذا السؤال، إلى التأكيد على أن الشعبوية لا يمكن أن تكون مفهوما ذو صلة بالعلوم الاجتماعية، بينما يعتبره آخرون مصطلح معياري يستخدم فقط في وسائل الإعلام والسياسة"[3]، وكمفهوم، يرتبط غالبا بالديمقراطية، أي بالمؤسسات والنخب التي تنتجها العملية التمثيلية أو الانتخابية، لذلك نجد خطاب الحركات الشعبوية، موجه ضد المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، والشعبوية، يحددها متخصصون "من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية: الشعب والنخبة والإرادة العامة"[4].

من الناحية النظرية، يعتقد المنظران كاس مود وكريستوبال روفيرا كلاواتسر، أن هناك عدة مقاربات ظهرت لتفسير نشوء هذه الظاهرة، **فالمقاربة الأولى** هي "المقاربة المؤسساتية الشعبية، التي تعد الشعبوية نمط حياة ديمقراطي بني على الالتزام الشعبي في السياسة"[5].

---

[1]- Mudde, Cas, and Kaltwasser, Cristóbal Rovira, How to define populism? Réfections on a contested concept and its use in the social sciences, in Gregor Fitzi and others, **Populism and the Crisis of Democracy Concepts and Theory**, Volume 1, USA. New York Routledge, First published 2018, p.62.

[2]- Mişcoiu, Sergiu, **Au pouvoir par le « Peuple ». Le populisme saisi par la théorie du discours,** Paris, L'Harmattan, 2011, p, 22.

[3]- Mudde and Kaltwasser, Op .cit, p, 18.

[4]- ibid, p, 23.

[5]- ibid, p, 15.

أما **المقاربة الثانية** فهي"المقاربة اللاكلاوية* للشعبوية، وهي شائعة بشكل خاص في الفلسفة السياسية، فيما يسمى بالدراسات النقدية وفي دراسات سياسات أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية.... وتنظر إلى الشعوبية ليس فقط على أنها جوهر السياسة ولكن أيضا كقوة تحرر"[1]، وتعتقد هذه المقاربة، أن المشكلة تكمن في "الديمقراطية الليبرالية، والحل يكون في الديمقراطية الراديكالية، التي يمكن للشعبوية، أن توفر فرصة الوصول إليها، من خلال إدخال الصراع في السياسة، وتشجيع تعبئة فئات مهمشة من المجتمع لتغيير الوضع الراهن"[2].

أما **المقاربة الثالثة**، فتمثلت في "المقاربة السوسيو اقتصادية السائدة بشكل خاص في دراسات الشعبوية في أمريكا اللاتينية خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي"[3]، والتي اعتبرت الشعبوية نمط اقتصادي غير مسؤول، من خلال ما خلفته من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمع، كالتضخم والديون الخارجية.

والمقاربة الرابعة، "حديثة جدا، تعتبر قبل كل شيء أن الشعبوية عبارة عن استرتيجية سياسية، يستخدمها نوع معين من القادة، يسعى أن يحكم اعتمادا على الدعم المباشر من مناصريه"[4]، وتعتمد الشعبوية في هذه المقاربة على بروز شخصية كاريزماتية له القدرة على تجميع القوة والاتصال بالجماهير، حيث تنتشر هذا الظاهرة في المجتمعات غير الغربية.

والمقاربة الخامسة، "فتعتبر بشكل خاص أن الشعبوية عبارة عن أسلوب فلكلوري للسياسة يستعمله القادة والأحزاب لتعبئة الجماهير، وتنتشر هذه المقاربة في دراسات الاتصال (السياسة) ووسائل الإعلام، وفي هذه المقاربة تكون الشعبوية مرادفة للسلوك

---

* **اللاكلاوية**: نسبة إلى الأرجنتيني ارنستو لاكلاو Ernesto Laclau (1935-2014)، هو عالم نظريات سياسية وفيلسوف يوصف عادة بأنه مخترع نظرية ما بعد الماركسية السياسية.

[1]- Mudde and Kaltwasser, Op. cit, p, 16.

[2]- ibidem.

[3]- ibidem.

[4]- ibid, p, 17.

السياسي المهمل وغير المهني الذي يهدف إلى زيادة اهتمام وسائل الإعلام والدعم الشعبي"[1].

كما تبنى المنظران كاس مودا وكريستوبال روفيرا كلاوتسر، مقاربة فكرية لتفسير ظاهرة الشعبوية، وهي "مقاربة عدد من علماء الاجتماع في العقد الماضي من خلال تعريفهم للشعبوية على أساس مقاربة فكرية، واعتبارهم الشعبوية خطابا، إيديولوجية ورؤية للعالم"[2].

والشعبوية، ظاهِرة شائِعة في الأنظمة الديمُقراطية وغير الديمُقراطية على حد سواء، كما أنها ظاهرة "انتقالية، سطحية ومؤقتة، تبرز في إطار أزمة عامة ووضع سياسي يصعب احتماله بالنسبة للأكثرية، تتجسد هذه الظاهرة بوقوف الشعب مقابل النخب، بمعنى الشعبوية مقابل النخبوية في المجتمع، تتميز هذه الظاهرة بعمقها العاطفي وليس الاجتماعي، وهي تحاكي العواطف والغرائز لا القدرات الفكرية"[3].

من خلال الربط التاريخي لمسارات الفعل الإنساني، ومن خلال محاولة البحث عن صلات بين مختلف الأحداث، وبتحليل للواقع الاجتماعي، تبين أن تطور فكرة السيادة الشعبية، سمح "بإنشاء دساتير مكتوبة باسم الشعب، على اعتبار أنها المصدر النهائي للسلطة في الدولة، ذلك أن فكرة الشعب أساس السلطة، ستصبح منارة الخيال السياسي للحركات الشعبوية في كل الدول الديمقراطية الحكومية، من القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا، من جهة أخرى، فإن أطروحة الشعب يستطيع استعادة سلطة الحكومة لإعادة تشكيل المؤسسات، أو مكافحة سلطة النخب الفاسدة أو التي تخدم مصالحها الذاتية، سيكون هو الميدان الذي ظهرت فيه الحركات التي يمكننا تسميتها "بالشعبوية" في القرن التاسع عشر"[4].

---

[1]- Mudde and Kaltwasser, **Populism and the Crisis of Democracy Concepts and Theory**, Op.cit, p, 17.

[2]- ibid, p p, 18, 19.

[3]- خويص، منى، **رجال الشرفات دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية**، بيروت، لبنان، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2012، ص، 71.

[4] - Kaltwasser, Cristóbal Rovira, **Populism An Overview of the Concept and the State of the Art**, in Kaltwasser, Cristóbal Rovira and al, **The Oxford Handbook Of Populism**, United Kingdom, Oxford University Press, First Edition published, 2017, p, 18.

الشعبوية، ظاهرة ليست حديثة، فقد عرفت أربع مراحل تاريخية لظهورها، إذ يحدد العلماء أول ظهور تاريخي لها في "الشعبوية الفكرية الروسية أواخر سنة 1840"[1]، لتظهر بعدها الحركة النارودنيكية الروسية/ Russian Narodniki[2]، كحركة ثورية تعتمد على المزارعين والقرى الريفية سنة 1870، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ظهرت عدة حركات شعبوية في أوربا وأمريكا، والتي تعد المرحلة الثانية لظهور الشعبوية، حيث ظهرت "مرة أخرى في عالم مختلف تماما للمجتمعات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية وحولت نفسها بشكل مكثف إلى حركة مناهضة للنخبوية والبرلمان وذات نزعة قومية شوفينية، لاسيما في فرنسا بين عامي 1886 و 1889"[3]، كما ظهرت في نفس الفترة بالولايات المتحدة الأمريكية، "الحركة الفلاحية الأمريكية/، U.S Agrarian Mouvement، كما دخل مصطلح الشعبوية في "مفردات السياسة الأمريكية بعد تشكيل "حزب الشعب" في عام 1892، وكان معظم أنصار الحزب من صغار المزارعين في الجنوب وخاصة في غرب البلاد"[4].

استمر ظهور الشعبوية خلال القرن العشرين، حيث عرفت المرحلة الثالثة في تطورها كظاهرة تتنامى في كسب المؤيدين لها "بين عامي 1925 و1955، حيث ظهرت في أمريكا اللاتينية ببروز الأنظمة شبه الدكتاتورية"[5]، أبرزها في الأرجنتين مع خوان دومينغو بيرون، وفي البرازيل مع خيتوليو فرغاس، وحتى في إفريقيا وآسيا، وتميزت

---

[1] - Badie, Bertrand, and al, **International Encyclopedia of Political Science**, United States of America, SAGE Publications, volume 7, 2011 ,p, 2075.

[2]- **الحركة النارودنيكية:** نارودنيك بالروسية تعني "شعبوي" جمع نارودنيكي أو نارودنيكس، أي عضو في حركة اشتراكية في القرن التاسع عشر في روسيا، اعتقدت هذه الحركة أن الدعاية السياسية بين الفلاحين ستؤدي إلى صحوة الجماهير، ومن خلال تأثيرها، سيتم تحرير النظام القيصري، لأن روسيا دولة زراعية في الغالب، والفلاحون يمثلون غالبية الشعب (نارود) ومن هنا جاء اسم الحركة نارودنيستوفو أو الشعبوية.. نشأت الحركة بين المثقفين الروس في ستينيات القرن التاسع عشر، واكتسبت زخما في سبعينات القرن التاسع عشر، تم تعزيز موقعها من خلال عدم الرضا عن بيان الاسكندر الثاني لعام 1861، والذي على الرغم من تحريره الفلاحين من القنانة إلا أنه خلق ظروفا اقتصادية غير مرضية للزراعة الفلاحية، تبنت الحركة النارودنيكية في تعاليمها قدرا كبيرا من الإيديولوجية الشيوعية التي تم جمعها من أعمال كارل ماركس. للمزيد انظر الرابط: https://www.britannica.com/event/Narodnik تم زيارة الموقع بتاريخ: 2023/02/08 على الساعة: 10:00.

[3]- Bertrand and al, Op.cit, p, 2076.

[4]- Marshall, Gordon, **A Dictionary of Sociology** , New York, Oxford University Press, Second edition 1998, p, 508.

[5]- Bertrand and al, Op.cit, p, 2076.

بظهور زعيم للأمة يؤيد من الشعب بحملات تعبوية، لاسيما في العالم الثالث، "أدت هذه الأنظمة الشخصية عمومًا إلى ولادة شعبوية العالم الثالث حيث تم التعبير عن وحدة الأمة في حزب واحد"[1].

تطور ظهور الشعبوية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حروب التحرير للدول المستعمرة ونيل استقلالها، وقد ساهمت حالة الحرب والاستعمار في موجات هجرة متعددة الى الدول الغنية "المستعمرة سابقا"، بحثا عن فرص العمل وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، لتظهر في الربع الأخير من القرن العشرين، الموجة الرابعة من الشعبوية، و"تطورت بشكل كبير في أوروبا الغربية خلال الثلاثين عامًا الماضية، بين عامي 1980 و2000"[2]، وقد استهدفت الاحزاب اليمينية المتطرفة بحملاتها الشعبوية المهاجرين الأجانب، من خلال استهداف ثقافاتهم غير الأوربية ومعتقداتهم الدينية واحتلالهم حتى مناصب سياسية واجتماعية مرموقة في الدولة، ليظهر مصطلح ما يعبر عنه بكره الأجانب xenophobic، وقد تزعم تلك الحملات الشعبوية عدة سياسيين غربيين، منهم: جون ماري لوبان في فرنسا، ويورغ هايدر في النمسا، وسيلفيو برلسكوني في ايطاليا، ودونالد ترامب في في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن نشوء ظاهرة الشعبوية وتطورها خلال هذه المراحل التاريخية[3]، ورغم عدم ارتباطها بمنطقة جغرافية في العالم أو بفترة زمنية، إلا أن ظهورها، طبعته عدة خصائص إيديولوجية، ففي المرحلة الأولى، ظهرت الحركة الشعبوية الفكرية في روسيا متأثرة بأفكار ألكسندر هيرزن وميخائيل باكونين ونيكولاي تشيرنيشفسكي، وقد مهدت أفكارهم لاستخدام العنف وحتى الاغتيالات السياسية، أما في المرحلة الثانية، فقد تصاعدت احتجاجات الفلاحين في روسيا القيصرية والولايات المتُحدة الأمريكية، ولذلك يُطلق عليها "الشعبوية الزراعية"، أما في المرحلة الثالثة، فقد عرفت صعود الشعبويات المرتبطة بالأنظمة

---

[1]- Badie and al, **International Encyclopedia of Political Science**, Op. cit, p, 2076.

[2]- ibidem.

[3]- Mudde, Cas and Kaltwasser, Cristóbal Rovira, **Populism, A Very Short Introduction**, USA, Oxford University Press, 2017, pp, 32,33.

السياسية الدكتاتورية، أما في المرحلة الرابعة، فقد ظهرت الشعبوية بمظهر النزعة القومية لأحزاب اليمين واليسار وتصاعد المدّ القومي وكراهية المُهاجرين.

يعتمد الخطاب الشعبوي على تعبئة الفاعلين الاجتماعيين، وإثارة المشاعر والعواطف وتوجيهها لكره ومُعاداة النُخبة السياسية والمؤسسات القائمة في الدولة، أي استهداف النسق السياسي بحملات احتجاجية نشطة، سواء كانت سياساته ناجحة أو فاشلة، وسواء تحصلت النخبة على التمثيل النيابي في النسق ومؤسساته بانتخابات نزيهة أو غير نزيهة، فالشعبوية إنما تستهدف النسق لاعتقادها أن غيرها فاسد، لذا يبدو أن "المشكلة تكمن في الأغراض التي يخدمها الخطاب الشعبوي...لتوجيه الغضب ضد المؤسسات الديمقراطية وليس ضد السياسات فحسب؛ لكن الأسلوب نفسه يصبح مشكلةً للنظام الديمقراطي إذا زاد منسوب الكراهية وشيطنة الآخر فيه، والأخطر هو تحول الأسلوب الذي يقسم المجتمع - إلى «نحن» متخيلة يدّعي المنتمون إليها أنها الشعب من جهة، و«هم» متخيلة من أعداء الشعب، ومؤلفة من النخب والسياسيين والمثقفين والأحزاب عموما - إلى أيديولوجيا"[1].

يدل عداء الشعبوية للنخبة ومؤسسات الحكم في الدولة، على وجود أزمة عميقة، فالشعبوية "لا تبرز من العدم فهي مرتبطة بأزمة اجتماعية وبوجود عوارض الإحباط، فالجمود لدى النخبة الحاكمة يؤدي إلى المراوحة السياسية فيتفسخ الإيمان بالأمة ويصبح المستقبل محفوفا بالمخاطر"[2]، في هذا الصدد، يعتمد نجاح الشعبوية في بلد ما، في قدرتها على تعبئة الجماهير الذين يشكلون ذخيرة جيدة لحملاتها، كما أن الرابط الذي يربط الجماهير بالشعبوية، في نظر سيمور مارتن ليبست، إنما سببه "رابط نفسي-اجتماعي لحرمان نسبي؛ أي لأناس مهمشين"[3].

بهذا الشكل، تتجسد ظاهرة الشعبوية كظاهرة مرتبطة بالشعب، الذي يبرز ذاتيته من خلالها وعن طريق الطلبات العديدة التي يقدمها، والتي عجزت الأنظمة السياسية ونخبها عن تحقيقها، فما يميز الشعبوية "ليس المحتوى الخاص لهذه الطلبات بل بروز الشعب كذات

---

[1]- بشارة، عزمي، **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2019، ص، 17.

[2]- خويص، مرجع سابق، ص، 41.

[3]- بشارة، مرجع سابق، ص، 21.

سياسية، وهنا كل الصراعات الخاصة والتناقضات تظهر كأجزاء أو قطع من صراع سياسي بيننا، نحن "الشعب" و"هم" (أي النخب الحاكمة)"[1]، في هذا الصدد، يبرز سؤال في غاية الأهمية: ما هي علاقة الشعبوية بالديمقراطية؟

الديمقراطية، مصطلح ذو أصل يوناني مركب من مقطعين، "يدل المقطع الأول منها "ديمو" على الشعب و"كراتوس" بمعنى الحكم، وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية هي النظام الذي لا تتمثل فيه سلطة الحكم في الملك أو الطبقة الأرستقراطية بل في الشعب الذي يستطيع عبر ممثليه أن يحكم نفسه بنفسه"[2]، كما أنها تعد "النظام السياسي الأكثر قدرة من أي نظام آخر على تأمين المساواة السياسية وحماية الاختيار والحرية والدفاع عن المصلحة العامة وتلبية حاجيات المواطنين وتعزيز التطّور الأخلاقي الذاتي للأفراد"[3]، وهذا يشمل أيضا، تكوين فاعل اجتماعي يتمتع بالمساواة مع الفاعلين الآخرين، وله الحق في المشاركة السياسية واختيار ممثليه والبرامج الانتخابية التي يراها مناسبة لتنظيم المجتمع، أي تكوين إنسان سياسي واجتماعي فاعل في مجتمعه.

ولكن ورغم ذلك، فإن الديمقراطية، لا تنحصر أهميتها في "كونها تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية وتحمي أوسع تنوع ممكن وتعترف به، ولا على مجموعة الضمانات المؤسساتية، ولا على حكم الأكثرية فقط، بل تكمن أهمية الديمقراطية في احترام المشاريع والتطلعات الفردية والجماعية التي تقرن بين التأكيد على الحرية الشخصية وبين الحق بالتماهي مع جماعة مجتمعية أخرى"[4]، وفي غياب ذلك التماهي وعدم القدرة على تحمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها ظواهر كالعولمة، يفقد الفاعلين الاجتماعيين تحمل درجات من الكبت داخلهم، نتيجة التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي والسياسي، فيلجأون إلى التعبير من خلال الاحتجاج على تلك الأوضاع، في محاولة لتغييرها، وفي عداء للطبقة السياسية والنخبة الحاكمة ومؤسسات الحكم عامة كما أسلفنا سابقا.

---

[1]- خويص، **رجال الشرفات دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية**، مرجع سابق، ص، 43

[2]- غدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 471.

[3]- غيدنز وصاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 220.

[4]- خويص، مرجع سابق، ص، 174.

في هذه الأوقات التي يكون فيها الشعب غير راضي على أوضاعه ولم تتحقق أي من طلباته المتعددة، "تتجلى الشعبوية عندما يكون هناك مجموعة من الطلبات ذات الطابع الديمقراطي، من مثل ضمان اجتماعي، خدمات صحية أفضل، تخفيض ضرائبي، طلب ضد الحرب الخ، إنها ترتبط بسلسلة من التعادلات، وهذا التسلسل ينتج "الشعب" على أنه الذات السياسية الأشمل"[1].

ولتجسيد تلك المطالب، تقوم الحركات الشعبوية بتعبئة الجماهير من خلال قائد ملهم ذو شخصية كاريزماتية أو عبر تسويق صورة **"الرجل-الأمة"**[2]، الذي يجيش الحشود، مستغلا انفعالاتهم ومشاعرهم الغاضبة عن النخبة الحاكمة التي تسببت في تلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب، ومؤسسات الحكم التي عجزت عن تحقيق تلك المطالب.

ويقصد بالتعبئة "التزام مجموعة واسعة من الأفراد، يرغبون في توعية الجمهور بقضية معينة وقيادتهم للعمل بشكل جماعي لدعم قضيتهم"[3]، ويمكن بشكل عام، تمييز "ثلاثة أنواع من التعبئة الشعبية: القيادة الشخصية، الحركة الاجتماعية والحزب السياسي"[4].

في هذا السياق، تتجلى جاذبية الحركات الشعبوية من خلال نقدها وعدائها للنخبة ومؤسسات الحكم الديمقراطية، وهي بهذا تصنع عدوا وخصما لها، تواجهه بخطاب تعبوي للشخصية الكاريزماتية، وبتحشيد للجماهير عبر حركات اجتماعية.

في هذا الإطار، تتجلى طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والشعبوية، إذ يدل تحشيد، الشعب/الجماهير، على التعبئة التصاعدية التي تتم داخل الحركات الاجتماعية، والتي تعرف على أنها "شبكات غير رسمية تجمع الأفراد الذين يملكون هوية مشتركة وخصم مشترك وينخرطون في عمل جماعي غير مؤسساتي من أجل تحقيق هدف"[5]، ولبلوغ هذه الغاية، فإن الحركات الاجتماعية لا تمانع في "استخدام الشعبوية لصياغة إطار

---

[1]- خويص، **رجال الشرفات دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية**، مرجع سابق، ص ص، 42، 43.

[2]- Rosanvallon, Pierre, **Le Siècle Du Populisme : Histoire, Théorie, Critique,** Editions Seuil, Paris, 2020, p, 21.

[3]- Mudde and Kaltwasser, **Populism and the Crisis of Democracy Concepts and Theory**, Op.cit, p, 63.

[4] - ibid, p p, 63, 64.

[5] - ibid, p, 69.

عمل"[1]، يتم فيه تحديد أهم المطالب الاجتماعية للمجتمع، من جهة أخرى، تعتمد الشعبوية في تعبئة الجماهير على الحركة الاجتماعية، التي تعد "نوعا نادرا نسبيا للتعبئة الشعبوية"[2]، بـهدف النجاح الانتخابي، وتحقيق مطلب تغيير النخب والمؤسسات الحاكمة، وهو ما يفسر طبيعة وخصائص الحركة الاجتماعية التي تتميز بـ: "**1**- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، **2**- الصراع ضد منافس، **3**- الرؤية المشتركة التي تتقاسمها الحركة مع منافسها"[3]، أما الحركة الشعبوية، فتتميز بسعيها الدائم لتحقيق السيادة الشعبية والسيطرة على السلطة، كما يميز عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Alain Touraine بين الحركتين، من خلال أن الشعبوية حركة تقدمية، في حين أن الحركات الاجتماعية، هي حركات ذات نمط بوجادي يتجه نحو للماضي[4] .

من جهة أخرى، تركز الحركات الشعبوية على فكرة تسييد الشعب ديمقراطيا، وتعتمد في ذلك من الناحية النظرية، على "نظرية الديمقراطية الشعبوية المرتكزة على ثلاثة عناصر وهي: تفضيل الديمقراطية المباشرة (متجسدة في تقديس الاستفتاء)، رؤية استقطابية وفرط انتخابوية لسيادة الشعب الذي يرفض الهيئات الوسيطة ويعتزم تدجين المؤسسات غير المنتخبة (مثل المحاكم الدستورية والسلطات المستقلة)، تخوف للإرادة العامة كما لو أنها قابلة للتعبير عن نفسها بطريقة عفوية"[5]، ولكن من هو هذا **"الشعب السيد"** الذي تشترك الحركات الشعبوية والحركات الاجتماعية في تحشيد جماهيره؟.

من خلال التحليل السوسيولوجي، نجد أن هناك جسمين لهذا الشعب: شعب "ذو جسم مدني"[6] يتمثل في الجسم الانتخابي، و"شعب اجتماعي"[7] يتمثل في عدة فئات من المجتمع، يأخذ اسم بروليتاريا أو طبقات اجتماعية، لذلك، "يريد الشعبويون إحلال ديموقراطية شعبوية محل الديموقراطية الحزبية، وعندما ينجحون في ذلك يوطدون حكمهم

---

[1] - Mudde and Kaltwasser, **Populism and the Crisis of Democracy Concepts and Theory**, Op.cit, p, 70.

[2] - ibid, p, 81.

[3] - Guy Vaillancourt, **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux** …, Op. cit, p.217.

[4]-Touraine, Alain, **La Voix et Le Regard,** Paris, Les Editons de Seuil, 1978, p, 37.

[5]- Rosanvallon, Op.cit, pp, 20.21.

[6]- ibid, p, 31.

[7]- ibidem.

بالاستخدام غير المقيد للوسائل والاجراءات التي توفرها الديموقراطية الحزبية"[1]، كما يعد من وجهة نظر أخرى، أن التحرك الذي تجسده الحركات الشعبوية داخل المجتمعات، يعد تحركا "يتم ضد الدولة القائمة مهما كان شكلها، في محاولة لإسقاطها"[2]، وهو ما يفسر أن "الشعبوية لا يمكن أن تشهد ولادتها إلا تحت سقف ضعف الدولة، إضافة إلى أنها كحالة تقف دائما في وجه الدولة وتتناقض بكل مكوناتها مع مفهوم الدولة"[3].

3-الحركات الاجتماعية والفعل الجمعي

3-1 -- الفعل الجمعي والتنظيمات

شهدت الإنسانية منذ البدء تجمعات بشرية أولى صغيرة سرعان ما تطور حجمها لتصل لأعداد كبيرة تشكلت منها العشيرة والقبيلة، فالقرية والمدينة ثم الدولة، هذه التجمعات التي توحدت لحاجتها الاجتماعية كالصيد والأكل والرعي، وبداعي الأمن والاجتماع الإنساني، شكلت في هيئتها تنظيما بشريا، ليتطور هذا التنظيم مع الأزمنة حتى التاريخ المعاصر.

يعرف أنتوني غيدنز المنظمة أو التنظيم على أنه "مجموعة اجتماعية أو كيان جماعي ذات بنية داخلية أنشأت لتلبية حاجة اجتماعية وهي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة"[4]، كما يعرفه ماكس فيبر بأنه "علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، مع الالتزام بنظام مضمون بفضل سلوك أشخاص معينين ممن يكون سلوكهم قائما على ذلك النظام"[5]، وعلى هذا الأساس، فهو يحدد القيم والقواعد الواجب إتباعها من طرف الأفراد المنضوين داخله، بتجانس في الأفكار والتصورات لتحقيق الأهداف التي وضعها.

يتجسد التنظيم في مجموعة من الإجراءات والقوانين التي يضعها، بغية ضبط سلوكات الفاعلين المنضوين داخله، "فسلوكات الفاعلين الاجتماعيين هي في الغالب تعبير

---

[1]- أوربيناتي، ناديا، **أنا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديموقراطية**، ترجمة، شيحة، عماد، بيروت، لبنان، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2020، ص ص، 14، 15.

[2]- خويص، مرجع سابق، ص، 73.

[3]- نفس المرجع، ص ص، 77، 78.

[4]- غيدنز وصاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 93.

[5]- فيبر، ماكس، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة، هلال، صلاح، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011، ص، 85.

غير انعكاسي للقواعد، والقدرات، المكتسبة في حقل ممارسات"[1]، أولها الأسرة، التي لها قواعدها وعاداتها وتقاليدها المستمدة من المجتمع، والفاعل ملزم بتلك القواعد والإجراءات خلال تنشئته الاجتماعية، وتصرفاته اليومية مع الآخرين تكون وفق تلك الضوابط التي حددت من قبل التنظيم.

كما أن انخراط الفاعلين في التنظيم ومشاركتهم في الفعل الجمعي، يكسبهم عدة فوائد، فالفاعل الاجتماعي "يحركه هم تحقيق الأفضل وهو يتحرك في إطار من الإكراهات المحددة بواسطة آثار المجتمعية وبنية الوضع"[2]، لذلك، فإن المشاركة في الفعل تحقق المصلحة العامة للتنظيم، رغم أن الفاعلين يكون لهم هامش من التراجع أو الاعتراض على موقف ما، وهم يدركون أن التنظيم لا يملك القدرة على القمع، إلا أنه يعود عليهم بالمنفعة والفائدة، "فكلفة المشاركة في الفعل الجمعي يمكن أن تكون مهمة، في حين أن الفاعلية الهامشية للمشاركة معدومة علميا"[3]، فالدور الذي يلعبه التنظيم مهم من حيث ممارسة الفاعلين الاجتماعيين للفعل الجماعي، الذي يحدد الأطر التي يلتزمون بها في ممارسة الفعل، والتي تعطي له رمزية ودلالة، كما تتحدد من خلاله قواعد التحرك والمشاركة في الفعل.

إنه من المهم، من المنظور السوسيولوجي، معرفة أن الفاعلين الاجتماعيين خلال ممارستهم للفعل الجمعي فهم يثبتون وجود التنظيم، وإذا لم " تتوافر فرصة هذا الفعل الذي تقوم به هيئة محددة من الأشخاص أو شخص محدد، فإننا نكون هناك حسب مصطلحاتنا بصدد علاقة اجتماعية فقط، ولسنا بصدد تنظيم، ولكن ما دامت فرصة حدوث هذا الفعل قائمة، فإن المنظمة تكون من وجهة النظر السوسيولوجة، موجودة على الرغم من تغير الأشخاص الذين يوجهون فعلهم تبعا لنظامها المحدد"[4].

من جهة أخرى، تسمح التنظيمات للفاعلين الاجتماعيين بالانخراط في عدة تنظيمات مختلفة كالتنظيمات الدينية والعمالية والنسوية والطلابية وغيرها، مما يؤدي إلى تنوع

---

[1]- شوفالييه، ستيفان وشوفيري، كريستيان، **معجم بورديو**، ترجمة، الزهرة، إبراهيم، سورية، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص، 234.

[2]- بودون وبوريكو، مرجع سابق، ص، 430.

[3]- نفس المرجع، ص، 424.

[4]- فيبر، مرجع سابق، ص، 86.

المشاركة في الفعل الجمعي، وزيادة الانتماءات في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، لتعدد النشاطات والمطالب التي ترفعها تلك التنظيمات، فالانتماءات المتعددة تسمح بمشاركة الفعل الجمعي الذي يوطد الرابطة بين الفاعلين، ويسمح لهم بتبادل التجارب التي عاشوها، وهو ما يؤدي لبناء هوية فردية وجمعية لمختلف الفاعلين.

2-3 -الفعل الجمعي والهوية الجمعية:

تعرف الهوية على أنها "عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره، أي تحديد حالته الشخصية personal identity "[1]، وهي نتاج عملية اجتماعية، من حيث أنها " تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم، ويتشكل هذا الفهم انطلاقا من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة"[2]، والهوية يكتسبها الفرد في تنشئته الاجتماعية، من خلال اللغة والتواصل مع الآخرين، والتأثر بالقيم والعادات في بيئته، فتبرز **"الأنا" "I"** و**"الذات" "Me"**، ومن خلالهما تتشكل هويتيه الذاتية والاجتماعية، المترابطتان بعلامات ومؤشرات، والتي تختلف في جوهرها عن الهويات الأخرى وتتفاعل معها.

إن التفاعل بين الذات والمجتمع، يبرز الدور الذي تؤديه كلا من الأسرة والمجتمع بالتنشئة الاجتماعية، في صقل الهوية وتميزها، وتضعنا المقاربة السوسيولوجية لمفهوم الهوية "أمام أطروحتين أساسيتين: **الأطروحة الأولى:** تؤكد أن الهوية تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية، وعبر مجموعة القيم والأنظمة المعيارية التي يستمدها الفرد من المجتمع، **والأطروحة الثانية:** مؤداها أن الهوية ليست نتاج تنشئة الفرد، واستبطانه لقيم المجتمع، ولجاذبية أنظمته القيمية، بل حصيلة لمسارات تكونه، وللوضعيات والتجارب التي تعرض له في علاقته مع الآخرين"[3].

من المنظور السوسيولوجي، فإن الهوية الذاتية تسمح ببناء نظرة أوسع على العالم الخارجي الذي يعيش فيه الفاعل الاجتماعي، بربطه لعلاقات مع فاعلين آخرين، ومن خلال

---

[1]- بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي-فرنسي-عربي**، مرجع سابق، ص، 206.

[2]- غدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 90.

[3]- سبيلا، محمد والهرموزي، نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، الرباط، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2017، ص، 528.

مشاركة الفاعل الاجتماعي لنشاطات الجماعات المشتركة معه في الفعل الجمعي، والتي يتم من خلالها إنتاج هويات جماعية للفاعلين، تتشابه فيما بينها، كالناشطين في حركات عمالية أو نسوية، يجمعهم الفعل الجمعي والنضال المشترك، من أجل قضية مشتركة يتماهون معها.

إن مفهوم الهوية الجمعية، لم يبرز "كموضوع للدراسة في سوسيولوجيا الفعل الجمعي سوى في سبعينيات القرن العشرين"[1]، وهو يشير إلى درجة كبيرة من التشابه بين هويات الفاعلين نتيجة اكتسابهم صفات مشتركة خلال ممارستهم للفعل الجمعي أو النضال المشترك، فالهوية الجمعية "تميز مجموعة اجتماعية، يمكن أن تكون هوية طبقة، هوية جهوية، هوية حركة اجتماعية، هوية مهنية...، هذه الهوية هي بناء قائم على الأصل (حقيقي أو متخيل) للمجموعة، على العمل الجماعي، وعلى الخبرات المشتركة "[2].

إن اكتساب الفاعلين الاجتماعيين لهويات جمعية، هو تأكيد على قدرة الفعل الجمعي للمجموعة الاجتماعية على بوتقة كيانات متعددة وصياغة هوياتها، وهو ما يؤكد على أن "إنتاج الهوية هو أحد المكونات الجوهرية للفعل الجمعي"[3]، والذي من خلاله تتجانس هويات الفاعلين، والهويات الجماعية بهذا المعنى، تشكل قاعدة مهمة لأي حركة اجتماعية، لتقاسم الناشطين الأهداف والقيم التي تبنى عليها تلك الحركات، كما تعد التجارب المشتركة خلال النضال الجماعي، مصدر مهما لبناء الهويات الجماعية، ذلك أنها تعد "العملية التي يلجأ إليها الفاعلون الفرديون أو الجمعيون أو كلاهما كي يسندوا دلالة محددة إلى سماتهم ومجريات حياتهم ومنظومات العلاقات الاجتماعية التي يُشكلون جزءًا لا يَتجزأ منها، وهم يُحققون ذلك في ظلُ تفاعلهم مع غيرهم من الفاعلين الاجتماعيّين"[4].

من منظور سوسيولوجي آخر، يصر ألبرتو ميلوتشي، على ضرورة توفر ثلاثة أبعاد لصياغة الهويات الجمعية داخل الحركات الاجتماعية، وهي: "أهداف الفعل (من جهة خلال

---

[1]- بيشو، سيسيل وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة، الشافعي، عمر، مصر، الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017، ص، 213.

[2] - Dollo, Christine et autres, **Lexique de Sociologie** ,5e éditions, Paris, Editions Dalloz, 2017, p, 350.

[3]- ديلا بورتا ودياني، مرجع سابق، ص، 133.

[4]- نفس المرجع، ص ص، 133، 134.

الاهتمام بالدلالات التي يعطيها لها الفاعلون)، والوسائل المتاحة للفعل من جهة ثانية، وأخيرا، العلاقات مع البيئة، منظورا إليها من وجهة نظر خارجية وداخلية (من داخل الحركات) على السواء"[1].

فالفعل، ينتج عمليات يتم من خلالها بناء الهوية الجمعية، ويحدد وفقها تصرفات الفاعلين وسلوكياتهم، وينمي من جهة أخرى، مشاعر الانتماء والتضامن الجمعي لمواجهة "الآخر"، سواء خصما أو مخاطر تحدق بالحركة أو التنظيم، كما تتجلى من خلاله، صور التفاعل بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، واستمرارية الفعل الجمعي، لا يعني بالضرورة استمرارية الهوية الجمعية أو ثباتها، بل إن شخصية الفاعل تخضع للتغير وعدم الثبات حسب العوامل التي تؤثر فيها، أو المواقف التي تتعرض لها.

من جهة أخرى، فإن الدوافع التي تجعل الفاعل الاجتماعي يشارك في الفعل، تزيد وتنقص وتؤثر في قرار المشاركة، هذا ما يجعل الهوية الجماعية للفاعلين تبدو غير ثابتة ومستقرة، ومن ناحية أخرى، "يَنطوي انطلاق كل تجربةً جديدة للفعل الجمعي حتما، على قطيعة مع الماضي إلى حد ما"[2]، والأهمية التي تحتلها استمرارية جهود الفعل الجمعي، نابعة من أن "الحركات الاجتماعية تتسم بالتناوب ما بين أطوار «ظاهرة» وأخرى «كامنة»، ففي الأطوار الظاهرة، يهيمن البُعد العام للفعل، في هيئة تظاهرات، مع مستويات عالية من التعاون والتفاعل بين شتى الفاعلين محل التعبئة، أما في الأطوار الكامنة، فيسود الفعل داخل إطار التنظيمات ويُهيمن الإنتاج الثقافي"[3].

4-الحركات الاجتماعية والهوية الجمعية

اهتم علماء الاجتماع بالهوية الجمعية والدور الذي تلعبه في ظهور الحركات الاجتماعية، وكيف تنتج هذه الحركات هوية جمعية، كما طرحوا عدة تفسيرات لذلك، وموقع الفاعلين الاجتماعيين في هذه المسألة.

ذكرنا في البند السابق **"الفعل الجمعي والهوية الجمعية"**، أن الفعل الجمعي، يتيح للفاعلين إنتاج هوية مشتركة، من خلال الممارسة اليومية لنشاطهم النضالي الاحتجاجي

---

[1]- بيشو وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 213.

[2]- ديلا بورتا وديماني، مرجع سابق، ص، 139.

[3]- نفس المرجع، ص ص، 137، 138.

ضمن حركة اجتماعية، حيث يعمد الفاعلين في هذا الإطار، " إلى بناء هويتهم، ويسندون وحدة ودلالة إلى مختلف أطوار تاريخهم العام والخاص،... فتنشأ مسيرة حياة النضال طويلة المدى وتتطور حاملة في طياتها التزاما ثابتا بقضية ما"[1]، لتتعزز بصور التضامن والمشاعر المشتركة وعلاقات الثقة التي تبنى بينهم، إضافة إلى الرموز والمعاني الثقافية التي تنتجها بيئاتهم الاجتماعية، والتي تشكل فرصا مهمة لإنتاج هوية جمعية.

في هذا الصدد، استخدم مصطلح **"الهوية الجمعية"** "لوصف الكثير من أبعاد الاحتجاج الاجتماعي وديناميكياته المختلفة"[2]، والاحتجاج، يمارسه الفاعلون من أجل التأثير في صناعة القرار السياسي الاجتماعي، ولنيل مطالبهم ضمن حركة اجتماعية احتجاجية، تتأسس من خلال نماذج الفعل الجمعي الذي يشارك فيه الفاعلون الاجتماعيون، بناءا على هذا المعنى، تعرف الهوية الجمعية "بأنها رابطة معرفية وأخلاقية وعاطفية تربط الفرد بجماعة أو فئة أو ممارسة أو مؤسسة أوسع، وهي تصور لحالة أو علاقة مشتركة، وقد تكون متخيلة بدلا من أن تختبر مباشرة، وتكون مميزة من الهويات الشخصية، على الرغم من أنها قد تشكل جزءا من هوية شخصية"[3].

يعد تشكل الهوية المشتركة للفاعلين الاجتماعيين داخل الحركة، إعلانا منهم على اختلافهم عن بقية الفاعلين في الحركات الأخرى، وتميزهم بهوية تختلف في مكوناتها وتصورها عن باقي الهويات، حيث تساهم التجارب الشخصية والرموز في إنتاج تلك الهوية، والتي يسعى الأفراد لنيل الاعتراف بها من باقي المجموعات الاجتماعية الأخرى، مما يساهم لاحقا في تشكل هوية جمعية داخل الحركة التي ينشطون فيها.

في هذا المنظور، ما هي الأهمية التي تحتلها الهوية الجمعية بالنسبة للحركات الاجتماعية؟، يبدو أن تلك الأهمية تتعلق بما تطرحه الهوية الجمعية من "سد الثغرات التي تركتها النماذج البنيوية، أو المتركزة على الدولة، أو نماذج الخيار العقلاني"[4]، فدراسة تشكل الهويات الجمعية، يلقي "الضوء على السياق التاريخي الكلي الذي تظهر فيه

---

[1]- ديلا بورتا وديانى، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 138.

[2]- بوليتا، فرانشيسكا وم. جاسبر، جيمس، **الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية**، ترجمة، ديب، ثائر، في: مجلة عمران، العدد 33، المجلد التاسع، صيف 2020، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص، 167.

[3]- بوليتا وم. جاسبر، مرجع سابق، ص، 167.

[4]- نفس المرجع، ص، 188.

الحركات"[1]، والذي يكون "لمواجهة أشكال الهيمنة المتجذِّرة في الممارسات الثقافية وأنماط الحياة والعادات العقلية والقوالب النمطية الراسخة"[2] في المجتمع، والتي يستغلها خصوم الحركة، لرفضها وإعاقة نشاطها ونعتها بأوصاف مشينة، كما يعبر على "أن المحتجين ما عادوا يسعون وراء إعادة توزيع السلطة السياسية، بل وراء تغيير السنن المعيارية والثقافية السائدة من خلال نيل الاعتراف بهويات جديدة"[3].

من الممكن أن يفسر تحشد الأفراد حول هويات جمعية، كدليل على ظهور حركات اجتماعية جديدة، والتحشد، يشكل أهمية بالغة للحركات، في نشاطها ونضالها، وتعبئة الناشطين لتنفيذ برامجها، والضغط على المؤسسات السياسية والاجتماعية، لتحقيق المطالب المتعددة، وبالنظر لطبيعة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وتحشد الأفراد في مؤسسات وتجمعات "أبعدت عن السيطرة المادية والإيديولوجية لأولئك الذين هم في السلطة"[4]، يمكن أن تسمح تلك المساحات الهامشية للحرية، للفاعلين الاجتماعيين، من أن يطوروا من خلالها، "أفكارا معادية للهيمنة وهويات معارضة"[5].

---

[1]- بوليتا وم. جاسبر، **الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 167.

[2]- ديلا بورتا وديانى، مرجع سابق، ص، 151.

[3]- بوليتا وم. جاسبر، مرجع سابق، ص، 170.

[4]- نفس المرجع، ص، 173.

[5]- نفسه، ص ص، 173، 174.

المبحث الثالث: الحركات الاجتماعية والاحتجاج

1- البحث في الماهية

يحيل استخدام مفهومي الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية، إلى اختلاف المدارس والحقول المعرفية في علم الاجتماع، إذ يستخدم مفهوم الحركات الاحتجاجية الاجتماعية، للدلالة على الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي، كما يستخدم مفهوم **"الحركة المجتمعية"*** للتعبير عن الحركة الاجتماعية، وفي بحثنا هذا، نستخدم مفهوم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، للدلالة على تلك الحركات الاجتماعية التي تستخدم الاحتجاج كوسيلة للتعبير عن مطالب المجتمع الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية...، وعن واقع المعاناة والتهميش، التي تعاني منها عديد الفئات الاجتماعية، وكوسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال عروض الاحتجاج والمظاهرات والاعتصام في الساحات والشوارع والأماكن العامة وغيرها...، لذلك، لا بد من تحديد أولي للمفاهيم، حتى نزيل الغموض عن التعريف الإجرائي لموضوع بحثنا.

فإذا كان الاحتجاج هو الاعتراض والاستنكار سواء بفعل، ببيان مكتوب، بوقفات، بإضراب...، فإن الاحتجاجات، تشكل "بؤر للنزاع، توظف فيها كيانات ورموز وهويات وممارسات وأحاديث من أجل إحراز تغييرات في علاقات القوى المؤسسية الراسخة أو منعها"[1]، وبناء على هذا التعريف، فإن الحركات الاحتجاجية، تعرف على أنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة"[2].

---

* يميز كل من فارس أشتي وعبد الله إبراهيم بين **الاجتماعية** للدلالة على العلم، و**مجتمعية** للتعبير على الحركة، انظر: أشتي، فارس، الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص، 89.

[1]- ديلا بورتا ودياني، مرجع سابق، ص، 228.

[2]- الشوبكي وآخرون، مرجع سابق، ص، 42.

والتشابه والترابط واضح بين الحركة الاجتماعية والحركة الاحتجاجية، إلا أن الحركة الاحتجاجية تختلف عن الحركة الاجتماعية "في ثلاث صفات تتعلق بطبيعة كل منهما:

1- في فعل الاعتراض، شكلا وإدارة وأسلوبا، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، ولا يكون في ذلك في دراسة الحركة المجتمعية.

2- في المعترض الذي يقتصر على تجمع منظم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية في تحديد الحركة المجتمعية، ولا يقتصر على ذلك في الحركات الاحتجاجية التي قد تكون أيضا هيئة ذات تمثيل شرعي (حزبا، نقابة أو هبة عفوية) قد تتحول إلى حركة مجتمعية أو حزب سياسي.

3- في موضوع الاعتراض، وهو واحد في الاثنين، ويتميز في الحركة المجتمعية من الحركة الاحتجاجية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك وغيره في الاحتجاجية"[1].

فالحركات الاجتماعية، هي "شكل حديث من أشكال الاحتجاج"[2]، لذلك فإنها تتميز باستخدام الاحتجاج كوسيلة للتعبير عن مطالبها، وفي تحديها لسلطات الدولة والضغط عليها، مما يضفي على ممارساتها، طابعا احتجاجيا، كما أن "لاستخدام الاحتجاج كمصدر رئيسي من مصادر الضغط، تأثيرات مهمة على بنية الحركات الاجتماعية وإستراتيجيتها"[3]، من جهة أخرى، فإن أي حركة اجتماعية احتجاجية، "تجد بواعثها في تبلور مستوى معين من الغضب أو الصراع أو 'عدم تحكيم العقل' وتشكل توقعات تبرر منطق وجودها"[4].

---

[1]- أشتي، **الحركات الاحتجاجية في لبنان**، مرجع سابق، ص ص، 90، 91.

[2]- جونستون، مرجع سابق، ص، 23.

[3]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص، 51.

[4]- توكومبي لومومبا، كاسونجو، الحركات الاجتماعية ومطلب الديمقراطية في ليبيريا ("الحركة من أجل العدالة لإفريقيا" وتحولها إلى حزب سياسي، في: محمود ممداني وامبا ديا وامبا، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، **دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي، الجزء الثاني**، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010، ص، 226.

2- الاحتجاج كذخيرة للفعل الجمعي

تستعمل الحركات الاجتماعية أنماط متعددة من الاحتجاج، والذي توظفه كأسلوب للضغط والإكراه، لتحقيق مطالب الفئات الاجتماعية التي انتظمت فيها، بعدما وجدت القنوات السياسية النظامية مغلقة أو غير متفاعلة، "ليكون الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها السكان الذين يعانون لكي يجعلوا صوتهم مسموعا"[1].

من هذا المنظور، يعد الاحتجاج أسلوب ضغط على الدولة وللتأثير على صناع القرارات والنخب خاصة السياسية، والتي عجزت عن تلبية مطالب الفئات الاجتماعية، كما يعتبر "أحد أنماط الفعل المميزة للحركات الاجتماعية"[2].

فتوقيع العرائض، المسيرات، الاعتصام، الإضراب، الوقفات، احتلال الأماكن والساحات والشوارع، رفع اللافتات، الكتابة على الجدران...، هي ممارسات احتجاجية لفاعلين اجتماعيين منضوين تحت راية حركة اجتماعية، وهي وسائل، شكلت مع الصور المعبرة عن الرفض الاجتماعي لقرارات النخب الحاكمة وسياسات الدولة، ذخائر للفعل الجمعي، والذي يعبر عن نضال الفاعلين من أجل نيل المطالب التي يكافحون لتحقيقها، والذي يرمي للتغيير المنشود عبر أنماط فعل احتجاجي قد يكون عنيفا أو غير عنيف، حيث برزت في القرن العشرين نماذج من أنماط الاحتجاج للحركات الاجتماعية كحركة غاندي في الهند، وحركة مقاومة الأمريكيين السود في الولايات المتحدة الأمريكية وحركة الطلاب في فرنسا سنة 1968.

شكلت تلك الأنماط لفعل الاحتجاج ذخائر ورموز للفعل الجمعي، استلهمت منها عديد الحركات طرق المقاومة والنضال لنيل المطالب الاجتماعية، ويعرف الفعل الجمعي على أنه " مجموع القرارات والأفعال التي يلجأ إليها أعضاء مجموعة معينة قصد تحقيق أهداف مشتركة، والاستفادة من المنفعة المترتبة عن تحقيق هذه الأهداف"[3].

انطلاقا من هذا الرؤية المعرفية، فإن "وجود المصلحة المشتركة و"وعي" هذه المصلحة هما شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين بصورة عامة لظهور الفعل

---

[1]- جونستون، **الدول والحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 28.

[2]- ديلا بورتا وديياني، مرجع سابق، ص، 231.

[3]- سبيلا والهرموزي، مرجع سابق، ص، 369.

الجماعي"[1]، كما يفسر الفعل الجمعي من جهة أخرى، بأنه "برهانًا على نشأة اتجاهات نحو إعادة الإدماج الاجتماعي بدلًا من التفكُّك الاجتماعي؛ أي بعبارةٍ أخرى، اعتباره دليلًا على تشكُّل منظوماتٍ قيميةٍ جديدة وترسُّخها"[2].

تشير هذه المقاربة التحليلية إلى اعتبار الاحتجاج نمط مميز للفعل الجمعي لدى الحركات الاجتماعية، إذ ينتج تفاعلا بين الفاعلين الاجتماعيين، تتحدد بموجبه معاني إدراك شروط الفعل الاحتجاجي، الذي لا يقتصر على "توليد الأحداث فحسب، بل يتجلى ويتجسد... في توليد أحداث احتجاجية، فهو يندرج سواء ضمن الممارسات الروتينية أو في أنشطة ليس لها من غاية سوى تعزيز الشعور بالانتماء إلى أعضاء"[3] المجموعة التي تناضل بهوية مشتركة لتحقيق مطالبها وبرنامج حركتها.

من هذا المنطلق، يجسد كل تعبير لتلك الأنماط الاحتجاجية موضوع فعل جمعي احتجاجي، كما يبين من جهة أخرى علاقة الفاعل مع الفاعلين الآخرين، والتي ينتج عنها شبكة من الصلات والعلاقات تساهم في بلورة الفعل الجمعي وتنميه، كما أن هناك من اعتبر أن الفعل "نابعا من تماهي الفاعلين الاجتماعيين مع مجموعات معينة من المبادئ والاهتمامات"[4]، كما يساهم الوعي بالقضية المشتركة التي يناضل من أجلها الفاعلين في بلورة شكل الفعل الجمعي، حيث "تَمثُّلَ الإسهام الأهم لسوسيولوجيا الفعل الجمعي التاريخية في ربط الاحتجاج الشعبي بأشكال مقاومة المجتمعات الريفية أو الحضرية للسيطرة المتزايدة للدولة الحديثة"[5].

إن السيطرة المتزايدة لأدوات الدولة الحديثة، والإكراه الذي تمارسه على المجتمع، يؤدي إلى التغير في أنماط الاحتجاج لدى الفئات الاجتماعية، وبتغير الأنماط، تتغير معها ذخائر الفعل الجمعي، ويبتكر الفاعلون ممارسات جديدة للضغط على المؤسسات والهيئات الحكومية، خاصة مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة (الثورة التكنولوجية)، والتي استطاع

---

[1]- بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 430.
[2]- ديلا بورتا وديماني، مرجع سابق، ص، 102.
[3]- بيشو وآخرون، مرجع سابق، ص، 83.
[4]- ديلا بورتا وديماني، مرجع سابق، ص، 127.
[5]- بيشو وآخرون، مرجع سابق، ص، 113.

من خلالها الفاعلون الاجتماعيون تطوير ممارسات وطرق جديدة للاحتجاج، وهو ما يدل قدرتهم على ابتكار أنماط جديدة من الفعل الجمعي.

3- الاحتجاج وصناعة الرأي العام

يعد الاحتجاج أحد الأساليب الفاعلة التي تعتمدها الحركات الاجتماعية في تحقيق المطالب الاجتماعية، وهو يتضمن "في واقع الأمر، تعبئة طائفة متنوعة من الفاعلين"[1] الاجتماعيين، بتوظيف أدوات إقناع لانخراط المتظاهرين في الحركة الاحتجاجية، ومن خلال تلك الأدوات، يتجلى تأثير الاحتجاج على تكوين رأي عام للفاعلين وتوجيهه، مما يضمن استمرار العملية الاحتجاجية، التي بها تحقق الحركة الاجتماعية أهدافها، لذلك كان من "إحدى سمات الحركات الاحتجاجية قدرتها على تعبئة الرأي العام من خلال أنماط غير تقليدية من الفعل ومن ثم ممارسة الضغوط على صناع القرارات"[2].

استنادا إلى هذا الوصف، ما هو الرأي، ولماذا تهدف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية إلى صناعة وتكوين الرأي العام للفاعلين، ومن ثم تعبئتهم في أطر محددة لتحقيق أهدافها ومطالبها؟

الرأي، هو شكل من أشكال التعبير، يعبر به الفاعل، عن موقف، إيجابا أو سلبا، ومستعد لتغييره أو إعادة تقييمه حسب الظروف، ويصفه يورغن هابرماس بأنه "حكم غير مؤكد وغير مكتمل"[3]، وعليه، فالرأي العام هو "الظاهرة الفكرية الناجمة عن الحشد الذهني للجماعات التي يترتب عليها أقوى العلاقات الاجتماعية والنفسية للفرد ثم الجماعة"[4]، وهو ما يعبر على مجموع الأفكار الفردية والجماعية ذات الدلالة والأهمية التي يتم طرحها في المجتمع.

وتتداخل كثير من العوامل في تشكل الرأي العام، منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الدينية، الثقافية، البيئية (الجغرافية والمهنية)، الدوافع النفسية، الشخصية الكاريزماتية للقائد الذي يقود الاحتجاج والاعتصام ويؤثر بخطابه وكلماته في

---

[1]- ديلا بورتا وديامي، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 230.

[2]- نفس المرجع، ص، 227.

[3]- Etienne, Jean et autres, **Dictionnaire de Sociologie**, Paris, HATIER, 2004, p, 330.

[4]- عبد الحليم، محي الدين، **الرأي العام مفهومه وأنواعه-عوامل تشكيله -وظائفه وقوانينه -طرق قياسه وأساليب تغييره**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 2009، ص، 23.

المتظاهرين (الفاعلين الاجتماعيين)، كما تعد من جهة أخرى، وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، إحدى أهم الوسائل المؤثرة في تكوين الرأي العام، وهي تكتسب "أهمية خاصة بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية؛ فقدرتُها على مخاطبة الرأي العام هي بالفعل أحد مكونات حراكها الحيوية"[1].

من هذا المنظور، تتبنى الحركات الاجتماعية منهجية في استقطاب وتعبئة الفاعلين الاجتماعيين، لا سيما من خلال حركات الاحتجاج كما تقدم، وهي دليل على الفعل الجمعي، ولتنظيم تلك الاحتجاجات، تعمد الحركات الاجتماعية، إلى تكوين وتهيئة وحتى تغيير الرأي العام للفاعلين، في هذا السياق، جدير بالذكر، "أن الحركات الاجتماعية لا تهدف فحسب إلى تغيير الرأي العام، بل تسعى أيضا إلى اغتنام الدعم بين المسؤولين عن تطبيق السياسة العامة، إلى جانب تغيير قيَم النُّخب السياسية، وكذا قيَم عامة الجماهير"[2].

بتعبير آخر، فإنه "وفي سبيل إحراز النجاح، ينبغي للعملية الاحتجاجية أن تخلق محفزاتٍ إيجابيةً بما يكفل لها كسب تعاطُف مَن يَملكون مزيدًا من الموارد الممكن استثمارها في ميادين اتخاذ القرارات"[3]، وهو هدف للحركات الاجتماعية حتى تحقق المطالب التي تناضل من أجلها، لذلك، يعد الاحتجاج عاملا حاسما في صناعة رأي عام وتهيئته لعروض الحركة وحملاتها، وهو يبين القدرة التي تملكها الحركات الاجتماعية على توجيه وزيادة نشاطها النضالي.

إن الممارسة الاحتجاجية للفاعلين، هي أساليب غير اعتيادية للتأثير في صناعة القرار، فالاحتجاج، "يُطلق عملية إقناع غير مباشر تلعب فيها وسائل الإعلام والأطراف الفاعلة ذات النفوذ دور الوساطة"[4]، وبهذه الممارسة، يساهم الاحتجاج في تكوين الرأي العام للحشود المحتجة، وفي زيادة الوعي بالأهداف التي سطرتها الحركة لتحقيقها، وتبرز في هذا المجال وتتداخل عدة عوامل لتشكيل الرأي العام منها:

---

[1]- ديلا بورتا وديايني، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 230.

[2]- نفس المرجع، ص، 317.

[3]- نفسه، ص، 230.

[4]- نفسه.

أ-شخصية الزعيم أو القائد:

يقود الحركات الاجتماعية الاحتجاجية قادة ملهمون يثيرون الجماهير الغاضبة والحشود المحتجة على الأوضاع، بخطبهم الحماسية وكلماتهم التي تزيد انفعالهم لمواجهة الظروف التي تتم فيها عروض الحركة، وبتلك الخطب الحماسية، تتحدى الحشود قوات الأمن المدافعة عن مقرات الدولة ورموزها، بعدما تشكل لها رأي عام تدافع به عن برنامج الحركة وأهدافها، ذلك أنه مما لا شك فيه، " أن الزعماء والقادة في كل العصور، قد لعبوا دورا مهما في مجال تشكيل الرأي العام، وبلورة الاتجاهات الفكرية وتعديلها، والواقع أن هذا التأثير إنما يأتي في ضوء ما يتمتع به القائد من قوة شخصية وحنكة ومهارة تجلب له حب الجماهير وتعاطفها وتأييدها خلفه"[1]، فبقوة تلك الشخصية والقدرة على التأثير في الجماهير والإحساس بهم، يستطيع قائد الحركة أن يعبر عن طموحاتهم ومطالبهم التي احتجوا من أجل تحقيقها.

ب-الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:

يؤدي التهميش السياسي والمظالم الاجتماعية والغلاء الاقتصادي، إلى بروز أزمات في المجتمع، حيث "تؤثر هذه الأوضاع على اتجاهات الجماهير وآرائهم"[2]، ومن خلالها، يتشكل رأي عام، يدفع الفاعلين الاجتماعيين المنخرطين في حركات اجتماعية احتجاجية، إلى تنظيم عروض وقفات واعتصامات، للمطالبة بتحسين ظروف حياتهم أو تمثيلهم الانتخابي أو قدرتهم المعيشية.

تحرك الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مشاعر الجماهير وتزيد في انفعالاتهم، ومع توفر بيئة ملائمة للنضال الاجتماعي، تتشكل الآراء المناهضة للمؤسسات الرسمية في الدولة، وهو ما يزيد في نشاط الحركات الاجتماعية، باستعمال الاحتجاج كوسيلة ضغط لنيل المطالب المرفوعة.

---

[1]- عبد الحليم، **الرأي العام مفهومه وأنواعه...**، مرجع سابق، ص، 72.

[2]- نفس المرجع، ص، 72.

4- الاحتجاج وبنية الفرصة السياسية

تظهر طبيعة الحركات الاجتماعية في الممارسة النضالية لنيل المطالب التي سطرتها في برنامج تدافع عنه بعروض متنوعة، ويبرز الاحتجاج كأحد أقوى العروض للحركة، سواء من خلال الاعتصام في الساحات العامة أو الشوارع أو البنايات، أو رفع اللافتات خلال المسيرات...، يدل ذلك على تنوع الفعل الاحتجاجي للفاعلين الاجتماعيين، وعلى طبيعة بناء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي تناضل بحملات مستمرة وباستخدام تلك العروض الاحتجاجية المكررة لتحقيق مطالبها.

في هذا الصدد، تعتمد الحركات الاجتماعية في نجاحها، على دراسة حالة النظام السياسي القائم، وتترصد التحديات السياسية التي تواجهه، فتضغط عليه، بتعبئة مواردها البشرية (الفاعلين الاجتماعيين) والمادية (كالمتاريس...)، لممارسة الفعل الاحتجاجي، ومن خلاله، تترصد الحركة الاجتماعية أي لحظة متاحة لنشوء فرصة سياسية، تستغلها لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي المنشود، ومن جهة أخرى، تترقب "أي أحداث أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق، على نحو يسهم في تقويض الحسابات والتوقعات التي تتهيكل السلطة السياسية على أساسها، من شأنها إحداث تغيير في الفرص السياسية"[1].

والفرصة السياسية، هي "أبعادا متسقة –ولكن ليس بالضرورة رسمية أو دائمة- للبيئة السياسية أو للتغيير في تلك البيئة التي توفر حوافز للعمل الجماعي من خلال التأثير على توقعات النجاح أو الفشل"[2]، ومن خلال الفعل الاحتجاجي المستمر، تستثمر الحركة الاجتماعية في هشاشة النظام السياسي وأجهزة الدولة، لاقتناص الفرصة السياسية، والتي تمكنها من "تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها"[3].

---

[1]- بيشو وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 57.

[2] - Tarrow, Sidney G, **Power in Movement ; Social Movements and Contentious Politics,** New York, USA, Cambridge University Press, Third Edition 2011, p, 163.

[3]- المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27، صيف 2010، ص ص، 160-161.

تعد بيئة النظام السياسي عاملا مساعدا لنجاح الفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية التي تمارس الضغط عليه، مما يؤدي لهشاشته، حيث تساهم تلك البيئة في بروز فرص سياسية تستغلها الحركات بعد سلسلة عروض احتجاجية، هذا لا يعني أن الاحتجاج هو السبب الرئيسي في بروز الفرص السياسية، بل نشوء عوامل بيئة النظام السياسي، هي من التي تساعد على ظهورها، لذا فإنه من "المفيد حصر مفهوم بنية الفرص السياسية في عوامل البيئة التي تسمح بشكل واضح بالنجاح، ومن أهم هذه العوامل:

1- مدى إتاحة المجال لمشاركة فاعلين جدد؛

2- إعادة الاصطفـاف السيـاسي داخـل النظام السياسـي؛

3- توافر حلفاء مؤثرين؛

4- وجود انقسامات داخل النخبة"[1].

تؤكد هذه العوامل الأربعة التي تؤدي لبروز الفرص السياسية، على نجاح الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، من خلال استغلالها لتلك الفرص التي تظهر للوجود في بيئة النظام السياسي، نتيجة عدم إتاحة الفرصة للفاعلين الاجتماعيين للمشاركة في الحياة السياسية وتهميشهم، كما أن وجود انقسامات داخل النخبة يشجع الحركات على النضال والضغط على النظام لإحداث التغيير، كما يشير عدم استقرار الاصطفاف السياسي إلى حالة من عدم اليقين في النظام السياسي، الشيء الذي يسمح ببروز فرص لتحالفات جديدة من خارج النظام تستعين فيها النخب بقوى سياسية واجتماعية جديدة وهو ما يتيح الفرصة للحركات الاجتماعية بإحداث التغيير باستغلالها لتلك التحالفات وفرض شروطها على النخب للاصطفاف معها، وهو ما يبرز دور الفعل الاحتجاج في إبراز قوة الحركة الاجتماعية كقوة مؤثرة في المشهد السياسي، ومن جهة أخرى، قد تلعب دور الحليف المؤثر نتيجة وجود تلك الانقسامات بين النخب، هذا ما يبين أن الفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية يؤدي لبروز الفرص السياسية كما انه لا وجود للحركات بدون تلك الفرص التي

[1] - Tarrow, **Power in Movement…,** Op. cit, pp, 164,165.

تسمح لها بالتأثير على النظام السياسي، ذلك أن الحركة الاجتماعية "ستتمكن من خلال خلقها أو استغلالها للفرصة السياسية، من إحداث تغييرات هامة في بناء القوة"[1].

المبحث الرابع: الحركات الاجتماعية الجديدة

1- الحركات الاجتماعية والعولمة

شهد القرن العشرين نشوب حربين عالميتين: الأولى (1918/1914)، والثانية (1945/193)، وكان من نتائجهما، موت ملايين البشر، وخراب عدة دول، وتدمير نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما نتج عنها ظهور أزمات وآفات اجتماعية، كالهجرة والبطالة والجريمة والمديونية...، كما تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، نظام اقتصاد عالمي هيمنت به الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الدول من خلال الدولار، الذي أصبح العملة العالمية المرجعية للتعامل بين البلدان في المعاملات الاقتصادية، مع سيطرة شركاتها المختلفة على مجالات الاستثمار والسلع والخدمات والتكنولوجيا والدفاع والثقافة والصحة والصناعة.

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية، من ترويج سلعها للدول المنهكة من الحرب، وقد شكل ذلك طفرة نوعية للاقتصاد الأمريكي، سمح له ببسط سيطرته على مقدرات دول العالم، خاصة من خلال استحداث نظام سويفت[2]، كآلية لتسديد المعاملات النقدية العالمية، وتمركز المدخرات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة لتحكم منظمة التجارة العالمية في شؤون التجارة بين الدول، أدى هذا التحول الكبير في المعاملات الدولية، لتداول مفهوم العولمة مع نهاية القرن العشرين، والذي بدأ في الظهور في عدة مجالات كالاقتصاد والثقافة والسياسة والرياضة والسياحة والدفاع...، وهو ما يعبر عن ظهور نزعة عالمية "تتضمن وعيا جديدا بالعالم كمكان واحد، ومن ثم وصفت العولمة بأنها (التشكل البنائي الملموس للعالم ككل) أي الوعي المتزايد على المستوى الكوني بأن العالم بيئة تتشكل على نحو مستمر لا يتوقف"[3].

---

[1]- المهر، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، مرجع سابق، ص، 167.

[2]- **نظام سويفت (SWIFT):** هو جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك:
Society **F**or **W**orldwide **I**nterbank **F**inancial **T**elecommunication.

[3]- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع المجلد الثاني**، ترجمة، الجوهري، محمد وآخرون، مصر، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2000، ص ص، 1047، 1048.

أدت سياسة التبادل الحر العالمي التي انتهجتها الدول الرأسمالية إلى وضع شروط مجحفة أمام الدول النامية، كان من نتائجها فقرها وزيادة غنى الدول الصناعية الكبرى، هذه السياسة يصفها **موريس آليه Maurice Allais** بأنها "أكبر عملية نصب سياسي في التاريخ"[1]، حيث تسببت سياسة العولمة لكثير من المجتمعات والدول "بصورة مباشرة، في زيادة حدة البطالة وتدمير النمو وازدياد الفوارق الاجتماعية وانتشار كافة صور الجريمة وتفكك النسيج الاجتماعي، نتيجة تدهور مستوى المعيشة وانتشار كافة صور البؤس والشقاء، من جراء تشريد ملايين العاملين الذين أصبحوا بلا مأوى، علاوة على الدمار النفسي الذي لحق بهؤلاء"[2] .

من هذا المنظور، تتضمن العولمة "عمليتين متناقضتين تقوم إحداهما على تحقيق التجانس والتناغم بين دول العالم، على حين تؤدي الأخرى إلى دعم التنوع والتباين بين دول العالم. أي أنه يوجد تفاعل معقد بين المحلية والكونية، وأن هناك حركات قوية للمقاومة ضد عمليات العولمة"[3]، وهو ما سعت إليه الحركات الاجتماعية المناهضة لها، والتي وصفت منذ نهاية عقد الستينات **بالجديدة**، "ويبدو أن اختيار كلمة **"جديدة New"** لوصف مسمى تلك الحركات الاجتماعية، يوحي بطريقة النشوء أو البروز الجديد والمفاجئ للحركات الاجتماعية الجديدة على مسرح الأحداث الاجتماعية في الستينات من القرن العشرين... كما كان لاختيار لفظ "جديد أو جديدة" لوصف تلك الحركات الاجتماعية مبرر آخر، بالنظر إلى النوعية الجديدة في اتجاهاتهم وتنظيماتهم والأسلوب الذي انتهجوه مقارنة بالاتجاه السابق لها الذي اتبعته حركة العمال القديمة"[4].

واصلت الحركات الاجتماعية الجديدة "صعودها وتطوير أدواتها، لاسيما بعد أن حررت وثيقة ميلادها الرمزية في مظاهرات سياتل 1999...، ثم مظاهرات واشنطن 2000...، ومن بعدها مظاهرات جنوة 2001...، وغيرها من المظاهرات التي اكتمل

---

[1]- آليه، موريس، **العولمة تدمير العمالة والنمو التجربة خير دليل**، ترجمة، جمعة، أميرة، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2005، ص، 11.

[2]- نفسه.

[3]- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع المجلد الثاني**، مرجع سابق، ص، 1048.

[4]- كات، ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة، الدوسري، ذيب بن محمد، المملكة العربية السعودية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017، ص، 151.

نضوجها في المنتدى الاجتماعي الأوربي بفلورنسا عام 2002 التي ضمت مظاهرته النهائية العديد من التنظيمات النضالية والمطلبية"[1].

كما شنت الحركات الاجتماعية عدة حملات ضد العولمة الرأسمالية، التي تتحكم في دول العالم من خلال منظمة التجارة العالمية، التي تضم أكبر وأقوى سبعة اقتصاديات في العالم، التي تسيطر لتفوقها الصناعي الرأسمالي، من حيث ربط اقتصاديات المجتمعات النامية بالرأسمالية الغربية وتكييفها وفق نموذجها الاقتصادي، وهو ما جعل عدة دول ومجتمعات تجد "نفسها مثقلة بواقع التخلف بكل مظاهره، يحاصرها الفقر والمرض والأمية والجوع والديون ووجدت أن الفجوة التي تفصلها عن التقدم والرفاهية تزداد اتساعا وأن اللحاق بالمجتمعات المتقدمة يحتاج إلى إرادة حقيقية وسياسات وخطط وبرامج"[2].

أدى التفاوت الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة، إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية، حركتها قوى اجتماعية داخلية، تطالب بتحسين ظروف العيش، وبالنظر لاتساع فضاء العولمة وتبادل المعلومات بين الدول والمجتمعات، سمح تدويل الحركات الاجتماعية ونقل التجارب النضالية إلى اتساع دائرة المستهدفين، لاسيما في المجتمعات النامية التي مستها الأزمة الاقتصادية، وهو ما شكل حملة دولية من الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني أطلق عليها "يوبيل 2000"، كان من أهدافها، حض الدول الصناعية الكبرى على إلغاء ديون العالم الثالث، وكان "يوبيل" لندن أشد الحملات من حيث التعبئة الشعبية والمشاركين، لم تكن تلك الحملات إلا خاصية من خصائص التنظيم المحكم للحركات الاجتماعية الجديدة، "فمنذ المنتدى الاجتماعي العالمي عام 2003، تم اتخاذ القرار بتثبيت شبكة للحركات الاجتماعية، تقوم بتسهيل التبادلات بين الحركات الاجتماعية، ويمكنها أن تلعب دورا هاما لتفعيل الحملات المطلوب القيام بها"[3]، وقد حققت تلك الحملات، إلغاء ديون الدول الأشد فقرا في العالم.

---

[1]- أجيتون، **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، مرجع سابق، ص، 04.

[2]- عطية، علي أحمد، **العولمة المتوحشة رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها على المجتمعات النامية**، ليبيا، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 2020، ص، 09.

[3]- أجيتون، مرجع سابق، ص، 206.

يبرز دور العولمة، في ظهور حركات اجتماعية جديدة، تقاوم بحملات متنوعة حالة "البؤس والفقر التي تعاني منها شعوب الدول النامية، وحالة عدم التكافؤ بينها وبين الدول الصناعية، التي صنعت مجدها الاقتصادي على حساب بؤس هذه الشعوب وفقرها وتخلفها، تعبر بصورة مفزعة عن المسافة التي تفصل بين عالمين من البشر"[1]، ولتحصيل المطالب المتعددة للمجتمعات، فقد جعلت العولمة، من المجتمعات الإنسانية مجتمعا واحدا، في ظل الاتصالات الحديثة واستخدام الرقمنة، وهو ما سمح بتقليص الفجوات بين شعوب الأرض وتوحد مشاعر سكانها في كثير من المواقف.

2- الحركات الاجتماعية والديمقراطية

"ظهرت الحركات الاجتماعية بأشكالها الخاصة من الروابط واللقاءات العامة والمظاهرات وما شابه"[2] ذلك، لتعبر عن المشكلات الطارئة في بيئتها الاجتماعية، ونوع المجتمع الذي تطمح لبنائه، وعن سياق تحولات المجتمعات نحو الديمقراطية، التي اكتسبت روابط الصلة معها، من خلال النضال الجماعي الذي خاضته من أجل التغيير.

في هذا الصدد، يبرز تميز الحركات الاجتماعية بخاصيتين مهمتين: العمل الجماعي للمنخرطين فيها، والعمل على إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية... في المجتمع، لترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية، ذلك أن النضال الجماعي، "بوصفه حركة مجتمعية، أي بوصفه تواجها بين أخصام مجتمعيين يتنازعون على رقابة الموارد وعلى النماذج الثقافية التي يفترض بالمجتمع أن يعتمدها، فالعمل الجماعي يرتبط عندئذ بالديمقراطية"[3]، كما يدعم استمرار النضال الجماعي و"إملاء المطالب من خلال الحركة الاجتماعية فعليا، من عملية توسيع العلاقات والممارسات الديمقراطية"[4].

ففي مفهوم الحركات الاجتماعية عن الديمقراطية، "يتعين على أفراد الشعب أنفسهم (المعنيّين بطبيعة الحال بالسياسة) أن يضطلعوا بالمسؤولية المباشرة عن التدخل في عملية

---

[1]- عطية، **العولمة المتوحشة...**، مرجع سابق، ص، 68.

[2]- تلي، مرجع سابق، ص، 263.

[3]- تورين، آلان، **ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة، قبيسي حسن، بيروت، دار الساقي، الطبعة الثالثة، 2016، ص، 228.

[4]- تلي، مرجع سابق، ص، 268.

صنع القرار السياسي"[1]، إذ تؤيد الحركات الاجتماعية، الديمقراطية المباشرة، بينما ترفض "مبدأ التفويض، إذ تراه أداة لسلطة الأقلية"[2]، والديمقراطية المباشرة، تعني مشاركة الفاعلين في عمليات التمثيل السياسي للمؤسسات في الدولة، تلك العملية، والتي تتم من خلال تعبئة الحركات الاجتماعية للمناضلين باستمرار، والتي تتبلور فيها الأفعال الجماعية، التي تحدد إطار النضال للفاعلين، ومنه طريقة وأسلوب التفاوض مع المؤسسات الرسمية، هذه العملية تسمح للحركات الاجتماعية، بالمشاركة في السياسة العامة، وتعزيز الدمقرطة، من خلال الروابط مع مختلف ممثلي الدولة.

في هذا الإطار، فإن عملية دمقرطة الحياة السياسية للدول والمجتمعات، تروج "لتشكيل وانتشار الحركات الاجتماعية، وذلك لأن كلا من عناصرها – الشمول (الاتساع لكل المواطنين)، والمساواة، والتشاور، والحماية – تساهم في نشاط الحركة الاجتماعية، وأيضا لأنها تشجع تأسيس مؤسسات أخرى (مثل الأحزاب السياسية، واتحادات العمال) عادة ما ييسر وجودها هي الأخرى من رفع المطالب من خلال الحركة الاجتماعية"[3]، والتي تستغل حالة الأزمات أو الضعف أو هشاشة الأنظمة السياسية، لتحقيق عدد من المطالب الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، وزيادة فرص الرقابة على عمليات اتخاذ القرارات.

مع نهاية القرن العشرين، وبروز حركات اجتماعية جديدة، نجحت هذه الأخيرة، "في طرح تغييرات باتجاه زيادة الرقابة الشعبية على المؤسسات العامة"[4]، كما ضاعفت "من أساليب اتخاذ القرارات السياسية، مدفوعة بمشاعر السخط المتكررة حيال الديمقراطية التمثيلية بصورتها المركزية البيروقراطية"[5]، لذلك، قد تكون تلك الأنشطة الاحتجاجية للحركات الاجتماعية، عاملا مساهما في توجيه الأنظمة السياسية والاجتماعية نحو الديمقراطية، وهو ما يدل على المكانة المتميزة التي أصبحت تحتلها الحركات الاجتماعية، من حيث قدرتها على تغيير الذهنيات والممارسات السياسية في الدول والمجتمعات، ومدى

---

[1]- ديلا بورتا وديالي، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 326.
[2]- نفس المرجع، ص، 326.
[3]- تلي، مرجع سابق، ص، 263.
[4]- ديلا بورتا وديالي، مرجع سابق، ص، 318.
[5]- نفس المرجع، ص، 318.

تأثيرها على الحياة والثقافة السياسية بها، وهو ما قد يجعل التشكيلات السياسية كالأحزاب والجمعيات...، تفقد فضاءات التمثيل الديمقراطي في المؤسسات الانتخابية، نتيجة التغييرات لتي تحدثها الحركات الاجتماعية، خاصة تحبيذها التمثيل الديمقراطي المباشر.

تعد النضالات السياسية للحركات الاجتماعية، عاملا مساعدا لتوسيع العملية الديمقراطية، من حيث مشاركة الفاعلين في عملية التصويت وإنشاء الأحزاب السياسية "المعارضة" والجمعيات وحرية التعبير، وهي مكاسب ديمقراطية رغم النكسات والعوائق التي تعترضها في المجتمعات التي تشهد غلقا للحياة السياسية، وتمنع المشاركة الشعبية لإدارة الحياة العامة، لذلك، فإن "وجود ديمقراطية مستقرة أو قابلة للتطبيق في مجتمع معين يعتمد بالدرجة الأولى على قيم معينة يقتنع بها الشعب في ذلك المجتمع"[1]، كما تساهم نضالات الحركة الاجتماعية باستمرار في تعميق وصف الديمقراطية، على أنها "حركة تاريخية تهدف باستمرار إلى توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم ضمنها، عن طريق المشاركة بصورة تامة وحرة في تنظيم حياتهم الجماعية"[2]، ذلك أن الديمقراطية، توصف على أنها "نظام للضبط السلمي للنزاعات، وتنقل التمردات والهَبَّات، من سجل أنماط التعبير العادية عن الاحتجاج، إلى سجل الأحداث الاستثنائية، التي تعني عند تصاعدها إخفاق أنماط الضبط التي تتسم بها مجتمعاتنا"[3].

من جهة أخرى، تبين لنا ممارسات الحركات الاجتماعية للنضال الجماعي، لتحقيق الديمقراطية، بوسائل التعبئة المستمرة وعن طريق التغيُّرات التي تحدثها، والمساهمة بذلك في صناعة القرار السياسي، فلو نظرنا إلى تلك الممارسات "من منظور السياسة العامة، ربما يُمكن أن نُقيّمها بإلقاء نظرة على مختلف الأطوار التي تمرُّ بها عملية صنع القرار: بروز قضايا جديدة، ووضع تشريعات جديدة وتطبيقها، وتحليل آثار السياسات العامة في التخفيف من وطأة الظروف التي يعيشها مَن احتَشدُوا تحت راية الفعل الجَمعي"[4]، هذا ما يعزز الديمقراطية في المجتمعات، ويسهل لفئات واسعة من المجتمع تحقيق مطالبها

---

[1]- بوتومور، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص، 34.

[2]- نفس المرجع، ص، 35.

[3]- بيشو وآخرون، مرجع سابق، ص، 109.

[4]- ديلا بورتا ودياني، مرجع سابق، ص، 314.

المختلفة، في ظل وجود قيم ديمقراطية تحكم المؤسسات المنتخبة، وبعيدة عن ممارسة أساليب البيروقراطية.

فالديمقراطية، هي المظهر السياسي للدولة الحديثة، والحركة الاجتماعية "هي شكل حديث من أشكال الاحتجاج، تطورت جنبا إلى جنب مع تطور الدولة وفي اتصال وعلاقة دينامية معها"[1]، لذلك فقد استغلت الحركات الاجتماعية الجديدة القيم المنتشرة في ظل العولمة وما بعد الحداثة، وسهولة الاتصالات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، لدمقرطة المجتمعات، وإحداث تغييرات جوهرية، تمس الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، قصد مواكبة تطور القيم الديمقراطية في العالم.

3- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني

"يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، ارتبط انتشاره في الواقع بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة"[2]، وقد أولى علماء الاجتماع والعلوم الأخرى، كهيغل وماركس وانغلز وروسو وغرامشي...، اهتماما خاصا بمفهوم المجتمع المدني، لارتباطه بعدة مفاهيم، منها "الدولة الحديثة، (دولة الحق والقانون)، الحكم الراشد، الديمقراطية وحقوق الإنسان. تشير هذه المفاهيم في مجموعها إلى حركية اجتماعية قوية، وسيرورة تحولات عميقة عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلدان الأوربية"[3]، وقد شهد مفهوم المجتمع المدني، مسارا تاريخيا في تطوره، إذ يعد تاريخه، "تاريخ تحولات دلالته منذ تشكله اللاتيني « **societas civilis** » مارا بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية متميزة جدا"[4] ، ولاتساع دائرة نشاط منظماته، والتي تنشط في مجال، يقع بين السلطات السياسية الاجتماعية والمجتمع.

---

[1]- جونستون، **الدول والحركات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص، 23.

[2]- عنصر، العياشي، **سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة المؤسسات الفاعلون والتحولات**، مؤسسة الكتاب الحر، الجزائر، 2020، ص، 72.

[3]- نفسه.

[4]- الزغل، عبد القادر، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعدية الحزبية، في: جيوفري، نويل سميث وهور، كينتين، ترجمة، جتكر، فاضل، **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دمشق، دار كنعان لدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1991، ص، 146.

يعرف المجتمع المدني على أنه "ذلك المجال من المجتمع المتكون من جميع تلك الشبكات والجمعيات التطوعية وقطاعات الأعمال والنوادي والمنظمات والعائلات التي يؤسسها المواطنون باستقلال عن الحكومة"[1]، حيث يجتمعون في أماكن معينة كالنوادي والساحات العامة والملاعب والمكتبات...، "للتحاور والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة ومحاولة التأثير في الرأي العام أو السياسات العامة"[2].

كما يدل مفهوم المجتمع المدني على "مجال المشاركة العامة في الجمعيات والمؤسسات الطوعية، ووسائل الاتصال الجماهيري، والهيئات المهنية، والنقابات العمالية، وما إلى ذلك"[3]، حيث يتسم العمل الجماعي للفاعلين الاجتماعيين في مؤسسات وهيئات المجتمع الخيرية، بالطواعية لا الإكراه، تجمعهم فيه قيم وأهداف مشتركة، وهو يعبر بهذا المعنى، عن حلم "التطلع إلى مجتمع أكثر مساواة وأكثر مشاركة وأكثر تمثيلية وعدالة، والتوق إلى مجتمع أقل اغترابا وصنمية"[4].

تشكل تجمعات المجتمع المدني، التي يتم عقدها وفي كل الأماكن المتاحة باستمرار، أهمية كبيرة وفعالة في التضامن بين الأفراد، كما تقدم من جهة أخرى، حسب المنظر الأمريكي تالكوت بارسونز إضافة "للقيمة الإجمالية للتأثير السياسي الدائر في المجتمع"[5]، وهو ما يبرز أهمية ودور المجتمع المدني كأفراد ومؤسسات في دمقرطة الحياة السياسية الاجتماعية للدولة، وليس لمواجهتها والعمل على إسقاطها.

وحتى لو افترضنا أن هناك معارضة بين الدولة والمجتمع المدني، فإن ذلك التعارض، يساعد على نشوء وتكون الحركات الاجتماعية، حيث يعتبر توكفيل، أن "المنظومة التي تَضعف في إطارها الدولة ويَقوى المجتمع المدني...، ستُواجه فيضا منتظما من احتجاجات القاعدة الجماهيرية، لكنها ذات طابع سلمي، أما في حال قويَت الدولة وضعف المجتمع المدني...، فإن المنظومة ستُعاني من ثورات عنيفة بين الحين والآخر"[6].

---

[1]- غيدنز وصاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص، 254.

[2]- سكوت، مرجع سابق، ص، 340.

[3]- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث**، ترجمة، محي الدين، محمد وآخرون، ص، 1296.

[4]- بشارة، مرجع سابق، ص، 45.

[5]- سكوت، مرجع سابق، ص، 343.

[6]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص ص، 275، 276.

وقد عرفت عديد الدول والمجتمعات، نتيجة للعولمة، تحولات وتغيرات عميقة وتأثيرات حادة، وهو ما يجعل "التركيز على دور الجماعة أمرا لازما وممكنا في نفس الوقت"[1]، والتركيز على دور الجماعة/الجماعات التي يتكون منها المجتمع المدني، يعني "الاهتمام بالوسائل العملية للتعجيل بالمساندة المادية والاجتماعية لجماعات الجيرة والمدن والمناطق المحلية الأوسع"[2]، وهذا هو الحقل الذي تنشط فيه الحركات الاجتماعية، من حيث المطالبة بتحقيق المطالب التي يحتاجها جماعات الفاعلين الاجتماعيين، والتي تتمثل في تقديم المساعدات لتلك الجماعات، من طرف الدولة، سواء كانت مادية أو معنوية.

في هذا الصدد، تعبر "الحركات الاجتماعية الجديدة عن حيوية ما يصطلح على تسميته **المجتمع المدني**"[3] ، من حيث النشاط النضالي للفاعلين في منظمات المجتمع، والتي تستهدف الحد من سيطرة الدولة ومؤسساتها ونخبها السياسية، ولتحقيق مطالب الفئات الاجتماعية، التي تدافع عن ذاتها وتناضل لنيل مطالبها المتعددة، أو للدفاع عن قضايا محددة، كالدفاع عن البيئة، السلام العالمي...، وفي ذلك الجهد النضالي، تتخذ الحركات الاجتماعية حلفاء لها من جماعات المجتمع المدني، تتعاون معها خلال الحملات الاحتجاجية، كما تبين من جهة أخرى، "حركات الحشد والتعبئة التي تُسيرها الحركات الاجتماعية، مسألة الدفاع عن استقلالية المجتمع المدني ضد محاولات مجموعات التكنوقراط، العامة والخاصة، لبسط سيطرتها على مجالات الحياة الاجتماعية الآخذة في الاتساع"[4].

في هذا الشأن، يجسد المجتمع المدني، من خلال جماعاته وتحالفاته المتعددة مع الحركات الاجتماعية، التعبير عن الواقع الاجتماعي، سواء بالعمل التطوعي أو بالاحتجاج، خاصة وأن الفاعلين الاجتماعيين يؤدون نشاطهم بطواعية ودون اعتراف بحقوقهم، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: ما هو دور المجتمع المدني في حركات الاحتجاج؟ وهل يمكن أن يتحالف المجتمع المدني مع الحركة الاجتماعية من أجل إحداث التغيير في الدولة؟

---

[1]- غيدنز، أنتوني، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة، زايد، أحمد ومحي الدين، محمد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص، 118.

[2]- نفس المرجع، ص، 118.

[3]- بيشو وآخرون، مرجع سابق، ص، 124.

[4]- ديلا بورتا وديايني، مرجع سابق، ص ص، 84، 85.

يبدو أن الهدف المركزي للمجتمع المدني، هو "استعادة النشاط الشعبي، هذا النشاط الذي يجب أن يتخذ أشكالا متعددة، ثقافية واقتصادية/مطلبية، ونقابية وأيضا حزبية/سياسية"[1]، ويمثل هذا النشاط، حركة المجتمع المدني، الذي يتوافق مع نشاط الحركة الاجتماعية، حيث لم يكن ممكنا تحقيق أي تغيير سياسي اجتماعي في الدولة، وتلبية مطالب الفئات الاجتماعية، دون مساهمة الفاعلين الاجتماعيين المنخرطين في جماعات المجتمع المدني بطواعية، أو المنتمين إلى الحركات الاجتماعية، ويتحقق ذلك التغيير، من خلال الحراك الاجتماعي والاحتجاجي للقوى المجتمعية المهمشة، وكصيرورة تاريخية لدمقرطة الحياة السياسية الاجتماعية في الدولة.

يؤدي التغيير الاجتماعي المبني على حراك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، للتحديث والدمقرطة، واستفادة الفئات الاجتماعية من الارتقاء الاجتماعي، من خلال تحقيق مطالبها والاعتراف بذواتها، والمساهمة في الفعل التاريخي، لتجسيد التحولات والتغييرات التي ناضلت من أجلها، حيث ينخرط كثير من الفاعلين من المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، في حملات احتجاجية دفاعا عن مطالب وقضايا معينة، في إطار الائتلافات التي تجمعهما، والتي يبدو أنها نموذج لحملات تعبئة الرأي العام.

بالنظر لما سبق، يبدو أن منظمات المجتمع المدني، تقوم بدور مهم في مساندة الحركات الاجتماعية، من خلال الدور الفعال للأعمال التضامنية لمنظماته ومؤسساته اتجاه الاحتجاجات التي ينظمها الفاعلون الاجتماعيون، لاسيما المنظمات الحقوقية منها، والتي تقوم بتوثيق الأحداث التي تطبع تلك الاحتجاجات كما تدافع طواعية من خلال المحامين، عن الفاعلين أثناء توقيفهم واحتجازهم.

[1]- كيلة، سلامة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني دعوة للتدقيق، في: الصوراني، غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، غزة، فلسطين، مركز دراسات الغد العربي، الطبعة الأولى، 2004، ص، 115.

4- الحركات الاجتماعية والشبكات (الاجتماعية والافتراضية)

"تتشكل الحركات الاجتماعية في العموم للتعبير عن عدم الرضا عن سياسة قائمة في قطاع معين"[1]، وعن مدى الاستجابة للمطالب التي تطرحها خلال الاحتجاجات، وتمثل الحركات الاجتماعية الجديدة، أحد الركائز الرئيسية للثقافة المدنية، لما تبذله من جهود في سبيل ترسيخ الممارسة الديمقراطية في الدول والمجتمعات.

تبين تلك الجهود، مدى مشاركة الفاعلين في حملات الحركات الاجتماعية من خلال الفعل الجمعي، والذي يساهم في بناء علاقات تؤثر على نشاطهم النضالي، وبمشاركة وعلاقات الفاعلين الاجتماعيين، تبني الحركات شبكات اجتماعية متعددة، تزيد من خلالها فرص تعبئة مناضلين جدد لحملات الاحتجاج، لذلك توصف الحركات الاجتماعية **"بمصطلح الشبكة"**، والذي يمكن أن يكون لها "وصفا أفضل من وصفها كمنظمة"[2]، كما تتيح العلاقات الشبكية للأفراد، التواصل وتبادل الخبرات وإثارة الميول للفعل الجماعي، وهو ما يجعله ذو مسعى لتحقيق أهداف الحركة.

إلى جانب ذلك، "كان لإدراك دور الشبكات في تيسير الاستقطاب واستدامة المشاركة في الفعل الجمعي، دور حيوي في بروز تفسيرات أصحُّ وأدقَّ للسلوك الاحتجاجي"[3]، إذ تدافع الحركات الاجتماعية من خلال نضالها المستمر، بشبكاتها الاجتماعية المتعددة، وبفاعليتها الجادة، عن حاضر ومستقبل المجتمع، لنيل الحقوق والمطالب وإحداث التغيير في المجتمع.

في هذا السياق، استفادت الحركات الاجتماعية الجديدة، من الشبكات الافتراضية نتيجة الثورة الرقمية وما نتج عنها من تطور في وسائل الاتصال، كالهاتف الجوال، الذي "يمثل واحدا من الموارد المهمة للتواصل البشري"[4]، لتنوع بذلك من أنشطتها النضالية عبر تلك الوسائل، بعدما أثبتت فاعليتها، والتي تسهم في "بث المعلومات المتعلِّقة بعمليات التعبئة الجماهيرية..، وهو ما يَخلق موارد جديدة أمام النشاط الاحتجاجي"[5].

---

[1]- ديلا بورتا وديامي، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 312.
[2]- كات، **علم الاجتماع السياسي...**، مرجع سابق، ص، 154.
[3]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص، 167.
[4]- غدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 520.
[5]- نفس المرجع، ص، 310.

من جهة أخرى، "باتت الفرص المتاحة للحركات الاجتماعية الجديدة، من طريق شبكات المعلومات والاتصالات الرقمية، بالغة الأهمية، إذ تتيح هذه الأدوات، إمكان عقد تحالفات بين نشطاء من مناطق متباعدة تتوافر لديهم الوسائل التي تخولهم انجاز مجموعة من المهمات التي تعد أساسية لنشاطهم، وللأثر الذي يرغبون في إحداثه"[1]، حيث ساعدت تطبيقات البريد الالكتروني والوسائط المتعددة والمواقع الالكترونية، على نشوء العلاقات الشبكية بين الفاعلين الاجتماعيين، من خلال الروابط التي تنشأ بينهم بتلك الأدوات، وهو ما ساهم بشكل غير رسمي، في تبادل المعلومات وبث الآراء المعبرة عن السخط الاجتماعي اتجاه قضايا معينة.

كما استغلت الحركات الاجتماعية، الدردشات الالكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتويتر وانستغرام وغيرها...، لإطلاق حملات التعبئة الالكترونية لنشاطها الاحتجاجي، عبر الدعوات الالكترونية، والبريد الالكتروني، وإرسال العرائض الاحتجاجية الالكترونية للسلطات، إذ شكلت ولا زالت تلك التطبيقات، أساليب مفيدة للإقناع، وأدوات مهمة للتأثير في الجماهير، ومنصات لتبادل الآراء، وهي تشكل سمة من سمات الاحتجاج المهمة، الذي يستعمل "قنوات غير مباشرة للتأثير على صناع القرارات"[2].

في هذا الصدد، ساهمت تكنولوجيات الإعلام والاتصال (**TIC**)[3] بفعالية، "في تغيير طموحات الحركات الاجتماعية وقدرتها على التواصل"[4]، كما ساعدت من جهة أخرى، في انتشار التعبئة الإلكترونية وسط الفاعلين الاجتماعيين، ويشير مصطلح **«الدعوة**

---

[1]- بارني، دارن، **المجتمع الشبكي**، ترجمة، الجمعاوي، أنور، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص.157.

[2]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص، 229.

[3]- Les **TIC :** « Ensemble d'outils et de ressources technologiques permettant de transmettre, enregistrer, créer, partager ou échanger des informations, notamment les ordinateurs, l'internet (sites Web, blogs et messagerie électronique), les technologies et appareils de diffusion en direct (radio, télévision et diffusion sur l'internet) et en différé (podcast, lecteurs audio et vidéo et supports d'enregistrement) et la téléphonie (fixe ou mobile, satellite, visioconférence, etc.). » **voir** : Institut de statistique de **l'UNESCO** sur **:** **https://uis.unesco.org/fr/glossary-term/technologies-de-linformation-et-de-la-communication-tic**

[4]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص، 234.

الإلكترونية» ، إلى "استعمال التكنولوجيا المتقدمة للتأثير في عملية صنع القرارات، أو استعمال التكنولوجيا سعيًا إلى دعم جهود تغيير السياسات"[1].

يبين استغلال الحركات الاجتماعية الجديدة للتطبيقات الرقمية، إلى تحول جذري في طبيعتها، رغم "القيود والتحديات التي واجهتها...عند ممارسة نشاطها ونضالاتها اعتمادا على التقانات المتطورة، بما في ذلك مسائل توفير الموارد التقانية والمالية، والتحكم بالوقت، وإيجاد العمالة الكافية لإنشاء حركات **"رقمية"** فاعلة والحفاظ عليها"[2]، حيث أتاحت لها هذه التطبيقات من جهة أخرى، إنشاء شبكات اجتماعية رقمية، باستغلال الوسائط الجديدة، مغيرة بذلك طريقة احتجاجها الاجتماعي، وهو ما مكنها من توفير حشود ذكية من الجماهير لحملات الاحتجاج بطرق أكثر حداثة، فالعالم الذي نعيش فيه اليوم، قد سجل عدة حوادث وأحداث هامة، على غرار حركة "حياة السود مهمة" ***Black Lives Matter*** ***(BLM)***، إثر بث فيديو لقتل جورج فلويد على يد رجل شرطة أمريكي، وقد دلت تلك الأحداث على "وجود رابط حيوي بين التعبئة الاجتماعية الجديدة والشبكات الاجتماعية الرقمية"[3].

---

[1]- ديلا بورتا وديانى، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 234.

[2]- بارني، مرجع سابق، ص، 158.

[3] - DESPINASSE, Fabien, **La Mobilisation Sociale Sous Une Nouvelle Forme : Enjeux Et Défis Des Réseaux Sociaux, sur : https://www.institut-crises.org/post/la-mobilisation-sociale-sous-une-nouvelle-forme-enjeux-et-d%C3%A9fis-des-r%C3%A9seaux-sociaux**.
تم زيارة الموقع يوم 26 جويلية 2023 على الساعة 23.40.

خلاصة

يعد الفعل الاجتماعي ممكنا لدى الجماهير، بوعي أو بدونه، لتشكله في أبسط جزيئات الحياة الاجتماعية اليومية، وإن كان الفعل المباشر أشد وضوحا من خلال الصراعات الموجودة بين العمال وأرباب العمل، إلى حلبات الصراع السياسي، ولعل الأهم في ذلك هو الفاعل الاجتماعي الذي يقود عملية التغيير في إطار تجدد الحياة الاجتماعية، بحركيتها وثباتها بما يؤدي إلى إحداث توازنات المصالح فيها.

إن نضال الفاعل الاجتماعي للتغيير، إنما تؤطره الاحتجاجات والحملات التي يقوم بها لتحقيق المطالب وتحسين شروط الحياة، وقد تبين من خلال المسح التاريخي والعرض السوسيولوجي في هذا الفصل، أهمية ودور الحركات الاجتماعية في عملية التغيير وتحقيق المطالب، بعروض الوقفة وتقديم البرامج وتوافر الحملات، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها، ونجاحها وفشلها، فقد ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون.

لقد ظلت رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية، والعبودية، والحرب، وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي، دافعا لاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو باستعمال العنف، وقد كانت بذلك الحركات الاجتماعية إحدى وسائله دوما في المواجهة والنضال، وتأكيد خصوصيته الذاتية والثقافية وإثبات هويته، وهو ما يؤكد تشابه الحياة الاجتماعية بين المجتمعات الإنسانية، وتناقل خبراتها ومعارفها بين جميع الفاعلين، فنشاط الحركات الاجتماعية اليوم، قد تواجهه قضايا المجتمع الدولي بصفة عامة المعقدة والأكثر تحديا وصعوبة، فمفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة، إنما تتطلب دائما وباستمرار تضحيات في سبيل تحقيقها والدفاع عنها، وتكثيف عمليات التعبئة لنشر قيمها ومبادئها.

الفصل الثالث
سوسيولوجية
المجتمع والدولة في الجزائر

الفصل الثالث: سوسيولوجية المجتمع والدولة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: التفسير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع والدولــة في الجزائـــر

1. التفسير الاجتماعي للمجتمع

2. التفسير التاريخي للمجتمع

3. التفسير الاجتماعي للدولة

4. التفسير التاريخي للدولة

المبحث الثاني: التفكيك الفرنسي للمجتمع والدولة في الجزائر

1. التفكيك السياسي

2. التفكيك الاجتماعي

3. التفكيك الاقتصادي

4. التفكيك الثقافي

المبحث الثالث: أصول الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة

1. خصائص الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة

2. الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة 1830-1900

2-1- حركات المقاومة الشعبية

2-2- الحركات الإصلاحية

3. الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة 1900-1954

3-1- الحركة الوطنية: الأحزاب السياسية، الجمعيات الدينية والرياضية والثقافية

3-2- الحركة الاجتماعية الكشفية

4. الحركة الوطنية الاجتماعية التحريرية: ثورة أول نوفمبر 1954

المبحث الرابع: الدولة الوطنية وتحديات التنمية

1. الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة

2. سياسة التنمية بعد الاستقلال

3. اختلالات التنمية في الجزائر

4. المخططات التنموية الاقتصادية

خلاصة

تمهيد

يعد الاجتماع الإنساني أرقى ما وصلت إليه البشرية، لتميزه بالعقلانية وترشيد موارد الطبيعة واستغلالها، وهو قديم منذ الوجود البشري، ومختلف في طبيعته لتعدد العلاقات الاجتماعية وتشعبها، والنظم التي تحكمه وتسيطر على تحركاته في الأقاليم المتواجد بها، فمن البطون والعشائر والأفخاذ تشكلت القبيلة، ومن مجموع القبائل تشكلت الكيانات الاجتماعية في القرى والمدن، ومنها تشكلت المدينة-الدولة.

لقد تشكل الكيان الجزائري وفق هذه التراتبية الاجتماعية، وازدهرت عدة دول في الإقليم الذي ساد فيه لعدة قرون وعلى اختلافها، من الفترة القديمة حتى المعاصرة، كما تعرض لعدة احتلالات أجنبية، أثرت على ديمومته واستقرار مجتمعه، الذي قاومها بكل قوة حتى استطاع أن يقهر آخر احتلال على أرضه، وهو الاحتلال الفرنسي، ويسترجع دولته الوطنية.

استطاع الشعب الجزائري أن يؤسس لنموذج سياسي حديث، اعتمادا على التجارب السابقة التي تعرضت لها الدولة، التي أخذت على عاتقها، معالجة مخلفات حرب التحرير، وان تبرمج عدة مخططات للتنمية، لاسيما وأن النمو الديمغرافي قد تضاعف عدة مرات، وتزايد معه حجم المطالب الاجتماعية، مما ساعد على نشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، لعدم قدرة الدولة عن تلبية جميع المطالب.

المبحث الأول: التفسير الاجتماعي والتاريخي للمجتمع والدولـة في الجزائـر

1. التفسير الاجتماعي للمجتمع

تعددت المصطلحات التي استخدمها العلماء والمفكرين، التي تشير إلى مفهوم **"المجتمع"**، في وصفهم للوحدات الاجتماعية، بالجماعات والتجمعات والنسق والتنظيم الاجتماعي، أو ما يطلقون عليه بالمجتمع المحلي، وهي تسميات وإن تعددت فإنها تشير إلى تجمعات ومتحدات في فضاء معين، تطلق على المجتمع، بوصفه "نموذج مثالي يتضمن مجموعة خصائص الوحدات الاجتماعية"[1]، أي أنه "نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الأفراد بعضهم ببعض"[2]، وهي علاقات متبادلة بينهم كذلك، إذ أن كل علاقة اجتماعية، تشكل حسب تحليل جان بياجيه Jean piaget "كلا قائما في ذاته، منتجا طبائع جديدة ومحولا الفرد في بنيته الذهنية، ثمة إذن استمرارية من الفعل المتبادل القائم بين شخصين إلى الكلية المتشكلة عبر مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع نفسه"[3]، وتنتظم تلك العلاقات بين الأفراد بثقافة معينة ومتميزة، إذ "لا يمكن أن توجد ثقافات من دون مجتمع، كما أن المجتمعات بالمنطق نفسه، لا يمكن أن توجد من دون ثقافات، فالثقافة وحدها هي التي تحولنا إلى بشر وترتقي بنا إلى المستوى الإنساني"[4].

وقد تطورت المجتمعات الإنسانية، كنتيجة طبيعية لتطورها عبر مراحل تاريخية مختلفة، رغم التغيرات التي طرأت سواء في بناها الاجتماعية أو في ذهنية أفرادها، وهي تغيرات تحدث، بسبب تفاوت نسب الثبات والاستقرار من مجتمع لآخر، وكثرة العوارض وتبدل المعاش والثروة أو نقصانهما، ونشوء علاقات اتصال بين المجتمعات، ما يخلق فضاءات للتبادل الثقافي بينهم، وقد تعددت وتنوعت التصنيفات السوسيولوجية للمجتمعات، سواء بحسب تطورها، وحجمها وكثافتهما، ويمكن أن نميز بين نوعين: مجتمعـات ما قبل

---

[1]- غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، 183.

[2]- غيدنز، أنتوني، بمساعدة بيردسال، كارين، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة، الصياغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص، 79.

[3]- دوفرجيه، موريس، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة، حداد، سليم، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 2001، ص، 12.

[4]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، مرجع سابق، ص، 79.

الحديثة، كمجتمعات الصيد وجني المحاصيل ومجتمعات الرعي والزراعة، وهي غير صناعية[1]، ومجتمعات حديثة صناعية[2].

تكشف دراسة ومعرفة مثل هذه المجتمعات، حقائق عن بناها وأنساقها الاجتماعية والسياسية، والتغيرات التي حدثت فيها، والتحولات التي طرأت عليها، وقد اهتم علماء الاجتماع بالروابط التي تشد المجتمع بعضه إلى بعض، وتمنعه من النزوع للفوضى وممارسة أشكال العنف، حيث تتدعم تلك الروابط، بالتضامن بين مكوناته العديدة، حيث يمكن الحفاظ عليه، "عندما يندمج الأفراد بنجاح في مجموعات اجتماعية، وتنظم حياتهم مجموعة من القيم والعادات المشتركة"[3].

يعد ايميل دوركهايم، من بين علماء الاجتماع، الذين اعتنوا بمفهوم المجتمع وآليات التضامن الموجودة فيه، فقد استعمل "مفهومي التضامن الآلي والتضامن العضوي انطلاقا من تفسيره لتطور المجتمعات الإنسانية، فالتضامن الآلي ميزة للمجتمعات التقليدية، وهو نوع من التضامن وجد للتشابه الحاصل بين الأفراد، بينما التضامن العضوي، فهو ميزة للمجتمعات الحديثة، ويقع على أساس مبدأ الاختلاف الاجتماعي"[4].

من الناحية السوسيولوجية، يفسر التضامن الذي يقع في المجتمعات، على أساس "التشابه الفيزيائي أو التشابه اللغوي أو التشابه في السن، أو التشابه في الجنس، أو التشابه في العادات أو التشابه في الإقامة المحلية أو التشابه في المعتقدات...، على العكس يؤدي تقسيم العمل إلى تضامن عقلاني قائم على الترابط المتبادل بين أشخاص المجموعة الواحدة، الذي تكون مهامهم متكاملة"[5].

كما يؤدي التضامن بين أفراد المجتمع، إلى وحدته وتماسكه واستقراره، خاصة في المجتمعات الحديثة، التي تتميز بالتخصص في المهام وتقسيم العمل، واعتماد فئات على

---

[1]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ص، 92.

[2]- نفس المرجع، ص، 95.

[3]- نفسه، ص ص، 64-65.

[4] -Boudon, Raymond et Autres، **Dictionnaire de Sociologie**، France, La Rousse, 2005, p.222.

[5]- دوفرجيه، موريس، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة، حداد، سليم، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 2001، ص، 48.

أخرى، لاستمرار العمليات الإنتاجية، مع ما تشهده البشرية اليوم من تنامي لظاهرة العولمة، وتطور لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، ونقل صور الكوارث الطبيعية والزلازل والفيضانات والحرائق والحروب والدمار بالأبنية والمنشآت، وصور الضحايا من المدنيين، قد خلقت آليا، أنواعا من التضامن بين المجتمعات الإنسانية لتخفيف الأخطار والأضرار.

من جهة أخرى، شجع رقي الاجتماع السياسي في المجتمعات الحديثة، وظهور الإيديولوجيات المؤثرة في حياة الناس وتوجهاتهم، بروز مفهوم "الأمة"، وهو ما أدى إلى ظهور الدول القومية ذات الحدود الجغرافية الواضحة المعالم، والتي تضم جماعات متحدين في اللغة والأعراف والتقاليد، الشيء الذي ساهم في ظهور ثقافة كل أمة، والتي عبرت عن خصوصية كل مجتمع "أمة"، أو درجة امتلاكها وفهمها للثقافة الحديثة.

2. التفسير التاريخي للمجتمع الجزائري

يعد "إنتاج المجتمع أو صياغته هو الإنجاز البارع لأعضائه"[1]، وهو يعبر عن اتحاد الأفكار والمشاعر والرؤى لتكوينه، في ظروف وشروط مادية، واجتماعية وثقافية مختلفة، يشترك أفراده في ذلك الإنجاز المميز بتضامن أعضائه واندماجهم في مجموعة من القيم والمعايير المعبرة عن ثقافة خاصة بذلك التجمع البشري، وفق هذه النظرة السوسيولوجية، كان إنتاج المجتمع الجزائري مثل بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى، خاضعا لشروط التطور الذاتي عبر مراحل تاريخية عديدة، وفي بيئات جغرافية متنوعة، فقد عرف المجتمع الجزائري، في العصر الحجري، بقدماء الجزائر، "حيث عثر الباحثون في الوطن الجزائري على آثار لأهل العصر الحجري، وهي إما منازل لأحيائهم، وإما قبور لموتاهم، وإما آلات لحياتهم من مصنوعاتهم، وإما أشياء من مقتنياتهم"[2]، حيث ينسبهم ابن خلدون إلى قطوبال أحد أبناء يافث بن نوح، وقد وصفه، بأن " قطوبال فهم أهل الصين من المشرق، واللمان من المغرب ويقال أن أهل افريقية قبل البربر منهم"[3]، واستمر هؤلاء القدماء، حتى ظهر عنصر بشري جديد تمثل في البربر أو الأمازيغ، وهم "سكان المغرب

---

[1]- غيدنز، أنتوني، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع: نقد ايجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع**، ترجمة، محي الدين، محمد، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص، 210.

[2]- الميلي، مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول**، تقديم وتصحيح محمد الميلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، بدون سنة النشر، ص، 65.

[3]- نفس المرجع، ص، 65.

القديم،... يتخذون البيوت من الحجارة والطين... ومن الشعر والوبر، ومكاسبهم الشاة والبقر والخيل... ولباسهم وأكثر أثاثهم من الصوف، ولغتهم من الرطانة الأعجمية متميزة بنوعها، وهي التي اختصوا من أجلها بهذا الاسم"[1].

تكون المجتمع الجزائري خلال الفترة القديمة في بيئة متنوعة التضاريس والمناخ، وتوزعت قبائله الأمازيغية في التل والهضاب والصحاري، كهوارة وزناتة ومصمودة وصنهاجة ومغيلة وكتامة...، ومن هذه القبائل وغيرها، برزت شخصية المجتمع البربري عبر العصور، متميزة بالأنفة والحمية والنزوع للحرية، فهو "تاجر حاذق حربي شجاع..، حار ينتقم ممن أغضبه بأكثر مما يستحق، حر متطرف في الحرية إلى درجة انه يكره الرئاسة عليه...وهذه الأخلاق ترشد إلى أن البربري محب لجنسه ووطنه مستكمل لصفات العمل لسعادتهما"[2].

أدت هذه الشخصية، دورا تاريخيا بارزا في الدفاع عن خصوصية المجتمع الذاتية ومميزاته الثقافية ضد الغزاة، ورغم عديد التغيرات التي طرأت على المجتمع نتيجة الاحتلال الأجنبي، فقد ظلت تلك الشخصية متأصلة راسخة فيهم، وقد ازدادت ثباتا بدخول الأمازيغ للإسلام، فامتزجوا مع العرب الفاتحين "بعضهم ببعض من غير اندماج، فتصاهروا وتساكنوا في المدن والضواحي"[3]، وهو ما أنتج المجتمع الجزائري حتى يومنا هذا، وأعطى بعدا حضاريا وروحيا لتلك الشخصية المحورية في الدفاع عن الحوض الغربي للمتوسط ضد هجمات الصليبيين.

بعد ميلاد المجتمع الجزائري بمقومات حضارية جديدة، تأسست هويته، التي مزجت فيها خصوصيات شخصيته وإنيته عبر التاريخ، واستمر تأثيرها قائما، من خلال العلاقة الجنينية التي لازمته بأرضه، المتعلق بها والمدافع عنها ضد الغزاة، وهو ما أكسبه خصوصية هوياتية وجنسية تاريخية متميزة، بل استطاع أن يستوعب الأمم الغازية، وقد حافظ على تلك الهوية من الانسلاخ في هويات تلك الأمم، وقد زادت هويتهم ثباتا بدخول الأمازيغ للإسلام، إذ قدم ثلاثة رجال منهم على عمرو بن العاص بمصر"ليعلموه بدخولهم

---

[1]- ابن خلدون، عبد الرحمن، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول**، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص، 181.

[2]- الميلي، مرجع سابق، ص، 95 -96.

[3]- نفس المرجع، ص، 43.

الإسلام، فأرسلهم إلى الخليفة عمر بن الخطاب الذي اضطر إلى اتخاذ ترجمان، لأنهم لا يعرفون اللسان العربي فسألهم عن أصلهم فقالوا له: نحن من ذرية مازيغ فأكرمهم عمر وولاهم قيادة جماعات بلادهم"[1]، كما زاد اعتناق أمير قبيلة مغراوة صولات بن وزمار الإسلام وزيارته الخليفة عثمان بن عفان سنة 25هـ الذي استقبله "بحفاوة وأقره على الملك وكلفه بنشر الإسلام بين قومه"[2]، حيث كان يمتد سلطان مغراوة من الشلف إلى تلمسان، مما ساهم في عمليات الفتح واعتناق بقية القبائل الأمازيغية للإسلام، وتشكيل جيش فتح الأندلس بقيادة طارق بن زياد.

برزت الهوية الجزائرية في فضائها الجغرافي، واكتسبت الأنفة والقوة والشجاعة والإباء، وتجلت خصالها في الأخلاق الحميدة وحسن السجية والكرم وقبول الآخر والانسجام معه إن لم يكن غازيا، مع تأسيس قواعد اجتماعية تضبط التعاملات الاجتماعية بين الأفراد، الشيء الذي تكونت من خلاله الكيانات السياسات في المجتمع الجزائري بدءا من ماسينيسا حتى الدولة الوطنية.

3. التفسير الاجتماعي للدولـــة

يحتل حقل الاجتماع السياسي في المجتمعات، أهمية بالغة في الدراسات السوسيولوجية، لتعدد مواضيعه وظواهره، كالدولة التي ترتكز "على عقيدة أنه يجب أن يكون هناك مصدر سلطة سياسية واحدة وموحدة في الإقليم التابع للدولة، تستمد الولاء الكامل من سكانه، وتعمل بطريقة منظمة بشكل جيد ودائمة وتخدم مصالح المجتمع ككل"[3]، والسلطة، أداة للدولة للتحكم في الأفراد، من مستويات متعددة، وتتضمن "أحيانا استخدام القوة، التي تمثل عنصرا أساسيا في جميع العلاقات الإنسانية بما فيها العلاقات بين المستخدِمين والمستخدَمين"[4].

تعرف الدولة على أنها "مجموعة متميزة من النظم التي تملك سلطة إصدار القوانين التي تحكم المجتمع، فهي بتعبير ماكس فيبر، "تحتكر القوة المشروعة" داخل حدود

---

[1]- أبو رزاق، أحمد بن محمد، **الأدب في عصر دولة بني حماد**، الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، 2007، ص، 41.

[2]- أبو عمران، الشيخ وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص، 285.

[3]- درايزك، جون س ودنلفي، باتريك، **نظريات الدولة الديمقراطية**، ترجمة وتعليق، محمد، هاشم أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2013، ص، 24.

[4]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ص، 467.

إقليم معين"[1]، كما أنها كائن اجتماعي ذو أنساق متعددة، كالنسق السياسي والنسق الأمني، وهي ضرورة ملحة لمنع قيام الفوضى في المجتمع، لحاجة الأفراد للأمن وكسب المعاش، لذلك، "يعتبر وجود نظام سياسي مركزي، الشرط الأول لبناء دولة ذات سيادة، فهو حتمي لضمان اضطلاعها بالدور الذي يسنده لها القانون"[2]، وفق خصائص متنوعة، تختلف من دولة لأخرى، حيث "يوجد حاليا اتفاق أساسي بين محللين مختلفين على سبع خصائص محددة للدولة، وعلى خمس خصائص مشتركة"[3].

جدول (01) السمات المحددة والخصائص المشتركة للدولة[4]

الخصائص المشتركة	السمات المحددة
الدولة:	الدولة هي:
تزعم بتحقيق مصالح مشتركة	مجموعة موحدة من المؤسسات
مقبولة شرعيا بواسطة مجموعات كبيرة	تسيطر على إقليم معين ومجتمع متميز
لديها نظام بيروقراطي وضريبي متطور	تسن وتجبر على تنفيذ قرارات ملزمة بشكل جماعي
تعمل من خلال دستور ونظام قانونيين	تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة
تعترف بها الدول الأخرى كدولة	تسعى للسيادة
	تعمل في مجال عام متميز
	تحدد المواطنة وتتحكم في الدخول إلى أراضيها

[1]- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني**، ترجمة، الجوهري، محمد وآخرون، مصر، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2000، ص، 733.

[2]- بادي، برتران وسموتس، ماري كلود، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة، خليل، سوزان، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص،27.

[3]- درايزك ودنلفي، مرجع سابق، ص، 24.

[4]- نفس المرجع، ص ،27.

الدلالات التفسيرية لتكون الدولة:

يعتبر تكوين الدولة وظهورها، "عملية ضمان مواءمة تدريجية بشكل أفضل بين الهياكل السياسية ونمط أساسي من المجتمعات البشرية، يتشكل كل منها من لغة مشتركة، ثقافة، دين، انتماء عرقي أو تجربة تاريخية"[1]، وقد تناول موضوع الدولة، بالدراسة والتحليل عددا من المفكرين والفلاسفة، حيث يتعين لوجودها "أن يكون الاستقرار قد عمق الشعور بالتضامن بين أفراد هذه المجموعة البشرية...، وأن يتطور التنظيم السياسي والاجتماعي للمجموعة البشرية بحيث يسمح بوجود نظام شبه دائم ومستمر لظاهرة السلطة السياسية "[2].

1-ابن خلدون ونظرية العصبيـة:

بين عبد الرحمان ابن خلدون (1332-1406) أن "الاجتماع الإنساني ضروري"[3]، لعدم قدرة الفرد الواحد على تحصيل المعاش والدفاع عن النفس، كما أن "الاجتماع إذا حصل للبشر، وتم عمران العالم بهم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم"[4]، وهو ضروري لردعهم وفرض سلطته الاجتماعية والسياسية عليهم، وهو ما يفسر **بالدولة**.

يرى ابن خلدون "أن الدولة هي المحور الذي تدور حوله شؤون الاجتماع والهيكل الذي يقوم عليه نسج الحياة الاجتماعية"[5]، وهو يفسر نشأتها **بالعصبية**، التي تعد "رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد: كأفراد أو كجماعة"[6]، أي أنها حالة تضامنية تعطي أفراد المجتمع القدرة على الدفاع ومواجهة الأخطار في وطنهم، ونشأة الدولة بالعصبية عند ابن خلدون، يكون بتأسيسها في أي مجتمع

---

[1]- درايزك، ودنلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص، 36.

[2]- مهنا، محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص، 162.

[3]- ابن خلدون، مرجع سابق، ص، 75.

[4]- حرب، علي، **التأويل والحقيقة: قراءات تأويلية في الثقافة العربية**، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، 1985، ص، 100.

[5]- الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 7، 2001، ص، 119.

[6]- نفس المرجع، ص، 168.

يملك نفس الرابطة اللغوية والقومية، فالدولة هي "الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما"[1]، وتخضع في مدة بقائها حسب ابن خلدون للدورة العصبية التي لا تتجاوز ثلاثة أجيال.

2-جون جاك روسو: نظرية العقد الاجتماعي للدولة

وضع جون جاك روسو (1712-1778) نظرية عامة حول المجتمع والدولة، سماها نظرية **"العقد الاجتماعي"**، والتي تناولت ثنائية **"المواطن"** و**"المجتمع المدني"**، وتكون الدولة منهما، حيث انطلق في فهم الإنسان الذي يكون في حالة مساواة مع بني جنسه في حالته الطبيعية، ثم تحولت تلك الحالة إلى حالة اللامساواة والتفاوت، ما أدى إلى تشوه القيم التي يملكها، كما بين أن التفاوت "في الجنس البشري نوعين: أحدهما طبيعي فيزيوي، وثانيهما هو ما يمكن تسميته بالتفاوت الأدبي أو السياسي"[2].

عالج روسو هذا الإشكال المعرفي انطلاقا من انتقال إنسان **"الطبيعة"** إلى إنسان **"الإنسان"**، أي تحقيق **"الإنسان الاجتماعي المدني"**، وتجسيدا للمساواة الطبيعية التي تعبر عن الحالة الاجتماعية الأولى للإنسان، التي دمرت بظهور الملكية الخاصة، حيث وصف روسو ذلك بـ "الصدفة المشؤومة التي أخرجت الجنس البشري من الحالة السعيدة للمجتمع المبتدئ، لارتباطه بتكاثر الحاجات الذي يميز الإنسان الاصطناعي"[3]، غير أن تلك اللامساواة لا تمنع إقامة المجتمع، وتعاون أفراده، لحاجتهم للدفاع وحفظ النظام، والاحتكام إلى سلطة، في هذه اللحظة التاريخية عندما يقرر الأفراد ذلك، فهو يعد اتفاقا وتعاقدا بينهم لإقامة مجتمع كجسد اجتماعي ثم كجسد سياسي.

يرى جون جاك روسو، أن **"العقد الاجتماعي"** أو **"الميثاق"**، يؤسس "شعبا قائما برؤسائه أو دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها، أي أن العقد الاجتماعي، يشكل كائنا جديدا، لكن له إرادة مستندة إلى القاسم الأعظم بين المصالح، أو مستندة إلى ما يجب أن تكون عليه الإرادات"[4]، التي تشكل بتعاقدها وتحالفها الأنا المشتركة، ذات القدرة

---

[1]- الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، مرجع سابق، ص، 211.

[2]- روسو، جون جاك، **أصل التفاوت بين الناس**، ترجمة، غانم، بطرس، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص، 31.

[3]- شوفالييه، جون جاك، **تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 4، 1998، ص، 481.

[4]- بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000، ص، 115.

الاجتماعية التي تنشئ المجتمع والدولة، بعدما ما كان التنازع سائدا بين الأفراد، كما تسن القوانين التي يقوم عليها المجتمع السياسي، لحفظ الأمن والنظام.

من جهة أخرى، يتنازل الأفراد في العقد الاجتماعي، عن حقوقهم وحرياتهم من أجل "الدولة" المزودة بالنظم والشرائع، ليتمتعوا بحقوقهم كمواطنين أحرار ومتساوين في "دولة الشعب"، والتي تتمتع بالإرادة العامة على الإكراه والقهر لضبط الحياة الاجتماعية العامة، وبالسيادة لمزاولة نشاطها كجسم سياسي ذو مؤسسات تقوم عليها، ويميز بذلك روسو "بين ثلاثة أشكال للحكم: **الديمقراطية** عندما يمارس «كل الشعب أو الجزء الأكبر من الشعب السيادة»، **والارستقراطية** «عندما تمسك بالسيادة أقلية»، **والملكية** أخيرا، عندما يكون الحكم مركزا «في أيدي حاكم واحد، يستمد كل الحكام الآخرين سلطتهم منه»"[1].

3-الدولة وصراع الطبقات عند كارل ماركس

أثْرت الخلفية الفكرية لكارل ماركس في أطروحاته، التي صاغ من خلالها نظريته حول صراع الطبقات، والتي تعد في صميم نموذجه في دراسته للمجتمعات الإنسانية، إذ تعد "قضية الصراع، قضية أزلية موجودة منذ القدم في كل المجتمعات البشرية، حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى لا تملك"[2].

اعتمد ماركس على المنهج التاريخي في دراسته للمجتمعات البشرية، التي تطورت من المرحلة القبلية إلى المرحلة الإقطاعية ثم الرأسمالية، التي عرفت الثورة الصناعية، ونشوء حياة جديدة عصرية ومادية، إيديولوجيتها المنفعة وأساسها العمل المأجور.

عاصر ماركس تطور المجتمع الأوربي خلال القرن التاسع عشر، وانتقد استغلال الرأسمالية للعمال، والتي من نتائجها نشوء ظاهرة الاغتراب Aliénation، الذي من سماته الصراع الطبقي بين "طبقة تملك وسائل الإنتاج الأساسية وتحتكر فائض القيمة، وطبقة تستخدم في العمل لا تقبض غير الأجر القليل الذي هو دائما أقل مما تستحقه لأن الفارق

---

[1]- برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1998، ص، 172.

[2]- عبد الرحمن، عبد الله محمد، **النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص، 398.

يمثل فائض القيمة الذي تحتكره الطبقة المالكة"[1]، والتي تبحث دائما عن "قوة العمل" لاستغلالها وتحقيق الأرباح في إطار الحرية الاقتصادية ونشوء الأسواق وظهور الإنتاج السلعي، ما سمح كذلك بنشوء الدولة الرأسمالية الحديثة، التي تديرها البورجوازية والتي تتحكم بدورها في الطبقات التي لا تملك شيئا، وهي الطبقات الدنيا في الترتيب الهرمي للمجتمع، والتي تشكل البنية التحتية للدولة، وتأتي فوقها بنية عليا تمثل النموذج الرأسمالي، ويؤكد كارل ماركس أن "كل نموذج إنتاج ينتج البنية القانونية والسياسية والإيديولوجية، هذه البنية التي تعتبر ضرورية لبقائه واستمراريته"[2]، وفي ظل صراع الطبقات تتطور الدولة وتزداد سيطرتها على وسائل الإنتاج، كما يزداد العداء بين الطبقات بسبب التقسيم الاجتماعي للعمل.

يرى كارل ماركس، أن على طبقة البروليتاريا الاستمرار في النضال حتى تقضي على الاستغلال وتسيطر على وسائل الإنتاج، ولن يكون ذلك إلا بالثورة ضد طبقة البورجوازية، وإذا ما تحققت تلك الرؤية، فإن الدولة تزول تدريجيا وتختفي معها كل أدوات القهر والاستغلال، ويسود النظام الشيوعي في المجتمع الذي يشترك جميع أفراده في وسائل الإنتاج.

4-التفسير التاريخي للدولة الجزائرية

تكونت الدولة في الجزائر عبر مراحل تاريخية عديدة، بعد توفر عوامل الاجتماع السياسي الذاتية والأصيلة النابعة من خصوصيات هويته وثقافته الوطنية.

أ- المملكة النوميدية:

يهدف المسح التاريخي للمملكة النوميدية في الفترة القديمة، لتتبع نشوء الاجتماع السياسي وتحليل العوارض التي لحقته، ومعرفة التغيرات التي طرأت على المجتمع، وفهم

[1]- ملحم، حسن، **التحليل الاجتماعي للسلطة**، الجزائر، منشورات دحلب، بدون تاريخ، ص، 83.
[2]- نفس المرجع، ص، 88.

عوامل "تطور البناء الاجتماعي القديم، كواقع مهيأ للاستمرارية والتضامن السياسي ابتدأ في القرن الثالث قبل الميلاد: هذا البناء أنشئ على أساس نضج داخلي"[1].

في هذا الصدد، سنركز في بحثنا هذا على نموذج الدولة في عهد ماسينيسا ويوغرطة، فالأول وحد مملكة نوميديا سنة 203 ق.م، والثاني، خاض عدة ثورات للدفاع عنها حتى أسقطتها روما واحتلت وأقامت مستعمرات في أراضيها، وقد ترك احتلالها الذي استمر لقرون، آثارا سلبية في البناء الاجتماعي والسياسي للنوميد، وهي بهذا لم تدخل "أي تنظيم للدولة في الجزائر، بل أحبطت النموذج القائم وحاولت أن تنشئ على أنقاضه، دولة تؤيد العبودية أو الرق"[2].

نوميديا في عهد ماسينيسا:

أسس النوميد عدة ممالك بربرية كماصيليا وماصيصيليا، والتي مثلت "الشكل البدائي للدولة آنذاك"[3]، على غرار ما كان سائدا في جوارهم الإقليمي كقرطاجة وروما، حيث أقاموا معهما عدة معاملات تجارية وتحالفات عسكرية خاصة مع الفينيقيين، وقد استفاد ماسينيسا "بطريقة ذكية من نزعة النوميديين للوحدة وهيأ لها"[4]، فوحد المملكتين تحت اسم نوميديا سنة 203 ق.م ودام حكمه لها مدة 50 سنة، واتخذ من سيرتا (قسنطينة) عاصمة لمملكته.

أصبحت نوميديا في عهد ماسينيسا أول نموذج للدولة الجزائرية في الفترة القديمة، إذ نظم مؤسساتها ونظم جيشها، ووزع الأراضي على السكان لاستثمارها في الزراعة والصناعة، وعقد الاتفاقيات التجارية مع عدة حواضر متوسطية، كما استغل ماسينيسا الحروب القرطاجية، والتي شكلت فرصة له "لإنشاء دولة نوميدية موحدة ومستقلة"[5]، ومن جهة أخرى "عمل على توسيع مملكته بضم بعض المستعمرات القرطاجية تحت سلطته حيث أراد بذلك أن يتخلص من أي تأثير أجنبي، وكان طموحه هو أن تكون نوميديا مستقلة

---

[1]- جغلول، عبد القادر، **مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط**، ترجمة، الحكيم، فضيلة، لبنان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1982، ص، 06.

[2]- نفس المرجع، ص، 07.

[3]- نفسه.

[4]- نفس المرجع، ص، 10.

[5]- نفس المرجع، ص، 11.

وتحت حكمه"[1]، في هذا الاتجاه، "ارتكزت سياسة نوميديا في عهده على مبدأ اعتبار "إفريقيا للإفريقيين" وتوحيد منطقة شمال إفريقيا تحت قيادته"[2].

وفي عهده، فرضت نوميديا وجودها كمملكة مستقلة في شمال إفريقيا، وتطور التنظيم الاجتماعي وازدهر في الدولة، إلا أن قضاء روما على قرطاجة سنة 146م، سمح لها بممارسة الضغط على ماسينيسا لوأد الاستقلال بنوميديا، حيث كان للرومان "خطة مضادة، إذ كانوا لا يعملون في الخفاء للتخلص من "مسينيسا" وعدم السماح له لكي يؤسس دولة قوية بشمال إفريقيا لأن قوته تعني القضاء على مطامعهم التوسعية في إفريقيا"[3].

نوميديا في عهد يوغرطة:

دافع يوغرطة عن استقلال مملكة نوميديا حتى شنت قامت روما "دون إنذار بإعلان الحرب خلافا لما جرت عليه العادة"[4]، وقد كانت تلك نواياها بعد القضاء على دولة قرطاج، لذلك قضى يوغرطة عدة سنوات في محاربة جيوشها، فسلك أسلوب الكر والفر، أي "حرب العصابات المنهك الذي ما لبثت آثاره أن ظهرت في انحطاط الجيش الروماني"[5]، الذي يعد ركيزة الاستعمار الرماني القائم على الاستعباد من خلال "توسيع القاعدة العقارية وامتلاك الأراضي والعبيد"[6].

قاد يوغرطة حركة اجتماعية ثورية ضد الاستعمار الروماني، الذي أثر على حياة النوميديين الاجتماعية والاقتصادية، كما يبين ذلك حجم العنف والدمار الذي خلفه في المدن والقرى النوميدية بعد احتلالها، إلا أن ذلك لم يثن عزم يوغرطة في تعاملاته السياسية والاقتصادية وتحالفاته العسكرية في ظل الصراع المرير مع قوة روما الاقتصادية والعسكرية، وهو ما يبين بجلاء السلوك السياسي البارع الذي كان ينتهجه في إدارة شؤون

---

[1]-Amour, Amar, **Résumé de l'histoire de l'Algérie**, Algérie, Edition RAIHANA, 2007, p, 34.

[2]- بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، ص، 12.

[3]- نفس المرجع، ص، 13.

[4]- شريك، عبد الله والميلي، محمد، **الجزائر في مرآة التاريخ**، قسنطينة، الجزائر، طبع ونشر مكتبة البعث، 1965، ص، 32.

[5]- نفس المرجع، ص، 32.

[6]- جغلول، مرجع سابق، ص، 16.

الدولة وحل أزمات الصراع مع كبار مسؤولي روما وقواد جيشها والولاء لشعبه والدفاع عنه "بهمة" أمازيغية قوية.

وبموت يوغرطة، سيطر الرومان على مملكته وقسموها بين ملوك تابعين لهم، وانتقل مركز الدولة إلى العواصم الجديدة كهيبون (عنابة) عاصمة يوبا الأول، ويول(شرشال) عاصمة يوبا الثاني، ورغم جهود ملوك نوميديا في إرساء معالم الحضارة ونشر العلم والعمران، وإقامة الحواضر، إلا أن رغبة روما كانت في استعمار البلاد وتحطيم مقومات الدولة وإزالة المعالم النوميدية منها، فاستولت على الوطن الجزائري في مدة 88 سنة (من 46 ق.م حتى 42 م).

ب-الدولة الجزائرية: من الفتح الإسلامي حتى الفترة الحديثة

تأسست الدولة في الجزائر وفق المنطق الخلدوني، بعصبيات تقاتلت وتصارعت في الفضاء الجغرافي للوطن بتحالفات مع بعضها البعض، وشبكة علاقات اجتماعية متداخلة ورواسب الماضي لما قبل الفتح الإسلامي كالصراع بين قبيلة كتامة وزناتة، وهو ما أفرز كيانات سياسية متنازعة بحسب القوة التي تملكها في العصبية والثروة والجند إضافة إلى ولاءاتها المتعددة.

لقد كان ظهور وزوال الدولة في الجزائر مرتبطا بعوامل حركية الجماعات وقوة تعبئتها من العصبيات المؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وقد عرفت ظهور عدة دويلات منها الرستمية (909/761)، والزيرية (1152/972)، والحمادية (1153/1014)، والموحدية (1269/1130) والزيانية (1554/1235)، ثم إيالة الجزائر(1830/1518)[1].

كانت الدعوة الدينية عامل مهم للاستيلاء على السلطة وفق ترتيبات الاستحواذ على الفضاء الجغرافي الذي به ممرات القوافل التجارية (تجارة الذهب والملح)، ما دفع الكيانات السياسية المجاورة كالمرينيين والحفصيين، لاقتطاع أراضي واسعة من المملكة الزيانية التي أسسها السلطان أبو حمو الزياني، والذي وضع نظرية سياسية للملك لخص فيها تجربته السياسية و"ترتكز على قاعدة أساسية مؤداها أن الملك إذا وجد في موضع الملك،

[1]- **للتفصيل ينظر**: الجيلالي، عبد الرحمان بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، دار الأمة، الجزائر، 2014.

فإن كل شيء حوله يمكن أن يؤثر في مقدراته يجب أن يتحول لحمايته والمحافظة عليه وإعزازه ونصره في الداخل والخارج، في السلم والحرب"[1]، أي أن الهدف الأساسي هو حماية الملك بتوفير المال والجند وحسن اختيار رجال القيادة السياسية لضمان ديمومة الدولة.

كانت تلك النظرية السياسية نموذجا خالصا لفكر الدولة الجزائرية في مواجهة امتداد الفكر المخزني للدولة المرينية والدولة الحفصية، ونتيجة للاحتلال الاسباني لمدن الساحل الجزائري، استنجد الجزائريون بالعثمانيون، ودخلوا تحت حمايتهم، فظهرت "جمهورية الجزائر" في 1534م حتى 1830م على مسرح الأحداث الدولية، بقوتها السياسية والعسكرية.

المبحث الثاني: التفكيك الفرنسي للمجتمع والدولة في الجزائر

سقطت الدولة الجزائرية يوم 05 جويلية 1830 في براثن الاحتلال الفرنسي، بعد سنوات من صمودها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، نتيجة الحصار البحري الذي فرضته فرنسا عليها بعد حادثة المروحة 1827، وقد أدى سقوط العاصمة إلى زحف الجيوش الفرنسية عبر جهات كل الوطن، حيث ارتكبت مجازر وعمليات إبادة راح ضحيتها ملايين من الجزائريين، ومع المقاومة الباسلة للشعب الجزائري عسكريا وسياسيا، مارس الاحتلال الفرنسي عملية التفكيك الممنهج للدولة والمجتمع في الجزائر: سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

1- التفكيك السياسي:

"كانت الجزائر في العهد العثماني جمهورية، وعلى هذا الأساس وبهذه الصفة كانت الدول تتعامل معها، فلويس الرابع عشر ملك فرنسا في جميع مراسلاته مع الدايات، كـــان لا يكتب إلا "جمهـورية الجزائر" أو "جمهوريتكم" « votre République » « La République Alger »[2]، أي أن الجزائر كانت تتمتع بشخصيتها الدولية وهيبتها

---

[1]- القاضي، وداد، **النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها**، في: الأصالة مجلة ثقافية، السنة 4، العدد 4، قسنطينة، مطبعة البعث، 1975، ص، 48.

[2]- نايت بلقاسم، مولود قاسم، **مفاهيم وصيغ خاطئة عن تاريخنا**، في: مجلة الثقافة، السنة 16، العدد 94، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص، 29.

العالمية كدولة مستقلة في قراراتها وأحلافها، وقد تميزت "العلاقات بين الجزائر والخلافة العثمانية بطابعين اثنين: **1-** علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة....، **2-** استقلالية الجزائر استقلالا تاما وسيادتها سيادة كاملة"[1]، حيث اضطرت أغلب البلدان الأوربية القوية كفرنسا وبريطانيا وهولندا والبندقية والولايات المتحدة الأمريكية...، إلى عقد اتفاقيات دبلوماسية وتجارية معها، تجنبا للصدام المسلح معها.

برز المشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر منذ عهد نابليون بونابارت الذي كلف أحد ضباطه بوضع خطة عسكرية لاحتلال الجزائر، "وفي عام 1809 قام هذا الضابط العسكري "بوتان" بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر الى نابليون واقترح فيه على الامبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر، ثم التوسع لاحتلال بقية أراضي الجزائر"[2]، وقد تأخر ذلك المشروع حتى سنة 1827، إثر بروز مشاكل سياسية في فرنسا، فأحيت تلك الخطط العسكرية لاحتلال الجزائر وشمال افريقيا، فبدأت حصارها البحري على الساحل الجزائري، وكلف دو برمون بقيادة الحملة "بجيشه المتكون من 37617 جندي و 2963 مدفع جاءوا على متن 123 بارجة حربية فرنسية و 383 مركب للشحن وعدد كبير من السفن التجارية من ايطاليا والنمسا وروسيا"[3]، بقيادة الحملة العسكرية دي بورمون فسقطت العاصمة يوم 05 جويلية 1830، ليبدأ مشروع تفكيك الدولة الجزائرية، بإلغاء بنود وثيقة الاستسلام وحل مؤسسات الدولة وإسقاط حكم البايات على عمالاتهم، وتسليم إدارة وهران مثلا إلى باي تونس، واستمر ذلك التفكيك السياسي بقطع علاقات المجتمع الجزائري السياسية والروحية مع الخلافة العثمانية وبقية الدول الإسلامية، وعزله عن محيطه العربي الإسلامي، إضافة إلى استصدار فرنسا بعض الفتاوى الدينية من مرجعيات في الحجاز والأزهر تشرعن إدارتها لشؤون المسلمين في الجزائر تحت ظل قوانين الدولة الفرنسية.

---

[1]- نايت بلقاسم، مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول**، الجزائر، دار الأمة، الطبعة الثانية، 2007، ص ص، 81،80.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص، 84.

[3]- نفس المرجع، ص، 98.

حطم الاستعمار الفرنسي "النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية"[1]، لاسيما بعد احتلاله الزمالة عاصمة دولة الأمير عبد القادر الجزائري، كأول دولة جزائرية حديثة- وتفكيكها وأسر مؤسسها بسجن لامبواز بفرنسا، وهي آخر محاولة لبعث الدولة الوطنية قبل 1962، وخلق تمييز عنصري بين الأهالي والمعمرين واليهود على مستوى القوانين، إذ يمنع على الجزائريين نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية، إضافة إلى تجريدهم من جنسيتهم الوطنية وهو ما أحدث خللا اجتماعيا زاد في حدة الاحتجاجات على أوضاعهم المعيشية مما قابله عنفا استعماريا اتسم بالهمجية والقسوة.

2 – التفكيك الاجتماعـي:

اعتمدت السياسة الاستعمارية الفرنسية في تدمير البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، على عدة أساليب قمعية أدت إلى تفكيك نسيجه الاجتماعي، واستهدفت المكون الأساسي للمجتمع وهو "القبيلة"، منها المذابح التي ارتكبت في حق عديد القبائل الجزائرية كقبيلة العوفية بالحراش والزعاطشة ببسكرة، وتشريد الأخرى وانتزاع ملكية أراضيها، وهو إجراء انتقامي بعد قيام تلك القبائل بالثورات ضد المحتل، فتم معاقبتها بانتزاعها من فضائها الجغرافي التاريخي وترحيلها إلى أماكن أكثر فقرا وجدبا، وقد دعمت تلك القرارات الإدارة الفرنسية بسنها عدة قوانين لاسيما العقارية المتعلقة بالأملاك والأحباس التي تصادر بموجبها أراضي الجزائريين وتمنحها للمعمرين الأوربيين، وتكوين "الدوار" وهو "ليس سوى مكان جغرافي تلتقي فيه العائلات من أصول ومصالح متعارضة"[2]، بعدما تم تفتيت القبيلة وتشريدها، والدوار، فضاء تشح فيه الموارد الاقتصادية كأماكن الزراعة والرعي والتجارة، فيضطر قاطنيه لجمع النباتات البرية وغلال الأشجار، لذلك كان هدف الاحتلال من تكوينه، "سحب الأراضي لصالح المستعمرين، وتثبيت مالكيها السابقين من جهة أخرى، في أنواع من المستودعات تكون فيها آفاق الاندراج في تطور القوى الإنتاجية هشة"[3].

---

[1]- الهرماسي، محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1999، ص، 42.

[2]- عدي، الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي-الاجتماعي 1830-1960**، ترجمة، عبد الله، جوزيف، بيروت، دار الحداثة، ط 1، 1983، ص، 89.

[3]- نفس المرجع، ص، 89.

أدى انتزاع الأراضي من القبائل، إلى تدني مستوى معيشتها وضعف أواصر التضامن بينها، وقد عمد الاحتلال الفرنسي إلى نزع الهوية الجزائرية عن الأهالي، حيث سن عدة قوانين نزعت بمقتضاها حق المواطنة عن الجزائريين، فصدر قانون الأحوال المدنية سنة 1865 والذي ينص على أن "الجزائريين يعتبرون رعايا فرنسيين، وليس لهم الحق في الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين"[1].

أحدث هذا التفكيك الممنهج صدمة كبيرة في الوسط الاجتماعي، فظهرت المجاعات والأوبئة وانتشر البؤس في جميع الأماكن، وفقد المجتمع الجزائري خلال ثلاثة عقود من الاحتلال، الملايين من أبنائه، خاصة خلال أزمة 1867-1868، إذ لم تكن "أزمة عابرة، بل ظهرت بعد توسع أراضي المستعمرين وبداية تكوين الملكية الفردية، إنها التعبير العنيف عن انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة كان يشبع فيها الحاجات الأساسية لأبنائه إلى مرحلة بات معها عاجزا عن تأمين ذلك"[2].

3 – التفكيك الاقتصـــادي:

بلغ العنف الاستعماري ذروة متقدمة في البطش والإبادة بعد تفكيك الدولة والمجتمع، بتدمير البنية الاقتصادية التقليدية للقبائل وتعويضها بسياسة اقتصادية رأسمالية ترتبط مع الأسواق الخارجية الأوربية، حيث شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الثورات الشعبية من 1881 إلى 1931، محاولات فرنسة البلاد والقضاء على العنصر الأصلي وتعويضه بالمعمرين، كما شهدت بدء التوسع الرأسمالي وتعاظم أجهزة تجديد إنتاجه وهو ما يلاحظ في تركز الرأسمال والملكية العقارية ونمو المنتجات والصادرات، واستخدام "الأجر الزهيد للأجراء الجزائريين وذلك لربط الإنتاج بحاجات المتروبول"[3].

اعتمدت السياسة الاقتصادية للاحتلال الفرنسي، على "النفي العنفي لحق القبائل الجزائرية في أراضيها، يوم 1840/05/14، أعلن الماريشال بيجو في مجلس النواب: "أينما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، هناك ينبغي وضع المستوطنين دون السؤال

---

[1]- سعد الله، أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978، ص، 75.

[2]- عدي، مرجع سابق، ص، 78.

[3]- ذياب، محمد حافظ، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 302.

عمن يملكون الأراضي"[1]، أدى هذا الإجراء لاستعمال كل الوسائل للسيطرة على أراضي الجزائريين، كتصنيفها أراضي خالية افتراضا، أو "لامتلاك طرق، حجز، طريقة الاستملاك بدعوى المنفعة العامة، فرنسة أراضي تسمح بشرائها بسعر منخفض جدا، رهونات، إباحات قضائية، بيع بالمزاد، بفضل هذه الأساليب، انتقل المجال العقاري الأوربي من 115000 هكتار سنة 1850 إلى 765000 سنة 1870، وإلى 2703000 هكتار سنة 1950"[2].

عمدت سلطة الاحتلال إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى بعد انتزاع الأراضي، حيث "حرم البدو قانونيا من حق الانتفاع بأراضي التجوال"[3]، بسبب عدم وجود أي مالك أصلي لها، ومن ثم إرجاعها لملكية السلطة العامة للاحتلال، وهو إجراء قلص من عدد سكان البدو كما أدى إلى نقصان قطعان الماشية، التي فرضت عليها "الضريبة" واستمر تطبيق هذا القانون حتى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

أدت هذه الإجراءات التفكيكية والممارسات القمعية، إلى تدمير البنية الإجتماعية الاقتصادية التقليدية للجزائريين، الذين اضطروا للعمل بأجر زهيد داخل بلادهم لدى المستوطنين الأوروبيين، أو بفرنسا، من خلال هجرة الآلاف منهم للعمل في مناجم الفحم وصناعات التعدين وبناء المدن والجسور.

4- التفكيك الثقافي:

"شهدت الجزائر قبل الغزو الفرنسي حياة ثقافية مزدهرة بالعلم... وتذكر تقارير قادة الاستعمار الفرنسي أن نسبة الأمية تكاد تكون منعدمة في أوساط الجزائريين سنة 1830، حيث اندهشوا من كثرة المدارس وحرية التعليم وكثرة المتعلمين ووفرة الوسائل من أجل التعلم"[4]، ولم تكن الجزائر حينها مجتمعها متخلفا ثقافيا، بل كان قبل دخول الاحتلال الفرنسي، مجتمعا "حسن التنظيم، له حضارته الخاصة الشبيهة إلى حد ما بحضارات البحر

---

[1]- بوكراع، لياس، **الجزائر، الرعب المقدس**، ترجمة، خليل أحمد خليل، الجزائر، ANEP ودار الفارابي، ط 1، 2003، ص، 59.

[2]- نفس المرجع، ص، 59.

[3]- عدي، مرجع سابق، ص، 107.

[4]- سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء الثالث**، الجزائر، دار البصائر، 2007، ص، 19.

الأبيض المتوسط"[1]، كما كانت مؤسساته الثقافية والدينية نشطة في ميدان نشر العلم والثقافة، مما جعلها هدفا للتفكيك الاستعماري كباقي مؤسسات المجتمع والدولة في الجزائر.

مارس الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر، أعمالا هدامة للشخصية والهوية الوطنية، بتفتيت مقوماتها، ومحاربة الدين الإسلامي، حيث استولى جيشه وإدارته "على الأوقاف الإسلامية كما وضعوا أيديهم على المساجد وأغلقوا المدارس والزوايا، وشردوا علماء الدين"[2] ، في محاولة لطمس معالم الشخصية الوطنية، وتمسيخ الهوية عن معالمها الأصلية، حيث كثرت أعمال التبشير المسيحي التي قادها لافيجري وفوكو في أوساط السكان، حيث نشطت أعمال التهديم والتفكيك الثقافي، بمنع استعمال اللغة العربية وممارسة العبادات الدينية وتكييف الأحوال الشخصية الإسلامية وفق القانون الفرنسي.

استمرت المواجهات الثقافية مع الاحتلال الفرنسي بعدة طرق، الذي اعتبر الثقافة الوطنية "ثقافة مجمدة، تابع الاستعمار تحطيمها متابعة منظمة، وسرعان ما تصبح مضطرة إلى التخفي والسرية"[3]، حيث أدى نشر الثقافة الفرنسية وتفكيك الثقافة الوطنية إلى صراعات كبيرة على مستوى نفسية الفرد الجزائري، لتعارض ثقافته المشبعة بالبعد الديني والتاريخي مع الثقافة الفرنسية، والتي عمل الاحتلال على تزييفها وطمسها من خلال البحوث الاثنوغرافية والأنثروبولوجية، "كتبرير للسيطرة الاستعمارية، عن طريق تقديمه التكوين الاجتماعي الجزائري وكأنه من دون تاريخ، وبالتالي جامد، كي لا يكون للاستعمار أية مسؤولية عن جموده، باعتباره حالة سابقة عليه"[4] .

شجع صدور "المجلة الإفريقية Revue Africaine" 1856-1962، الباحثين الفرنسين على طرح أفكارهم الاستئصالية لعناصر الثقافة الوطنية ورسم صورة سلبية عن الواقع الاجتماعي والثقافي التي يعيشها المجتمع الجزائري الواجب تمدينه ونشر الحضارة المسيحية الغربية في وسطه، وواقع تلك الإجراءات هو إيجاد طبقة من المتعاونين

---

[1]- الأشرف، مصطفى، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة، بن عيسى، حنفي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص، 21.

[2]- دبوز، محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزء الأول**، الجزائر، وزارة الثقافة، 2007، ص، 22.

[3]- فانون، فرانتز، **معذبو الأرض**، ترجمة، الدروبي، سامي والأتاسي، جمال، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2004، ص، 261.

[4]- ذياب، مرجع سابق، ص، 304.

الجزائريين المثقفين لخدمة الاستعمار وإدارة شؤون الأهالي، عن طريق التعليم المزدوج في المدارس الفرنسية، حيث تم إحداث ثلاث مدارس شرعية- فرنسية في قسنطينة والمدية وتلمسان، تحت إدارة السلطات العسكرية الفرنسية في 30 سبتمبر 1890، والتي كانت "تعد وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية، فبعد الفراغ الذي خلفه الذين حملوا السلاح وقاوموا الاحتلال أرادت السلطات الفرنسية أن تعلم جيلا من أبناء هؤلاء ليكونوا لها مطية في تولي الوظائف القضائية والدينية"[1].

ارتبط تفكيك الاحتلال للمجتمع والدولة في الجزائر باستعمال العنف المفضي للإبادة وارتكاب المجازر واتباع سياسة الأرض المحروقة وتدمير الهوية الثقافية وتفكيك المؤسسات التي تخدم المجتمع، والسطو على المساجد والزوايا والأوقاف، وتحويلها لسلطات الاحتلال والمعمرين، حيث لم يبق للجزائريين " بعد أن فكك المشروع الاستعماري بنى المجتمع التقليدية وهياكله"[2] بواسطة العنف الوحشي، إلا المقاومة بكل الوسائل الممكنة ضمن حركات اجتماعية.

المبحث الثالث: أصول الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة

انخرط الجزائريون في الفعل المقاوم للاحتلال الفرنسي منذ غزوه للجزائر سنة 1830، وقد برزت حركة وطنية اجتماعية مقاومة "يحركها السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح"[3] المشروعة للأمة الجزائرية في مواجهة المشروع الاستعماري، وتعبر تلك الحركات الاجتماعية المقاومة، عن حركة وطنية أصيلة تتعدد مشارب تفكيرها وتياراتها ورجالها، فنجد فيها العالم والمثقف والليبرالي والمرابط والفلاح والعامل والتاجر، وهي "تتضمن في الغالب ضربا من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف والمصالح الجمعية"[4]، وقد كان الوعي الوطني بالقضية الجزائرية، دافعا للجزائريين الذين "كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا،

---

[1]- سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص، 374.

[2]- ثنيو، نورالدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، مارس، 2015، ص، 99.

[3]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ص، 725.

[4]- نفس المرجع، ص، 726.

وأنه لابد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم، وكيف لا يشعرون بذلك، وقد ربطت بينهم أواصر كثيرة وآلام وأمال مشتركة، وأرض ذات حدود واضحة"[1].

1- خصائص الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة: تميزت الحركة الوطنية الإجتماعية المقاومة في الجزائر بعدة خصائص منها:

- أنها حركة وطنية اجتماعية مقاومة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الفرنسي، يحركها الشعور الوطني، وتسعى للدفاع عن الأمة الجزائرية المشكلة للكيان الجزائري، والأمة الجزائرية بهذا التعبير هي "الجماعة التي تسكن القطر الجزائري والتي تشترك في الشعور، والتاريخ، والآمال، والثقافة، (اللغة، الدين، التقاليد). أما الوطنية الجزائرية فهي الشعور الوطني المشترك الوفي للجزائري نحو أمته"[2].

- سعت الحركة الوطنية الاجتماعية عبر مختلف الوسائل الممكنة، مقاومة سياسة الاحتلال في تفكيك البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، لذا كان من أهدافها استعادة الدولة الجزائرية، بكل الوسائل الممكنة.

- تتميز الحركات الإجتماعية المقاومة في الجزائر بوجود قائد ملهم، يتمتع بكاريزما مؤثرة في الأتباع كالأمير عبد القادر، المقراني، الحداد، بوعمامة....

- سعت الحركات الاجتماعية المقاومة للمشروع الاستعماري إلى المحافظة على الهوية الوطنية ومناهضة الأساليب الفرنسية لمسخ الشخصية الجزائرية، ذلك أن من أهداف الحركات الاجتماعية "مواجهة أشكال الهيمنة المتجذرة في الممارسات الثقافية"[3]، ويعد التصدي لأشكال المسخ الاستعماري أحد الأساليب لإعادة إنتاج هوية قومية جزائرية، من خلال العودة للرموز والممارسات الاجتماعية المخزنة في الذاكرة الجماعية، بعد حرب الإبادة للشعب الجزائري وتشريده وتقطيع عرى ارتباط مكونه الاجتماعي، حيث "يرى

---

[1]- الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص، 08.

[2]- سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1992، ص، 68.

[3]- ديلا بورتا، دوناتيلا وديايني، ماريو، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، ترجمة، محمد صبري، نيرة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2019، ص، 151.

البعض أن الهويات القومية الحديثة تستمد أسسها من وقائع، وأعراف، وأساطير، ومرويات تسبق وجود الدولة القومية"[1].

- استعملت الحركات الاجتماعية المقاومة في الجزائر، عدة وسائل لتحقيق أهدافها منها:

المقاومة السلمية: من خلال:

- تقديم العرائض، والالتماسات عن طريق الرسائل والكتيبات والمقالات الصحفية...، إلى سلطات الاحتلال الفرنسي كرئيس الجمهورية والحاكم العام بالجزائر والجمعية العمومية الفرنسية، وقد برزت كتابات حمدان خوجة في بداية احتلال الجزائر، وكذا المكي بن باديس، وعريضة الأمير خالد[2] للرئيس الأمريكي ولسون نهاية الحرب العالمية الأولى.

- المطالبة بالحقوق والمساواة والاندماج مع المعمرين.

- المطالبة بالإصلاح الديني والاجتماعي ورد الاعتبار للشخصية الوطنية.

- المطالبة بالاستقلال الوطني عن طريق الجمعيات والنوادي والأحزاب الوطنية.

- **المقاومة المسلحة:** من خلال:

- تعبئة الفاعلين الاجتماعيين للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي خلال فترة "المقاومات الشعبية في القرن 19" و"حركة التحرير الوطني أو (ثورة أول نوفمبر 1954)" في القرن 20، من جميع الفئات الاجتماعية كالفلاحين، العلماء، الطلبة....

- تبني الفعل المقاوم المسلح أو العنف المضاد المشروع ضد عنف الاستعمار الفرنسي المهدد للمجتمع الجزائري، في وجوده وهويته، ذلك أن "محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائما"[3]، وهو يعتمد على حركة اجتماعية واسعة في علاقاتها ومواردها لتنتج شكلا من أشكال النضال وهو الكفاح المسلح والعنيف الذي يجمع الأفراد "في الجسم الكبير العنيف الذي انبجس ردا على عنف الاستعمار"[4] وحربه غير العادلة ضد الجزائريين،

---

[1]- ديلا بورتا ودياني، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 152.

[2]- بن الشيخ، حكيم، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م-1936م**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013، ص، 89.

[3]- فانون، مرجع سابق، ص، 01.

[4]- نفس المرجع، ص، 58.

لذلك، فإن "تعبئة الجماهير حين تتحقق بمناسبة حرب التحرير، تبث في ضمير كل فرد فكرة القضية المشتركة، والمصير الوطني والتاريخ القومي"[1].

2-الحركة الوطنية الإجتماعية المقاومة 1830-1900

تعددت أنماط الحركات الإجتماعية في الأزمنة التاريخية السابقة، وظهرت بشكل حديث في القرنين التاسع عشر والعشرين، كالثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789، وقد كان من أهداف الحركات الثورية "تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري، وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنبا إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية"[2].

لم يكن ظهور تلك الحركات الاجتماعية "الثورية" ببعيد عن الجزائريين، لاسيما وأن الجزائر كانت تربطها علاقات دبلوماسية وتجارية مع عدة دول في أوربا وأمريكا، وقد عاصر أهلها الحركتين الاجتماعيين في فرنسا وأمريكا، كما كانت حركة تنقل الأشخاص بين الجزائر ودول أوربا عادية، بحكم التبادلات التجارية والسياسية، حيث شهد القرن التاسع عشر، صعود الأفكار القومية في أوربا نتيجة النهضة الفكرية، ما دفع عدة أمم لتنظيم شعوبها في حركات اجتماعية للمطالبة بتشكيل كياناتها السياسية المستقلة عن الإمبراطوريات القديمة كشعوب البلقان واليونان.

تأثر عدة جزائريون بأفكار النهضة الليبرالية السائدة في أوربا خلال القرن التاسع عشر، وكانوا روادا للحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة للاحتلال الفرنسي، التي عيرت بمواقفها ونضالها وبرامجها عن تراث أصيل في مقاومة الاحتلال الأجنبي لبلادهم، والتي ضمت جميع الطبقات الاجتماعية (علماء، مثقفين، تجار، مرابطين، فلاحين، ...)، وقد تعددت وسائل مقاومتها للاحتلال بين سلمية ومسلحة وسرية، حيث نجحت في تعطيل الغزو الاستعماري للجزائر لأكثر من سبعين سنة، وقد جمعت الحركة الوطنية الاجتماعية صفوف المقاومة الحضرية والريفية منذ دخول الفرنسيين العاصمة الى اجتماع برج البحري يوم

---

[1]- فانون، **معذبو الأرض**، مرجع سابق، ص، 58.

[2]- غيدنز وبيردسال، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ص، 723.

23 جويلية 1830، وهو "الاجتماع الذي حضره قواد ورؤساء الأوطان والقبائل العديدة"[1] في المتيجة، نظموا به حصارا على العدو. لذلك، سنستعرض أهم تلك الحركات الوطنية الاجتماعية المقاومة من 1830 إلى 1900، ثم من 1900 إلى 1954، لنختمها بالحركة الاجتماعية الكبرى: ثورة أول نوفمبر 1954.

2-1-حركة محمد بن محمود العنابي[2]:

المفتي محمد بن محمود العنابي، رائد التجديد الجزائري، وأحد المعارضين للاحتلال الفرنسي للجزائر وفاعلا هاما في الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة، ألف كتابا بعنوان **"السعي المحمود في نظام الجنود"**، "طرح فيه قضية التجديد والأخذ من الأوروبيين، وكان في ذلك متأثرا بدون شك بأحداث الثورة الفرنسية"[3]، وقد بين من خلال الأفكار التجديدية التي طرحها، "ومن القضايا التي استرعت نظره بكثرة جمود عقلية علماء المسلمين أمام تقدم العقل الأوربي، وتخلف الجيش الإسلامي أمام زحف الجيوش الأوربية"[4]، حيث دعا إلى ضرورة "تقليد المسلمين للأوربيين في مبتكراتهم الحديثة"[5]، سواء في النظم السياسية أو العسكرية، وتدل مؤلفات ابن العنابي أنه كان ذو علم واسع بالواقع الاجتماعي الذي كان يعيشه العالم الإسلامي لاسيما وأنه قد سافر ومكث في المشرق والمغرب، لذلك، فقد قدم أسباب النهضة، من خلال الاستفادة من علوم الغرب وفق الشريعة الإسلامية، ويبدو أنه تأثر إلى حد بعيد بتلك العلوم والحضارة، لذلك، فإن مؤلفاته العلمية، تستنهض المجتمعات ضمن حركات اجتماعية مقاومة للتخلف والجهل، تأخذ بشروط التقدم العلمي والصحوة، والتي لا يمكن أن تتم بدون التناسق بين فئات المجتمع.

---

[1]- سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1992، ص، 120.

[2]- ابن العنابي، محمد بن محمود (1189-1267 هـ/1755-1851 م)، من مواليد مدينة عنابة، تولى عدة مناصب، للتفصيل ينظر: سعد الله، أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي (المتوفى سنة 1850. صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود)**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، طبعة ثانية، 1990، ص، 07. - بن قينة، عمر، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.وقضايا.ومواقف)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص، 19.

[3]- سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول 1500-1830**، الجزائر، دار البصائر، 2007، ص، 452.

[4]- سعد الله، أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي (المتوفى سنة 1850، صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود)**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، طبعة ثانية، 1990، ص، 15.

[5]- نفس المرجع، ص، 16.

"كان ابن العنابي شديد النقد للسلطات الفرنسية على خرقها للاتفاق الموقع بين الداي حسين باشا والكونت دي بورمون، وكان يكتب بنقده ولومه إلى الجنرال كلوزيل"[1] الذي أدخله السجن، كما حيكت له مؤامرة "إثارة الحرب من جديد"[2] مع الفرنسيين، بتجنيد الجزائريين لمقاومة الاحتلال، من خلال تعبئتهم في حركة وطنية اجتماعية مقاومة، لذلك، فقد اعتبر "رجل خطير على الوجود الفرنسي وأن له تأثيرا قويا على أهل البلاد"[3]، فتم نفيه خارج الجزائر بعد تضييق شديد عليه.

2-2-حركة حمدان بن عثمان خوجة[4]:

بدأت المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي غداة توقيع اتفاقية الاستسلام مع الداي حسين، "فقد نظم الجزائريون بزعامة حمدان خوجة أول حزب وطني سياسي، يعرف «بلجنة المغاربة» التي سنطلق عليها...اسم حزب المقاومة"[5]، وقد تجند في هذا الحزب الذي يعد أول حركة وطنية اجتماعية، كل فئات المجتمع، التي كانت على وعي تام بالخطر الذي يشكله الاحتلال لبلادهم، وقد "كان مؤيدا من الشعب الذي عبر عن عواطفه بمؤتمرات تلقائية قرر خلالها ضرورة المقاومة"[6]، وتمت عمليات التعبئة والتجنيد من خلال عروض الحركة الاجتماعية كالتجمهر والتجمعات و"بأناشيد المداحين الذين كانوا يطوفون الأسواق والمقاهي، منشدين الأغاني الوطنية ومنادين بطرد الفرنسيين"[7].

ظهرت أول حركة وطنية اجتماعية مقاومة في الجزائر مباشرة بعد دخول الفرنسيين، بقيادة حمدان بن عثمان خوجة، الذي اكتسب الفكر التنويري الغربي نتيجة مكوثه سبعة عشرة سنة في أوربا (1800-1817)، وشهد الأحداث الكبرى التي عاشتها القارة خلال تلك الفترة، وقد ضم إليه "أحمد بوضربة، وحمدان آغا وإسماعيل بن مصطفى

---

[1]- سعد الله، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي**، مرجع سابق، ص، 40.

[2]- نفس المرجع، ص، 10.

[3]- نفسه، ص، 40.

[4]- ابن عثمان خوجة، حمدان، (1187-1255 هـ/1773-1840م)، مثقف جزائري، للتفصيل ينظر: -بن قينة، عمر، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام..وقضايا..ومواقف)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص، 07.

[5]- سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1992، ص، 29.

[6]- نفسه.

[7]- نفسه.

وابن عمر"[1] في حزب المقاومة الذي "تشجع بشكاوى الجزائريين. لذلك بعث الحزب بنداءات، ومطالب، وعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا، مذكرا لها بمواد الاتفاق، ومطالبا بالجلاء لحالي للجيش الفرنسي، وشارحا مظالم الجزائريين المنجرة عن تصرفات الفرنسيين"[2].

كما بعث حمدان بن عثمان خوجة سنة 1833، بعريضة احتجاج للجمعية العمومية الفرنسية، يصف فيها جرائم القوات الفرنسية في الجزائر، مطالبا بإرسال لجنة تحقيق فرنسية، و"نتيجة لهذا الضغط، عينت الحكومة الفرنسية في صيف 1833، اللجنة الإفريقية،... وقد اغتنم حزب المقاومة فرصة هذا النصر وضاعف من نشاطاته بمهاجمة تصرفات الجيش الفرنسي في الجزائر"[3]، كما بعث خوجة "رسالة شخصية (10 جويلية 1833) إلى الملك لويس فيليب طالبا منه التدخل شخصيا، ومذكرا له بأن « للجزائريين الحق أيضا في التمتع بالحرية وكل الفرص التي تتمتع بها الأمم الأوربية »"[4] ، وأن "يكون المؤيد والمدافع عن الجزائريين وأن يساعد على تحريرهم"[5].

كرس حمدان خوجة جهوده النضالية رفقة معاونيه في الحزب، للتعريف بالكيان الجزائري، ذلك أن "حصيلة التفاعلات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والتحولات الثقافية والإجراءات الإدارية، هي التي تحدد لنا وظيفة الكيان السياسي لأي شعب، فتبرر لنا الصفات التي اكتسبها والأشكال التي انتهى إليها والأطر التي حال التعبير عن نفسه من خلالها"[6]، وقد استغل خوجة معرفته بالنظم والقوانين الأوربية والأفكار التحررية، ليحاجج بها الحكومة الفرنسية، وقد "التقط مبدأ الكيان وطبقه على الجزائر لأول مرة. فهو يصر على أن «الكيان الجزائري » له الحق في الوجود، كما وجدت الكيانات اليونانية، والبولندية، والبلجيكية، ورأيه أن الجزائريين لم يكونوا أقل تنويرا من معاصريهم الأوربيين

---

[1]- بن قينة، عمر، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص، 07.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 31.

[3]- نفس المرجع، ص، 32.

[4]- نفسه، ص، 31.

[5]- نفسه، ص، 32.

[6]- بوحوش، مرجع سابق، ص، 01.

في تنظيم حكومة من اختيارهم الخاص وانتخاب أمير من أنفسهم لكي يحكمهم. فقد قال بأن الجزائر لها الحق في الوجود « كأمة حرة مستقلة »"[1].

أثار حمدان خوجة مطلبا أساسيا في برنامج حركته الوطنية الاجتماعية، وهو مطلب الحرية والاستقلال للكيان الجزائري الذي اعتدت عليه الحكومة الفرنسية بجيشها يوم 05 جويلية 1830، رغم العلاقات الدبلوماسية التي كانت تجمع بين الكيانين الجزائري والفرنسي قبل هذا التاريخ، وقد بين في العرائض التي بعثها للفرنسيين، فظاعة الأعمال التي اقترفتها القوات الفرنسية في حق الأمة الجزائرية، وتدمير كيانها المستقل.

كانت مطالب الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة في بداية الاحتلال قوية وراديكالية، وهي مطالب الجزائريين الذين "كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة، أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم"[2]، ولن يكون ذلك إلا بإنهاء الاحتلال ورحيل قواته، ولم تكن الحركة الوطنية الاجتماعية راضية ولا مهادنة للحكم الفرنسي، لذلك عمد الاحتلال إلى التضييق عليها ونفي زعمائها، كابن العنابي وحمدان خوجة وآخرون. "تحت هذه الظروف، فإن الحركة الوطنية لا يمكنها أن تمارس نشاطها علنيا، لذلك كان عليها أن تختار بين الاتجاهات الثلاثة التالية:

1- العمل في الخارج، وقد سلك هذا الاتجاه، بلا اختيار، زعماء حزب المقاومة المعروفون.

2- اللجوء إلى الحركات العسكرية، وقد سلك هذا الطريق الأمير عبد القادر وآخرون.

3- مواصلة نشاطها في الجزائر ولكن في الخفاء مستعملة التعبير غير المباشر، وقد سلك هذا الطريق الجمعيات الدينية التي كانت موزعة في كل أنحاء الجزائر، ثم الأدب الشعبي"[3].

2-3-حركة الأمير عبد القادر 1832-1847:

بايع الجزائريون عبد القادر بن محي الدين يوم 27 نوفمبر 1832 قائدا وأميرا للجهاد ضد الفرنسيين، و"كان يتمتع بصفات الزعامة ويمتلئ حماسا وإيمانا وشجاعة"[4]،

---

[1]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 34.

[2]- الأشرف، مرجع سابق، ص 08.

[3]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 36-37.

[4]- بوعزيز، يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول: ثورات القرن التاسع عشر**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2، 1996، ص، 36.

حيث اعتمد في تعبئة الفاعلين الاجتماعيين للجهاد على الحس الديني والوطني، إذ لم تكن المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي ممكنة إلا بتجنيده لجميع القبائل والعشائر وتوطيد علاقاته الاجتماعية معها، وتشجيعها على الانخراط في الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة، وقد تبنى الجزائريون قضيته، و"الأمير عندئذ لم يعد قائد المقاومة الوطنية في الغرب والوسط فقط، ولكنه أصبح عند جماهير الشعب وعند مثقفي المدن علما على دولة جديدة طالما حلم بها الجزائريون، دولة منهم وإليهم، دولة تتخذ من الجهاد والوطنية وسيلة ومن الاستقلال والحرية غاية"[1].

ظهر الأمير عبد القادر كقائد لحركة وطنية اجتماعية مقاومة و"رجل سياسة وحكمة ورجل فنون حربية ورجل ثقافة وأدب ورجل دين وتقوى"[2]، ثم شرع في "تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة، تكون مدينة معسكر هي مقرها"[3]، والتي اعترفت بها فرنسا في معاهدة وادي تافنة (30 ماي1837): "تعترف فرنسا بإمارة الأمير على إقليم وهران، وإقليم تيطري والقسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا في إقليم الجزائر من الناحية الشرقية"[4].

رتب الأمير عبد القادر شؤون الدولة، حيث تولى "القيادة السياسية والعسكرية، ولم يضع السلطة المطلقة بيده، وإنما جعلها معززة بمجالس شورى وفتوى لضبط الخطط والقوانين"[5]، كما قام بتنظيم جيشها، حيث "دربه وسلحه، وأنشأ عدة مصانع لإنتاج السلاح والمدافع واعتنى بتحصين البلاد، وقسم البلاد الخاضعة إلى ثماني عمالات عين على كل منها نائب عنه، وبقدر ما اهتم الأمير بالجيش وشؤون الحرب أولى عنايته كذلك بالشؤون الأخرى، فشجع الفلاحين على الزراعة ودعا الناس إلى تربية المواشي وألح على الأهالي في أن يهتموا بالتعليم"[6].

---

[1]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، مرجع سابق، ص، 176.

[2]- العربي، منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، الجزائر، دار المعرفة، 2006، ص، 33.

[3]- بوحوش، مرجع سابق، ص، 109.

[4]- بوعزيز، مرجع سابق، ص، 41.

[5]- الحسني الجزائري، الأميرة بديعة، **الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف**، الجزائر، دار المعرفة، 2008، ص، 32.

[6]- بوعزيز، مرجع سابق، ص، 44.

أسس الأمير النموذج الأول للدولة الجزائرية المعاصرة، بحركة وطنية اجتماعية ضمت عديد القبائل الجزائرية من الغرب والوسط والصحراء والشرق، وقد استطاع أن يعطل تمدد الاحتلال الفرنسي في ربوع الجزائر، من خلال مقاومته الشعبية طيلة سبعة عشرة سنة (17)، بمقاومين تحركهم عقيدة الدفاع عن وطنهم المسلوب بما يملكون من بنادق وسيوف، قتال عدو مدجج بأحدث الأسلحة التي أنتجتها الثورة الصناعية الأوربية، كما قدم نموذجا فريدا في الاجتماع السياسي بعاصمته المتنقلة **"الزمالة"** التي ضمت 50000 ساكن، تفاعلت فيها القوى الإجتماعية المختلفة المؤسسة للدولة والمدافعة عنها.

2-4-حركة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد 1871:

أدى فشل الحركات الوطنية الإجتماعية المقاومة التي قادها كل من الأمير عبد القادر، الحاج أحمد باي، فاطمة نسومر، الشيخ بومعزة وغيرهم، إلى زيادة التفكك الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، بعد سياسة التدمير الممنهجة التي نفذها الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين، باستعمال "كل الوسائل وتوظيف كل القوانين لنزع الأراضي من الجزائريين وتجويعهم لأنها مصدر أرزاقهم والعمل على توطين الفرنسيين واليهود"[1]، وازداد الوضع الاجتماعي صعوبة عام 1869، إذ "حصلت مجاعة حادة لا نظير لها في تاريخ البلاد، واضطر سكان الهضاب العليا بصورة خاصة إلى الزحف إلى مدن الشمال أفواجا وجماعات بحثا عن مورد للرزق ومصدر العيش والتكسب"[2] ، كما أجبرت القبائل على دفع الغرامات الحربية بعد فشل ثوراتها، الشيء الذي أدى إلى تفاقم معدلات الفقر والحرمان وانتشار الأمية والأمراض القاتلة (كالطاعون، الكوليرا).

بعد حرب 1870 بين فرنسا وبروسيا، انتزع الاحتلال الفرنسي الملكيات العقارية للجزائريين ومنحها للمعمرين المبعدين بسبب الحرب، أمام هذه الوضعية، قام الباشاغا المقراني بتعبئة القبائل وتجنيدها في حركة وطنية اجتماعية كبرى من جانفي إلى مارس 1871، لمواجهة قرار السلطات الاستعمارية، فبعث رسائل التعبئة إلى القياد والباشاغوات

[1]- العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، مرجع سابق، ص، 58.
[2]- بوعزيز، مرجع سابق، ص ص، 229-230.

وحثهم على الانضمام لحركته المقاومة، والتي تدعمت بتجند أتباع الطريقة الرحمانية بقيادة الشيخ الحداد.

بعد استشهاد المقراني، واصل أخيه بومرزاق حركة المقاومة حتى جانفي 1872، ونتيجة لتفاوت القوة بين الطرفين، أبعد الاحتلال الفرنسي المشاركين في تلك الثورة إلى كاليدونيا الجديدة، كما صادر أملاك عائلة المقراني والحداد، إضافة إلى "المصادرة الجماعية لممتلكات وأراضي 314 قبيلة، وقد قدرت مساحة الأراضي المصادرة بـ 1.161.130 هكتار وقدرت قيمة هذه الأراضي بـ 9.194.845.0 فرنك"[1]، مع ما فيها من الأبقار والمواشي والخيول والممتلكات العقارية (بيوت، آبار، ضيعات...).

لقد كان العنف الاستعماري مروعا بعد فشل الحركة الإجتماعية الثورية للمقراني، وأصبح أكثر ضراوة بعد فشل الحركات الوطنية الإجتماعية الأخرى كحركة الشيخ بوعمامة والشيخ أمود مطلع القرن العشرين، ما أدى إلى اضطهاد وحرمان المجتمع من أراضيه وممتلكاته وإستغلال أفراده في أعمال السخرة لفائدة الرأسمالية، خاصة مع اكتشاف الثروات كالفوسفات والحديد، إضافة إلى شق الطرق في الجبال وبناء المدن للأوروبيين، وما تبعه من تغيير لمعالم العمران في الجزائر.

2-5-حركة النخبة القسنطينية

نشأت حركة وطنية اجتماعية في مدينة قسنطينة قادتها النخبة المثقفة واستعملت حركة تقديم العرائض كفعل احتجاج سلمي ضد ممارسات الاحتلال الفرنسي، الذي شن "حملة شعواء ضد اللغة العربية وضد الشخصية الوطنية التي صقلتها ثورة الأمير عبد القادر، فأخذت تضيق على الممارسة الحرّة للشعائر الدينية، ووضعت الأئمة ورجال الدين تحت السلطة المباشرة للسلطات الاستعمارية وتصاعدت تدريجيا عملية تفكيك المجتمع الجزائري"[2]، من خلال حملات التبشير وخطف الأطفال وتعميدهم في الكنائس وتدمير

---

[1]- تاوتي، الصديق، **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص، 109.

[2]- الراسي، جورج، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2008، ص، 89.

المساجد والاستيلاء على الأوقاف وصياغة معنى جديد للدين الإسلامي بما يتناسب مع الاحتلال، من خلال تكوين أئمة في المدارس الشرعية الفرنسية.

أثرت تلك الإجراءات على البناء الاجتماعي والهوية والثقافة الوطنية، "وبالفعل فإن الرعيل الأخير من رجال الفكر القسنطينيين هب للنضال كي يطالب بتغيير هذا الوضع"[1]، وهو ما دفع بفئات عديدة من المجتمع "ينتمون لمختلف الأوساط الاجتماعية، ما بين مستشارين بلديين، ورجال إفتاء، وأعضاء في مجلس التحكيم (البرودوم)، ومستخدمين، ورجال صناعة"[2]، إلى الاحتجاج ضمن حركة وطنية اجتماعية، تتبنى المقاومة السلمية، بعد فشل المقاومة المسلحة، حيث ناضلت بالكتابات الأدبية والصحفية ورسائل الاحتجاج والعرائض.

يعد المكي بن باديس الذي تولى القضاء في قسنطينة ما بين 1856-1876، أشهر رواد هذه الحركة الوطنية، وقد برز خطيبا "سياسيا وداعيا صحفيا، وكان من القلائل الذين تفطنوا لأهمية الصحافة والإشهار في خدمة القضية"[3]، كما استفاد "من وسائل جديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية وخصوصا النشرات المطبوعة"[4]، حيث استغل معرفته بالقوانين الفرنسية، بحكم عمله قاضيا، فعارض إجراءات الاحتلال بحركة العرائض، وجند الجزائريين للاحتجاج من خلال خطبه وكتاباته، والتي كانت ذخيرة هامة لتعبئة الرأي العام، ودافعا لبروز حركة مقاومة بالمدينة، فقدم الأعيان عريضة للسلطات الفرنسية، تضمنت رفض الجزائريين لقانون الأهالي Code de l'indigène الذي أثر على أحوالهم الشخصية، احتجاجا على مشروع إلغاء المحاكم الشرعية، احتوت على أكثر من 1700 اسم في 1881 وأرسلها القسنطينيون إلى مجلس الدولة بباريس"[5]، وقد جاء في تلك العريضة أنه "بمقتضى العهد الصادر بالجزائر بتاريخ عام 1830 كانت فرانصة الغالبة التزمت بأنها تحترم الدين والعوايد الإسلامية وتبقي كل أحد على حقه ولا تغير من تلك الحالة الموجودة

---

[1]- الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص، 241.

[2]- نفس المرجع، ص، 241.

[3]- سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، الجزء الرابع**، الجزائر، دار البصائر، 2007، ص، 462.

[4]- كريستلو، آلان، **المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر**، في مجلة الثقافة، السنة 11، عدد 61، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص، 47.

[5]- نفس المرجع، ص، 50.

شيئا لكن بعد مدة انخرم ذلك الوعد المحترم من جهة الغالبين وبدؤوا بنزع الأملاك الترابية والأخذ لجميع الأحباس الموجودة في ذلك الوقت واستمرت هكذا على التغيرات العظيمة مع أنها التزمت بعدم التغيير"[1].

كما نظمت النخبة الدينية الممثلة في القضاة وخريجي المدارس الدينية والزوايا، حركات توعية سرية للأهالي، لرفض التعليم الفرنسي والمحاكم الإدارية الاستعمارية، حيث اعتبر "هذا الرفض وجها من وجوه المقاومة التي فتح الشعب الجزائري سجله الرافض لسياسة الاحتلال الاستعماري"[2]. ورغم اعتماد الحركة الوطنية الاجتماعية في برنامج نضالها، المقاومة السلمية ضد الإجراءات القمعية المستمرة للاحتلال، إلا أن رد المستعمر كان قمعيا وباستعمال العنف، حيث تعرضت المساجد والزوايا إلى الغلق والهدم والتخريب.

والواقع أن ثمانينات القرن التاسع عشر، شهد حركة احتجاج قوية رغم قمعها، وقد جاءت تلك الحركة كرد فعل طبيعي من السكان من خلال تجندهم للدفاع عن ذواتهم وأحوالهم الشخصية، وتترجم تلك الحركة الفعل الاحتجاجي والمقاوم ضد الغزو الفرنسي بكل أشكاله المادية والمعنوية، قاوم الجزائريون محاولات الاحتلال الفرنسي استئصال الشخصية والثقافة الوطنية، بسلب عناصر ومقومات وجودها كاللغة والدين، واستبدالها بالثقافة الفرنسية.

من مظاهر تلك المقاومة، ضعف الإقبال على التعليم الفرنسي واللجوء للقضاء الفرنسي، ورفض التجنيد في الجيش الفرنسي. قاد تلك المقاومة حركة وطنية اجتماعية تسعى للمحافظة على الهوية الوطنية ضد أشكال المسخ الثقافي الفرنسي، الذي يحمل نزعة صليبية ضد شمال افريقيا منذ القرون الوسطى، لذلك، يعد "إنتاج الهوية هو أحد المكونات الجوهرية للفعل الجمعي"[3] للنخبة المحافظة التي قادت حركة المقاومة، واستمر أداؤها حتى القرن العشرين مع الشيخ عبد الحميد بن باديس وزملاءه، وإن تحولت تلك الحركة في

---

[1]- بدون مؤلف، **المسألة الجزائرية، العربي أمام المجلس الأعلى (شكاية وقعت من أعضاء المجلس البلدية من أهالي الكمونات الآتية أسماؤهم وهم واد سقان وقطار العياش وعين سمارة، قسنطينة، مطبعة مارل بروا بدورليان)**، الجزائر، 1891، ص، 03.

[2]- حمادي، عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط 2، 1995، ص، 12.

[3]- ديلا بورتا ودياني، مرجع سابق، ص، 133.

"بعض المناسبات كحزب سياسي معارض، فإنها لم تكتس دلالتها التامة إلا بوصفها حركة مقاومة ثقافية...، لقد جسدت إرادة الشعب الجزائري المسلم في الحفاظ على الخصائص الأساسية لشخصيته الوطنية، بعد أن وعت مصير شعبها الاستثنائي، ولما كانت ترفض احتمال قيام جزائر فرنسية الروح والثقافة، أعطت الحركة دفعا قويا للانتفاضة الوطنية ضد المسخ الثقافي"[1].

يعد انتشار الغزو الثقافي والديني الفرنسي كمنطلقات للفعل المقاوم الجزائري، وتجلى في مقاومة الأفكار والأشكال الثقافية والأساليب الممنهجة الفرنسية لإلغاء الهوية والوجود الجزائري على أرضه، وهي عملية تغيير قسرية في المجتمع أدت إلى حرمانه من إشباع حاجاته في التعليم وممارسة عباداته وطقوسه، والتعبير عن ثقافته الوطنية.

إن نظرة أكثر إمعانا على واقع الجزائريين، تدل على مشاعر الرفض والكبت التي كانوا يعيشونها تحت نير الاحتلال، بعدما سلبوا حقهم في التعبير عن عاداتهم وتقاليدهم وممارسة دينهم وفض المنازعات بينهم بالقضاء الإسلامي، لذلك، عبرت الحركة الوطنية الإجتماعية عن استمرارية الرفض المجتمعي لممارسات الاحتلال، كما عبرت عن الجهود الكامنة للفعل الجمعي المقاوم للمجتمع الجزائري تحت لواء العلماء والمصلحين والقضاة والنخب المثقفة، ورفضهم الاندماج في ثقافة المحتل ومراكزه الحضرية.

لم يستطع الجزائريون طرد القوات الفرنسية بعد سبعين سنة من الاحتلال، فلجأوا للبحث عن وسائل جديدة للمقاومة، وهم الذين لم ينالوا حتى أدنى الحقوق المدنية كالجنسية، مع تسخيرهم في مزارع ومصانع المعمرين بأجور زهيدة، وتجنيدهم في حروب فرنسا الخارجية كحرب القرم 1854[2]، "حملة ايطاليا 1859، حملة السينغال 1860-1861، حملة كوشان شين 1861-1864، حملة المكسيك 1860-1867، الحملة الفرنسية على سوريا، 1862-1867، معركة سان بيلو بالمكسيك، الحرب الفرنسية الألمانية 1870-1871، حملة

---

[1]- مراد، علي، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940 بحث في التاريخ الديني والاجتماعي**، ترجمة، يحياتن، محمد، الجزائر، دار الحكمة، 2007، ص، 537.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، مرجع سابق، ص، 322.

مدغشقر 1895-1898"[1]. رغم هذا الواقع الاجتماعي المزري، تمكن بعض الجزائريين من اكتساب اللغة والثقافة الفرنسيتين، وهو ما أسهم في نشوء جيل من المتعلمين (النخبة الوطنية)، استطاعوا أن ينظموا الجهد النضالي لمقاومة المحتل في القرن العشرين من خلال الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية والدينية.

3- الحركة الوطنية الإجتماعية المقاومة 1900-1954

التحليل السوسيولوجي للحركة الوطنية الإجتماعية هو تحليل لواقع المجتمع الجزائري الرازح تحت نير الاحتلال الفرنسي، وتشريح لوضعه الاجتماعي والسياسي البائس، سواء داخل الجزائر أو خارجها، من الطبقة الكادحة المهاجرة إلى فرنسا، ممن فقدوا أراضيهم وأملاكهم بوطنهم، واضطرتهم الحاجة المادية إلى العمل في مصانع الفحم وبناء المدن وغيرها، فالحركة الوطنية الإجتماعية المقاومة، هي مزيج من تلك التيارات السياسية والنقابية والنخب المثقفة والدينية، التي استعملت الوسائل السلمية لمقاومة الاستعمار الفرنسي بعدما فشلت في مقاومته عسكريا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

في الواقع، يعد من إحدى سمات الحركة الوطنية الإجتماعية المقاومة للاحتلال الفرنسي في الجزائر، قدرتها على تعبئة وتجنيد الفاعلين الاجتماعيين، من خلال القيام بأنماط متعددة من الفعل المقاوم لممارسة الضغط على المحتل وإجباره على تحقيق المطالب التي يناضلون من أجلها، ومنها إعادة بعث الدولة الوطنية.

3-1- حركة الأمير خالد:

كانت بدايات الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة غداة دخول الفرنسيين للعاصمة، بممارسة المقاومة المسلحة الحضرية والريفية انطلاقا من عقيدة الدفاع المتأصلة في الجزائريين، والتي تترجم التعلق بالوطن والذود عنه، لاسيما ضد التهديد الخارجي، كما يوجد "ثمة عامل آخر ساعد حركة المقاومة في التعبير عن إرادة وطنية منافية للنظام الاستعماري، وشكلت فيما بعد مادة اجتماعية لـ "الإجماع السياسي": التمسك بالثوابت التاريخية والحضارية: الدين واللغة العربية والعادات والتقاليد وروح المشاركة الجماعية في

[1]- ليتيم، عائشة، **حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في الحروب الفرنسية من 1840 إلى 1962**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، ص، 33.

النشاط التجاري"[1]، وهو ما دفع النخبة المثقفة للتعبئة والتجند ضمن حركة مقاومة، مارست خلالها الاحتجاج بالعرائض والرسائل السياسية، والتي تبلور من خلالها الفكر التحرري خلال السنوات، بأدوات ووسائل جديدة للنضال، وتنويع المطالب ضمن حركات اجتماعية مقاومة.

استغلت المقاومة الجزائرية الأفكار السياسية الرائجة مطلع القرن العشرين المنادية بالحرية للشعوب المستعمرة، فمارست "النضال السياسي في الأحزاب السياسية، الجمعيات النقابية، الصحافة والمظاهرات والفضل في ذلك أولا للمهاجرين الجزائريين في فرنسا الذين استطاعوا أن يتعرفوا من خلال اختلاطهم بالمجتمع الفرنسي على التحولات الكبرى السياسية الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم"[2].

تزعم هذا التيار في الحركة الوطنية الاجتماعية المقاومة، الأمير خالد، وهو سليل عائلة الأمير عبد القادر المجاهدة، وقد جمع "بين الفكر والممارسة، بين الشخصية العسكرية والشخصية المدنية، بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية"[3]، وهو ما مكنه من قيادة تلك الحركة للمطالبة بالإصلاحات الضرورية لأحوال الجزائريين، والتي نادى بها من خلال نشاطه السياسي في الجزائر وفرنسا، في المحاضرات والكتابات الصحفية، وقد بدأ نشاطه النضالي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، واستطاع أن "يضطلع بالدور السياسي والاجتماعي الكبير، كموحد للفئات الاجتماعية الأهلية وجامعها"[4]، ضمن حركة وطنية اجتماعية قاومت الاحتلال بأسلوب استمدته من منظومته القانونية، التي تتيح تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة، لذلك، كان تصدي الحركة "لمرامي وأهداف النظام الاستعماري القائم على القمع بمدلوله الواسع، والذي لا يعني قمع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية فحسب، بقدر ما يعني أن أصل القمع متضمن في مجموعة القوانين التي تصدرها السلطة الفرنسية"[5]، والتي تحرم الجزائريين من الحقوق كسكان لهذه البلاد.

---

[1]- ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص، 264.

[2] - Amour, Op. cit, p, 235.

[3]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 17.

[4]- نفس المرجع، ص، 161.

[5]- نفسه، ص، 162.

في نهاية الحرب العالمية الأولى، عقد مؤتمر باريس 1919 للسلام، وقد هيمن عليه إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون "في 1917 الذي تضمن بين مبادئه الأربعة عشر حق الشعوب في تقرير مصيرها"[1]، في هذا السياق، تقدم الأمير خالد بعريضة والتماس للرئيس الأمريكي للنظر في قضية وطنه الجزائر، الذي يعاني الاحتلال منذ 1830، وفق النقاط الأربعة عشرة التي جاء بها الإعلان، ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يعد تقديم الأمير خالد للعريضة، تمثيلا لمطالب الجزائريين في حركتهم الوطنية الاجتماعية، وتعبيرا عن واقعهم الاجتماعي الذي سلب الاحتلال معانيه القيمية، لذلك توجهت بوصلة "الحياة الوطنية نحو مزيد من الوعي بقيم الحرية ومثلها ومعاني الاستقلال والتحرير"[2]، وقد برزت مع حركة مصالي الحاج النقابية.

3-2- حركة نجم شمال إفريقيا:

ساهم الاحتلال الفرنسي بممارساته الوحشية في "ظهور القوى المعادية له، من خلال إيقاظ الطاقات الكامنة، فقد خاض الشعب الجزائري امتحان البؤس والفقر والمعاناة، ولم يتوقف عن إبداء كرهه الشديد للنظام الاستعماري"[3]، مستعملا جميع الوسائل الممكنة في حركته الاجتماعية المقاومة لنيل حريته.

دفعت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بالجزائريين للهجرة إلى فرنسا بحثا عن فرص عمل يقتاتون منها، ومع نجاح الثورة البلشفية في روسيا 1917، وتنامي الأفكار الماركسية، تأثر العمال الجزائريون بها، لمقارنتهم ظروف عملهم القاسية والمهينة مع نظرائهم في أوربا، فضلا عن عيشهم في الأكواخ القصديرية ومعاناتهم مع البرد والمرض والاغتراب، والأجور الزهيدة والعمل لساعات طويلة.

تأثر العمال الجزائريون المغتربون بالأفكار اليسارية والتي تدعم الحرية، فأسسوا في البداية سنة 1926 مع عمال المغرب وتونس حركة "نجم شمال إفريقيا" ليدافع عن حقوقهم، وبانسحاب التونسيون والمغاربة منه، تحول سنة 1927 إلى حركة سياسية جزائرية، لاسيما وأن قاعدته النضالية من العمال المغتربين، قد كان عددهم سنة 1920،

---

[1]- عباس، محمد، **نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص، 24.

[2]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 12.

[3]- نفس المرجع، ص، 265.

"لا يتجاوز 48.000 عامل مغترب. أما في سنة 1929 فقد ارتفع عددهم إلى 105.000 عامل مغترب جزائري"[1].

استمد الحزب برنامج عمله من برنامج رئيسه الشرفي الأمير خالد، الذي نفي بسبب نشاط حركته الوطنية وتزعمه المطالبة بحقوق الجزائريين، ورغم نفيه، فإن أتباعه أنشأوا من برنامج حركته الوطنية الاجتماعية، "حزبا ثوريا انفصاليا هو نجم شمال افريقية الشمالية الذي كان مقدرا له أن يلعب دورا خطيرا في تقرير مصير وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية"[2].

نقل مصالي الحاج نشاط النضالي بعد قيادته للحزب، " إلى الجزائر، حتى يتفاعل أكثر مع واقع الأهالي في مقاومتهم لصور الظلم اليومي، ويستوحي منهم أساليب الكفاح الاجتماعي والسياسي الناجعة"[3]، كما استعمل في نشاطاته التوعوية للجزائريين "المنشورات، والصحافة، والمؤتمرات، وكانت طريقته ثورية ومباشرة"[4]، ويبدو أن مصالي الحاج لم ينس خلال تلك الفترة، تقاليد وعادات وطنه، وقد كان "يؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، وأن هذه الأخيرة تستغلها وتعمل على إذلال أهلها"[5].

استقطب "نجم شمال إفريقيا"، كحركة وطنية اجتماعية، لبرنامجه الاستقلالي، عديد المناضلين الثوريين، فقد طرح مصالي في خطابه في مؤتمر بروكسل الذي انعقد في 10-15 فبراير 1927، جملة من المطالب، أهمها: "استقلال الجزائر، إجلاء قوات الاحتلال الفرنسية، تأسيس جيش وطني"[6]، وهو ما شكل قطيعة مع التيارات الجزائرية المنادية بالاندماج والمساواة مع الفرنسيين، ومع الأحزاب اليسارية الفرنسية لاسيما الشيوعية منها، التي تراوغ عند طرح مسألة نيل الحقوق المشروعة مثل الأوربيين، وهو قد أعلن بذلك عن ميلاد نزعة وطنية استقلالية، ومن جهة أخرى، فإن "السياسة الاستعمارية في الجزائر قد

---

[1]- بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص، 289.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 371.

[3]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 202.

[4]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 373.

[5]- فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية، في: سليمان رياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 29.

[6]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 206.

خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال الكامل"[1]، ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى حله سنة 1929 بعد أن استطاع أن يقود حملات توعية في مختلف الوطن الجزائري.

أسس مصالي حزب سياسي جديد عرف باسم "حزب الشعب الجزائري P.P.A" سنة 1937، والذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD"، وقد سعى من خلالهما لبلورة العمل الوطني ضمن حركة وطنية اجتماعية مقاومة للاحتلال الفرنسي، بتجميع القوى الوطنية في حركة موحدة والمطالبة بالتحرير، وبفعل ضغوط المناضلين بعد مجازر 08 ماي 1945، أسست المنظمة الخاصة سنة 1949، للتحضير لاندلاع الثورة ضد الاحتلال.

3-3- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

برزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "إلى الوجود كحركة سياسية إسلامية ذات جذور اجتماعية قوية ... كما ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية "[2]، وقد ظهرت كحركة وطنية اجتماعية سنة 1931، أي بعد سنة من الاحتفالات الفرنسية التي عمت المدن الجزائرية المخلدة لذكرى مرور قرن على احتلال البلاد وهيمنة المعمرين عليها، وفشل جميع محاولات الجزائريين لاسترجاع بلادهم ودينهم وهويتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

قاد العلماء الجزائريون قبل تأسيس الجمعية حركة وطنية اجتماعية إصلاحية من خلال التدريس وكتابة المقالات الصحفية المعبرة عن روح الإصلاح والتهذيب للأمة، وتلقين تاريخها المجيد، وتصحيح المفاهيم في الدين الذي غلب على الجزائريين جهلهم لأحكامه وإتباع الطرقية، وهي سياسة درجت عليها فرنسا منذ احتلالها البلاد، بغرض كمس معالم الدين الإسلامي وإخضاع الأهالي للنصرانية، لذلك كان رد العلماء على تلك الإجراءات، بعدما اقتنعوا "أن تدهور الجزائر الاجتماعي والديني أصبح منذرا بالخطر"[3].

---

[1]- فيلالي، **إيديولوجيات الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص، 19.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص ص، 244، 245.

[3]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 385.

قاد الشيخ عبد الحميد بن باديس هذه الحركة، وهو يعد "أبا النهضة الجزائرية،... وقد بدأ يقود البلاد في الطريق الذي تتطور فيه الأمم، فابن باديس جاء ليحمي الروح الوطنية، ويعلم الشباب، وينشئ المدارس العربية، ويحطم الجهل والكسل، ويخدم دينه ووطنه"[1]، وقد وضع شعارا للجمعية: "العربية لغتنا، الإسلام ديننا، الجزائر وطننا"، وظل متمسكا بالشخصية الوطنية الجزائرية ومدافعا عنها، وقد استعان لتحقيق برنامج حركته الاجتماعية الدينية، بمجموعة من العلماء، الذين ساهموا معه في "بناء المدارس الحرة ونشر أفكارهم في جرائد المنقذ والشهاب والدفاع باللغة الفرنسية ثم البصائر في سنة 1936، ففي نهاية سنة 1936، تمكنت جمعية العلماء من تأسيس 136 مدرسة حرة في الجزائر"[2]، تتلمذ فيها المئات من الجزائريين ذكورا وإناثا، على أيدي نخبة من العلماء منهم الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ الطيب العقبي.

"لقد وجه العلماء دعوتهم مباشرة إلى الجماهير بقطع النظر عن الطبقة الاجتماعية، لأن برنامجهم كان يهم تقريبا كل واحد في المجتمع"[3]، والجمعية كحركة اجتماعية انطلقت من تراث الأمة وتاريخها في النضال من أجل بلورة وتميز الشخصية الجزائرية عن الهيمنة الفرنسية والغزو الاستعماري، الهادف لمحو كل ما هو جزائري، "ولا شك أن مساهمة العلماء في الحركة الوطنية الجزائرية، خلال عقد، كانت عظيمة. لقد أعطوا للشعب الجزائري فكرة الاستمرار ببعثهم وتركيزهم على بعض القيم الاجتماعية والثقافية التي لولاهم لكانت في طي النسيان.. أن العلماء أعلنوا جزأرة الشعب بخلق أو بعث تاريخ الجزائر الوطني، وأدبها، وتعليمها واتجاهها"[4].

3-4- الكشافة الإسلامية الجزائرية

تأسست الحركة الكشفية في الجزائر كحركة اجتماعية وطنية مقاومة للاحتلال الفرنسي، حيث حضر الشهيد القائد محمد بوراس دروس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بنادي الترقي بالعاصمة، "واجتمع بالشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس الجمعية

---

[1]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 391.

[2]- بوحوش، مرجع سابق، ص، 252.

[3]- سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، مرجع سابق، ص، 406.

[4]- نفس المرجع، ص ص، 405، 406.

الذي أشار عليه بتأسيس فوج كشفي وتنظيم نشاطات سليمة في أحضان الطبيعة، وبذلك تأسس فوج "الفلاح" في عاصمة الجزائر سنة 1935 وكانت بذلك انطلاقة الكشافة الإسلامية الجزائرية"[1]، بعدما تأثر الجزائريون بالكشافة الفرنسية وطريقة لباسهم ونياشينهم والانضباط شبه العسكري الذي يسود تأطير عناصرها، لذلك، لم يكن تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية حتى "تكون مدرسة للتكوين القاعدي والحس المدني فحسب بل أيضا أداة من شأنها تعزيز الشخصية الجزائرية..وكفرصة فريدة غير منتظرة لتعويض بعض الحرمان الاجتماعي والسياسي"[2] الذي عانى منه الجزائريون لمدة قرن.

تأسست اتحادية للكشافة الإسلامية الجزائرية سنة 1939، حيث نظم القائد محمد بوراس أفواجها ومخيمات تدريب فتيانها، وقد كان ذلك تمويها للعمل النضالي ضد الاحتلال، "وفكرته الأساسية كانت إعلان عمل حربي على فرنسا من أجل الاستقلال، وقد سعى للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل"[3]، رغم ظروف الحرب العالمية الثانية، وهو ما جعل الاحتلال يتتبع نشاطه النضالي ويراقبه، ليلقى عليه القبض ويصدر مجلس حربي بحقه حكم الإعدام الذي نفذ يوم 27 ماي 1941 بحسين داي بالعاصمة.

لم يتوقف النشاط النضالي للكشافة الإسلامية الجزائرية بعد استشهاد محمد بوراس، بل واصلت تعبئة المجتمع الجزائري ضد سياسة الاحتلال القمعية، وعند فوز الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، و"في الثامن مايو شارك الجزائريون في المظاهرات الجماهيرية للاحتفال بانتصار الحلفاء على الدول الفاشية، وشارك الكشافون المسلمون في استعراضات بلباسهم الرسمي وأعلامهم مع الحركات الوطنية الأخرى التي تجمعت تحت قيادة أحباب البيان والحرية"[4]، ويعد البيان وثيقة سياسية " اشتهرت باسم "بيان الشعب الجزائري" الذي قدم لممثلي الحلف والوالي العام الفرنسي في 31 مارس 1943"[5]، ولم تجسد تلك الوثيقة السلمية (في شكل عريضة)، طموحات الشعب الجزائري.

---

[1]- الشيخ، أبو عمران وجيجلي، محمد، **الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)**، الجزائر، شركة دار الأمة، 2008، ص، 15.

[2]- مراد، مرجع سابق، ص، 381.

[3]- الشيخ وجيجلي، مرجع سابق، ص، 28.

[4]- نفس المرجع، ص، 33.

[5]- عباس، مرجع سابق، ص، 41.

مارست الحركة الكشفية، خلال مظاهرات الثامن ماي 1945، عروضا احتجاجية، من خلال رفع الأعلام الوطنية، واللافتات المطالبة بالحرية والاستقلال، وترديد الأناشيد الوطنية، وقد كانت سلمية في شعاراتها، مراعاة لظروف ما بعد الحرب، وكان يتقدم المظاهرات عناصر الحركة الكشفية، غير أن سلطات الاحتلال والمعمرين، عمدوا لارتكاب مجازر مروعة في صفوف المتظاهرين لاسيما أعضاء الكشافة الإسلامية الجزائرية، حيث سقط بوزيد سعال كأول شهيد في المظاهرة رافعا العلم الوطني، ليسقط بعده أكثر من 45000 شهيد.

واصلت الكشافة الإسلامية الجزائرية كحركة وطنية اجتماعية نضالها ضد الاحتلال، من خلال مشاركتها في المهرجانات الكشفية الداخلية والدولية، للتعريف بالقضية الوطنية، من خلال التركيز على "الوطن" و"العلم"، كشعارين تستعملهما الكشافة العالمية، وخلال عقد جمعيات الكشافة الفرنسية اجتماع بسيدي المدني بالبليدة نوفمبر 1947، قرر ممثلو الكشافة الجزائرية "رفض إدماج حركة الكشافة الإسلامية الجزائرية في أي من جمعيات الكشافة الفرنسية. وبالنسبة للوفد الجزائري، فإن "الموطن" هو الجزائر و"العلم" هو الرمز الوطني. عبر هذا الموقف الحازم والثابت عن مقاومة معلنة، وشجاعة نادرة في ذلك الزمن"[1].

4-الحركة الوطنية الاجتماعية التحريرية: ثورة أول نوفمبر 1954

عبرت مظاهرات 08 ماي 1945، عن لحظة وعي للشعب الجزائري بقضيته الوطنية، رغم آثار الحرب العالمية الثانية وما خلفته من مآسي اجتماعية على العائلات الجزائرية التي فقدت أبنائها في حرب دافعوا فيها عن وطن غير وطنهم، وكافاتهم فرنسا بارتكاب مجازر مروعة بقنبلة القرى والمداشر، ونفي وسجن المناضلين، وقد تجلى ذلك الوعي، في مساعي النخبة الجزائرية للبحث "عن سبيل تحقيق الوحدة الوطنية، كحقيقة لا يمكن أن تضيع"[2]، ولمواجهة الإجراءات القمعية للاحتلال الفرنسي، ومنها حل الأحزاب والجمعيات الوطنية. لذلك، فقد أنشأ مصالي الحاج حزب سياسي جديد تحت تسمية **"حركة انتصار الحريات الديمقراطية"**، مع جناحه العسكري السري **"المنظمة الخاصة"**، كأداة

[1]- الشيخ وجيجلي، **الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)**، مرجع سابق، ص، 75.
[2]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 26

ثورية لتحقيق الإستقلال بعدما عجزت الحركات الإجتماعية السلمية عن تحقيق ذلك المطلب.

" استطاعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن تحصل على تأييد القوى التي تعيش على هامش النظام الاستعماري، وذلك بتبنيها مطلب الإستقلال، ولم يكن هذا الشعار ذا محتوى وطني فحسب، بل كان له مضمون اجتماعي لدى الجماهير الشعبية"[1]، التي انتقلت من شعورها القومي بالكيان الجزائري، إلى الشعور الثوري، بهدف تغيير الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي يعيشها الشعب الجزائري.

في هذا الصدد، عبرت الحركة الوطنية عن "سيرورة التنفيس عن الاحتقان السياسي والاجتماعي التاريخي والنفسي المتراكمة عبر الحرمان والمتكدسة في مخزون وعي المجتمع الجزائري ولا وعيه طوال الوجود الفرنسي، ويعد التحرر الذي حققته الحركة الوطنية بمختلف أطيافها تحررا من الكبت النفسي والمعنوي قبل التحرر السياسي والاستقلال"[2]، لذلك، فقد حاولت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى تغيير الواقع الجزائري، من خلال تأسيس "المنظمة الخاصة" كجناح عسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي عبر من خلالها المناضلون عن رغبتهم في المقاومة المسلحة ضد الاستعمار، بهدف التغيير الجذري للواقع الجزائري، إلا أن اكتشاف المنظمة، أدى إلى خلافات وانشقاقات بين أعضاء الحزب، وهو ما دفع ببعض المناضلين إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل أواخر مارس 1954 تحضيرا لتفجير الثورة التحريرية، بحركة ثورية وطنية، مع استغلال الأوضاع الدولية التي انتشرت فيها الحركات الاجتماعية التحريرية في دول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

خلال اجتماع مجموعة الـ22 شهر جوان 1954، تقرر إنشاء حركة اجتماعية ثورية بجناح سياسي **"جبهة التحرير الوطني"**، وإن عدت امتدادا "للحركة الراديكالية إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان

---

[1]- حربي، محمد، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة، عياد، نجيب والمثاوثي، صالح، الجزائر، موفم للنشر، 2007، ص، 18.

[2]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 31.

سائدا حينذاك والتحول مباشرة إلى الثورة"[1]، وجناح عسكري تمثل في**"جيش التحرير الوطني"**، وقد شرعت الأداة الثورية الجديدة بتعبئة الجماهير وتهيئة الرأي العام الوطني وتنسيق الجهد الجماعي في جمع الأسلحة والذخيرة، وقد أكدت على وضوح أهدافها في بيان أول نوفمبر 1954 المتمثل في " الإستقلال الوطني بواسطة: **1**. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. **2**. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"[2].

يعد تفجير الثورة المسلحة، فعلا اجتماعيا ثوريا للحركة الوطنية الاجتماعية التي جمعت تيارات مختلفة، واختزلت نضال الشعب الجزائري بحركاته الاجتماعية المتعددة السلمية والمسلحة طيلة 125 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، لذلك، فإن "جميع التشكيلات الوطنية تكاملت في تحقيق المشروع، وبالتالي يعطي تاريخ الحركة الوطنية العامة معنى ومعقولية، ويحرر التاريخ الوطني من الرؤية التي تختزله في تيار معين أو في حادث محدد، أو تُؤْثِرُ شخصية على شخصيات أخرى"[3].

بعد انطلاق العمليات المسلحة الأولى، شن جيش التحرير الوطني في المنطقة الثانية بقيادة زيغود يوسف، هجوما كبيرا بالشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955، كان هدف تلك العمليات المسلحة " تخفيف الضغط على ولاية الأوراس، والقيام بعمليات جماعية وجماهيرية أي بمشاركة الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه"[4]، وقد أكسب ذلك الهجوم الثورة، دعما شعبيا سواء من النخبة أو الجماهير الشعبية، كما شجع الجزائريين على انضمام إلى صفوفها كحركة اجتماعية ثورية، بعدما زال حاجز الخوف من المستعمر.

لم يكن من الممكن استمرار جبهة التحرير الوطني في نضالها السياسي والعسكري كحركة اجتماعية كبرى، دون إعادة تقييم وضعها على الصعيدين الداخلي والخارجي، لهذا الغرض، تم إعادة تنظيم الحركة وقيادتها خلال اجتماع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

---

[1]- فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية، في: سليمان رياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 33.

[2]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979، ص ص، 08، 09.

[3]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 43.

[4]- بوحوش، مرجع سابق، ص، 388.

الذي "توج بمحضر أطلق عليه "أرضية" Plate Forme أكدت على القرارات النهائية"[1]، كالقيادة السياسية الجماعية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA وبسلطة تنفيذية: لجنة التنسيق والتنفيذ CCE وأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، كما قسم المؤتمر، الجزائر إلى 06 ولايات، ونواحي وقطاعات وقسمات، وتم تنظيم الجيش من خلال وضع رتب عسكرية وهيكلة وحداته.

إن تنظيم مؤتمر الصومام لجبهة وجيش التحرير الوطني، هو إعادة توجيه فعالية الحركة الاجتماعية الكبرى لتحرير الإنسان والأرض، وقد تدعمت الثورة التحريرية بحركات اجتماعية أخرى كالحركة الطلابية والحركة العمالية وحركة التجار...،وبفعل تطور العمل الثوري ضد الاحتلال، ازداد نشاط الحركة الاجتماعية الثورية، حيث استغلت الثورة سلاح الإشارة للتعريف بالقضية الوطنية عبر أثير أمواج الإذاعات العربية (مثل صوت العرب) والإذاعة الجزائرية السرية، ولشرح أهدافها وعملياتها العسكرية، وللرّد على إدعاءات المستعمر وحربه النفسية، لقد كانت الإذاعة، صوت الجزائر المقاتلة، "فالجزائري الذي يأمل أن يحيا في مستوى الثورة، نفسه، يملك أخيرا إمكانية الاستماع إلى صوت رسمي، هو أصوات المقاتلين، تشرح له المعركة، وتسرد له تاريخ التحرير في مسيرته وأخيرا تعمل على اندماجه مع تنفس الأمة الجديدة"[2].

دعمت جبهة التحرير الوطني كحركة اجتماعية ثورية نضالها ضد الاحتلال، بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/09/19، والتي ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وكسب اعتراف الدول بالجزائر، ككيان مستقل عن فرنسا ويعاني من ظلم الاحتلال وإجراءاته القمعية طيلة 128 سنة، والتي تدل عن عجزه لقمع عديد الحركات الوطنية الاجتماعية التي قاومته بكل الوسائل المتاحة، كما تعبر عن حالة يأس وإحباط من قوة الثورة المتزايدة والتحام الشعب حول مشروعها، ذلك أن الاستعمار من حيث جهله باستعماله للعنف، يوحد بين جميع الفئات الاجتماعية لمقاومته وإن بالعنف المضاد.

---

[1]- شرفي، عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، ترجمة، مختار، عالم، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص، 303.

[2]- فانون، مرجع سابق، ص، 82.

إن عنف الاستعمار قد أحيا طاقة فعالة لذخيرة الحركة الوطنية الاجتماعية (المتمثلة في مختلف الفئات الاجتماعية كالفلاحين والعمال والطلبة والنساء والأطفال...)، وألهم الحركة الثورية طرق وأساليب التعامل معه، لاسيما في دمج العلاقات الاجتماعية وترابطها وتوحدها للعمل الجماهيري المشترك المنسق ضد أدوات الاحتلال المدنية والعسكرية، ذلك أن "المجتمع المُسْتَعْمَر يدرك أنه من أجل الوصول إلى غايته بالعمل الهائل الذي اندفع فيه، ومن أجل قهر النظرية الاستعمارية ومن أجل تحقيق الأمة الجزائرية، عليه أن يبذل جهدا عظيما في مغالبته لنفسه، وأن يبسط جميع أوصاله وأن يجدد دمه وروحه"[1]، فتنصهر جميع العمليات الاجتماعية لمصلحة التحرر وتزول العوائق النفسية المثبطة للتواصل مع المناضلين من أجل القضية الوطنية.

عبرت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ومظاهرات المهاجرين بباريس 17 أكتوبر 1961 عن قوة الالتحام الشعبي بثورة التحرير وعن قدرة الحركة الوطنية الإجتماعية الكبرى، تجنيد الفاعلين الاجتماعيين لتحقيق برنامجها الوطني التحرري ومواجهة أعتى قوة استعمارية، ولم يكن ذلك غير الفعل الإنساني الثوري لمحو الاستعمار، ذلك أن "الحلول الوسطى في مثل هذا الوضع كما هو الحال في الثورات الاجتماعية هي أسلحة قاتلة والفعل الذاتي النشيط والشامل هو وحده المخلص"[2].

انطلق الفعل الثوري من الوطنية الراسخة في مشاعر الفاعلين في مختلف الحركات الاجتماعية المقاومة، والوطنية بهذا، تعد "المبدأ الجوهري للكفاح التحرري الجزائري، فقد واجه الجزائريون النظام الاستعماري من أجل الأمة الجزائرية، وفي إطارها سعوا إلى تحرير الجزائر وازدهارها بكل ما تنطوي عليه من جغرافيا وتاريخ واجتماع واقتصاد وثقافة، وبناء عليه، يمكن تعريف الوطنية بأنها حب الوطن"[3].

لقد جدد الفعل الثوري الرؤى المشتركة لأفراد المجتمع الجزائري لصنع التاريخ، والثورة بتأكيدها للهوية الوطنية في برنامجها واندفاعها نحو التغيير، قد أثبتت تاريخ شعب

---

[1]- فانون، **معذبو الأرض**، مرجع سابق، ص ص، 99، 100.

[2]- عباس، فرحات، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشاب الجزائري 1930**، ترجمة، منور، أحمد، الجزائر، وزارة الثقافة، 2007، ص، 37.

[3]- ثنيو، مرجع سابق، ص، 266.

متحضر، وهي من حيث ثورة، فقد تماهت في القيم السامية الوطنية وعززت فرص نجاحها وثبطت إرادة المحتل وعرت أفعاله في المحافل الدولية، كما أكدت إستراتيجية الحركة الثورية في برامجها الدعائية على فضح ممارسات القوات الاستعمارية ضد المدنيين العزل في المدن والأرياف، تلك الوقائع أثرت على سير العمليات العسكرية الفرنسية في الجزائر وعجلت بهزيمتها، واستطاعت الثورة بالتعبئة الشعبية والكفاح المستمر، أن تفتك الاستقلال الوطني يوم 05 جويلية 1962.

المبحث الرابع: الدولة الوطنية وتحديات التنمية

1- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة

أدت نهاية الاحتلال الكولونيالي " لتشكيل وإعادة خلق ثقافة وطنية نابضة بالحياة أساسها التحول الثوري لا الهوية العرقية، يبني مستقبلها جميع الذين يريدون أن يقوموا بدور ايجابي"[1].

كانت تلك هي الرؤية التي طرحها برنامج طرابلس جوان 1962، من خلال إعادة تهيئة البلاد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والتي تشمل كذلك تهيئة الفرد الجزائري، الذي عانى من احتلال غاشم طيلة 132 سنة، في هذا الاتجاه، تظهر الدولة في الجزائر "كأنها الإطار العام والمجتمعي الضروري لانبعاث الأمة، كتحقيق للهوية الوطنية واستمرارية تاريخية تتخطى الحادث الاستعماري، وتبني مشروعيتها على أنقاض الولاءات الإجتماعية الماضية والموروثة وتمركز السلطة، وتجعل من المؤسسة السياسية الوطنية المظهر الأكثر تعبيرا ودلالة عن وجود الشعب عبر التاريخ وداخل جوقة الأمم العصرية، فالدولة الموجودة تمثل إطارا سياسيا ملزما ورمزا مرجعيا للوجود السياسي للشعب"[2].

كان مشروع بناء الدولة الوطنية هدفا رئيسيا للحركة الإجتماعية الثورية، منذ إعلان بيان أول نوفمبر 1954، والذي نص على "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية

---

[1]- سي.غيبسون، نايجل، **فانون المخيلة بعد – الكولونيالية**، ترجمة، أبو هديب، خالد عايد، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مارس، 2013، ص، 43.

[2]- بلحسن، عمار، المشروعية التوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص ص، 459-460.

الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[1]، وهو يعد الإطار المرجعي لإعادة تأسيس الدولة، مع اختيار شكل نظام الحكم في مؤتمر طرابلس جوان 1962، والذي حدد النظام الاشتراكي.

ترك رحيل آلاف المعمرين الأوربيين، بعد استقلال الجزائر، فراغا في إدارة المرافق العامة والخاصة التي خلفها الاحتلال، والتي كانت تسير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لملايين الجزائريين والأوربيين، في قطاع الصحة (المستشفيات، المستوصفات، قاعات العلاج)، وقطاع التعليم (مدارس ابتدائية، مراكز تكوين مهن،متوسطات، ثانويات، جامعات)، وقطاع النقل (الموانئ، السكك الحديدية، المواصلات العامة...)، والبلديات، والمحاكم، والسجون، والمصانع والمزارع، والإذاعة والتلفزيون...، وقد ورثت بذلك الجزائر، وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا، ونقصا في اليد العاملة المؤهلة، والإطارات المسيرة لمختلف مرافق الدولة.

كانت تكلفة الحرب التي دامت قرابة ثماني سنوات باهظة جدا، من الناحية الاجتماعية (أيتام، أرامل، معوقين ومعطوبين، مفقودين، مرضى عقليين ونفسيين، لاجئون...)، ومن الناحية الاقتصادية (قرى مهدمة، طرق مقطوعة ومخربة...)، كما أن "سمات التنمية الرأسمالية أثناء فترة الاستعمار، أدت إلى خلق اقتصاد ذي "إنتاجية خارجية" من جهة، ومن جهة أخرى، إلى مستوى منخفض جدا لإنتاجية العمل الاجتماعي الداخلي"[2]، وهو ما أثر على قابلية الاقتصاد الوطني للتحرر من التبعية للاقتصاد الفرنسي الرأسمالي في السنوات الأولى للاستقلال، لاسيما من ناحية القروض والنقد واليد العاملة غير المؤهلة، خاصة رحيل المعمرين، الذي شل المصانع والمزارع وعدة قطاعات حيوية أخرى، لذلك فقد واجهت الدولة تحديات كبيرة، أثرت على مداخيلها وقدرتها على التكفل بشؤون المواطنين في السنوات الأولى للاستقلال.

مثلت تلك العوامل، معوقات للتنمية الوطنية، لذلك فقد تبنت الدولة نظام التسيير الذاتي لإدارة شؤون المصانع الصغيرة والأراضي الزراعية والمرافق الخدماتية وغيرها،

---

[1]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979، ص، 08.

[2]- بن أشنهو، عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة جذور التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، ترجمة، نخبة من الأساتذة، راجعه، شحاذة، عبد السلام، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص، 495.

بيد عاملة جزائرية غير مؤهلة، وهي إجراءات استعجالية لإنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش، وهو ما سمح للدولة بفرض سيطرتها على الأملاك الشاغرة للمعمرين (بنايات، مصانع، مزارع...)، وبسط سيادتها تدريجيا على مواردها وثرواتها الاقتصادية، وإن كانت بعض الصناعات الأساسية كاستخراج المناجم والنفط، بقيت الحصة الأكبر فيها للشركات الأجنبية حتى تم التأميم في عقد السبعينات.

2- سياسة التنمية بعد الاستقلال:

"قامت الجزائر بإعادة بناء الاقتصاد الوطني بالاعتماد على أسلوبين، من جهة الاعتماد على النفس من خلال برنامج التنمية الذي تحدد في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962، ميثاق الجزائر سنة 1964، الميثاق الوطني سنة 1976، والمؤتمر الخامس سنة 1983، ثم الميثاق الوطني سنة 1986. ومن جهة أخرى، الاعتماد على قواعد التنظيم الاشتراكي من خلال أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية"[1]، والذي شمل عدة برامج اقتصادية واجتماعية، أساسها النظام الاشتراكي، المبني على ملكية الدولة لثرواتها على مستوى إقليمها وجرفها القاري، وكذا ملكيتها لوسائل الإنتاج، وقد بدأ العمل بالاقتصاد الموجه أو المخطط بعد سلسلة المواثيق والبرامج الاقتصادية غداة الاستقلال، ويمكن استعراض المخططات التنموية كالآتي:

2-1-المخطط الثلاثي (1967-1969):

"يقتضي المنهج العلمي أن نذكر بأولوية التحليل الاجتماعي التاريخي المحسوس للتطور في العلاقات الطبقية، كما أنه من المستحسن أن نحلل الدولة، لا كما لو كانت مجرد انعكاس للعلاقات الطبقية، ولكن كحلبة –Areana– تتصارع فيها المصالح الإجتماعية المختلفة والمتطورة"[2].

من هذا المنظور شهدت الفترة الحرجة بعد الإستقلال حتى 1967، تذبذب الرؤية الاقتصادية والاجتماعية السديدة لمعالجة آثار الاستعمار، لاسيما بعد رحيل إطاراته المؤهلة من المصانع والإدارات، لذا كان لزاما على القيادة السياسية للبلاد، أن تعالج تلك الآثار

---

[1]- عرقوب، نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2011، ص، 163.

[2]- الهرماسي، مرجع سابق، ص، 76.

اعتمادا على الفئة التكنوقراطية المحلية وجلب الخبرات الفنية الأجنبية، وقد عمدت الدولة إلى سن المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 "كمحاولة أولى لبناء اقتصاد وطني ومتكامل، وقد حدد أهم الاختيارات الأساسية للبلاد، لتمكين أفراد المجتمع من الاستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1].

جدول رقم (02) يبين: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).

القطاع	المبالغ المرصدة ملايين الدينار الجزائري	السنة
الصناعة	5460	%50
الزراعة	1869	%17
المرافق الأساسية	1074	%10
التعليم والتكوين	1039	%10
النقل	-	-
التجهيزات الإجتماعية	708	%07
السياحة	285	%03
التجهيز الإداري	441	%04
قطاعات أخرى	251	%02
المجموع	11.081	%100

المصدر: وزارة التخطيط، إحصائيات حول المخطط الثلاثي (1967-1969) الجزائر 1970.

نلاحظ من خلال القراءة التحليلية للجدول رقم 01، أن الاهتمام بوضع قاعدة صناعية في البلاد، قد تجلى من خلال النسبة التي تشير إلى حجم المبالغ الموجهة إلى قطاع الصناعة (50%)، تليها الزراعة والقطاعات الأخرى.

[1]- بوشلوش، طاهر محمد، **التحولات الاجتماعية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي**، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص، 181.

2-2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

عرف المخطط الرباعي الأول للتنمية في الجزائر إطلاق ثلاث ثورات على غرار النموذج الصيني والمصري، وقد استندت هذه الثورات إلى رؤية وطنية لتحقيق تطور المجتمع وازدهاره من خلال:

أ-الثورة الثقافية:

نتيجة الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال الفرنسي على الهوية والشخصية الجزائرية والثقافة الوطنية، فقد هدفت الثورة الثقافية إلى محوها، من خلال:

- "التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- اكتساب الوعي الاجتماعي، والعمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية"[1].

ب-الثورة الزراعية:

ورثت الجزائر غداة استقلالها مجتمعا زراعيا محطما، أنهكته الإجراءات الاستعمارية، لذلك عملت الثورة الزراعية على "التحويل الجذري لمجتمع ريفي بقي طويلا حبيس أسس اجتماعية اقتصادية جائرة ومنحطة"[2]، وقد هدفت إلى:

- "تحويل العلاقات والصلات الإجتماعية ودعمها بجهاز يتضمن أساليب جديدة للتسيير وإحداث القرى الاشتراكية.
- تنظيم مصالح متصلة بالإنتاج وذلك بفضل سياسة للتسويق وأسعار تضمن حصيلة العمل لأجر لائق بها.
- تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته، بفضل طرق جديدة للتسيير تعتمد على مساهمة حقيقية للعمل وعلى مكافحة التفتت"[3].

ج-الثورة الصناعية:

عملت الدولة على إصلاح الوضع الاقتصادي الذي خلفه الاحتلال الفرنسي، نتيجة نهب الثروات والمواد الأولية وجعلها في خدمة الرأسمالية الفرنسية، خاصة وأن التنافس

---

[1]- جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، الجزائر، بدون دار نشر، 1976، ص، 84.

[2]- نفس المرجع، ص، 97.

[3]- نفسه.

كان شديدا بين القوى الرأسمالية، حيث "بين تاريخ الاستعمار أن حصة المستعمرات من الاستثمار الدولي كانت ضعيفة جدا حتى بعد ظهور رأسمالية الاحتكارات"[1]، حتى أن الاحتلال لم يخلف قاعدة صناعية تحويلية أو ثقيلة بالجزائر، التي لم تجد قاعدة صناعية تعتمد عليها للنهوض باقتصادها بعد الاستقلال.

أمام هذا الوضع، باشرت الدولة عدة إجراءات "لإحداث تغييرات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، لتنتقل من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات والأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل فيه الأنشطة الإنتاجية "[2].

2-3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

مع توسيع الجزائر قاعدتها الصناعية التحويلية والبدء بصناعة الحديد والصلب، تزايد اهتمامها خلال المخطط الرباعي الثاني بإنجاز قاعدة اقتصادية متينة مبنية أساسا على الاستثمار في قطاع الصناعة، وقد ساهم تأميم المناجم والمحروقات ومداخيل البترول والغاز، دفعا قويا للاقتصاد الوطني.

كما وضعت الدولة برامج استثمارية عديدة، محلية وإقليمية، "ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة (**PSD**) الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية (**PCD**) plans communaux de developement المناط إدارتها بالبلديات... وأسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الآنية للسكان"[3]، مما أدى إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي في الوطن.

---

[1]- عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، مرجع سابق، ص، 184.

[2]- جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص، 105-106.

[3]- شريفي، أحمد، **تجربة التنمية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، السنة 2009، ص، 41.

جدول رقم (03): يوضح قيمة الاستثمارات خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني: الوحدة ملايين الدنانير[1].

القطاع	الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول	النسبة	الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني	النسبة
المحروقات	4.673	%36	19.500	%40.63
الحديد والصلب	1.900	%15	5.865	%12.00
الصناعات الكهربائية والميكانيكية	1.175	%11	6.238	%13.00
الطاقة الكهربائية	735	%06	1.625	%03.18
المناجم	700	%06	1.100	%03.29
الصناعات الكيميائية	512	%04	4.000	%08.33
صناعة الأغذية	470	%03	1.470	%03.06
تركيب الآلات	940	%08	4.100	%08.53
صناعة النسيج	515	%05	1.420	%02.96
الصناعات الجلدية	060	-	170	%00.35
الصناعات التقليدية	140	%01.0	910	%01.90
الخشب والورق	-	-	1.660	%03.46
صناعات أخرى	580	%05.0	42	%00.69
المجـموع	**12.400**	**%100**	**48.000**	**%100**

المصدر: عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985) الجزائر، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل 1992-ص177.

[1]- وطبان، عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)**، الجزائر، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل 1992-ص، 177.

2-4-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

باشرت الدولة خلال المخطط الخماسي الأول، سلسلة إجراءات: **اقتصادية،** ترمي لتحرير القيود المفروضة على الاقتصاد الوطني في مجال الاستيراد والتصدير والقطاع الخاص، ومراجعة المخططات الاقتصادية السابقة، والانفتاح على النظام الرأسمالي، **وإدارية،** من خلال التقسيم الإداري الجديد سنة 1984، والذي تم فيه برمجة عدة مخططات تنموية بالولايات الجديدة، للقضاء على مظاهر التخلف والفقر وترقية الحياة الاجتماعية.

2-5-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

عرفت المخصصات خلال المخطط الخماسي الثاني منحى تصاعديا لقطاعات الصناعة والفلاحة والتربية والتكوين، مقارنة مع المخصصات المالية خلال المخطط الخماسي الأول، وذلك راجع لعدة عوامل، منها الزيادة الديموغرافية للسكان وارتفاع نسبة المتمدرسين، واهتمام الدولة بقطاع السكن والتهيئة العمرانية، وإستغلال الفضاءات لبناء المرافق الاقتصادية وإقامة المستثمرات الفلاحية، وقد شهدت المؤسسات العمومية إعادة هيكلة بوضع قوانين جديدة للتسيير وزيادة مستوى اللامركزية فيها.

جدول رقم (04) يوضح المبالغ المرصدة للاستثمارات خلال المخططين الخماسيين[1]

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)		المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	
القطاعات الاقتصادية	المبالغ المرصدة (بالمليار)	القطاعات الاقتصادية	المبالغ المرصدة (بالمليار)
الفلاحة	47.100	الفلاحة	79.000
الصناعة	154.500	الصناعة	174.000
القاعدة المادية	67.200	القاعدة المادية	217.800
التربية والتكوين	42.200	التربية والتكوين	45.000
قطاعات أخرى	89.000	قطاعات أخرى	34.000
المجموع	400.000	/	550.000
الإنجازات المالية	350.000	**المجموع**	1099800

المصدر: إتحاد الاجتماعيين والاقتصاديين الجزائريين:
نشرة خاصة بالذكرى الخامسة والعشرين للاستقلال، الجزائر، 1987، ص، 76.

[1]- بوشلوش، **التحولات الاجتماعية ...**، مرجع سابق، ص، 186.

2-6-الإصلاحات الاقتصادية (1988-1992):

"عرف اقتصاد الجزائر مرحلة من النمو ارتبط بإنشاء قاعدة مادية كثيفة تمتد إلى القطاعات الأخرى بواسطة الاعتماد المطلق على إيرادات المحروقات ترتب عنها معدلات عالية من الاستثمار، وعرف النمو خلالها معدلات ايجابية وصلت إلى 7% قبل سنة 1986"[1]، وهي السنة التي عرفت فيها الدولة انخفاضا محسوسا في مداخيل النفط نتيجة سقوط أسعاره في السوق العالمية تراوحت بين 10 و18 دولار للبرميل، مما اثر على الميزان التجاري الوطني، وهو ما عجل بالبدء في إصلاحات اقتصادية، أهمها استقلالية المؤسسات، حيث نص قانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، على الإصلاح الجديد الذي "يتضمن جملة من الأسس تميزه عن باقي أنماط التنظيم السابقة وهي من حيث التسيير الداخلي والتنظيم، فإن الطابع التنظيمي يقوم على فكرتين هي: - المشاركة والتكيف والتعديل حسب متطلبات البيئة الخارجية، - خضوع المؤسسات لقواعد العمل التجاري وذلك بموجب خضوعها للقانون التجاري"[2].

كما نصت الإصلاحات الاقتصادية، على التطهير المالي للمؤسسات المستقلة، استجابة لشروط الإنقاذ المالي من صندوق النقد الدولي، حيث تمت تصفية المؤسسات العاجزة، ببيعها لمستثمرين خواص، مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى حدود 50%، حيث شرعت الجزائر في "تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ابتداء من أفريل 1993"[3] خلال الفترة 1993 – 1994، ثم "تم الاتفاق على برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي الثاني مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 وذلك بموجب عقد كتابي"[4]، وقد كان الهدف من هذه البرامج تطهير المؤسسات العمومية وإعادة الهيكلة، ورغم أنها أدت إلى زيادة

---

[1]- عرقوب، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص، 169.
[2]- بوشلوش، مرجع سابق، ص، 190.
[3]- عرقوب، مرجع سابق، ص، 172.
[4]- نفس المرجع، ص، 173.

البطالة نتيجة تسريح العمال، إلا أن برنامج التثبيت، سمح "بوضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج النحلي الخام عند 0.9 %"[1].

سمح نظام الخصخصة للدولة بإنقاذ الاقتصاد الوطني من الركود والافلاس التام، كما أتاح لآلاف العمال، إعالة أسرهم، بعد توفر فرص عمل جديدة، وهو ما قلص بنسب متفاوتة حالات الفقر والآفات الاجتماعية المرضية، كالبطالة والسرقة والتسرب المدرسي، من خلال إيجاد فرص عمل جديدة عند الخواص، وقد ساعد ذلك على تحقيق التوازن في القطاعات المنتجة والحد من نسبة التضخم وإطلاق مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مع عقد اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

في هذا الصدد، أثرت الظاهرة الإرهابية التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات، تحديات كبيرة للدولة في مجال التنمية، حيث لجأت الجماعات الإرهابية المسلحة، إلى تخريب المنشآت الاقتصادية وحرقها، وتدمير المرافق العمومية وتفجير مختلف المؤسسات المنتجة، في تدمير ممنهج للاقتصاد الوطني، ما أدى إلى حدوث خسائر اقتصادية بملايير الدولارات.

أدت معالجة الدولة لظاهرة الإرهاب من خلال قوانين الرحمة والعفو والمصالحة الوطنية، إلى تعافي الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة تدريجيا بداية عقد الألفية الثانية، كما سمحت زيادة سعر برميل النفط، إلى زيادة إيرادات العملة الصعبة، مما أتاح للدولة تجسيد عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية.

3- اختلالات التنمية في الجزائر

1.3. الاختلال الاقتصادي

أدى الاحتلال الفرنسي للجزائر، إلى نهب واستغلال ثرواتها البشرية والطبيعية، ومن جهة أخرى، ورغم هيمنتها الرأسمالية، إلا أنها لم تحول تقانتها الصناعية للجزائر المستعمرة، التي أسست بها قاعدة صناعية لفائدة المعمرين، الشيء الذي أثر على وضع البلاد غداة الاستقلال.

[1]- عرقوب، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص، 174.

"ورث الجزائريون حالة حرجة بعد الاستقلال، حيث خلف الفرنسيون اقتصادا كولونياليا متخلفا، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتسمت بضعف الاستثمارات الصناعية والتعايش بين قطاعين زراعيين مختلفين"[1]، وهو ما أثر على وضع البلاد بصفة عامة، حيث ورد في تقرير مؤتمر طرابلس 1962، أن الآثار السلبية تظهر في "عدم الاندماج في الدائرة الاقتصادية لمليونين ونصف مليون جزائري، و990 ألف عاطل كلي وجزئي في المدن، ومليون ونصف موظف في الريف - النزوح الريفي، وهجرة 400 ألف جزائري لفرنسا، الأمية (أكثر من 5/4 من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 6 سنوات أميون)"[2].

أمام هذه الوضعية الحرجة، اعتمدت الجزائر نموذج التسيير الذاتي لمختلف المؤسسات الاقتصادية المتواضعة والمزارع الفلاحية التي خلفها الاحتلال، مع بعض المساعدات التي قدمتها الدول الصديقة، حيث "أطلقت السلطات العمومية خطة طوارئ بين عامي 1962-1966، لرعاية احتياجات السكان المقدر عددهم تقريبا عام 1963 بـ 10.674.000 نسمة"[3]، من خلال محاولة بناء نظام اقتصادي وطني، والذي اعتمد على: «-استرداد العقارات الشاغرة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وبداية التسيير الذاتي للعقارات والشركات التي استعادها العمال أنفسهم، -تأسيس عدد قليل من الشركات الوطنية، -إنشاء البنك المركزي الجزائري والصندوق الجزائري للتنمية سنة 1963، ووضع نظام لمراقبة الصرف للحد من تسرب رؤوس الأموال ووضع تعريفة جمركية حمائية، -إنشاء العملة الوطنية عام 1964، -تأميم بعض الشركات وشركات النقل"[4].

غير أن هذه التجربة الاقتصادية، عرفت تذبذبا في تحقيق النتائج المرجوة، لغياب الإطارات المؤهلة، لتتجه الدولة في تخطيطها خلال عقد السبعينات للتصنيع، من خلال إطلاق الثورة الصناعية، لاستغلال الثروات الوطنية (المنجمية والمواد الأولية)، وكقاطرة ومحرك أساسي للتنمية الشاملة في البلاد،

---

[1]- Kara, Rabah, **Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015 : Approche Historique**, in Revue Cahiers Economiques, volume 8, Numéro 2, pp 2,3. Revue sur :https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/8/2/51690

[2] - République Algérienne Démocratique Et Populaire, Déclaration **du Congrès de Tripoli,** Juin 1962, p, 29.

[3]- Kara, Op. cit, p, 4.

[4]-Ibidem.

بحلول عقد الثمانينات، راجعت الجزائر سياستها التصنيعية، مع تبنيها إصلاحات ومراجعات اقتصادية أخرى كحل المؤسسات الكبرى وتفتيتها إلى وحدات إنتاجية صغيرة، وفتح باب الاستيراد، ما أدى إلى ركود الإنتاج الوطني، كما سمح ذلك بظهور مشاكل في المؤسسات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى ظهور حركات عمالية تطالب بزيادة الأجور والمنح وتحسين ظروف العمل.

ساهم نضال الطبقة العمالية، في التأثير على وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث كانت "العديد من برامج الدولة ومشاريعها موجهة سواء ضمنيا أو صراحة إما نحو احتواء نشاط هذه الطبقة ومراقبتها أو نحو تلبية بعض مطالبها"[1]، إلا أن ذلك لم يلبي جميع المطالب المرفوعة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أثرت على بلادنا، حيث بلغ سعر برميل النفط 06 دولارات سنة 1986، ناهيك عن الزيادة الديموغرافية للسكان وزيادة الحاجة للسكن والعمل، وهي معطيات نجمت عنها أزمة اقتصادية عنيفة، ارتفعت معها معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال، وتحول الاقتصاد الوطني من منتج إلى مستهلك، "تفشت فيه مظاهر التضخم والإفلاس وانعدمت فيه روح التنافسية"[2]، وازداد الوضع الاقتصادي سوءا، بعد تفشي ظاهرة الإرهاب الهمجي وتركيز عنف الجماعات المسلحة، على تخريب الاقتصاد الوطني، بحرق وتدمير المصانع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. أدى هذا الوضع إلى: «-تراجع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو (-0.2%) خلال فترة 1995/1994 ووصل التضخم إلى 29%.

- تخفيض العملة الوطنية بـ 40.17% وبذلك فقدت من قيمتها أكثر من 60% وقد رافق ذلك زيادة كبيرة في ارتفاع الأسعار.

- تم إفلاس العديد من المؤسسات العمومية على الرغم من الدعم التي كانت تتلقاه من الدولة.

- تسريح عدد كبير من العمال، حيث بلغ عددهم حوالي 260 ألف عامل خلال سنة 1995.

- ارتفاع معدل البطالة بوتيرة سريعة جدا بحيث بلغت 1.5 مليون فرد خلال سنة 1994، وارتفعت النسبة من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1985 لتصل إلى 22% سنة 1988

[1]- بوشلوش، **التحولات الاجتماعية...**، مرجع سابق، ص، 186.

[2]- نفس المرجع، ص، 190.

وانتقلت النسبة إلى 24.4% سنة 1994، ثم وصلت إلى 29% سنة 1997 ويوجد من ضمن هؤلاء البطالين حوالي 83% من فئات الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة"[1] .

دفعت تلك النتائج السلبية للاقتصاد الوطني، إلى ارتفاع مؤشر المديونية الخارجية نتيجة إفلاس المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على الإنتاج، وانعدام تأهيلها لمواكبة التطورات على المستوى العالمي، ما دفع بالجزائر للجوء إلى "صندوق النقد الدولي"، والذي كانت شروطه المالية قاسية من أجل إنقاذ الوضع الاقتصادي، وهو ما خلف ردود فعل قوية في المجتمع، ظهرت من خلاله حركات اجتماعية عمالية عديدة تطالب بتوفير فرص العمل وتسديد الأجور.

جدول رقم (05) يبين تطور الديون الخارجية الجزائرية (1986-1995)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
المديونية	21.1	24.6	24.7	26.01	26.17	27	26.1	26.4	29.5	32.5

المصدر: البنك العالمي التقرير المالي الشامل لعام 1995.

2.3. الاختلال الاجتماعي:

أدت المخططات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، إلى نتائج غير متوقعة على الصعيد الاجتماعي الذي زاد تعقيدا بسبب الأزمة الأمنية في التسعينات، حيث نجم عنها:

- أدى النزوح الريفي للمدن، إلى خلق نسيج عمراني جديد غير متجانس، يتألف من أحزمة عمرانية من البيوت القصديرية، الشيء الذي أدي لتفشي الآفات الاجتماعية السلبية، كما أثر سلبا على مخططات التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدينة.

[1]- بوشلوش، **التحولات الاجتماعية...**، مرجع سابق، ص، 190.

- رغم مجانية التعليم المدرسي في الجزائر، إلا أن ضعف التنمية وفشل مخططاتها، أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر لدى الأسر، ومنه ضعف الدخل الفردي وعدم قدرة الأولياء على تدريس الأبناء، الذين اضطرتهم الظروف الإجتماعية والاقتصادية الصعبة، إلى ترك مقاعد الدراسة، "إذ يشير في هذا السياق تقرير رسمي صادر عن وزارة التربية الوطنية بتاريخ 2000/05/15 أن أكثر من نصف مليون تلميذ غادروا مقاعد الدراسة خلال الموسم الدراسي 1999/1998"[1].

أدى التسرب المدرسي المسجل، إلى ظهور عمالة الأطفال من أجل إعالة أسرهم، بفعل اشتداد الأزمة الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة، في هذا السياق "أكدت دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط حول عمالة الأطفال في الجزائر على وجود نسبة كبيرة من الأطفال الذين يعملون، وتوصلت إلى تحديد نسبة الأعمار فكانت نسبة 38% للأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين (17-18) سنة، ثم تليها نسبة الأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين (10-14) سنة، في حين تحتل نسبة الأطفال الذي تقل أعمارهم عن 11 سنة المرتبة الأخيرة بـ 3.2% "[2].

- انخفاض نسبة المتابعة الصحية للسكان، بفعل الأزمة الاقتصادية والتي أثرت على العلاج المجاني للسكان لعجز المستشفيات عن التكفل بالمرضى، لغياب الأدوية والمستلزمات الطبية، كما برزت ظاهرة سوء التغذية والآثار النفسية نتيجة العمليات الإرهابية المسلحة، وهو ما أحدث صدمات نفسية وأمراض مزمنة كالسكري ومرض القلب والسرطان والأمراض العصبية وارتفاع الضغط والانتحار وتفشي الجريمة، مما دفع بالدولة في العقد الأول للألفية الثالثة، وبعد تعافي الاقتصاد الوطني، إلى تخصيص مبالغ مالية هامة لبناء مستشفيات ومراكز صحية جديدة، والاستثمار في مجمع صيدال لصنع الدواء ومنح بطاقة "الشفاء" للعلاج المجاني والتكفل بالمرضى ذوي الأمراض المزمنة والنفسية.

- زيادة نسبة البطالين، " إذ تشير المعطيات المرتبطة بالعمل أن نسبة البطالة قد بلغت حد أقصى بـ 28.1 % سنة 1995، أي 20.1 مليون بطال، ثلاثة أرباع النسبة لم يعملوا أبدا.

[1]- بوشلوش، **التحولات الاجتماعية...**، مرجع سابق، ص، 372.
[2]- نفس المرجع، ص، 373.

هؤلاء البطالين أغلبهم شباب، ذلك أن فئة 16 -19 سنة، تمثل 64 %"[1]، ما أدى لتدني مستوى المعيشة وانهيار قيم التكافل الاجتماعي، وتسجيل عدة حالات من الانتحار، وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا بحثا عن العمل.

- أدى فشل البرامج التنموية على المستوى الاجتماعي، إلى ارتفاع نسبة الطلب على السكن خاصة بالمدن، فأمام تضاعف عدد السكان منذ الإستقلال، لم تستطع المدن الجزائرية استيعاب الأعداد السكانية المتزايدة، لذلك، شهدت عديد المدن سطو الجماهير على السكنات الشاغرة واعتصام وحركات احتجاج عند توزيع قوائم السكن، وهي مشاهد تعبر عن السخط الاجتماعي الكبير والحرمان الذي تعيشه العائلة الجزائرية، ما أدى إلى نشوء مدن الصفيح كأحزمة عمرانية جديدة حول العاصمة وبقية المدن الكبرى.

- تفاقم ظاهرة البطالة خاصة عند الشباب والمسرحين من العمل في المصانع والمؤسسات الاقتصادية مما انعكس سلبا على الدخل الفردي للأسرة، الشيء الذي ترتبت عنه آثار اجتماعية سيئة، كاللجوء للسرقة والتسول واستهلاك المخدرات والمتاجرة فيها، والانضمام للشبكات الإجرامية والإرهابية لتحصيل أرباح مالية بطرق سريعة، والاستثمار في عمليات تبييض أموال تلك الجماعات في نشاطات تجارية مشبوهة.

- انتشار ظاهرة العنف بسبب تغير بنية المجتمع الجزائري وقيمه، ما غذى الانتشار الواسع للآفات المرضية المتبنية للعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف الآنية، في ظل فشل برامج التنمية وتعطل أخرى بمناطق الوطن، فالعنف بين أفراد المجتمع (كالسطو المسلح والمشاجرات بالأسلحة البيضاء والسرقة الموصوفة باستعمال السلاح ناهيك عن العنف اللفظي)، قد وجد روافد خصبة في ذلك الفشل، وانتقل ذلك العنف حتى إلى المظاهرات والاحتجاجات (تخريب وتكسير، حرق مقرات...).

- عبر فشل التنمية عن أزمة حقيقية في المجتمع نتيجة "الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره...، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك

[1]- Bouyacoub, Ahmed, **L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel**, in Confluences méditerranée, Institut de Recherche et D'études Méditerranée Moyen-Orient, Paris, Printemps 1997, p, 79.

والعلاقات،"[1]، لذلك وأمام غياب نسق قيمي فشلت كذلك المؤسسات الإجتماعية في القيام بدورها كالأسرة، المدرسة، المسجد....

- يتجلى الانعكاس الاجتماعي لفشل برامج التنمية في التفاوت بين الفئات الإجتماعية ويقوم ذلك البعد على "مجموعة عناصر تعتبر موضوع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى) ذلك أنه ارتبط بالشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير مشبوهة"[2]، وقد تجلى ذلك الانعكاس في نشوء عدة حركات اجتماعية مطلبية تعبر عن الواقع المزري الذي تعيشه مختلف الفئات الاجتماعية.

3.3. الاختلال الثقافي:

ظل الاستعمار الفرنسي "طيلة قرن وربع يعمل من أجل القضاء على ثقافتنا"[3] الوطنية، وقد سخر لهذا الغرض كل الوسائل البشرية والمادية، من أجل تدميرها وتفكيكها ومسخها، من خلال طمس معالمها المادية والمعنوية، وتشويه انتمائها إلى فضائها الجغرافي، وفرض النموذج الثقافي الفرنسي، من خلال اللغة والدين والعادات واللباس ونمط المعيشة...، كما "ساهمت البحوث الأنثروبولوجية والاجتماعية التي كان المجتمع الجزائري مخبرا خصبا وحقلا مميزا لها، بعمليات هدم وتفكيك التركيبة الاجتماعية ودراستها دراسات مفصلة وعميقة وتوصلت إلى نقاط قوته وضعفه، وإيجاد السبل المناسبة للتحكم في الأوضاع التي يعيشها"[4].

عملت البحوث الأنثربولوجية الكولونيالية، على تقزيم الثقافة المحلية، وربطها بممارسات اجتماعية متخلفة عن النمط الأوربي، مع محاولة الاستعمار فرضه بالقوة على المجتمع الجزائري، الذي قاومه بحركة اجتماعية ثقافية، حافظ بها خصوصيته الثقافية، وقد بلغت تلك الحركة أوجها "خلال الأربعينات ومستهل الخمسينات، فظهر في الجزائر رعيل من المفكرين والأدباء والفنانين على علاقة بتيارات الحركة الوطنية...، هدفها رفع الروح

---

[1]- عنصر، العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 227.

[2]- عنصر، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**، مرجع سابق، ص، 229.

[3]- الأشرف، مرجع سابق، ص 418.

[4]- بن عرفة، إبراهيم وعالية، بشيرة، **قراءة في انثروبولوجيا الجزائر من 1830 إلى 1962**، في مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2019، ص، 74.

المعنوية للشعب والدفاع عن شخصيته المتميزة عن العدو الاستعماري والمحافظة على حسه الوطني"[1].

كان التفكيك الثقافي للمجتمع الجزائري ممنهجا، واستمر طيلة عقود الاحتلال الفرنسي، وقد ارتبط "إحياء الهوية الجماعية والثقافية وتعبئتها، وإعادة تنشيط وتوحيد عناصرها وبقاياها، وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، ببناء الكيان السياسي للأمة ومأسسته، وفق منظومات ونظم واستراتيجيات مناهضة للممارسات والايدولوجيا الكولونيالية"[2]، وهو ما نص عليه برنامج طرابلس جوان 1962، من خلال تأكيده على أن "الثقافة الجزائرية ستكون وطنية، ثورية وعلمية"[3].

في هذا الاتجاه، عملت الجزائر بعد افتكاك استقلالها، على بلورة ثقافة وطنية وبناء دعائم الهوية، من خلال استرجاع مكانة اللغة العربية وجعلها لغة وطنية رسمية، حيث "أصبحت الثقافة واللغة التي تعبر عنها واحدة من أدوات السيادة الإقليمية، وعندما تضاف إليها صفة "وطنية"، فإنها تعني الهوية الجماعية"[4]، كما نص الميثاق الوطني سنة 1976 على "تعميم دور الثقافة في جميع أنحاء البلاد، مع القيام بالأعمال اللازمة لتجديد ثقافتنا الوطنية"[5].

في هذا الصدد، تبنت الدولة ثورة ثقافية، رادفت الثورتين الصناعية والزراعية، والتي ساهمت في نشر التعليم والتعريب وتشجيع الحركة الثقافية الفنية (السينما، المسرح، الإعلام)، إلا أن حداثة الاستقلال الوطني، وتأثيرات فترة الاحتلال الفرنسي في المجتمع الجزائري، أفرزت عدة انعكاسات في الميدان الثقافي الوطني منها:

---

[1]- ولد خليفة، محمد العربي، **الجزائر المفكرة والتاريخية أبعاد ومعالم**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص، 23، 24.

[2]- بلحسن، عمار، المشروعية التوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، في: الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 459.

[3]- République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Déclaration du Congrès de Tripoli,** Juin 1962, p, 25.

[4]- ولد خليفة، محمد العربي، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية (دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية)**، الجزائر، ثالة للنشر، 2007، ص، 07.

[5]- جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص، 241.

- بروز "تيارات متناقضة ومتصارعة، يعتقد كل واحد منها أنه يحتكر الحقيقة ويمسك بمفتاح كل المشاكل الثقافية"[1]، وقد مثلت تلك التيارات الفكرية، الإرث الثقافي للمجتمع الجزائري قبل الاستقلال، أي خلال مواجهاته الثقافية مع الاحتلال الفرنسي، والتي أثرت على نخبه الفكرية والدينية، تمثلت تلك التيارات في: "التيار الأول: هو التيار الذي ينادي بضرورة رجوعنا إلى حضارتنا العربية الإسلامية، ويطالب بإحياء هذه الحضارة بكل أبعادها"[2]، أما التيار الثاني فهو "تيار تبني الثقافة الغربية، دون قيد أو شرط"[3]، والتيار الثالث، فهو "الذي تجري في ظله محاولات لحل مشكل الثورة الثقافية، هو الاتجاه الماركسي، ومن حوله بعض الاتجاهات الفوضوية المختلفة التي تستمد منه جذورها بل وحتى مصطلحاتها"[4].

- غذت المجابهات الثقافية في ميادين الجامعات الوطنية بين مختلف التيارات الطلابية، نشوء حركات اجتماعية ثقافية مطلبية، كالحركة الثقافية البربرية، التي نادت بالتعددية الثقافية واللغوية الأمازيغية (ربيع 1980)، والذي شكل تحدي لبرنامج الدولة الثقافي بمنطقة زواوة، كما يعكس " تململات وديناميات ثقافية واستقطابات فكرية وإيديولوجية بديلة للدولة، وخارج مجال سلطتها"[5].

- دفع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الهش إلى بروز مطالب احتجاجية في 1988/10/05، وهو ما غذى الشعور بالإحباط لدى عديد الفئات حول فشل برامج التنمية، وقد اتسمت تلك المطالب بدرجة من العنف، وساهم في ذلك تغلغل أفكار مرتبطة برفض المشاريع الإصلاحية للدولة، وهو ما انعكس على النخبة المثقفة، حيث "أقدمت بعض الفئات المثقفة التقليدية على ممارسات لم تتسم بالحكمة، حينما شاركت، من دون وعي، في توظيف الغضب الشعبي واستثماره للترويج لفهم هائج للدين، فساهمت في ترسيخ العنف وتبريره"[6].

---

[1]- مقراني، عبد المجيد، **الثورة الثقافية: كيف ولماذا؟**، في مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 22، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974، ص، 62.

[2]- نفس المرجع، ص، 62.

[3]- نفسه، ص، 63.

[4]- نفسه، ص، 65.

[5]- بلحسن، مرجع سابق، ص، 475.

[6]- زمام، نورالدين، **حول سوسيولوجية المثقف الجزائري**، مجلة إضافات، العدد الأول شتاء 2008، ص، 129.

4- المخططات التنموية الاقتصادية:

شهدت الجزائر بداية الألفية، على غرار دول العالم، تنامي ظاهرة العولمة، والتي أصبح فيها العالم قرية صغيرة، "ويمكن وصفها بأنها ظاهرة اقتصادية في الأساس تؤدي إلى تغير سريع على المستوى الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي وتقلل من الحواجز الجغرافية مع التبادل المتزامن للاتصالات والمعرفة والثقافة في جميع أنحاء العالم"[1]، في هذا الاتجاه، كان توجه الدولة نحو اقتصاد السوق قائما على التحولات التي يعرفها العالم من حيث هيمنة الرأسمالية الليبرالية، كما "أدى تطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي، إلى استقرار الاقتصاد الكلي، لكن مع تداعيات اجتماعية سلبية بسبب آلام هذا التعديل"[2]، والذي أدى إلى تبني سياسة اقتصادية تقشفية حازمة، ومع بداية عقد الألفية الثانية وتحسن سعر النفط، شرعت الدولة في برامج للإنعاش الاقتصادي، بهدف "النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)؛

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)؛

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)؛

4- البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)"[3].

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر شروطا قاسية خلال عقد التسعينات، لإعادة النهوض بالاقتصاد الوطني، ورغم أن تلك الشروط أدت إلى كلفة اجتماعية باهظة، زادتها الأزمة الأمنية تعقيدا، إلا أنه من ناحية أخرى، سمحت بتعافي الاقتصاد الوطني بحلول نهاية التسعينات، مما سمح للجزائر مع ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة مداخيلها، بتبني برنامج اقتصادي جديد سمي "ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"، الذي "خصص له

---

[1] - Kara, **Essai sur l'évolution de l'économie algérienne,** Op. cit, p, 5.

[2]- ibid, p, 8.

[3]- مزريق، عاشور ومناد، العالية، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020، الجزائر، ص ص، 208، 209.

غلاف مالي قدره 525 مليار دينار"[1]، وشمل خمس مجالات رئيسية: دعم الإصلاحات، الفلاحة والصيد البحري، التنمية المحلية، الأشغال الكبرى والموارد البشرية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

اعتمدت الدولة برنامجا تكميليا لدعم النمو الاقتصادي وخصصت له "غلاف مالي قدر بـ: 4202.7 مليار دينار. وتم من خلاله تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع"[2]، التي ستغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في الألفية الجديدة بعد مأساة وطنية، راح ضحيتها آلاف الجزائريين وخسائر بملايير الدولارات شملت تدمير وحرق المصانع وإتلاف المؤسسات منها التربوية وتشكل أحزمة سكانية داخلية حول المدن بسبب الهجرة الداخلية بحثا عن الأمن، لذلك شملت تلك المشاريع إطلاق مشروع عدل لبناء مليون وحدة سكنية، وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية والتربوية وغيرها وتحسين البنية التحتية بشق الطريق السيار شرق غرب على امتداد 1216 كلم، وبناء خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

خصصت الدولة "ظرف مالي قدر بـ 286 مليار دولار حول لهذا البرنامج، منها 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الجاري تنفيذها"[3]، ويندرج هدف هذا البرنامج، "ضمن دينامكية إعمار الاقتصاد الوطني والتي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرة سنة 2001"[4]، لذلك، كان النهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هدفا في غاية الأهمية، من حيث التركيز على تنفيذ مشاريع تنموية رائدة كميترو الأنفاق والترامواي، والاهتمام باقتصاد المعرفة والطاقات المتجددة، وبناء المدارس والجامعات ومراكز التكوين، وتقديم الإعانات المالية للبناء الريفي...إلخ.

---

[1]- لطرش، وليد وبوخاري، محمد، **أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، 2019، الجزائر، ص، 115.

[2]- نفس المرجع، ص، 115.

[3] - Kara, Op. cit, p, 9.

[4]- عرقوب، مرجع سابق، ص، 182.

4- البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

سطرت الدولة برنامجا لتوطيد النمو الاقتصادي في الفترة المخصصة من 2015 إلى 2019، حيث "خصص لهذا البرنامج 262 مليار دولار، إذ يهدف إلى بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7 بالمائة مع آفاق 2019"[1]، مع الأخذ بالتوقعات المسايرة للتطورات العالمية التي بدأت تشهد تراجعا في أسعار المحروقات، الشيء الذي "أثر في إعادة توجيه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية في الجزائر، بإتباع سياسة تقشفية"[2]، كما اضطر الدولة من ناحية أخرى، لاتخاذ تدابير مالية وقائية، بالاستغلال الجيد للمداخيل من العملة الصعبة، وترشيد النفقات في جميع القطاعات، وتنويع الاقتصاد الوطني في جميع التخصصات.

5- البرنامج الخماسي التكميلي (2020-2024):

تم إقرار البرنامج الخماسي التكميلي 2020-2024، بعد تسجيل ركود اقتصادي عالمي نتيجة انتشار جائحة كورونا **(كوفيد-19)**، وانهيار أسعار النفط حيث بلغت 20 دولار للبرميل، والغلق التام لحركة الاقتصاد في جميع الدول، لذلك فقد ارتكز "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والمعنون بـ "من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين" حول كبرى المحاور التالية:

- **تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي:** بتعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع.
- **تطوير القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية:** بتنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
- **سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات:** بالتنويع الاقتصادي للقطاعات التي تتوفر على إمكانات كبيرة للتصدير، مع قدرة مؤكدة لإحلالها محل الواردات.
- **ترقية التشغيل ومكافحة البطالة:** بتعزيز وتنفيذ برامج دعم المورد البشري وتنميته.

---

[1]- صالحي، نصيرة وقماز، شعيب، **مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001-2019)**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، الجزائر، ص، 111.

[2]- جدي، عبد الحليم وفلفول، عبد القادر وبن جلول، خالد، **الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تم زيارة الموقع يوم 18 ماي 2024، على الساعة: 21:00، على الرابط: https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/50.pdf

- **تطوير منشآت الدعم الأساسية:** تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تطوير المنشآت الأساسية اللوجيستية، قطاع الموارد المائية، من أجل أمن مائي أفضل وتطوير الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص"[1] تبرز برامج الإنعاش الاقتصادي، رؤية الجزائر للفترة 2016-2030، من أجل إقلاع اقتصادي، "في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل ويهدف إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة"[2]، تتوزع تلك المراحل على الفترات الزمنية التالية: 2016-2019، ثم 2020-2025، وأخيرا 2026- 2030.

في هذا الصدد، "يمكن الحديث على البرامج التنموية الاقتصادية بالمعنى الواسع، باعتبارها أهداف إنمائية مصاغة من الجهات السياسية المسؤولة"[3]، والتي تهدف للاهتمام بالمورد البشري والعناية به وترقيته في جميع المجالات، وتوفير جميع الإمكانات المالية والمادية، خاصة في قطاعات "التعليم Le Secteur De L'éducation ، التكوين المهني La Formation Professionnelle، الصحة La Santé، الشباب والرياضة Jeunesse Et Sport، الثقافة والاتصال Culture - Communication، الشؤون الدينية Affaires Religieuses"[4]، وهو ما "يسمح للجزائر للتحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة".[5]

خلاصة

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده**، 11 ماي 2021، تم زيارة الموقع يوم 19 ماي 2024، على الساعة: 21:00، على الرابط: https://www.premier ministre.gov.dz/ar/post/%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%87

[2]- بن عدة، امحمد ولكحل، محمد، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، 2022، جامعة غليزان، الجزائر، ص، 412.

[3]- صالحي وقماز، مرجع سابق، ص، 106.

[4]- نفس المرجع، ص، 108.

[5]- روشو، عبد القادر، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تحديات جائحة كورونا "كوفيد-19" (دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030)**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، السنة 2021، جامعة تيسمسيلت، ص، 159.

برز الكيان الجزائري كأمة ودولة منذ القدم، وقد تعرض لتغيرات عديدة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بفعل عدة عوامل، منها الغزو الأجنبي، الذي حارب الهوية الوطنية، وارتكب مجازر بحق الجزائريين ونهب ثرواتهم، وقد واجه المجتمع الجزائري، الاحتلال الأجنبي من الفترة القديمة حتى المعاصرة، بحركات اجتماعية وطنية مقاومة، لاسيما بعد الغزو الذي تعرض له من طرف الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830، حيث سقطت العاصمة وتبع ذلك، أعمال عنف فظيعة ارتكبها الجنود في حق الجزائريين وممتلكاتهم ومقدساتهم، مع تحطيم بنى المجتمع الثقافية والاجتماعية، وتفكيك عنيف لكيانهم السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي.

انخرط الجزائريون في الفعل المقاوم للاحتلال الفرنسي، إذ لم يفارق مفهوم الدولة، الصورة الذهنية الجماعية للأمة الجزائرية، كما كان النضال السياسي والعسكري لاستعادتها هدفا لجميع الحركات الوطنية الاجتماعية المقاومة، التي ناضلت ضد احتلال كولونيالي، اعتمد على العنف لبقائه، وقد عبرت برامجها النضالية على إعادة استرجاع الدولة الوطنية، والذي تحقق بالاستقلال يوم 05 جويلية 1962.

كانت طموحات القيادة الثورية كبيرة، قبل وبعد استقلال الجزائر، من حيث تصور شكل بناء الدولة الوطنية وتنظيم المجتمع، وقد واجهت الجزائر المستقلة، مخلفات الحرب، وتحديات التنمية، الشيء الذي دفع القيادة السياسة لتسريع وتيرة الانجازات لتحقيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سمح بعد بضعة عقود، بظهور بعض الاختلالات، أدت إلى زيادة المطالب الاجتماعية، عبر عنها الجزائريون بأفعال احتجاجية ضمن حركات اجتماعية متعددة.

الفصل الرابع
الفعل الاحتجاجي
والحراك الشعبي في الجزائر

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

1. الاستقلال وأزمة الحكومة المؤقتة
2. الاستقلال والحركات الاحتجاجية العنيفة
3. خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر
4. أنواع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر
4-1- الحركة الاجتماعية العمالية
4-2- الحركة الاجتماعية الثقافية
4-3- الحركة الاجتماعية الدينية
4-4- الحركة الاجتماعية الطلابية
4-5- الحركة الاجتماعية النسوية

المبحث الثاني: ذخائر الفعل الاحتجاجي في الجزائر

1. ذخيرة المطالب الاجتماعية
2. ذخيرة الجيل
3. ذخيرة الفرصة السياسية
4. ذخيرة الاحتجاج الديني

المبحث الثالث: الحراك الاحتجاجي والعنف المجتمعي

1. مطالب التغيير وممارسات العنف
2. الدولة والمجتمع في مواجهة العنف المقدس
3. الحركات الاجتماعية وأزمة الانتقال للمجتمع المدني
4. الأنماط الجديدة للحراك الاحتجاجي

المبحث الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر

1. الحراك الشعبي كفعل احتجاجي
2. الحراك الشعبي: عوامل اندلاعه وخصائصه وأساليبه
1.2. عوامل اندلاع الحراك الشعبي
2.2. خصائص الحراك الشعبي
3.2. أساليب الاحتجاج خلال الحراك الشعبي
3. التنظيم الأمني للحراك الشعبي
4. الحراك الشعبي والجيش الوطني الشعبي
1.4. تعريف المؤسسة العسكرية
2.4. مهام الجيش الوطني الشعبي
3.4. خصائص الجيش الوطني الشعبي
4.4. مرافقة الجيش الوطني الشعبي للحراك الشعبي

خلاصة

تمهيد

يعد الفعل الاحتجاجي، ظاهرة متأصلة في المجتمع الجزائري، عبرت عنه حركات اجتماعية متعددة، وقد كانت مساراتها مفعمة بالحيوية والنشاط، متنوعة المطالب وثرية في النضال، وهي مزيج بين السياسي والاجتماعي والعمالي والثقافي والطلابي والنسوي، وطبيعي أن تعبر عن مطالب فئات واسعة من المجتمع، الذي خرج من حرب تحريرية دامت 132 سنة ضد الاحتلال الفرنسي، عانى خلالها من الجوع والفقر والحرمان، وبعد الاستقلال، كانت الطموحات كبيرة ومخلصة في بناء دولة وطنية، تلبى فيها جميع مطالبه، وينعم فيها بالرفاهية والازدهار.

لقد أدت الاختلالات البنيوية التي عرفتها الدولة لعوامل عديدة، لعدم تحقيق طموحات الفئات الاجتماعية، مما دفعها إلى الحراك الاحتجاجي بمشاعر السخط والتهميش، وبعنف أحيانا ضد الدولة ومؤسساتها، كانتفاضة 05 أكتوبر 1988، واحتجاجات 19 جانفي 2011، والحراك الشعبي 22 فيفري 2019، وقد عبرت تلك الاحتجاجات، وعلى عدة مستويات، عن درجات من الحرمان النفسي والاجتماعي والثقافي لفئات واسعة من المجتمع، من خلال ذخائر متنوعة للفعل الاحتجاجي.

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

تنشأ الحركات الاجتماعية عادة في مناخ أزمة، لذلك فهي غالبا ما تأخذ طابعا احتجاجيا ضد الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، وفي الجزائر، ارتبط ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، بالتغيرات التي شهدها المجتمع بعد الاستقلال، والتي زادت فيها حدة المطالب الاجتماعية، نتيجة تأخر الدولة في تلبيتها، أوعجزها أحيانا في الاستجابة لمطالب العديد من الفئات الاجتماعية، التي عبرت بأفعال احتجاجية عن سخطها عن واقعها الاجتماعي.

ظهرت تلك الحركات كتعبير اجتماعي احتجاجي عن أوضاع يعيشها المجتمع، ازدادت فيها حدة المطالب مع تنوعها واختلاف أهدافها، وإن كانت تحمل بعض السمات الموافقة لسمات الحركات الاجتماعية العالمية لتشابه الفعل الإنساني كثيرا، لذلك فإن معرفة أهم خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالجزائر ضرورة يقتضيها البحث قبل معرفة أنواعها.

1- الاستقلال وأزمة الحكومة المؤقتة:

خاض الشعب الجزائري كفاحا مريرا طيلة 132 سنة (1830-1962)، لطرد المحتل الفرنسي وإعادة بناء الدولة الوطنية، وقد كانت ثورة أول نوفمبر 1954، آخر الثورات الشعبية التي حقق بها الاستقلال، بعد توحد الكلمة والفعل الجمعي المقاوم، ليقدم من خلالها، أروع مثال في التضحية من أجل الحرية، واسترجاع الكيان الجزائري وتخليصه من ظلم الفرنسيين وطمسهم للذاكرة الوطنية والتاريخ.

عرفت مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وعلى الصعيد الاجتماعي، "فترة من الفوضى، ومما ساعد على وقوع الفوضى أن التوعية السياسية تضاءلت... هذه الحالة التي ساد فيها الاضطراب قبيل الاستقلال بشهر واحد لم تمنع قيام المساعي الحثيثة من أجل توحيد الصف "[1].

لقد خلف الإرث الاستعماري، تناقضات فكرية بين الجزائريين برزت في مؤتمر طرابلس (27 ماي إلى 04 جوان 1962)، لتحديد شكل الدولة والسلطة بعد الاستقلال،

[1]- الأشرف، مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة، بن عيسى، حنفي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص، 11.

فالحكومة المؤقتة التي فسحت لها المجال جبهة التحرير الوطني التي لم يعد لها وجود منذ 1958 كحزب[1]، أًصبحت لديها الشرعية الدولية، من خلال عقد المفاوضات مع فرنسا واستلام السلطة بعد الاستقلال، لكن الواقع في الجزائر، يبين أنها لم "تبذل أي جهد بسبب وجودها في الخارج لكي تصبح لها سلطة ثورية مباشرة"[2]، لاسيما أنها تعد امتداد للجنة التنسيق والتنفيذ التي انسحبت إلى الخارج بفعل اغتيال أعضائها والقبض عليهم والتضييق عليها، مما قلص من حركتها في الداخل، لذلك لم يبق في الميدان إلا جيش التحرير الوطني، الذي أثبت ولاؤه للشعب وتلاحمه معه، ومساندته له ودعمه للتحرر من براثن الاحتلال، وهو ما عزز سلطته وصورته الذهنية لدى الجزائريين.

من جهة أخرى، ضم مؤتمر طرابلس، كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، حيث تعلق أمره اليومي بنقطتين: -دراسة مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، -تحديد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني"[3]، وقد أقر المؤتمر، النظام الاشتراكي والحزب الواحد كنموذج للتنمية[4]، رغم انسحاب الحكومة المؤقتة لاعتراضها على عدم تحقيق نسبة الثلثين في التصويت، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة سياسية، استمرت حتى بعد إعلان الاستقلال الوطني.

أمام هذا الوضع، "اضطرت جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، أن تفسح المجال لجيش التحرير لكي يحتل الصدارة"[5]، بالنظر للأوضاع المأساوية والمزرية التي كانت عليها الجزائر عشية الاستقلال، والحاجة الملحة لإصلاح الدمار الذي خلفته الحرب، حيث لم تملك مؤسسات الجزائر المستقلة، القدرة على التكفل بأوضاع الشعب الآنية إلا جيش التحرير الوطني المهيكل والمنظم، والمتمتع بعديد القدرات والإمكانيات البشرية والمادية،

---

[1]- الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص، 384.

[2]- نفسه.

[3] - Benkhadda, Benyoucef, **l'Algérie à l'indépendance. la crise de 1962,** Alger, Imprimerie Dahleb, 1997, p, 14.

[4] -Ibid, p, 163.

[5]- الأشرف، مرجع سابق، ص، 384.

لذلك، فقد "آلت إليه جميع الأمور المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها"[1].

تعد الأزمة التي واجهتها الجزائر صيف 1962، " أزمة معقدة الفهم، لأنها تميزت بالعديد من الانقسامات المتغيرة"[2] والتوترات السياسية بين العصب المختلفة، قبل وبعد إعلان الاستقلال، وقد أثر الإعلان عن إنشاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في 22 جويلية 1962، على الحكومة المؤقتة، حيث استقال عدد من الوزراء، وفضل آخرون الانسحاب لتجنيب البلاد الفوضى[3]، كما كشفت من جهة أخرى "الأحداث التي زعزعت الجزائر المستقلة حديثا، عن التناقضات المستورة"[4]، التي كانت بين مختلف النخب السياسية والمندفعة نحو سباق الاستحواذ على السلطة، مما خلف شعورا لدى الشعب بالتهميش والتقصير في القيام بالواجبات الأساسية لإنقاذه من الوضع المتردي، وقد كشفت تلك الأحداث عن "الانشقاق بين السلطة النظرية وبين السلطة الفعلية التي انبثقت كنتيجة للتقصير في حل المشاكل وكنتيجة لضرورات الحرب"[5].

أفرزت هذه الأحداث، أول حركة اجتماعية احتجاجية في الجزائر المستقلة، إذ خرجت الجماهير الشعبية في حركة عفوية بالعاصمة ومدن أخرى منادين بـ **"سبع سنين بركات"**[6]، للتعبير عن ضرورة إيجاد حل للخلاف بين الإخوة الأشقاء ووقف كل الأفعال التي تسيء للثورة وتضحيات الشعب من أجل افتكاك حريته واستقلاله، والاهتمام ببناء الدولة وتلبية احتياجات الجزائريين الملحة.

من جهة أخرى بينت هذه الأحداث، عن فقر سياسي ونقص في الوعي لعدد من المناضلين، لعدم إدراكهم العواقب الناجمة عن عملية تحريض الجماهير الشعبية للدخول في

---

[1]- الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، مرجع سابق ص، 385.

[2] - Arezki, Saphia**, De L'ALN à L'ANP. La construction de l'armée algérienne 1954-1991**, préface de Malika Rahal, Alger, éditions Barzakh, 2018, p, 159.

[3]- براهيمي، عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ابريل 2001، ص، 84.

[4]- بوكراع، لياس، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة، خليل، أحمد خليل، بيروت، ANEP ودار الفارابي، الطبعة الأولى، 2003، ص، 68.

[5]- الأشرف، مرجع سابق، ص، 386.

[6] - Benkhadda, Op.cit, p, 170.

هذا الصراع السياسي، وهو أكبر دليل على الطيش، الذي يؤدى إلى فتنة شاملة، تترك آثارا لا تمحى وأحقادا لا تنسى، وتهدد بتقسيم شمل الأمة وتمزيق صفها[1].

2- الاستقلال والحركات الاحتجاجية العنيفة

أفرزت أزمة الحكومة المؤقتة مجموعتان متنافستان ضمتا سياسيين ومجاهدين، "الأولى سميت "بمجموعة تيزي زو"، وأهم قادتها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، متحالفة مع الحكومة المؤقتة، وانضمت إليها الولاية الثالثة والرابعة والثانية"[2]، بينما كانت المجموعة الثانية التي "سميت بمجموعة تلمسان، وعلى رأسها أحمد بن بلة وهيئة الأركان والولايات الأولى والخامسة والسادسة، وقد تمكنت من دعم صفوفها بتحالفات ظرفية مع عباس فرحات وأحمد فرنسيس"[3].

أدى انقسام المجموعتين وعدم التفاهم، إلى تسارع وتيرة الأحداث وحدوث انقسام في التصور والتشدد في الطرح بين الطرفين، وتمسك كل طرف بأحقيته في السلطة، لاسيما وأن مجموعة تلمسان، قامت بتأسيس المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في 22 جويلية 1962، وتمكنت من دخول العاصمة واستلام السلطة في 04 أوت 1962، رغم ما صاحب ذلك من أحداث مأساوية، وخروج الجماهير الشعبية في حراك احتجاجي للتعبير عن شعورها بالغضب من المجموعتين.

زاد تفاقم الوضع، إذ "بدلا من أن تستتب الأمور، ظهرت حركة احتجاجية في منطقة القبائل بزعامة حسين آيت أحمد، أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية"[4]، الذي أعلن انشقاقه عن "جبهة التحرير الوطني" التي قادت رفقة جيش التحرير الوطني، الكفاح السياسي والعسكري لتحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي، و"أسس جبهة القوى الاشتراكية، وثار في منطقته بالقبائل في 29 سبتمبر 1963"[5]، بمساندة العقيد محند

---

[1]- الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص، 389.

[2]- بوحنية، قوي وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص، 154.

[3]- نفسه.

[4]- بومغار، لطفي، ونوران، سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق، في: الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011، ص، 314.

[5]- نفس المرجع، ص، 156.

أولحاج، ومن خلال حركة احتجاجية مسلحة، كتعبير و"شكل من أشكال رفض النظام السياسي"[1]، وقد توقفت تلك الحركة المسلحة بعد انسحاب أولحاج "الذي فضل الدفاع عن الوحدة الوطنية، لمقاومة الاعتداء المغربي"[2] الذي استهدف الحدود الغربية للبلاد في شهر أكتوبر 1963.

3- خصائص الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر: تتسم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر بعدة خصائص منها:

- **التموضع في المدينة "** كفضاء اجتماعي، سياسي، بحيث أهمل الريف والقوى الاجتماعية الشعبية خصوصا الموجودة فيه"[3]، والمدينة في الجزائر ارتبطت تاريخيا بالحقبة الكولونيالية كفضاء للحركة الوطنية، من خلال ممارسة النضال السياسي والنقابي، بتعبئة الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي، الشيء الذي رسخ الممارسة النضالية حتى بعد فترة الاستقلال، ذلك أن المدينة كفضاء اجتماعي عمراني تتوافر به إمكانات الاهتمام بالسياسي واستقطاب الشباب لاسيما العاطلين عن العمل، لذلك شكلت ساحاتها العمومية ومسارحها وقاعات السينما بها، أماكن لعقد المنتديات والاعتصامات والتظاهر والمسيرات...، وتطور بها الصراع الاجتماعي من جيل لآخر، كما حظيت باهتمام الإعلام المكتوب أو السمعي البصري أو شبكات التواصل الاجتماعي.

درجت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، على اتخاذ المدينة كمنطلق لتنفيذ برامجها، ذلك أن المدينة بخصائصها الحضرية، تشكل "فضاء العيش الاجتماعي المشترك، ومكان تقاسم القيم الثقافية بين أفرادها ومكوناتها الاجتماعية، لكن هذه الرؤية الطوباوية للمدينة تصل أحيانا إلى ضد مقصودها؛ حيث تتحول المدينة بمجالاتها الحضرية، مركزا وأطرافا، إلى فضاء كاشف للفوارق، ومعرٍ للتمايزات الاجتماعية، فتغدو فضاء

---

[1]- معاش، الطيب، وبكاي، رشيد، **كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر**، محطات تاريخية، الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 03 العدد 01، مارس 2021، ص، 195.

[2]- براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، مرجع سابق، ص، 96.

[3]- جابي، عبد الناصر، والكنز، علي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 262.

للاحتجاج"[1]، من هذا المنظور، ومن خلال الإدراك السوسيولوجي لمعنى الحركة الاحتجاجية، ترسخ في المخيال الجزائري، أن المدينة - فضاء تتداول به مستويات فكرية وتعليمية عليا- أقوى من الريف المهمش المرتبط بالبداوة و"الدوار"، وهو ما دعم صفوف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية على الدوام، بروافد من الجماهير النازحة من الريف والفقيرة، نحو المدن، التي تتوفر على موارد عيش هامة.

- **عدم وضوح البرامج النضالية** للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، فضلا عن أنها حركات مطلبية، فهي لا تمارس الاحتجاج كقوة اقتراح بل من أجل مخاطبة السلطات بعنف رمزي سواء في خطاباتها أو شعاراتها أو ممارساتها لتحصيل مطالبها، تحركها مشاعر السخط والغضب لعدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تحقق مطالبها المرفوعة للسلطات.

- **احتلال الفضاء العام** لممارسة الضغط على السلطات وتعطيل الحياة العامة، وإبراز قدرتها على احتلاله لفرض تصورها وبرنامجها، الشيء الذي يدفع الفاعلين لنبذ تلك الممارسات وعدم مساندتها، وإعطاء فرصة لأجيال من الشباب إلى انتهاج العنف في حراكهم الاحتجاجي.

-**انتهاج العنف لعرض مطالبها،** مما يدل على ضعف خطابها السياسي، وعدم قدرتها على مواءمة برنامجها مع الواقع الاجتماعي وتعارضه مع القيم التي تبناها المجتمع الكلي.

- **غياب قيادة مؤثرة ومؤطرة للعمل الاحتجاجي،** كما أن غياب شخصية كاريزماتية جعل من تلك الحركات ذات طابع غوغائي ولا تملك التأثير الحقيقي والفعال في المجتمع، وقد ظهر ذلك جليا في نوعية الشعارات المرفوعة خلال المظاهرات.

- **حركات احتجاجية مطلبية،** تشترك هذه الحركات في العمل خارج الأطر الحزبية والنقابات، واللجوء إلى الاحتجاج المباشر مثل المظاهرات والاعتصامات والإضرابات بدلا من العمل السياسي المنظم أو الاتصال بالسلطات المعنية للحصول على تصريح مسبق للتظاهر، وقد عبر ليبسكي عن ذلك النشاط الاحتجاجي (Protest activity) "باعتباره أداة

[1]- سعود، الطاهر، ومهورباشة، عبد الحليم، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية،** مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 5، العدد 18، خريف 2016، ص، 94.

للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر انفتاحا وتقبلا لمطالب وضغوط جماعات محددة"[1].

4- أنواع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

1-الحركة الاجتماعية العمالية:

ينبغي تتبع المسار التاريخي الاجتماعي لتكون الطبقة العاملة في الجزائر، حتى نفهم سوسيولوجية الحركة الاجتماعية العمالية، فبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، عملت على ارتكاب العديد من المجازر في حق الجزائريين، ومصادرة أراضيهم الزراعية، ذلك أن " الدافع الاقتصادي للغزو الفرنسي للجزائر، يفسر السياسات الاستعمارية المختلفة وأثرها البعيد المدى على البنية الاجتماعية المحلية. فلم تكن الجزائر مقصودة فحسب لكي تكون سوقا جديدة للسلع الفرنسية إنما كانت مقصودة أبضا لكي تصبح مستعمرة استيطانية"[2]، من جهة أخرى، حدد مرسوم 22 جويلية 1834 "الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية، ولاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا"[3].

تم تحويل الأراضي حسب حاجة الاقتصاد الكولوينالي، إذ الحفاظ عليها "شيء خطير على المستعمرة والبلد الأم على السواء، لقد شجع توزيع أراضي القبائل، بل حدد **أولا**، كوسيلة لإضعاف القبائل المضطهدة التي كانت تقف دائما تحت حافز العصيان، **ثانيا** كالطريق الوحيد للتحويل الأوسع للملكية في الأرض من أيدي الأهالي إلى أيدي المستعمِرين"[4]، الذين ازدادت أعدادهم بعد الحرب الفرنسية البروسية سنة (19 جويلية 1870 إلى 10 ماي 1871)، ما أدى لتدمير بنية المجتمع الجزائري وتهجيره من أراضيه، مما أفقده مورد رزقه وهدد وجوده الاجتماعي، وهو ما دفع بالجزائريين للبحث عن فرص

---

[1]- المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27، صيف 2010، ص، 161.

[2]- الأزرق، مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، ترجمة، كرم، سمير، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبيعة الأولى، 1980، ص، 50.

[3]- عدي، الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1960/1830**، ترجمة، عبد الله، جوزيف، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص، 61.

[4]- ماكس، كارل، **حول الهند والجزائر**، ترجمة، الدشوني، شريف، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1980، ص، 114.

عمل أخرى سواء لدى المعمرين كفلاحين وعمال أجرة زهيدة، وظروف عمل قاسية وحقوق مهضومة، أو الهجرة لفرنسا للعمل في المناجم والمصانع وورشات البناء...، رغم أنه لم تكن لديهم مؤهلات تكوينية تسهل لهم الانضمام إلى ورشات الاقتصاد الرأسمالي الغربي.

"منذ عام 1918، بدأت مرحلة جديدة للمسيرة الطويلة لطبقة الفلاحين: فقد خرجت من عزلتها، فخلال الحرب العالمية الأولى، حاربت الشبيبة الفلاحية في ساحة الوغى الأوربية، فقد نقلت إلى القرى ما تعلمته حول الحركة الديمقراطية والحركة العمالية الفرنسية فالتحولات الاجتماعية-الاقتصادية التي حصلت في مدن الجزائر قد سمحت بولادة حركة وطنية حضرية"[1]، إذ أدى احتكاك العمال المهاجرين الجزائريين بنظرائهم الفرنسيين وتأثرهم بالتيارات الفكرية السائدة آنذاك لاسيما الماركسية بعد نجاح الثورة البلشفية، واستغلالهم تلك الظروف لتجميع الجهد العمالي ضمن نقابة تدافع عن حقوقهم، فالحركة النقابية في الجزائر غير موجودة عمليا من فترة الاحتلال حتى الحرب في عام 1914، وهناك سببان لتفسير ذلك: - انعدام تقريبي لبناء تحتي صناعي. - استحالة مشروعة لتنظيم الجزائريين"[2]، إلا أنه مع فترة الحرب وأثار الدمار والخراب الذي حل بقرنسا، تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين بتزايد فرص العمل وتحسين المستوى الاجتماعي للعائلات، إذ "ارتفع عدد المهاجرين من 5000 عام 1912 إلى 92000 في عام 1923"[3]، وهو ما سمح بتشكيل "نجم شمال إفريقيا" سنة 1927 بقيادة مصالي الحاج كتنظيم نقابي يدافع عن العمال المهاجرين وحقوقهم، مستغلا علاقته النضالية التي جمعته مع الحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية المنبثقة عنه.

لم ترق وضعية العمال الجزائريين بالمهجر خاصة بعد حل "نجم شال إفريقيا" سنة 1929 من طرف فرنسا، لكنها بقيت أفضل حالا من العمال بالجزائر، على مستوى التنظيم والحقوق، وحتى مطلع الخمسينات، بقي عالم الشغل للجزائريين منحصرا في الزراعة (زراعة الكروم) لدى المعمرين وبعض الأعمال الصناعية والخدماتية المرتبطة بخدمة

[1]- جغلول، عبد القادر، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، ترجمة، عباس، فيصل، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1982، ص، 130.
[2]- نفس المرجع، ص، 151.
[3]- نفسه.

الإدارة الاستعمارية والكولون، كما عملت تلك الإدارة على إتباع سياسة عنصرية تجاه الطلبة الجزائريين، بتوجيههم أثناء دراستهم للتخصصات العلمية والتكوينية المهنية التي سوف يزاول فيها المتخرج عمله، وهي مرتبطة أساسا بخدمة إدارة الاحتلال، كتخصصات الكهرباء، البناء، النسيج، مهن يدوية، والتي لم تشكل قاعدة لطبقة عمالية حقيقية في الجزائر، حيث "كان العمال الجزائريون إلى غاية 1956 ينخرطون في النقابات الفرنسية ولاسيما CGT، ولكن الوضع سيتغير بإنشاء منظمتين نقابيتين إحداهما خصم للأخرى ومتناقضتين فيما بينهما، الأولى قريبة من الحركة الوطنية الجزائرية MNA وهي USTA والثانية قريبة من جبهة التحرير الوطني وهي الاتحاد العالم للعمال الجزائريين (UGTA)"[1] ، الذي تأسس لدعم الثورة التحريرية، حيث ارتكز عمله على دعم الجهد النضالي، إذ نشر كتيبا بمناسبة تأسيسه بين فيه "أنه لا يمكن لأي إصلاح للحالة الاجتماعية أن يتم بدون انقلاب للبنى القائمة... وهو يصر على الاعتقاد، ... بأن استقلال الجزائر فقط سيحدث توازنا في العلاقات مع المتعاونين الفرنسيين، ونموا وتطورا في المصلحة الوطنية، واستثمار موارد الأرض الجزائرية"[2]، في هذا السياق، نظم العمال إضرابات منها إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957 حتى 04 فيفري1957 وكذا يوم 17 أكتوبر1961 بباريس.

شكلت تلك الممارسات النضالية ملامح للحركة العمالية، وبعد الاستقلال، شكل العمال الخلايا الأولى للنهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الشاملة، ذلك أن " الحركة العمالية بعد مشاركتها في الكفاح من أجل التحرير، تحولت بعد الاستقلال خلال عقد إلى عقدين "لمنظمة جماهرية"[3] تساهم في الجهد التعبوي الذي يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني لإدارة شؤون البلاد وإنجاح المخططات التنموية، ورغم ضعف القطاع الخاص وتنامي القطاع العام، لانتهاج الدولة النظام الاشتراكي، إلا أن ذلك لم يمنع من "ظهور

---

[1]- شرفي، عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، ترجمة، عالم، مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص، 362.

[2]- جغلول، مرجع سابق، ص، 162.

[3] - Boutefnouchet, Mostefa, **Société et modernité, les principes du changement social,** Alger, office de publication universitaire, 2004, p, 253.

النضالات العمالية، إذ لجأ العمال إلى العوارض والتجمعات أولا، ثم إلى الإضراب الذي أصبح ممارسة مألوفة أثناء السبعينات"[1].

جدول رقم (06) "يبين لنا تقسيم الإضرابات الكمي والنسبي حسب القطاع القانوني"[2]

السنة	التصور الإجمالي السنوي للإضرابات	%	حصة القطاع العام	%	حصة القطاع الخاص	%
1969	72 إضراب	99.99	04 إضراب	5.55	68 إضراب	94.44
1970	99 إضراب	99.99	13 إضراب	13.13	86 إضراب	66.86
1971	152 إضراب	99.99	25 إضراب	16.44	127 إضراب	83.55
1972	146 إضراب	99.99	25 إضراب	17.12	121 إضراب	82.87
1973	168 إضراب	//	//	//	//	//
1974	254 إضراب	//	//	//	//	//
1975	392 إضراب	99.99	107 إضراب	27.29	285 إضراب	72.70
1976	330 إضراب	100	132 إضراب	40	198 إضراب	60
1977	521 إضراب	99.99	182 إضراب	36.27	332 إضراب	63.72
1978	323 إضراب	99.99	88 إضراب	27.24	235 إضراب	72.75
1979	696 إضراب	99.99	260 إضراب	37.35	436 إضراب	62.64
1980	922 إضراب	99.99	420 إضراب	45.55	502 إضراب	54.44
1981	819 إضراب	99.99	487 إضراب	59.46	332 إضراب	40.53
1982	732 إضراب	99.99	460 إضراب	62.84	272 إضراب	37.15
1983	895 إضراب	99.99	592 إضراب	66.14	303 إضراب	83.85
1984	855 إضراب	99.99	475 إضراب	55.55	380 إضراب	44.44
1985	809 إضراب	99.99	360 إضراب	44.49	449 إضراب	55.51
1986	640 إضراب	99.99	327 إضراب	51.09	313 إضراب	48.90
المجموع	8433 إضراب	99.99	3990 إضراب	47.19	4453 إضراب	52.80

ملاحظة: مجموعة الإضرابات باستثناء سنتي 1973، 1974.

[1]- الهرماسي، محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1999، ص، 7.

[2]- جابي، عبد الناصر، **الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**، الجزائر، دار الحكمة، 1995، ص، 169.

يبين الجدول تنامي ظاهرة الإضراب في القطاع العام والخاص، رغم حداثة الطبقة العمالية في الجزائر، لاسيما في قطاع الصناعة التي استقطبت أعدادا هائلة من الشغيلة، لاعتماد الدولة سياسات اقتصادية تهدف إلى إنجاز بنية تحتية صناعية قوية، تستغل من خلالها الثروات المعدنية الباطنية وتحويلها إلى منتجات للاستعمال في تحقيق النهضة الاقتصادية.

كما يفسر الجدول الصراع داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية، "على الرغم من حداثة تشكل طبقة عمالية صناعية فإنها تفاعلت مع الأحداث وتشكل لديها وعي حقيقي بأوضاعها تفسره أكثرية مطالبها، وإن كانت الرؤيا تختلف بينها وبين بعض ممثليها في المستويات القيادية المختلفة، وهذا من شأنه أن يخلق بؤرا إضافية لإثارة الصراع الذي قد يؤدي إلى الإضرابات"[1].

بدأ نشوء الحركة العمالية المطلبية، من وعي الطبقة العاملة بحقوقها وأوضاع عملها، وبداية تحضر صراعها مع إدارة المؤسسات الصناعية وأرباب العمل وإدراكها للمكانة التي تحتلها في سلم الاقتصاد الوطني، لذلك كانت "بعض المطالب العمالية من وراء الإضرابات ذو طابع سياسي، كالمطالبة بخلق مجالس عمالية ديمقراطية، ومعارضة الطرد التعسفي للعمال ولكثير من ممثليهم على مستوى الأجهزة المنتخبة خصوصا...، وإذا كانت المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل هي التي تتصدر أسباب الإضرابات، فإنها تهدف في نهاية المطاف إلى محاولة كسب مزيد من النفوذ والسلطة من وراء مثل هذه المطالب المادية التي تجلب أنصارا كثيرين"[2].

لعل من خصائص الحركة العمالية، قدرتها على تجسيد مطالب العمال من خلال الضغط على المؤسسات حتى خارج الأطر النقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، فقد تركزت الطبقة العاملة في الجزائر في المناطق الحضرية (الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة) مما أهلها للقيام بدور طلائعي في النضال العمالي، لامتلاكها مستوى من الوعي "وفي الواقع إذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الإضرابات، يمكننا القول إن عمال المدن يتميزون

[1]- غربي، علي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995، ص، 347.

[2]- نفس المرجع، ص، 352.

بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى من رفاقهم في الريف"[1]، الشيء الذي انعكس إيجابا على الحركة العمالية وقيادتها، كما أن الأعضاء المنتسبين لها، تكونت أساسا منذ مطلع السبعينات بفئات عمالية شابة، ساهمت الظروف الاجتماعية الاقتصادية في ولوجهم عالم الشغل باكرا، وهي الخاصية التي كان لها أثرا واضحا على ممارسات الحركة العمالية، "فبالمقارنة مع العامل الكبير في السن الأكثر انضباطا وإنتاجية، فالكثير من الدراسات تؤكد أن العامل الشاب، الذي التحق بصفوف الطبقة العاملة في السبعينات هو الذي منح خصائصه النقدية للمؤسسة العمومية"[2].

يبرز هنا دور الجيل في قيادة الإضرابات والاعتصامات داخل المؤسسات الإنتاجية والشركات والمصانع، وتفاعله مع الحركية المطلبية، ما نتج عنه في عقد الثمانينات انتشار مظاهر العنف خلال إضراب العمال كخاصية جديدة في الحركة الاجتماعية العمالية، حيث يتجه العنف العمالي "في أغلب الأحيان ضد ممثلي الإدارة (مدير الوحدة مسؤول المستخدمين، رؤساء الفرق) أو ضد أعضاء مجلس العمال في بعض الأحيان... من أعمال العنف كذلك ما قام به عمال مركب الشاحنات والسيارات الصناعية بمناسبة اضراباتهم الجماعية (79، 80، 82) أين قام بعض العمال (مجموعة صغيرة) لمحاولة قطع الطريق الوطني رقم 5 والتعرض بالحجارة للسيارات المارة في الطريق"[3].

لقد ميزت ظاهرة الإضراب الحركة الاجتماعية العمالية في الجزائر، كما فسرت من جهة أخرى العدد الكمي الكبير من المطالب الاجتماعية والاقتصادية للعمال، وهو ما سمح ببروز تلك الحركة في المشهد السياسي الجزائري كقوة اجتماعية مؤثرة لاسيما بعد انتفاضة 1988/10/05، وما تلاها من مظاهر احتجاجية لأطياف المجتمع الجزائري ولمطالب وبرامج مختلفة، لاسيما خلال الألفية الجديدة والوفرة المالية للدولة، ما سمح بمطالبة قطاعات عمالية واسعة من الاستفادة من تلك الوفرة من خلال رفع الأجور والمنح والعلاوات، زيادة على تطبيق تلك الزيادات بأثر رجعي منذ سنة 2008.

---

[1]- عنصر، العياشي، التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، في: الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995، ص، 391.

[2]- جابي، عبد الناصر، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الإجتماعية**، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، 2011، ص، 40.

[3]- جابي، **الجزائر تتحرك...**، مرجع سابق، ص، 239.

2-الحركة الاجتماعية الثقافية:

عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلال الجزائر سنة 1830 على تقسيم المجتمع الجزائري إلى أقليات، لذلك قام علماء الأنثروبولوجيا بدراسة عادات وتقاليد ولهجات تلك القبائل ونمط معيشتها والاختلافات الموجودة بينها، وكرست تلك الآراء والأبحاث في المجلة الإفريقية الصادرة منذ 1856 حتى 1962 وجهة النظر الفرنسية الداعمة إلى تقسيم الكيان الجزائري إلى كيانين منفصلين من حيث اللغة رغم التاريخ المشترك بين مكوناته، لذلك أقيمت مدارس خاصة في منطقة القبائل تدرس بها اللغة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، كما أسست الأكاديمية البربرية بفرنسا بداية القرن العشرين بباريس، تخرج منها عدة باحثين نشطوا الحركة الثقافية البربرية، وقد كان لتلك الحركة امتداد في أوساط حزب الشعب الجزائري، الذي ما فتئ أن تفجرت به الأزمة البربرية سنة 1949، والتي بدأت عوارضها حينما "قرر مصالي إنشاء أسبوعية إعلامية باللغة العربية بعنوان "المغرب العربي" وهي المرة الأولى التي تكون فيها للحركة الوطنية الجزائرية صحيفة إعلامية نوعية بالعربية"[1]، لذلك استمر "الصراع داخل الحركة حول مسألة الهوية الوطنية وبلغ ذروته سنة 1949 فيما يعرف بالأزمة البربرية، ففي سنة 1945 طالب بناي واعلي (عضو في لجنة تنظيم حزب الشعب بتوحيد المنطقة التي يتحدث سكانها اللهجة البربرية، لكن قيادة الحركة رفضت مطلبه، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1948 وبتشجيع من بناي واعلي وعمار ولد حمو، حاول علي يحي تأسيس حركة شعبية بربرية في المهجر...، وكرد فعل لهذا العمل قامت قيادة PPA-MTLD بحل فدراليتها في فرنسا وذلك في شهر شباط/ فبراير 1949"[2].

بعد عقدين من الاستقلال، "طرحت مسألة الهوية الأمازيغية ومترتباتها اللغوية والثقافية والرمزية بقوة عبر بوابة الحراك الاحتجاجي في ربيع 1980"[3]، والذي جاء نتيجة لعدم السماح بإلقاء الكاتب مولود معمري لمحاضرة حول الشعر القبائلي القديم، مما أجج

---

[1] - Ouerdane, Amar, la « crise berbériste » de 1949, un conflit à plusieurs faces, in Chaker, Salem et autres, **Berbères, une identité en construction,** Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N° 44, 1987, sur le site : https:// www. persée.fr.

[2]- فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995، ص، 31.

[3]- سعود ومهورباشة، مرجع سابق، ص، 103.

شعور الطلبة بالإقصاء الهوياتي لينتقل الحراك الاحتجاجي خارج أسوار الجامعة، وهو ما أدى إلى عملية تهييج للجماهير بالشوارع والأحياء، مما تسبب في تراكم حالة العداء للدولة.

كانت احتجاجات الحركة الثقافية البربرية في "الربيع الأمازيغي سنة 1980"، نتيجة لتراكمات من النضالات والمطالبات بترسيخ الهوية واللغة الأمازيغية في مواثيق الدولة الوطنية بعد استعادة استقلالها، وهي مطالب لم تستجب لها السلطة، ذلك أن بيان أول نوفمبر 1954 قد أكد على احترام جميع الحريات دون التمييز بين الأعراق، والهوية الجزائرية المشتركة بين جميع السكان (أمازيغ وعرب) هي نتاج لتاريخ مشترك، لذلك كان دستور الدولة الجزائرية مكرسا لحالة الوفاق بين أطياف الشعب دافعا بالأمة لبناء الدولة واستعادة مقوماتها.

تشير "عدد من الكتابات إلى سيرورة تطور الوعي بالمسألة الأمازيغية وانتقالها من مرحلة الإنتاج والتعبئة إلى مرحلة النضال المباشر، وذلك بتركيزها على إبراز عوامل تشكيل وعي الفاعلين، وفضاءات تنشئتهم وموارد عملهم النضالي ووسائله، والأطر التي انتشر منها هذا الوعي"[1]، فقد دفعت مركزة البرامج التنموية وتعميم استعمال اللغة العربية ببعض الفرنكو بربريين، إلى تأجيج النقاشات عن ثقافة أمازيغية محلية مختلفة عن الثقافة الجزائرية العربية ورفض تعلمها، لذلك جاءت أحداث "الربيع الأمازيغي" 1980 كمحصلة لسنوات من الصراع الدائر بين النخب والدولة، لاسيما بعد رفض السلطات الترخيص لمولود معمري بإلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول "الشعر الأمازيغي القديم"، ما أثار احتجاجات الطلبة الذين اعتصموا بالجامعة ونظموا عدة مظاهرات وصدامات مع قوات الأمن، وقد خلفت تلك المواجهات العنيفة عدة ضحايا.

دشنت الحركة الثقافية الأمازيغية بداية عهد صداماتها مع أجهزة الدولة منذ 1977 في بطولة كأس الجزائر لكرة القدم تبعتها المواجهات الدامية في 1980 والتي أدت بالدولة إلى تخفيف القيود الإدارية حول مسألة الأمازيغية، ومع الانفتاح الديمقراطي سنة 1989، ظهرت أحزاب وجمعيات أمازيغية كحزبي جبهة القوى الاشتراكية (الذي كان يعمل في السرية منذ تأسيسه سنة 1963) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأمام الضغط

[1]- سعود ومهورباشة، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية**، مرجع سابق، ص، 103.

المتنامي لمناضلي الحركة الثقافية والاحتجاجات المتواصلة، تم استحداث دائرة للغة والثقافة الأمازيغية بجامعتي تيزي وزو وبجاية في سنتي 1990 و1991، ثم إنشاء محافظة سامية للأمازيغية سنة 1996 بموجب الدستور، غير أن المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية وتدريسها بالمدارس وجعلها لغة وطنية كالعربية، قد أدى بسكان المنطقة لزيادة احتجاجهم من خلال مقاطعة الدراسة لستة أشهر خلال موسم 1994-1995، مع حدوث اشتباكات عنيفة إثر اغتيال المطرب معطوب لوناس شهر جويلية 1998، أعقبتها صدامات وأحداث دامية في الربيع الأسود سنة 2001 مع قوات الأمن وانبثاق ما يسمى "بحركة العروش".

إن تمأسس الحركة الاجتماعية الثقافية الاحتجاجية في الجزائر حول الهوية واللغة الأمازيغية وممارساتها العنيفة تجاه الدولة ومؤسساتها (أحداث جامعة تيزي وزو 1980، أحداث العاصمة 2001، أحداث بريان 2007، أحداث غرداية 2014، أحداث الأربعاء ناث ايراثن 2020) لتنفيذ برامجها المتعلقة بإثبات الكيان الأمازيغي ومطالبة الفاعلين المحتجين وقادتهم فصله عن الكيان الجزائري (كفرحات مهني وكمال الدين فخار)، يشير إلى شرخ عميق في ذهنية وممارسات مناضلي تلك الحركة التي تكرس في بعض مطالبها أطروحات الاستعمار الفرنسي (تجزئة الوطن)، الداعمة لخيار الانفصال وصنع كيان بأقلية عرقية في الجزائر، هذا ما أدى بمقاومة وطنية لبرامج تلك الحركة، لاسيما مع تبني الدولة لتمازيغت كلغة وطنية ورسمية في الدستور[1]، وتدريسها للطلبة، وإقامة مهرجانات وطنية للأفلام والمسارح باللغة الأمازيغية، فضلا عن بث قنوات إذاعية وتلفزيونية ناطقة بالأمازيغية، لذا من الممكن القول أن "المسألة البربرية طرحت ولا زالت تطرح بطريقة خاطئة...، فالشخصية الأساسية للجزائر تختلف عن شخصية عرب المشرق، وبناء على ذلك فإن ما كان ومازال يسمى بالأزمة البربرية إنما هو في جوهره صراع جهوي على السلطة السياسية مقنع بمظهر الصراع الثقافي بين العرب والبربر"[2].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية عدد 82، مؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، الفصل الأول، المادة 04، ص، 07.

[2]- فيلالي، مرجع سابق، ص، 32.

3-الحركة الاجتماعية الدينية:

تأسست الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر من خلال عدة عوامل تاريخية، أبرزها التراث المعرفي ومنهج الحركات السرية السياسة والاجتماعية في الفترات التاريخية المختلفة خلال الدول التي تعاقبت في الجزائر (كالإباضية، الفاطمية...) والمقاومة الفكرية المنتظمة ضد الغزاة الفرنسيين، فبالعودة للتراث السياسي الاسلامي، تأصلت الذهنية العربية عموما على منهج "المدافعة" و"الغلبة" و"العصبية" الدينية ضد السلطان الحاكم، وعبئت الجماهير في حركات واستعمل الدين لتبرير القتل وإبادة الخصم، غير أن كتابات المؤرخين "الرسميين" قد كانت "تحمل بلا هوادة على الحركات والثورات الاجتماعية المعارضة كافة، وتصورها سياسيا على أنها "تطاول" و"تمرد" و"فتنة" ضد "أولي الأمر"، واجتماعيا على أنها هبات "العوام" و"الأسافل" "[1].

لم تكن تلك الحركات الدينية السرية المعارضة والمحتجة إلا حركات اجتماعية احتجاجية تمظهرت في الشكل "الديني" لمقاومة سلطة الحاكم، بتعبئة آلاف "الرجال" الأعضاء والمناضلين "بعصبية" برامجها، مع انتهاج "العنف" كممارسة لتنفيذ تلك البرامج ومواجهة "السلطة القائمة" بحد السيف، لذلك فقد تم تغييب "العقل" في برامج تلك الحركات الاجتماعية الدينية كآلية للحوار مع الآخر "الخصم" واللجوء "للعنف" كممارسة احتجاجية اجتماعية.

"إن ارتباط العنف بالجماعات الإسلامية الاحتجاجية عرفه تاريخنا العربي الإسلامي من خلال "فرق إسلامية" تبنت "خطاب السيف" وهو خطاب له رموزه وعالمه السيميائي المشكل لمخيال "الجماعات الاحتجاجية" ومنشط سيكولوجي له قوة روحية خاصة يتحول إلى قوة مادية"[2].

انتقل ذلك الخطاب العنيف إلى ذهنية جماعات الاحتجاج الديني بالجزائر خلال تلك العصور واستمر في التناقل والتواتر جيلا بعد جيل، فمن ثورة صاحب الحمار أبو يزيد الخارجي ضد الفاطميين حتى ثورتي ابن الأحرش والدرقاوي في القرن 19 م ضد الحكم

---

[1]- إسماعيل، محمود، **الحركات السرية في الإسلام**، مصر، سينا للنشر، ط 5، 1997، ص، 12.

[2]- بوزيد، بومدين، سلطة الرمز و"خطاب العنف" في حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004، ص، 206.

التركي، تجلت ممارسات الحركات الاجتماعية الدينية عبر العصور بانتقال تجاربها في مواجهة خصومها بحد "السيف"، وإن كان النموذج الجزائري سيعرف تغيرا باحتلال البلاد سنة 1830، حيث تبنت الجماعات الدينية وعلى اختلافها (صوفية، إصلاحية ...) بعد فشل المقاومة المسلحة، برنامجا إصلاحيا سلميا لمقاومة الغزو الثقافي الديني الاستعماري.

إن انبثاق الحركات الاجتماعية الدينية في الجزائر في أتون حملات الاستعمار التدميرية لبنى المجتمع، إنما ارتبطت بالمخيال الاجتماعي والتطور التاريخي للمجتمع، واستفادت من تجارب الحركات الأخرى من حيث التنظيم والنهضة التي انطلقت في الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر، والتي كان من روادها جمال الدين الأفغاني، لذلك كان الوعي الديني في الجزائر مرتبطا بإصلاحات زعماء تلك الحركات الاجتماعية الدينية وهو لا يشكل "جوهرا سكونيا لا يقربها التغيير والتبدل، إنما يأخذ صورة الوجود الاجتماعي الذي يقوم فيه، لأن الوعي الاجتماعي والوعي الديني شكل منه، انعكاس لشرط اجتماعي يتجاوزه باستمرار"[1].

شكل منهج حركة الإصلاح والمقاومة الدينية للاحتلال الفرنسي، أساسا لتعبئة الأعضاء المجندين لخدمة القضية الوطنية، في مواجهة المشروع "التنصيري" للشعب الجزائري، لذلك على المستوى النظري ثم التطبيقي، استطاعت الحركة الوهابية "السلفية" بالجزيرة العربية أن تؤثر في زعماء الحركة الإصلاحية الجزائرية خلال تواجدهم بالبقاع المقدسة، حيث استطاعت أن تزحزح الحركة الدينية "التقليدية" الموروثة عن عهد ما قبل الاستعمال الفرنسي، والتي تميزت "في الجزائر على الدوام بتطبيق معين للإسلام يرفض ضم الحقل السياسي وممارسة السلطة إليه"[2].

مع عودة العلماء والطلبة الجزائريين المشبعين بالفكر الوهابي"السلفي"، كانت أهداف الحركة الإصلاحية الدينية محاربة الخرافات والأباطيل والعودة إلى قيم الإسلام الصحيحة، لاسيما وأن المجتمع الجزائري قد وجد في الدين السند الروحي لمقاومة الاستعمار، لذلك كانت "السلفية" محركا اجتماعيا في القرن العشرين ومعبئة للطاقات

[1]- دراج، فيصل، الوعي الديني والوعي الطائفي، في غالي شكري وآخرون، **الإسلام والسياسة**، الجزائر، موفم للنشر، 1995، ص، 76.

[2]- بن عروس، زهرة، وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة، البيطار، غازي، بيروت، دار الفارابي، ط 1، 2002، ص، 17.

النضالية لتجنيدها في خدمة المجتمع والمقاومة، وتعرف وفق منطق التحرر بأن "السلفية تمتاز في عالم الحضارة بالتمرد على الحاضر والاستنجاد بالماضي لاكتساب الطاقة الحرارية التي تنقل المجتمع الجامد إلى السير نحو مستقبله"[1].

ترجم الفكر السلفي على مستوى الفعل الاجتماعي من خلال نشاط أقطاب الحركة الإصلاحية: الشيخ عبد الحميد بن باديس، الشيخ البشير الإبراهيمي، الشيخ الطيب العقبي، من خلال الدعوة الإصلاحية وتعليم النشء في المدارس الحرة التي أشرفوا على تأسيسها خاصة بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 كتتويج لممارسات أولئك الأعضاء، وارتباطها بالفكر الوطني التحرري.

مثلث بذلك جمعية العلماء محور الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر حتى بعد الاستقلال سنة 1962، ومصدرا لنخبها وأعضائها، إذ تجاوزت مدارسها التأطيرية حتى سنة 1962، ثلاثمائة (300) مدرسة تخرج منها مئات التلاميذ، إضافة إلى بعض النخب الإسلامية الفرنكوفونية كمالك بن نبي، الذي استطاع أن يكون إطارات شابة خلال عقد الستينات في الجامعة الجزائرية، شكلت فيها بعد معينا للحركة الإسلامية وإن برؤية حداثية، لذلك نستطيع القول أن الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر قد مرت بثلاث مراحل مهمة على مستوى ظهورها وممارستها للفعل الاجتماعي السياسي الاحتجاجي.

المرحلة الأولى: "عصر النخب (1962-1966)"[2]

اتخذ علماء وشيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قرارا بحلها سنة 1956 والالتحاق بالثورة التحريرية، ومنهم من استشهد كالشيخ العربي بن فرحات التبسي والأديب رضا حوحو، وبعد الاستقلال عمل علماؤها في التدريس والدعوة، كما أسس الهاشمي تيجاني سنة 1963 "جمعية القيم" بالتعاون مع عدة شيوخ آخرين كعبد اللطيف سلطاني، مصباح حويدق ومحمد سحنون.

اتخذت الجمعية من مقر "نادي الترقي" التاريخي منبرا لإلقاء الدروس والمحاضرات، إضافة لإصدارها المجلة الشهرية "التهذيب الإسلامي"، هذا على المستوى

---

[1]- عروس، الزبير، التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة، في رانابير سامادا وآخرون، **الرعب والإرهاب: الدولة والمجتمع**، مجلة نقد، عدد 24، خريف/ شتاء 2007، ص، 51.

[2]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 225.

الدعوى، أما على المستوى السياسي "لم يلبث النزاع أن انفجر بين الجمعية والسلطة القائمة، ذلك أن التوجه الاشتراكي الوارد في ميثاق الجزائر (1964) سيزيد من حدة التعارض بين الرئيس أحمد بن بلة وقادة الجمعية، وفي سنة 1964 وقع الصدام الأول بين الجمعية والسلطة، عندما أقيل رئيسها الشيخ الهاشمي تيجاني من منصبه كأمين عام لجامعة الجزائر"[1] وهي الفترة نفسها التي كان يرزح فيها الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية، بسبب توجهات الدولة الاشتراكية المنافية في نظر شيوخ جمعية العلماء السابقة وجمعية القيم الحالية لمبادئ الهوية الجزائرية والدين الإسلامي، إذ لم تكن على مستوى الأبنية الاجتماعية، السياسية والثقافية من كوادر ونخب معارضة لسياسات الدولة من منظور تكريس "إقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية" مثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 إلا علماء الجمعيتين، كما كان امتداد الفكر الإخواني والتعاطف الوجداني تجاه القضايا الإسلامية حاضرا في أدبيات "جمعية القيم" حيث "بعثت الجمعية للرئيس عبد الناصر برسالة تحتج فيها على إصدار حكم الإعدام بحق سيد قطب، ردت السلطات عليها بإعلان حظر الجمعية"[2] في 1966.

المرحلة الثانية: " عصر السرية (1966-1980)"[3]

بعد حظر "جمعية القيم" من العمل، التي مثلت أحد فروع الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، اتجه أعضاؤها إلى العمل السري بالمساجد بتنظيم الشباب وتكوين حلقات التوعية والتهذيب، وخلال تلك الفترةّ، كانت "حركة الدعوة والجامعة" رغم سريتها أكثر تأثيرا وبروزا في الوسط الدعوي الجامعي، والتي أطرها المفكر مالك بن نبي حيث "ظهرت الحركة بقوة خلال الموسم الجامعي 1968-1969 عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من مالك بن بني بتأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر"[4] وهو ما شكل تحولا جذريا في خطاب الحركة الاجتماعية الدينية بتركيزها على العنصر المثقف خاصة المفرنس لطبيعة تكوين المفكر مالك بن بني، حيث أظهرت سنوات السبعينات حملات تعبئة

---

[1]- بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 225.
[2]- بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص، 32، 33.
[3]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 226.
[4]-عروس، الزبير، الدين والسياسة في الجزائر "انتفاضة أكتوبر 88 نموذجا"، في غالي شكري وآخرون، **الإسلام والسياسة**، الجزائر، موفم للنشر، 1995، ص، 191.

سرية واسعة قامت بها الحركة الإسلامية في أوساط الجامعيين والشباب والفلاحين والعمال لتجنيدهم ضد برامج الدولة (الثورة الثقافية، الثورة الزراعية، الثورة الصناعية)، ونقدها الشديد للاشتراكية، حيث جرت صدامات واسعة مع تيار اليسار بجامعة الجزائر والمتمركز في قسم العلوم الإنسانية، وهي صدامات عنيفة عبرت عن تعارض الاتجاهين إيديولوجيا بغية احتلال فضاءات الجامعة ونشر أفكارهما.

المرحلة الثالثة: عصر العلنية 1980-1989

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، بدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة بالمساجد، وهي دروس وعظية ذات طابع سياسي تتم في حلقات هدفها التوعية السياسية من منظور إسلامي تحضيرا لذهن المواطن وتهيئة له على كيفية العيش في مجتمع يقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، "مركزة في ذلك على تحليل الوضع الاجتماعي في مستوياته الثلاثة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مبرزة معالم الحل الإسلامي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع"[1].

لم يكن ذلك النقد بالمساجد ممكنا خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين أو في فترة انتقال السلطة بعد وفاته، بل نمت المعارضات بعد رحيله على أطراف المركز، منها ظهور المعارضة الإسلامية، والتي غذتها عوامل داخلية وخارجية، والتي دفعت بالحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، لإبراز معارضتها بحدة للدولة ولطريقة تسييرها للمجتمع، وهو ما دفع بآلاف الشباب للسفر للجهاد بأفغانستان، وقد كانت المساجد، أحد أدوات التعبئة والتجنيد للمناضلين في أوساط الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر بعد خروج الخطاب الإسلامي من داخل الجامعة إلى خارجها.

تم عقد "ملتقى العاشور سنة 1979 والذي ضم الاتجاهات التالية: **1-** الاتجاه السلفي وهو ما أسميناه الاتجاه الإصلاحي، **2-** الاتجاه الإخواني، **3-** جماعة التبليغ، **4-** جماعة الطليعة، **5-** الاتجاه الصوفي، وازدادت قاعدتها اتساعا ابتداء من سنة 1980 نتيجة سياسة الانفتاح والمراجعة التي تبنتها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد"[2]، هذه الأخيرة تحالفت مع التيار الإسلاموي لمواجهة نفوذ اليسار والحركة البربرية التي اندلعت

[1]- عروس، **الدين والسياسة في الجزائر**، مرجع سابق ص، 193.
[2]- نفسه.

المواجهة بينها وبين السلطة في شهر أفريل سنة 1980، هذا التزاوج المؤقت بين الحركة الاجتماعية الدينية والنظام سيسمح للزعماء الدينيين بالنقد العلني لتوجهات السلطة غير الإسلامية، كما أدى ذلك الخطاب إلى تجذر الحركة في الأوساط الشعبية فضلا عن الجامعية، حيث نظم مهرجان لأعضاء الحركة تمت فيه الدعوة "لقيام تجمع في اليوم التالي ضم أكثر من 5000 شخص قرئ خلاله ميثاق الدولة الإسلامية أمام الحضور وأرسل إلى رئاسة الجمهورية"[1].

شكل هذا التجمع "انعطافا كبيرا في تاريخ الحركة الإسلاموية الجزائرية ولحظة حاسمة في مسار نضج مشروعها السياسي: إقامة دولة إسلامية"[2]، كما عدت العريضة المرسلة إلى رئاسة الجمهورية تطورا هاما في مسار الحركة، بالانتقال من الخطابات والبيانات وإقامة التجمعات المناوئة للنظام، إلى إرسال العرائض المطالبة بتغيير نهج النظام في بناء الدولة والمجتمع عبر إتباع الشريعة لإرساء قواعد "دولة إسلامية"، وهو مطلب ظلت تلح عليه الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر، باستعمال الوسائل السلمية (الاعتصامات، التجمعات، العرائض، المهرجانات...) قبل أن تتحول ممارساتها إلى احتجاجات بوسائل عنيفة.

لذا فإن الحركة الاجتماعية الاحتجاجية الدينية، وبعدما وضعت خطط برامجها و"صارت أكثر تنظيما، أخذت تفرض مشروعها ورؤيتها على مجمل المتحد الجامعي من خلال "الدعوة" (التبشير/الدعاية)، والعنف، في هذه المرحلة، انتقل عملها من المجمعات الجامعية إلى الجوامع والمساجد والشارع، وعندئذ تعاظمت رؤيتها الاجتماعية، فظهرت نحو الثمانينات مظهريتها في المجتمع: اللباس الاسلاماوي (لحية و"قميص" للرجال ووشاح أو"حجاب" للنساء). على الصعيد الإيديولوجي، توافرت المقومات الكفيلة بجر المناضلين الإسلامايين إلى اختيار إستراتيجية عنيفة"[3].

---

[1]- بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، مرجع سابق، ص، 60.
[2]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 235.
[3]- نفس المرجع، ص، 230.

4-الحركة الاجتماعية الطلابية:

تأسست الحركة الاجتماعية الطلابية في الجزائر بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، ذلك أن الإجراءات التي باشرتها الإدارة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر لتعليم قلة من الجزائريين، نتج عنها ظهور مفكرين جامعيين وأعلام وأدباء بداية القرن العشرين، ولكونهم خريجي الجامعة الفرنسية، فقد ساهموا بكتاباتهم في التعريف بالأهالي وحثهم على تدريس أبنائهم بثانويات وكليات الاحتلال ومعاهده العليا، حيث تم تأسيس الجامعة المركزية بالجزائر سنة 1909، وتشير"إحصائيات عام 1910 أن عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى الجامعات والمدارس العليا الفرنسية قد وصل إلى 25 طالبا حاملا لشهادة جامعية في الطب والمحاماة، أو حاصلا على شهادة التأهيل للتعليم ... فكان لظهور هذه النخبة الجديدة صدى كبير في أوساط المجتمع الجزائري"[1].

فرغم العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري التي حرمت نسبة كبيرة منه من التعليم، الشيء الذي انعكس سلبا على ممارساته النضالية لتحرير بلده، لنقص الوعي السياسي بالقضية الوطنية، ولعوامل تاريخية واجتماعية يصعب حصرها، دفع الجزائريون بأبنائهم لمدارس الاستعمار كما دفع آخرون بأبنائهم لمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست بعد قرن من الاستعمار، مما أدى إلى بروز حركة اجتماعية طلابية كان لها الأثر والحضور في المشهد الاجتماعي والسياسي والتحرري للشعب الجزائري في القرن العشرين، وبدراسة ذلك المشهد وتحليله سوسيولوجيا، يمكن أن نميز بين نوعين من الحركة الاجتماعية الطلابية الجزائرية وعلى اختلاف مشاربها وتوجهاتها وإيديولوجياتها من خلال:

04-01-الحركة الاجتماعية الطلابية قبل 1962

ارتبط وجود الحركة الطلابية في الجزائر قبل الاستقلال، وعلى اختلاف مكوناتها، بالنضال الوطني، رغم تبني بعض التنظيمات الطلابية كالحركة الطلابية الفرنكوبربرية واللايكوشيوعية لأفكار ذات اتجاه انفصالي أو إدماجي، مما أفرز نخبا مثقفة ذات ممارسات

[1]- حمادى، عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وايديولوجية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط 2، 1995، ص، 18.

سياسية ضد التحرر الوطني وممارسة الشعب الجزائري لحقه في السيادة "كونها صارت أسيرة للثقافة واللغة الفرنسيتين"[1]، ومدافعة عنهما في الكتابات والملتقيات والممارسات الاجتماعية اليومية، ذلك أن عملية الانسلاخ في الذات والهوية الفرنسية قد أصبح هدفا لتلك الطبقة المثقفة رغم مآسي الشعب الجزائري الذي فقد جزءا كبيرا من ثقافته وهويته نتيجة الممارسات الاستعمارية.

وكتعبير عن رفض الآخر المحتل، قرر الطلبة الجزائريون الذين نشطوا منذ عشرينات القرن العشرين في اتحادات طلابية، تنظيم صفوفهم للنضال المشترك ضد الاستعمار، فأنشأوا "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في شهر جويلية 1955 بباريس والذي سيعلن -بعد هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955-عن موقفه المدافع عن حق الجزائريين في الاستقلال، ولم "تقتصر انشغالات الاتحاد على الجانب النقابي المحض، بل أخذت بعدا سياسيا عميقا سيعرض أعضاءه إلى القمع. في 20 جانفي 1956 يشن الاتحاد إضرابا للاحتجاج على هاته التدابير، وفي شهر مارس 1956 أثناء مؤتمره الثـاني، يعلـن معارضتـه للاستعمـار ومساندته لنضـال الشعب الجزائري "العادل والشرعي" "[2]، ومع تصاعد وتيرة النضال ضد الوجود الاستعماري، نظم الاتحاد إضرابا عن إجراء الامتحانات في 19 ماي 1956، بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني، وتوحيدا للجهد النضـالي، كما قام بتعبئة الطلبة وحثهم على مقاطعة الدراسة في المدارس والكليات الفرنسية والالتحاق بالجبال للنضال المسلح.

لقد بدا الفعل الثوري في أسلوب النضال الطلابي ممنهجا منذ تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وقد زاد ذلك رسوخا في ذهنيات الطلبة المتمدرسين في البلدان الصديقة للثورة الجزائرية، مما سمح بالتعريف بالقضية الوطنية، كما ساهم في تفعيل دور الحركة الاجتماعية الطلابية وبروزها من خلال تلك النضالات على المسرح الدولي كقوة اجتماعية حركت الشعور العالمي تجاه وضعية شعب أعزل مستعمر منذ 126 سنة، من خلال حضورها الدائم في الندوات والملتقيات، كما تمكنت الحركة الطلابية من الحصول

[1]- حمادى، **الحركة الطلابية الجزائرية...**، مرجع سابق، ص، 92.
[2]- شرفي، مرجع سابق، ص، 23.

على الدعم المادي (منح) لمواصلة الطلاب الجزائريين دراساتهم بعدة بلدان، الشيء الذي سمح بتكوين نخبة مثقفة ساهمت في بناء مشروع الدولة بعد الاستقلال.

04-02-الحركة الاجتماعية الطلابية بعد 1962

عرفت الحركة الاجتماعية الطلابية بعد الاستقلال تطورات هامة في مسيرتها النضالية أبرزها في العقود الثلاثة الأولى (1962-1992) والتي انقسمت حسب التوجهات الفكرية والمرجعيات الإيديولوجية إلى قسمين:

القسم الأول: تمثل في التنظيمات الطلابية المساندة لتوجهات الدولة التنموية، كالتنظيمات الطلابية اليسارية التي شكلت مجموعات "المتطوعون" "les Volontaires"، حيث تركز جهدهم النضالي بعد التعبئة الجيدة، على توعية الفلاحين بأهداف الثورة الزراعية ومساعدتهم على تطبيق النماذج الزراعية العلمية.

القسم الثاني: تمثل في الطلبة ذوو التوجه الإخواني، مع توجيهات سياسية معارضة لإيديولوجية الدولة الاشتراكية، مما سمح بنمو فكر إسلاماوي داخل التنظيمات الطلابية التي استغلت الجامعة كفضاء تعبيري عن معارضتها للسلطة، وقد وجدت في بعض المسائل الهامة ميدانا للصراع معها كمسألة التعريب، والاختلاط بين الجنسين في الجامعة، ومع تحالف تنظيمات الطلبة اليسارية مع السلطة وإدارة نشاطات الجامعة، كان من شأن هذا "أن ينتج عنه تعزيز الشعور الذي اعترى معظم الإسلاميين بأنهم ينتمون إلى مجموعة مضطهدة مميزة منبوذة من أعداء الإسلام"[1]، من ناحية أخرى شهدت الجامعة اندلاع مواجهات وصدامات مع طلبة حزب PAGS أعوام 1973، 1976 و1978، نفذها الطلبة الإسلاميون.

هكذا انقسمت الحركة الاجتماعية الطلابية بين مؤيد لبرامج النظام ومدافعا عن توجهاته، وبين معارض له ومحارب لأشكال "العري والفسق والانحلال الخلقي والاختلاط"، حيث كانت مساجد الجامعات فضاءات للتعبئة ضد تلك المظاهر اللا أخلاقية بإلقاء محاضرات ودروس وتنظيم تجمعات وتوزيع مناشير وتشكيل نوادي ثقافية ورياضية تغطي عن حقيقية التنظيمات السرية التي يتزعمها شيوخ الحركة الإسلامية في الجزائر،

[1]- بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، مرجع سابق، ص، 50.

وقد انتقلت تلك الممارسات النضالية "السلمية" إلى "العنف"، إذ لم يتورع الطلبة الإسلاميين عن "استخدام السلاح الأبيض وسلاسل الدراجات الهوائية وأسلاك الحديد والسكاكين"[1]، ناهيك عن حرق الطالبات المتبرجات بأعقاب السجائر لردعهن عن التبرج ودفعهن للبس الحجاب، وقد تسببت تلك المواجهات الدموية بين الطلبة ببن عكنون (معهد الحقوق) بمقتل كمال أمزال طالب سنة ثانية لغة إسبانية، مما دفع بتلك الممارسات للخروج من إطارها السري إلى العلني، بعد انفتاح السلطات على التيارات الإسلامية بداية الثمانينات، الشيء الذي سيؤدي إلى دعم الحركة الإسلامية بآلاف الطلبة، في الاعتصامات والمظاهرات والمساجد الشعبية، وستكون تلك الدفعات من المنتسبين روافد الاحتجاج المستقبلي للحركة الإجتماعية الدينية في الجزائر.

05-الحركة الاجتماعية النسوية:

شكلت المرأة الجزائرية نموذجا فريدا في النسيج الاجتماعي للمجتمع الكلي منذ آلاف السنين، وقد قاومت الغزاة بكل عزيمة دفاعا عن الأرض والعرض، ويشهد التاريخ الوطني مقاومة الأميرة ديهيا "الكاهنة" للعرب الفاتحين لمنطقة الشمال الإفريقي، حيث سجل بطولاتها الخارقة ضدهم في عديد المرات، وهو ما يعبر عن القوة في القيادة والإرادة، كما سجل التاريخ مقاومة لالا فاطمة نسومر للاحتلال الفرنسي، قبل أن تكشف الأبحاث الأثرية عن ملكة التوارق تينهينان.

خلال الثورة التحريرية، برزت أسماء لامعة في النضال إلى جانب الرجال، حيث شاركت المرأة في الجهد التحرري للجزائر، من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية، كحسيبة بن بوعلي، مريم بوعتورة، جميلة بوحيرد، جميلة بوباشا...، وغيرهن ممن حملن السلاح وإلتحقن بالحركة الإجتماعية الكبرى: ثورة أول نوفمبر 1954، "حيث نستطيع التأكيد على أن الحركة التحررية تكونت من حركات المواطنين الإجتماعية: العمال، الفلاحين، الشباب والنساء"[2] بالخصوص، اللواتي عملن في تمريض المجاهدين ومداواة جروحهم، وخياطة ملابسهم، وتحضير الأكل، ومنهن من كانت فدائية بالعاصمة والمدن

[1]- بن عروس وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، مرجع سابق، ص، 97.

[2] - Boutefnouchet, Op.cit, p, 252.

الأخرى: لنقل المتفجرات ووضعها في أماكن محددة، ومنهن من خاطت العلم الوطني وخرجن به في المسيرات المطالبة بالاستقلال كمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

بعد الإستقلال، لم يتوقف دور المرأة الجزائرية في جهد تنمية البلاد وتطويرها، سيما ما خلفه الاحتلال الفرنسي من تخريب للبنية التحتية والذي تطلب جمع جهود كل الفاعلين، لذا فقد شاركت المرأة بقوة في هذا الجهد التنموي: في الفلاحة والمصانع والإدارة والتعليم...، وقاد هذا الجهد حزب جبهة التحرير الوطني الذي انضوت تحت قيادته جميع الاتحادات الوطنية: العمال، الشبيبة، الموظفون وحتى إتحاد النساء.

مع بداية الثمانينات، انقسمت الحركة الإجتماعية النسوية في الجزائر إلى "ثلاثة اتجاهات مهيمنة: الاتجاه التقدمي (الديمقراطي)، الاتجاه المعتدل الوطني، وهو الأكثر أهمية، والاتجاه المتشدد الديني"[1]، هذه الاتجاهات حددت دور الفاعلين في الحركة النسوية، والذي برز من خلاله تيار احتجاجي "الاتجاه التقدمي الديمقراطي"، الذي طالب بتعديل قانون الأسرة الذي صدر في 09 رمضان عام 1404 هـ الموافق لـ 09 يونيو 1984، والمستوحى من الشريعة الإسلامية، هذا التيار الاحتجاجي قاد حملات ونظم عروضا سيما بالعاصمة يطالب فيها بتحرر المرأة وعدم تقييدها بـ "قانون الأسرة الإسلامي".

لم تغب عروض الحركة الإجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر عن الشوارع والساحات، فبينما كانت عروض الاحتجاج الديمقراطيين في ساحات وشوارع، ردت حركة المجتمع الإسلامي "سابقا وحمس حاليا" بقيادة الشيخ محفوظ نحناح وقيادات الحركة وإطاراتها النسوية على التيار التقدمي المطالب بتعديل قانون الأسرة، بمسيرة مليونية في العاصمة بداية التسعينات جابت خلالها الشوارع والساحات دعما لقانون الأسرة، وهو احتجاج مضاد في مشهد سياسي اجتماعي نادر بالجزائر، وسجل بذلك احترام الطرفين لمواقف كل منهما.

لذلك، فإن نشاط الحركة الإجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر لم يسجل حضورا قويا في التجمعات والاحتجاجات، بل كانت العديد من الوقفات التي نظمتها، إنما كانت خلال التجمعات الانتخابية لدعم المترشحين ومساندة برامج المنتخبين، ذلك أن العديد

[1] - Boutefnouchet, **Société et modernité...,** Op.cit, p, 252.

من أصوات الجزائريات، كانت ترفع من نسبة "الرئيس الجديد، مثلما حدث في انتخابات 1995 و1998، هذه الحركة الانتخابية النسوية هي عفوية، وغير مؤطرة من أي جهة سياسية، إنها تعبر عن صوت المجتمع العميق"[1].

المبحث الثاني: ذخائر الفعل الاحتجاجي في الجزائر

شهدت الجزائر بعد الاستقلال، تصاعدا في وتيرة الفعل الاحتجاجي المجتمعي، بذخائر متنوعة وأنماط متعددة، بعد سيطرة الدولة على "مسرح الأحداث السياسية باحتكارها المشاريع المجتمعية الكبرى، كالتنمية والتصنيع والإدارة وتوزيع الخيرات المادية والرمزية"[2]، وتبني سياسة الحزب الواحد كخيار استراتيجي لتعزيز قيم الوطنية وإعادة إنتاج بنية اجتماعية جديدة مناهضة للاستعمار وأدواته، أي "تحويل المواطن الأصلي إلى ذات تاريخية مفكرة نشيطة"[3]، مع مركزية القرار السياسي، هذا ما يبين أن "الانقسام بين القادة الوطنيين والجماهير، الذي يلي الاستقلال مباشرة ويغدو فائق الوضوح لدى استرجاعه، لم يكن أوتوماتيكيا ولا هادئا، كان نتيجة صراع طبقي حاد، حيث جرى حظر التنظيمات العمالية وتحطيم القوى المعارضة"[4]، وهو ما ساعد على بروز حراك اجتماعي علني وسري عقب الاستقلال مباشرة، كمظاهرات العاصمة صيف 1962 ضد الصراع الذي نشب بين مجموعتي تيزي وزو وتلمسان، والسؤال الجوهري والملح: "كيف يمكن للجماهير المتزايدة الوعي والوحدة،... أن تتشتت بمثل هذه السرعة في الأعوام اللاحقة للاستقلال؟"[5].

لقد تفجر الحراك الاجتماعي لاحقا في مجالين مهمين: هما **المجال الثقافي** بأحداث الربيع الأمازيغي 1980، **والمجال الديني** بحركة بويعلى الإسلامية المسلحة (1981-1987)، ولم يعد ممكنا بناء تصور عن مآلات الحركة الاجتماعية في الجزائر بجميع أطيافها دون اللجوء للعنف، لذلك قادت تراكمات النضالات الاحتجاجية إلى اندلاع انتفاضة

---

[1]- Boutefnouchet, **Société et modernité...,** Op.cit, p, 254.

[2]- العدوني، عصام، **السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين وبيير بورديو**، في مجلة إضافات، العدد 12/خريف 2010، ص، 32.

[3]- غبسون، نايجل سي، **فانون المخيلة بعد –الكولونيالية**، ترجمة، عابد أبو هديب، خالد، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، مارس 2013، ص، 285.

[4]- نفس المرجع، ص، 292.

[5]- نفسه، ص، 286.

05 أكتوبر 1988، والتي سمحت بانفتاح ديمقراطي في المشهد السياسي، مع حدوث تطورات على مستوى ذخائر الفعل الاحتجاجي في الجزائر، وتبنيه للعنف المقدس ضد الدولة والمجتمع، وارتهان الفرص السياسية للنضال السلمي وتحقيق الديمقراطية والأمن.

سوف يستعمل الباحث مفهوم "ذخيرة" (Répertoire) للدلالة على "مجموعة الأداءات (Performances) التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحفية، والذخيرة، تدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة"[1].

1-ذخيرة المطالب الاجتماعية

شرع قادة الثورة التحريرية بعد الاستقلال في بناء الدولة الوطنية، بمخططات تنموية ذات مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، ولم تكن تلك المخططات محل إجماع للنخب السياسية والفكرية والدينية لاسيما مع تبني الخيار الاشتراكي، وتبني الدولة شعارات محاربة الرجعية والامبريالية بجميع أشكالها، والقضاء على الطبقية كأحد عوامل اللا استقرار في المجتمع، ولم يكن للفاعلين الاجتماعيين أي دور سوى المساهمة في تنفيذ تلك البرامج والمخططات.

"في خضم تلك الحقبة، برزت حقيقتان اثنتان، تتمثل أولاهما في مجيء جيل جديد من الجزائريين أفرزته الحرب التحريرية، وانقطعت صلته بالأحزاب السياسية التقليدية التي عملت الدولة المستعمرة على تفكيكها وتشريد زعمائها أو نفيهم وسجنهم"[2]، كما عملت الدولة الوطنية بعد الاستقلال على منع التعددية السياسية، سواء كان ذلك حسب أدبيات تلك المرحلة بسبب عدم التأثر بالرجعية أو خيانة الثورة والاشتراكية، واستمرت تلك الممارسات حتى الثمانينات، أين تم الانفتاح أكثر على المجتمع وجيل ما بعد الإستقلال، لاسيما بعدما أعيد الاعتبار إلى بعض الشخصيات الوطنية الفاعلة خاصة مع حقبة التعددية الحزبية.

---

[1]- وهبة، ربيع، الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى، في: الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الاردن)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014، ص، 61. للمزيد ينظر: تلي، تشارلز، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة، وهبة، ربيع، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، 2005، ص،37.

[2]- بوخريسة، بوبكر، **الدولة الجزائرية الحديثة، بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي**، في مجلة إضافات العدد الثاني عشر/ خريف 2010، ص ص، 145، 146.

إذن نحن أمام جيل جديد استطاع أن يملأ الفراغ الرهيب الذي خلفته الدولة الكولونيالية، كما استطاع بعض أفراده إدارة العملية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدولة الوطنية المعاصرة وأن يعملوا ليستفيدوا من ريعها ومن مخلفات الاحتلال (مصانع، ورشات، فيلات، شقق وعمارات...)، في حين لم يستفد الكثير من هذا الجيل من تلك الغنيمة، هذا ما أدى إلى ظهور أسطورة "الأب الفاشل والابن القافز" حسب تعبير الباحث السوسيولوجي جابي ناصر، بمعنى أن ذلك الأب "إنسان فاشل لم يعرف كيف يستفيد من الأوضاع الثورية التي عاشها، فخاف من المغامرة"[1] في حين أن "الابن يصر على تجربة "قفازته""[2] أو شطارته في الفضاء الاجتماعي الجديد الذي شهد نوعا جديدا من المطالب تعبر عن تغيرات عميقة يشهدها المجتمع الجزائري نتيجة عدم إشباع حاجاته الضرورية، وظهور لا توافق بين طموحاته للعيش وخيارات الدولة التقشفية[3].

رسخت تلك المطالب الوعي الاجتماعي للفاعلين بضرورة تكريس الممارسات النضالية للدفاع عن ذلك الخطاب الاحتجاجي المتجدد في المشهد الاجتماعي/السياسي حتى ينال الاعتراف من الدولة، وفي علاقته بها، رفض المجتمع القيم التي يتم تكريسها بمؤسسات الدولة الرسمية والتي أصبحت عرضة للسخرية والقذف والسب، واستطاع أن يرجع إلى توجهات ثقافية شعبية مختزنة في الذاكرة الجماعية للأمة، الشيء الذي أحدث شرخا عميقا بين ذلك الجيل (الذي يمثل المجتمع) والدولة، واختزلت العلاقة في أزمة حقيقية نتج عنها حركات اجتماعية احتجاجية منتشرة خصوصا في الفضاءات العمرانية الكبيرة، وقد كانت المحرك التعبوي للجماهير، كما أن "هذه الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي عرفتها المدينة الجزائرية... ساهمت في تشكيل وعي جيلي، كانت هذه الحركات

---

[1]- جابي، ناصر، **الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، الجزائر، منشورات الشهاب، 2008، ص، 117.

[2]- نفسه.

[3]- **"من أجل حياة أفضل"**، هو شعار اتخذته الدولة بداية الثمانينات، لبرنامج تحسين معيشة المواطنين في إطار هيكلة المؤسسات الاقتصادية، مع منح تسهيلات للسفر للخارج (خاصة فرنسا) واستيراد الكماليات كالموز والأجهزة الكهرومنزلية، أعقبه شعار **"العمل والصرامة لضمان المستقبل"** مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وتدني سعر البترول سنة 1986، واتخاذ الحكومة تدابير تقشفية جديدة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

الاحتجاجية مجال تجربته الأساسية وشهادة انتمائه السياسي المتسم بعدة صفات، لعل أهمها معاداته للدولة الوطنية، رموزها وسياستها"[1].

في هذا الوضع المشحون بالعداء والمجابهة بين المجتمع والدولة، نتيجة تنامي المطالب الاجتماعية الاحتجاجية وعجز النظام عن التكفل بها ورفضه الانفتاح السياسي والاجتماعي، ظهرت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية كتنظيمات سرية وغير رسمية، وصعدت من مطالبها باتجاه الدولة، الشيء الذي أفرز عجزا واضحا في التوافق بين تلك المطالب وبين إمكانيات الدولة الحقيقية، نتيجة الإفلاس الاقتصادي الذي حدث بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 والذي تدنت بسببه أسعار البترول التي تمثل 98 % من مداخيل العملة الصعبة للجزائر، إلى 06 دولار للبرميل، مما خلق أزمة في انتقال الدولة والمجتمع على حد سواء نحو التفاهمات التوافقية للخروج بحلول موضوعية يجسدها الفعل المشترك لكليهما وإنقاذ المشروع الوطني من الشروخات والهزات السوسيو سياسية التي أصابته في العمق.

2-ذخيرة الجيل

"تفاقم الفشل الاقتصادي منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات"[2]، وقد أدى الفشل الاقتصادي إلى توقف عديد المصانع والشركات مع تسريح العمال، وتدهور القدرة الشرائية والندرة في الأسواق وانتشار السوق السوداء مع ما تحمله من قيم اجتماعية سلبية، إضافة لاختلال بنية المجتمع وتدهور علاقته مع الدولة وغياب الثقة في خطابات "الحزب الواحد" وبرامجه، ولم تكن لعناصر القيم الأساسية التي ناضل الشعب من أجلها، أي دور في تكريس الانقياد إلى سياسات الدولة التي أفرغت من محتواها، الشيء الذي سمح بنمو المعارضات على هامش أطراف السلطة المركزية.

---

[1]- جابي، **الجزائر، الدولة والنخب**، مرجع سابق، ص، 119.

[2]- عنصر، العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في: الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص، 226.

لم تكن تلك المعارضات إلا ممارسات نضالية لجيل جديد من الفاعلين الاجتماعيين ضمن حركات اجتماعية احتجاجية سرية، و لم تكن تلك الممارسات الاجتماعية الاحتجاجية ضد سياسات الدولة آنية بل امتدت في النضال لسنوات للحصول على بعض الحقوق الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، وقد عجلت انعكاسات تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى تصدع في البناء الهرمي للمجتمع الجزائري بظهور التفاوت الاجتماعي، أي من يملكون ومن لا يملكون، شكل ذلك كله منعطفا حاسما قبل انتفاضة 05 أكتوبر 1988 وما أعقبها من تغيرات في البنى المجتمعية.

أدى ذلك الوضع الهش بالطبقات المتوسطة المتضررة جراء تلك الأزمة إلى الاندماج في الحركات الاحتجاجية المطالبة "بالتغيير في تسيير دواليب الآلة الاقتصادية والسياسية على وجه التحديد"[1]، حيث سارت في أوساط المجتمع "شائعة مفادها أن يوم الأربعاء 05 /1988/10 سينظم "ضراب عام" تنفذه الشركة الوطنية للشاحنات الصناعية **(SNVI)** وشركة الرياض لتموين واستيراد الأغذية وتوزيعها **(ERIAD)** المسؤولة عن إنتاج السميد، الدقيق والمعجنات وتموين السوق الوطنية بها... ما فاقم الأجواء المتوترة التي كانت تطبع الحالة منذ عدة شهور"[2]، وتحولت مسيرة قام بها تلاميذ الثانوية في باب الواد بالعاصمة يوم 1988/10/04 إلى مظاهرات عارمة يقودها جيل من الشباب في 1988/10/05، ما لبثت أن تحولت إلى احتجاجات ضد رموز الدولة ومؤسساتها، إذ هاجم المحتجون أبنية الدولة الرسمية كالمحاكم والأروقة وأسواق الفلاح ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني، والبنوك وقاعات العرض وكذا الممتلكات العمومية والخاصة مع نهبها وحرقها، وامتدت تلك الاحتجاجات إلى المدن الكبرى كقسنطينة ووهران وعنابة، لتعم جميع المدن، كحركة اجتماعية احتجاجية ذات فعل جماعي موحد، مستهدفة النظام السياسي بكل رموزه، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، ومع اتساعها وتجذرها في المجتمع سقط حسب إحصاءات رسمية "313 ضحية، بينهم 159 قتيلا وألوف الموقوفين"[3].

---

[1]- بوخريسة، **الدولة الجزائرية الحديثة...**، مرجع سابق، ص، 150.
[2]- بن عروس وآخرون، مرجع سابق، ص ص، 74، 75.
[3]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 243.

سوسيولوجيا، عدت تلك الأفعال الاحتجاجية العفوية التي فاجأت في حدوثها وحدتها وعنفوانها النسقين السياسي والأمني، واعتبرت محاولة للتمرد على القيم التي تأسس عليها المجتمع منذ عقود، المؤطر بضوابط سياسية واجتماعية. لذلك، هناك ثلاثة عوامل لفهم ظاهرة الاحتجاج: "يرتبط **أول** تلك العوامل بحالة الاستياء الشعبي أو ما يمكننا وصفه بحالة "الحرمان النسبي" إلى جانب تحليل الروافد التي تغذي وتعزز تلك الحالـة، **ثانيا**، ينبغي فهم المسوغات، أو مجموعة الاعتقادات، التي يعتنقها الأفراد في محاولة منهم لطرح مدى إمكانية تبرير الفعل السياسي، وعلى مستوى **ثالث**، ينبغي استيعاب طبيعة التوازن الذي يحمل بين كفتيه قدرة الأفراد الذين يعيشون حالة من الاستياء على التحرك والسبل التي ينظمون عبرها تحركهم من جهة"[1].

تفسر تلك العوامل احتجاجات 05 أكتوبر 1988، كما تبين قدرة الحركات الاجتماعية على تنظيم الجماهير وتأطير الحشود وتوجيهها وفق برامج موضوعة مسبقا، لإرباك النسق السياسي وخلخلته والذي كان هدفا سهلا بعد سلسلة من الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات التي نفذتها تلك الحركات طوال سنوات الثمانينات خصوصا، ما أدى إلى إضعافه وجعله يفقد بعض أدوات السيطرة.

في هذا الشأن، فإن تحليل الفعل الاحتجاجي للفاعلين الاجتماعيين في 05 أكتوبر 1988 لابد "أن يحل محل تحليل المواقف، ولا يعني هذا أن نستبدل الرأي بالحدث والذاتي بالموضوعي، ولكن يعني الاعتراف بأن اتجاه الفعل وإن لم يختزل إلى مستوى وعي الفاعلين به فهو مرتبط به أشد الارتباط"[2]، لذلك كانت اتجاهات الفعل الاحتجاجي تنمو لممارسة الضغط على النسق السياسي حتى يستجيب لطموحات الفاعلين وتحقيق مطالبهم، وانطلاقا من العوامل السابقة، فإن ذلك الفعل عبر عن حالة استياء وسخط شعبي في المجتمع الجزائري، غذتها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986، وهو ما أدى إلى تبرير ذلك الفعل الاحتجاجي للفاعلين الاجتماعيين، وقدرتهم على الاستمرار في النضال وممارسة الاحتجاج.

---

[1]- غير، تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004، ص ص، 24، 25.

[2]- تورين، آلان، **نقد الحداثة**، ترجمة، مغيث، أنور، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة، 1997، ص، 317.

شكل جيل الشباب، ذخيرة هامة لانتفاضة 05 أكتوبر 1988، وارتبطت كفعل احتجاجي بالنشاط لعدة أيام ضد النظام ورموزه، وهو ما أحدث توازنا في علاقة الدولة والمجتمع من حيث القوة كمفهوم ذو أبعاد تأثيرية كالسيطرة ومجابهة الخصم بقوى وأبنية اجتماعية، ومآلات تلك القوة في حالة حدوث ضعف لدى الطرف الآخر، إذ يؤدي فقدان توازن القوة إلى فقدان السيطرة على الوضع وعدم قدرة مواجهة الخصم، وقد تشكلت ذخيرة الجيل الذي قاد تلك الانتفاضة، من جماعات الشباب البطالين وخريجي الجامعات، التي سارت في مظاهرات حاشدة بالشوارع والساحات، رافعين شعارات مناوئة للسلطة وللحزب الواحد ولرموز الدولة ومعبرين بنزعة مطلبية عن قيم جديدة غير تلك التي درجت الدولة على تقريرها في البرامج الدراسية وخطابات حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الطرح في الاحتجاجات المطلبية، عبر عن قطيعة ثقافية رمزية لقوى اجتماعية فاعلة في المجتمع ومهمشة، إلى حد جعلت من نبذ الثقافة الوطنية مطلبا في احتجاجاتها، لاسيما وأن الانفتاح على الغرب خلال عقد الثمانينات من جهة وبروز الحركة الاجتماعية الدينية (بطرحها القيمي المشرقي) من جهة أخرى، قد ساهما في بلورة توجهات ثقافية لجيل الشباب، الذي مال إلى ممارسة تصوراته في العيش غير تلك التي عاشها جيل الثورة.

تعد فكرة الجيل حسب كارل مانهايم " أحد الخيوط المحركة الأساسية لمعرفة تشكل الحركات الاجتماعية"[1]، وبوصف جيل انتفاضة 05 أكتوبر 1988، كجماعة متماسكة من حيث التفكير والأهداف والطموحات وتحديد الخصم، وهو ما ساعد على بروزهم في حركة احتجاجية تعبر عن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الجزائري، واستطاع ذلك الجيل أن يحقق ما عجزت عن تحقيقه أجيال سابقة في علاقتها مع الدولة، لذلك كان الجيل الذي فجر تلك الانتفاضة، جيلا متمردا من حيث الفعل والسلوك والتفكير، رافضا للإملاءات السياسية والقيود الاجتماعية الثقافية، وقد تميز فعله الاحتجاجي بالعنف، لكل ما يرمز للدولة (مؤسسات عمومية، بنوك، قسمات الحزب، مخادع الهاتف...).

[1]- Zarca, Bernard, **Mannheim Karl, Le problème des générations (compte-rendu),** France, Revue française de sociologie, éditions du CNRS, janvier - mars 1992, N° 33-1, p, 131. Sur https://www.persee.fr/doc/rfsoc_0035-2969_1992_num_33_1_4136.

تولد العنف في السلوك الجمعي للفاعلين الاجتماعيين نتيجة عدة عوامل، منها حالة الاستياء والسخط الكبيرين من الواقع الاجتماعي، وقد شكل أولئك الفاعلين لسنوات عديدة، مجتمع مهمشا، لا يشارك في علاقات الإنتاج المادي للمجتمع الكلي، ولا في عملية اتخاذ القرار، ذلك أن "ما فهمته الأجيال الجديدة من الجزائريين في أول احتكاك لها مع الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...هو أن تتخلى عن طموحاتها في الترقية الاجتماعية والازدهار والنجاح الفردي والجماعي"[1]، أي الانسحاب من الحياة العامة للمجتمع والدولة واللجوء لأساليب جديدة للحصول على فرص العيش، كما ستتحول تلك الجماعات من الفاعلين إلى "أرضية أساسية للمعارضة الشعبية السياسية السلمية أو للعنف الذي أصبح من الممارسات الأساسية التي تربط المواطن بالدولة"[2].

عبر ارتباط تلك الاحتجاجات بالعنف لذلك الجيل من الشباب، عن تفاعل وتجانس بينهم مختلف شرائحهم، إذ يحوز "المشاركين في الاحتجاج والعنف الجماعي دوافع منفعية فضلا عن الدوافع العدوانية، فهم يعتقدون أن لديهم فرصة علاج بعض سخطهم من خلال العنف"[3].

3-ذخيرة الفرصة السياسية

تؤكد اللحظة التاريخية لاحتجاجات 05 أكتوبر 1988، عن تعرض النظام السياسي الجزائري إلى حالة ظرفية، سمحت لمختلف الفواعل الاجتماعية والسياسية ان تثبت حضورها من خلال الفعل الاحتجاجي، كما سمحت العلاقة "المتوترة" بين الدولة والمجتمع طيلة عقود من الزمن، والتي أضعفت العقد الاجتماعي، بتبني كلا منهما سياسة الدفاع بآليات وصلت إلى استعمال العنف. في تلك المواجهة المعلنة، قدمت الدولة تصورا للعلاقة الجديدة التي ستربطها بالمجتمع، بإعادة صياغة عقد اجتماعي جديد، ذلك أن "أي أحداث أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق على نحو يسهم في تقويض الحسابات والتوقعات

---

[1]- جابي، **الجزائر: الدولة والنخب**، مرجع سابق، ص، 127.
[2]- نفسه.
[3]- غير، مرجع سابق، ص، 326.

التي تهيكل السلطة السياسية على أساسها، من شأنها إحداث تغيير في الفرص السياسية"[1]، وهو ما استغله الفاعلون الاجتماعيون المحتجون.

والفرصة السياسية، هي "قدرة الحركات الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغيير، وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة، من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها"[2]، باستغلال لحظة الانفتاح في النظام السياسي على بقية المؤسسات الاجتماعية والقوى الفاعلة في المجتمع، والتي تتيح للحركات الاجتماعية فرصة كبيرة للنشاط والتصرف بشكل ملائم، كما أن "الحركة الاجتماعية ستتمكن من خلال خلقها أو استغلالها للفرصة السياسية، من إحداث تغييرات هامة في بناء القوة"[3].

على مستوى الطرح السوسيولوجي، فإن الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، قد مارست ضغوطات كبيرة على النظام السياسي سنوات عديدة حتى احتجاجات 1988/10/05، التي ولدت فرصة سياسية كبيرة تمثلت في الانفتاح على قوى التغيير في المجتمع، الممثلة في مختلف الفاعلين الاجتماعيين، حيث تمكنت من إحداث تغييرات في عدة مفاهيم كانت سائدة في الخطاب الرسمي للدولة، التي تبنت مطالب الحركة الاجتماعية الاحتجاجية، فعدل الدستور في 23 فيفري 1989 والذي سمح بالحق في الإضراب وحرية التعبير والمظاهرات وفتح المجال السياسي لعديد القوى الفاعلة لتشكيل أحزاب سياسية.

شكلت تلك الفرصة السياسية ذخيرة هامة ودافعا قويا لبروز الفاعلين الاجتماعيين في المشهد الاجتماعي السياسي الجديد، كما شكلت فرصة للنخب لإبراز توجهاتها وأفكارها، والتي ظلت لعقود تناضل في حركات اجتماعية سرية، وقد تميزت تلك النخب بالتنظيم والتأطير الإيديولوجي الجيد، لاسيما داخل الجامعات وفي المدن الكبيرة، كما أن لبعضها امتدادات وأصول ريفية، استفادت من المدينة بعد الإستقلال، من فضاءات التعليم والصناعة، وكان لها دور فعال في التعددية السياسية التي انبثقت عن انتفاضة أكتوبر،

---

[1]- بيشو، سيسيل وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة، الشافعي، عمر، مصر، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017، ص، 57.

[2]- المهر، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، مرجع سابق، ص ص، 160، 161.

[3]- نفس المرجع، ص، 167.

والمساهمة في تشكيل الخارطة الانتخابية الجديدة، لذلك فإن أي "منهج سياسي، لا يعتبر الحركات الاجتماعية إلا تعبيرا عنيفا عن الطلبات التي يستحيل أن تلبى، فإنه يفقد صفته التمثيلية وثقة ناخبيه"[1].

إن تصاعد وتيرة الممارسة النضالية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال عقد الثمانينات، قد عبر بشكل حقيقي عن جذرية المطالب الاجتماعية، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن الدولة حاولت تلبية المطالب المتعددة والمتزايدة[2]، لذلك أدى النقص في تلبية كل المطالب، إلى إنتاج حالة التصادم بين الفاعلين، وهو ما أنتج العنف لاحقا، رغم أنه من الواجب لأي "حركة اجتماعية أن تكون مفصولة وبكل وضوح عن فكرة العنف، فالعنف يتعارض مع الديمقراطية ومع الحركات الاجتماعية أيضا"[3].

فحالة النظام السياسي "الأحادي" لم تكن تسمح بطرح تلك المطالب التي عبرت عنها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والتعارض بينهما كما أشرنا قد ولد العنف، وبمستويات مست الحياة الاجتماعية للمواطنين (ممتلكات، مصالح إدارية...) مما أفرز واقعا معيشيا صعبا، وقد استمر ذلك العنف وإن تبنته حركات اجتماعية أخرى خلال عقد التسعينات.

4-ذخيرة الاحتجاج الديني

تعد الحركة الاجتماعية الدينية الأكثر حضورا في المشهد الاجتماعي- السياسي الجزائري، لما تحمله من قيم دينية تشترك فيها كل الوحدات الاجتماعية، وتعبر عنها الحركة برموز ومعاني تجعل تلك الوحدات في ارتباط ذهني دائم "بالسلف الصالح وبمحاولة تحقيق حلم الدولة الإسلامية" ذات "الخلافة الراشدة"، وقد ارتبط حضور الحركة الاجتماعية الدينية بعد الاستقلال، بأفعال احتجاجية اتسمت بالمواجهات والصدامات في الجامعة مع طلبة اليسار وقوى الأمن[4]، حيث "انتظم تجمع احتجاجي في حرم الجامعة

---

[1]- تورين، آلان، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية**، ترجمة، كاسوحة، عبود، سورية، وزارة الثقافة، 2000، ص، 102.

[2]- تميزت مطالب الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر بالتنوع على مر العقود، وعقب انتفاضة 1988/10/05 خرجت تلك المطالب السرية في شكل أحزاب سياسية، بعد تبني دستور 1989 مبدأ التعددية السياسية، إذ تشكلت وفقها أحزاب ذات صبغة مطلبية، ثقافية، دينية....

[3]- تورين، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية**، مرجع سابق، ص، 104.

[4]- تركزت تلك المواجهات في مساجد سيدي بلعباس والأغواط، للمزيد انظر: بن عروس، زهرة وآخرون، **الاسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة، البيطار، غازي، بيروت، دار الفارابي، ط 1، 2002.

المركزية دعا إليه بعض شيوخ الحركة الإسلامية وقد شارك فيه لأول مرة آلاف من الجزائريين من فئات اجتماعية مختلفة... أبرز هذا التجمع الاستعراضي مدى قدرة الحركة الإسلامية على التعبئة والحشد، وكذا الدعم الجماهيري الذي باتت تحظى به بعد سنوات من السرية"[1].

انتقلت ذخيرة الفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية الدينية، بعد هذه الممارسات، إلى ممارسة العنف المسلح، بظهور الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي في 1982 الذي نظم في مرحلة أولى "بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تبيع المشروبات الكحولية وأماكن الدعارة، كان يجمع حوله بعض المؤمنين وأنشأ مجموعة النهي عن المنكر"[2]، وقد كان بويعلي أحد الفاعلين في الحركة الاسلامية، بنشاطاته الدعوية في مسجد العاشور بالعاصمة، كما كان معروفا "بمعارضته المعلنة للسلطة التي لا يتردد أن يعلنها في كل مناسبة أو تظاهرة عمومية، كعنصر مشوش"[3]، حيث تعرض في العديد من المرات إلى متابعات أمنية بسبب انتقاداته اللاذعة لبرامج الدولة التنموية التي اعتمدتها رغم أنه كان أحد الإطارات التي نفذت تلك البرامج، قبل أن يلجأ إلى الحياة السرية ويؤسس حركته الإسلامية المسلحة، واضعا لها برنامج عمليات لتنفيذ: -"اغتيال عدة مسؤولين سياسيين وعسكريين، من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد، الوزير الأول أحمد بن عبد الغاني، الشريف مساعدية مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني والعقيد عطايلية.

- تدمير بعض المباني العامة مثل مطار هواري بومدين الدولي (الجزائر)، مقر حزب جبهة التحرير الوطني، مقر الجيش الوطني الشعبي، قصر العدل، مبنى الإذاعة والتلفزة الجزائرية (RTA) ومكاتب جريدة المجاهد"[4].

ولتنفيذ تلك الاعتداءات، قام بويعلي مع جماعته بسرقة المتفجرات ليلة 7- 8 نوفمبر 1982 من مقلع الحجارة بكاب جنات ولاية بومرداس، حيث استولوا على 160 كلغ من مادة TNT ونفذوا عدة عمليات ضد حواجز الدرك الوطني ومدرسة الشرطة

---

[1]- سعود ومهورباشة، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية**، مرجع سابق، ص، 105.
[2]- بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 236.
[3]- مراح، أحمد، **قضية بويعلي**، الجزائر، مطبعة النور، ط 1، 1998، ص، 72.
[4]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 238.

بالصومعة (1985) والتي استولوا فيها على كمية كبيرة من الأسلحة، إضافة إلى سرقة الأموال لشراء الأسلحة وتدعيم صفوف الحركة بعناصر جديدة، وبقي في مواجهات مع قوى الأمن حتى تم القضاء عليه في 1987/02/03 وتفكيك حركته المسلحة وأسر عناصرها.

لم تكن حركة بويعلي إلا بداية لنشاط الحركة الاجتماعية الدينية وانتهاجها العنف ضد المجتمع والدولة في الجزائر، وسيتكرر ذلك بعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة في 1988/10/05، تلك الحركة الاحتجاجية التي استغلتها الحركة الاجتماعية الدينية محاولة توجيهها "وجهة إسلامية"، و"مانحة إياها أبعادا لم تكن موجودة لديها في البداية، فقد منح الاسلام السياسي الجذري أبعادا أخلاقية قيمية ودينية يغلب عليها الطابع السلفي لهذه الحركات التي كانت في الأصل ذات مطالب عصرية مرتبطة بهموم الحياة اليومية لأغلبية سكان المدن الجدد والشباب منهم خصوصا"[1].

عبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) - كإحدى أقوى فروع الحركة الاجتماعية الدينية وأبرزها وأكبرها عددا من حيث المناضلين والأكثر استقطابا بالعناصر المتشددة، لاسيما الذين جاهدوا في أفغانستان ضد الغزو السوفياتي-، منذ اندلاع الاحتجاجات ببرنامج ذو مطالب للتغيير الراديكالي للمجتمع والدولة في الجزائر، بإتباع سياسة المناورات خلال الانتخابات وحشد المناضلين وإقامة التظاهرات والاعتصامات في الشوارع، والمسيرات لمقر الرئاسة ووزارة الدفاع الوطني، والاعتماد على ذخيرة الفعل الاحتجاجي الديني للوصول للسلطة، لفرض الشريعة الإسلامية كدستور للبلاد، ومظهرا كسلوك، مستغلة الشعور الوجداني للفاعلين الاجتماعيين اتجاه الدين، وهو شعور ذو عاطفة قوية للرموز والمقدسات الدينية التي ورثها الجزائريون منذ قرون.

يدل نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في استقطاب عدد كبير من المناضلين وسرعة انتقال خطابها، لاعتمادها على ذخيرة الجيل من الشباب الجامعي المثقف الذي أوكلت إليه مهمة التأطير الحركي للمناضلين الجدد، باعتماد خطابات حماسية في المساجد والتجمعات والاعتصامات، والتغلغل في الانتساب للنوادي الرياضية وغيرها، مع تمركز

[1]- جابي، **الجزائر، الدولة والنخب**، مرجع سابق، ص، 106.

ذلك الجيل المثقف والواعي بالنضال السياسي في المدن الكبرى للبلاد، الشيء الذي أدى إلى سيطرة طرح إيديولوجي للحركة الإسلامية، مشبع برأسمال رمزي ثقافي ناتج عن المخيال الاجتماعي لحقبة الاحتلال الفرنسي، وعمليات اضطهاده وقمعه وأساليب مسخه للشخصية الوطنية ومقومات الهوية، والتي قابلتها مقاومة شعبية تمسكت بالدين.

إضافة إلى عامل الشباب، اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحركة اجتماعية على الطبقة الوسطى من المجتمع والتي تمثل قاعدة عريضة، تتنوع فيها أصناف الفئات الاجتماعية (معلمين، محامين، شبه طبي، حرفيين، تجار...) والتي شكلت ركيزة أساسية لدعم الحركة ماليا وبشريا، والتصويت عليها في الانتخابات البلدية والتشريعية والمشاركة في تنفيذ برامجها كالعصيان المدني، بتنفيذ إضراب وطني والتجمهر في الساحات للضغط على الدولة خاصة بعد رفع المتظاهرين شعارات "لا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرسول" سنة 1991 و**"قريبا دولة إسلامية" "Bientôt, état islamique"** دون اللجوء لتنظيم الانتخابات، "ففي أثناء تجمع في قسنطينة، بمناسبة أول تشرين الثاني/ نوفمبر، أكد عباسي مدني: "بالحوار سنغير النظام، وإذا تراجع الحوار فسيكون الجهاد" وتابع "يا شعب الجزائر موقفكم حاسم فإما النصر وإما الشهادة، باسم الله هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلهية"[1].

بممارسة العصيان المدني، وتأكيد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ اللجوء للجهاد لإقامة دولة إسلامية، أخذ الاحتجاج الاجتماعي الديني أبعادا قيمية جديدة، ذات رموز متعلقة بالماضي لما عاشته الحركات الاجتماعية الدينية المتمردة على السلطة المركزية كحركة الدرقاوي وأبوزيد الخارجي صاحب الحمار والخوارج، وهي ممارسات مثقلة في الذاكرة الجماعية للأمة بصور القتل وإراقة الدماء واستعمال العنف وسيلة لتحقيق حاجات الجماعة المحتجة أو الثائرة، وقد تجسدت هذه الحركات الاحتجاجية الدينية كصور ذهنية في المجال الاجتماعي وارتبطت بها عديد الفئات، لذلك لم تشذ الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر عن اللجوء للعنف لتحقيق مآربها، و قد كان خطاب عباسي مدني السالف الذكر كمقدمة لاندلاع أعمال العنف ضد المجتمع والدولة في الجزائر فيما عرف لاحقا بظاهرة "الإرهاب

[1]- بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 249.

الاسلاماوي"، والذي عبر عن فشل خطاب كل الحركة رغم استقطابها لآلاف المناضلين واستعدادهم لتنفيذ برامجها.

"فالتيار الديني الجذري الذي قاد هذه الحركات الاجتماعية إلى مواجهة عنيفة ليس مع الدولة الوطنية وأجهزتها فقط، بل مع الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى، التي استعداها بخطاب وسلوكات اقصائية وعنيفة، مولدا حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي كانت القاعدة الأساسية لهذه الحركات الاجتماعية الشعبية"[1]، حيث ألغى الثقافة والمرجعية الدينية الوطنية واعتمد على مذاهب وفتاوى مستوردة لممارسة العنف والإقصاء ضد المجتمع والدولة، وتأكد ذلك الأسلوب خلال سيطرة الحركة في الانتخابات البلدية سنة 1990 والتشريعية سنة 1991، إذ اعتمدت في اكتساحها للمشهد السياسي الاجتماعي "على طريقة التوجهات الجماهيرية الكبرى، والمسيرات وحتى الإضراب العام، في حين اعتمدت التيارات الأخرى على اللقاءات المغلقة في القاعات العامة مركزة على المناشير والمكتوب بصفة عامة، وهي الأساليب التي لم يهملها التيار الديني السياسي الذي أبدع من خلال إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة كالفيديو والشاشات المكبرة"[2].

فعلى المستوى الفكري والوجداني، عملت العروض الاحتجاجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تهييج منظم لمشاعر المناضلين ودفعهم لممارسة العنف ضد النظام وأجهزته للاستيلاء على الحكم ذلك أن "إرادة الشعب من إرادة الله" حسب المفهوم العقائدي لأدبيات تلك الحركة، "وبهذا لا يفرق بين مصطلح الإرادة الشعبية الواردة والموظفة في الممارسات السياسية ومصطلح الإرادة الإلهية الواردة في كتب العقائد السلفية، وبالتالي جر مفهوم الإرادة إلى ميدان الكفر والإيمان، وذلك من خلال المطابقة المعتلة بين "إرادة الله" كمفهوم عقائدي و"إرادة الشعب" كمفهوم سياسي دنيوي"[3].

دلت أدبيات الحركة عن ابتعادها عن أفكار المؤسسة الدينية الرسمية المعتدلة، هذا ما يفسر أساليب الممارسات العنيفة التي تبنتها الحركة ضد المجتمع والدولة، كما يشير ذلك

---

[1]- جابي، **الجزائر، الدولة والنخب**، مرجع سابق، ص، 106.
[2]- جابي، عبد الناصر، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص، 85.
[3]- عروس، الزبير، **التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة**، مرجع سابق، ص، 77.

إلى مسألة نشوء الحركات الاجتماعية الدينية خارج المؤسسة الدينية الرسمية، ذلك أن "جزء من دوافع الإنسان غير المشبعة في حياتها الهامشية، هو الدافع إلى تحقيق الذات وإثبات الوجود، ولكن الانخراط في المؤسسة الدينية بشكلها التقليدي، لا يتيح للفرد تحقيق وجوده وذاته"[1]، لذا كان التدين الوسيلة المثلى لإثبات الذات لاسيما جيل الشباب العاطل عن العمل، حيث أتاح الانخراط للفرد في الجماعات الدينية، ممارسة السلوك الذي يعبر عن حالته اليائسة من واقعه الاجتماعي، والمنفعل نتيجة الاغتراب، وهو ما يساعد على تشكل سلوك ومنهج متطرف لدى الجماعة الدينية في تعاملاتها الاجتماعية، والذي يلغي الآخر ولا يعترف إلا بالعنف كآلية للتفاوض، لذلك فإن أي جماعة دينية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما تختار "الطريق الأصعب، الذي قد يكون مستحيلا في بعض الأحيان، تختار الطريق القادر على إشباع احتياجاتها ورغباتها، وحل مشكلتها جذريا، وتعويضها عن كل ما اختبرته من انعزال واغتراب عن المجتمع، لهذا تختار بعض الجماعات تغييرا كاملا، وهو حل أصعب من أي حلول أخرى، يمكن أن تهدف إلى التغيير التدريجي للمجتمع"[2].

فالحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر والتي برزت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فسرت ممارستها على أنها سلوك إقصائي بإنتاجها العنف خلال عرض مطالبها واحتجاجها ضد فاعلين اجتماعيين آخرين في المجتمع، ذلك أن الاحتجاجات (العروض) التي قامت بها في الشوارع والساحات، قد تبنت العنف في مظاهرها، ومارسه مناضلوها، وهو ما أنتج صدمة للمجتمع والدولة على حد سواء، وتحول برنامج الحركة من برنامج سياسي اجتماعي مطلبي، إلى برنامج إقصائي، مع تزايد فعل القتل والإرهاب والتدمير لمؤسسات الدولة والمجتمع التي نفذتها أجنحتها المسلحة (الجماعة الإسلامية المسلحة، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حماة الدعوة السلفية، الفيدا، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي...).

---

[1]- حبيب، رفيق، **الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر**، القاهرة، سينا للنشر، ط 1، 1989، ص، 141.
[2]- نفس المرجع، ص، 144.

المبحث الثالث: الحراك الاحتجاجي والعنف المجتمعي

يبدو تشكل الحقل المعرفي لرسم الصورة الذهنية عن واقع الدولة والمجتمع في الجزائر، منوط بمعرفة الأبعاد الحقيقية التي ساهمت في تشكلهما عبر السيرورة التاريخية، والتي دفع الجزائريون ثمنا باهظا في بلورتها، عبر كفاحه الطويل ضد الاحتلال الفرنسي حتى 1962، فلقد "جمد الاستعمار الحراك الاجتماعي حين سد كل إمكانات الترقي لمختلف الفئات"[1]، ليستمر نضال الشعب المتعدد الميادين، لنيل حقوق المواطنة والحريات الأساسية بعد الاستقلال، والذي جسد حراكا مجتمعيا، شاركت فيه عديد الفئات الاجتماعية وصاغته برامج الحركات الاحتجاجية سلما أو عنفا.

1-مطالب التغيير وممارسات العنف

"إن تفحص الفضاء الاجتماعي السياسي والاقتصادي في الجزائر اليوم يُكَوِّن لدى الباحث، ولا ريب، صورة مشوشة وهلامية عن الدولة والمجتمع ذاته، ومن هنا، يصبح الباحث والبحث برمته رهينة للرجوع إلى المقدمات والخلفيات التي أفرزت الوضعية الراهنة بكل متغيراتها، وكل ذلك قصد سبر أغوارها وتخطي عقبة (المعرفة العامة) التي تلتصق بالعقل العلمي في ملاحظاته الأولى للظواهر على أنها الحقيقة"[2].

في هذا السياق، دأب الجزائريون منذ افتكاك الاستقلال، على بناء الدولة الوطنية وإصلاح ما خربته آلة الحرب الاستعمارية، لاسيما القرى والمداشر والبنية التحتية، حيث تم تجنيد الجماهير في كل المناطق للعمل الوطني، ذلك أن "الجماهير غير ميالة كثيرا للتأمل وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية ولكنها مؤهلة جدا للانخراط في الممارسة والعمل"[3]، حيث استطاع الجزائريون أن يغيروا واقع بلادهم في سنوات، اجتماعيا واقتصاديا، إلا انه مع زيادة النمو الديموغرافي وحاجة الشباب للعمل وتكوين الأسر، زادت المطالب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى بروز مطالب اجتماعية زادت حدتها مع الوقت، وأصبح الحراك المجتمعي واقعا ملموسا في جميع المناطق، لاسيما الحركات

---

[1]- بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 66.
[2]- بوخريسة، **الدولة الجزائرية الحديثة...**، مرجع سابق، ص، 141.
[3]- لوبون، غوستاف، **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة، صالح، هاشم، بيروت، دار الساقي، الطبعة العربية، الطبعة الأولى، 1991، ص، 45.

الاجتماعية السرية، هذا ما يؤكد أن "هناك قاعدة سوسيولوجية معروفة: كلما تعرض مجتمع لطفرات شديدة كانت التوترات في داخله حامية. والحال، على مدى عقدين (1960-1970) كان التشكيل الاجتماعي الجزائري قد انقلب رأسا على عقب"[1].

من هذا المنظور، "تعتبر الحركات الاجتماعية مصدرا من مصادر التغيير الاجتماعي"[2] الذي يشير إلى مجموع الأوضاع الجديدة التي " تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية"[3]، وهي تؤدي دورا مهما في حدوثه، بنضالها المستمر وأفعالها الجمعية الاحتجاجية المتكررة، والتي تعبر بها عن مطالبها لتغيير المجتمع بأبنيته الفوقية والتحتية، سواء كان ذلك التغير بمراحل ممتدة في الزمن الذي تتم فيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو في مدة زمنية قصيرة كلحظة تاريخية هامة مثل انتفاضة أو حراك أو ثورة مثلا. فقد تنوعت مطالب التغيير للحركة الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر خلال مسيرتها النضالية طيلة عقود، وتعددت وتباينت حتى في محتواها ووسائل تحقيقها، فقد كان هدف التغيير للحركة الاجتماعية للعمال، هو تحسين أوضاعهم ونيل حقوقهم وتهيئة الشروط الفيزيقية الجيدة لأداء للعمل، والتي ناضلت من أجلها النقابات العمالية بالمصانع والمؤسسات الإنتاجية، بشن الإضرابات والاعتصامات.

ففي الفترة "من عام 1969 إلى عام 1980، كان عدد الإضرابات يتزايد مع مرور الوقت، وهذا النمو ملحوظ خلال هذه الفترة، فعدد الإضرابات تجاوز 72 في البداية، إلى 922 في نهاية الفترة، بزيادة تقارب 1300 %"[4]، وقد عبرت هذه الإضرابات من خلال عروض الاحتجاج، عن مطالب التغيير للواقع العمالي عبر الفعل الاحتجاجي، بأهداف سوسيو- اقتصادية، ،والتي تختلف عروضه عند بدء الإضراب من سلمية إلى عنيفة

---

[1]- بوكراع، **الجزائر، الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 88.
[2]- الخطيب، سلوى عبد الحميد، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة، مطبعة النيل، ط 1، 2002، ص، 144.
[3]- غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، 382.
[4]-Chikhi, Said, **Grève et société en Algérie : 1969-1985**, Cahiers du CREAD N°6, 2ème trimestre 1986, Publiée 30 juin 1986, page, 01. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticlepdf/22/1/6/22286#:~:text=Le%20nombre%20de%20gr%C3%A9vistes%20est,travailleurs%20en%201980%5B1%5D. site visité le : 02/08/2024 à 20:40.

أحيانا، "فالعنف ليس غائبا تماما عند بدء الإضراب"[1]، كما لا يمكن نفي الممارسة العنيفة عن الحركة الاجتماعية العمالية، ذلك أن مستوى العنف الممارس وحدته بالنظر لحركات اجتماعية أخرى، لا يرقى لوصفه بالعنف الذي يهدد المجتمع في قيمه وبناه والدولة في وجودها، بل ارتبط بمطالب تغيير واقع العمال لواقع آخر أفضل منه، وظل محصورا داخل الوحدات الإنتاجية أو في محيطها.

مقارنة مع الحركة الاجتماعية العمالية، فقد مارست الحركة الاجتماعية الثقافية من أجل نيل مطالبها (الاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغيتين)، من خلال عروض الفعل الاحتجاجي، العنف اللفظي والمادي، فمنذ ربيع 1980 تاريخ مواجهة الحركة بمناضليها مع أجهزة الدولة حتى السنوات الأخيرة، ورغم دسترة اللغة الأمازيغية، إلا أن الطرح المطلبي للقضية ورغم تحقيقه لمكاسب مهمة، إلا أنه شهد عدة ممارسات عنيفة كاحتجاجات العروش بالعاصمة سنة 2001، واحتجاجات غرداية 2014، وقد دلت عروض الحركة الاجتماعية الثقافية على طابع العداء للدولة كسلطة مركزية، لاسيما الحركة الثقافية البربرية MCB، ويبدو من خلال الملاحظة بالمشاركة لعروض تلك الحركة ومنتسبيها، وجود مناضلين متطرفين لمسألة الأمازيغية، مدعومين من فرنسا والكيان الصهيوني، واللذان يغذيان أطروحات الاستقلال الذاتي والفدرالية.

من جهة أخرى، فإن مطالب التغيير التي تتبناها الحركة الاجتماعية الثقافية تتفاعل مع قرارات الدولة إيجابا أو سلبا، وهو ما يحدد دوما مسألة اللجوء للعنف أثناء المظاهرات والمسيرات، كما يؤثر تأثيرا واضحا على فكرة الجيل وقبوله بمبادئ الحركة ومدى استعداده لتقبلها والدفاع عنها أو التشبع بقيم الدولة والانخراط في المجتمع الكلي.

أما الحركة الاجتماعية الدينية، وإن تعددت مطالب التغيير لديها حسب أهداف الحركات الإسلامية المشكلة لها، فإن الهدف الأساسي من التغيير المنشود هو إقامة دولة إسلامية تحكمها الشريعة، وهو مطلب يتعارض مع القيم التي تأسست عليها الجمهورية الجزائرية سنة 1962 وحددها بيان أول نوفمبر 1954 "دولة جزائرية ضمن إطار المبادئ

[1]- Chikhi, **Grève et société en Algérie : 1969-1985**, Op.cit, p, 18.

الإسلامية"، وكما نصت عليه دساتير الجزائر، فالإسلام، دين الدولة[1]، وهو أحد مكونات الهوية الوطنية، وليس الغاية منه، إقامة "خلافة إسلامية" مثلما تنص عليه أدبيات الحركات الإسلامية، لذلك لما تعارضت تلك المطالب مع الدولة، لجأت الحركة الاجتماعية الدينية لممارسة العنف قصد تحقيق التغيير الذي بنت عليه برامجها وأطروحاتها.

انتقلت بذلك من العمل الدعوي والسياسي إلى العمل المسلح ضد المجتمع والدولة، وصدرت عدة بيانات عن الجماعات الإسلامية المسلحة في عقد التسعينات تكفر فيه الشعب الجزائري وتحلل قتله وسبي نسائه وتحصيل الفيء منه، وهي ممارسات عنيفة ارتبطت بالايدولوجيا التي تنتهجها الحركة الاجتماعية الدينية متمثلة في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، إيديولوجيا سلفية وهابية، تتبنى أفكارا متشددة، " إنها جبهة لأنها تجابه، أولا ينظر إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها آلة حرب، يتعين عليها أن تخوض معركة مع القوى المناوئة، وتاليا، العنف ملازم لمهمتها. بعد سنة، وفي عظة ألقاها علي بلحاج يوم 1991/4/5 في كولية (تيبازة) أكد على هذا التوجه الحربي للجبهة"[2]، وهو توجه ينتهج أطروحات السيف وقطع الرقاب والإفتاء بتكفير المجتمع والدولة ووجوب محاربتهما، "إن هذه الرؤية تطلعنا على الأسس التي كانت وراء إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ: الميل إلى الهيمنة والاستعداد المسبق للعنف... إن هذا العنف، الملازم جوهريا لطبيعة الجبهة – كما هو ملازم لكل حركة شعبوية ذات منحى توتاليتاري"[3].

إن دلائل العنف في خطابات وأفعال المناضلين بالحركة الاجتماعية الدينية، تشير إلى حدة نفي الطرف الآخر في فكر الحركة، وعجزها عن تحليل واقع المجتمع بأطيافه وفئاته المتعددة، وفقدانها قوة الاقتراح بهدف التغيير وتوجيه القوى الاجتماعية لبناء أسس واضحة للنضال السلمي، ذلك أنه من "أهم الثغرات المنهجية في الفكر السياسي بالحركات الإسلامية في العقود القليلة الماضية، هو منهج التغيير الاجتماعي الذي كان يعاني غموضا

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020**، مرجع سابق، الفصل الأول، المادة 02، ص، 07.

[2]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 123.

[3]- نفس المرجع، ص، 124.

وإبهاما عند البعض، وعدم التكامل وترتيب الأولويات عند البعض الآخر، وعدم دقته وتناسبه بلحظ خصوصيات المجتمع ومكونات المرحلة وشروط الواقع عند طرف ثالث"[1].

عبرت الحركات الاجتماعية الدينية (الإسلامية) عن برامجها المستترة برداء الدين والمدغدغة لمشاعر الجزائريين، والمعتمدة على العنف كذخيرة لممارسة نشاطها النضالي، وتبرير ذلك، هو الفهم الخاطئ لنصوص الدين والتراث، وهو مؤشر على عدة عوامل اجتماعية ثقافية ساهمت في تكوين الفكر العقائدي لتلك الحركات، والتي جعلت النصوص التراثية موجها لفكرها الحركي، مستلهمة صور الماضي بما فيه من صراعات اجتماعية حادة بين مختلف المذاهب والفئات، لذلك حاولت الحركة الاجتماعية الدينية في حالة اليـأس -كما وقع في الجزائر- تحقيق مطالبها وبرامجها وتغذية شعور مناضليها بالتراث الإسلامي والمحن التي لحقت بالصحابة والسلف، وتفسير الحرمان من زاوية الماضي، وتبرير عجزها عن إقناع فئات المجتمع ببرامجها وطموحاتها واقتراحاتها.

2-الدولة والمجتمع في مواجهة العنف المقدس

يعد مطلب التغيير الاجتماعي أحد العوامل المهمة في الاجتماع الإنساني، لقدرة تأثيره على الظروف المادية والمعنوية للفرد، والحركات الاجتماعية بوصفها مصدرا هاما من مصادر ذلك التغير، فإنها في الجزائر وعلى اختلاف أنواعها كما سبق ذكره، قد مارست أساليب متعددة لتحقيق مطالب التغيير الاجتماعي، من خلال الضغط على النسقين الاجتماعي والسياسي، ولعل من أبرزها: الحركات الإسلامية التي مارست العنف لتغيير النظام الجمهوري للدولة، رغم أنها "حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها وتتأثر ببيئتها وتفعل فيها، وهي كذلك حركات تفتقر إلى التجانس في مرجعيتها وبرامجها وأساليب عملها السياسي"[2]، كما أن "السمة الغالبة على نشاط هذه الجماعات هي لجوئها إلى استخدام العنف، الأمر الذي يثير التساؤل حول

---

[1]- زكي، أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسات**، بيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001، ص، 240.

[2]- الهرماسي، عبد اللطيف، الحركة الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001، ص، 297.

العوامل التي تدفع هذه الجماعات إلى تفضيل استخدام العنف كأداة من أدوات الممارسة السياسية"[1].

إن تحليل بنية الحركات الاجتماعية الدينية التي واجهت الدولة والمجتمع بأساليب نضالية عنيفة "حادة"، يبين طبيعة البنية التنظيمية والهيكلية لتلك الحركات، والتي هي مزيج من عناصر مختلفة وتيارات فكرية عديدة تختلف منهجيا في تحديد برامج عملها لإدارة شؤون الدولة والمجتمع في حالة فوزها بالانتخابات، فقد تصارع كل من التيار الإخواني والتيار السلفي وتيار الهجرة والتكفير، كما انتقل الصراع عند تفجر العنف المسلح، إلى الجبال معقل الجماعات الدينية المسلحة، بغرض السيطرة على مناطق النفوذ.

إن فهم سلوك الجماعات التي تتبنى الدين كأداة للاحتجاج، ينبني على فهم الفكر المحرك لها والذي يعتمد بالتحديد على فتاوى العلماء المؤدلجين للفكر الاجتماعي الديني بالجزائر، والذين يطعنون في شرعية الثورة التحريرية والتاريخ الوطني للشعب الجزائري بما يحمله من حضور في الوجدان العالمي لتحرره من الاحتلال الفرنسي، مثل الشيخ عبد اللطيف سلطاني، الذي نشر كتاب "سهام الإسلام"، "الذي حاول من خلاله اجتذاب حركة التحرر الوطني إلى الحراك الإسلامي، المفتقد شرعيته التاريخية. في نظره، يمكن إدراج الثورة الجزائرية في خط حركة العلماء الإصلاحيين، وهي، عنده، امتداد، لكنها بنحو خاص انحراف عن مصدرها الأصلي"[2]، فبالنسبة إليه، لا يعتبر شهيدا كل "من مات في أيام حرب التحرير الجزائرية من أجل تحرير الوطن من قبضة المستعمرين...فالإسلام لم يأمر المسلمين بأن يحاربوا عدوهم من أجل قطعة من التراب أو من الحجر أو من الشجر وكسب الدنيا"[3]، ويعبر هذا النص عن رفع القدسية للتاريخ الوطني، وهو ما سيؤسس لاحقا للفكر والمنهج العملي المتطرف للتيار الإسلامي الجزائري.

إن ما يفسر الجذور الفكرية للعنف الإسلاماوي ضد الدولة والمجتمع في الجزائر، هذه "المراجعة التحريفية للتاريخ الوطني... إذ أنها قادت إلى تجريد الحرب التحريرية

---

[1]- أبو عامود، محمد سعد، البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة)، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001، ص، 271.

[2]- بوكراع، مرجع سابق، ص، 229.

[3]- سلطاني، عبد اللطيف بن علي، **سهام الإسلام**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص، 181.

الوطنية من قدسيتها وبذلك دمرت كل فكرة عن "الشرعية التاريخية" كما أدت إلى نفي الدولة الأمة الإقليمية وذلك لمصلحة الدولة العابرة للقوميات التي تضم مجمل الأمة "أمير المؤمنين""[1].

أثر هذا الفكر على جيل الشباب لاسيما الجامعيين منهم في سنوات الثمانينات، بانتهاجه أسلوب التصادم العنيف مع الأنساق المجتمعية، باحتجاجات مطلبية لفرض تطبيق الشريعة بالقوة، الشيء الذي دفع فئات أخرى من المجتمع للتأثر بالجامعيين، واتساع رقعة الاحتجاج المطلبي العنفي إلى أوساط الفئات المهمشة والمحرومة المشحونة بالفكر الديني المعارض لقيم الدولة (الاشتراكية)، والذي وجد في نقدها والتشكيك في القائمين عليها فرصة لجذب مناضلين جدد ومتعاطفين مع الحركة الاجتماعية الدينية.

كان عنف الاسلامويين ضد الدولة والمجتمع خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ممنهجا، من خلال استهداف ركائز الاقتصاد الوطني، وتدمير البنية التحتية واغتيال مسؤولي الدولة في الحكومة او المجالس المنتخبة، العلماء والفنانين والصحفيين ورجال الأمن والجيش الوطني الشعبي وفئات أخرى من المجتمع، وارتكاب مجازر بشعة في حق المواطنين العزل بالمدن والبوادي والأرياف، لذلك، "لا يمكن أن نغفل... الآثار المدمرة للعنف الانتقائي (اغتيال النخب وتشريدها بسبب مواقفها أو أفكارها) والعنف العشوائي (القتل والتنكيل الجماعي لنشر الرعب والتشكيك في كفاءة ومصداقية الدولة)"[2] وقدرتها، من عدة فاعلين اجتماعيين وسياسيين محليين وأجانب، على ضمان أمن المواطنين، والتنبؤ بسقوط الجمهورية، رغم أن الدولة ككيان سياسي، يعد احتكارها "شرعية استعمال القوة في نطاق حدودها الجغرافية أمرا حاسما،...ويعني هذا أنه لا يمكن أن يوجد أي فاعل أو كيان داخل حدودها (مثل المليشيات المدنية)، يتحدى كمال سيادة الدولة ويدعي حق استعمال العنف"[3].

---

[1]- بوكراع، **الجزائر: الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 229.

[2]- ولد خليفة، محمد العربي، **الجزائر المفكرة والتاريخية أبعاد ومعالم**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص، 287.

[3]- بارني، دارن، **المجتمع الشبكي**، ترجمة، الجمعاوي، أنور، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص، 140.

بلغت "أعمال التخريب للبنية التحتية سنة 1994، 2725 عملا، وطالت كل قطاعات النشاط وتسببت بخسارة أكثر من ملياري دولار"[1]، إضافة إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا على أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، في هذا السياق "ماذا تعني هذه المحاسبة المقبرية سوى أن الإرهاب الاسلاماوي قد اختار سياسة "الأرض المحروقة" و"التطهير الإيديولوجي"، لا شيء يعبر عن ضخامة الإرهاب المرعب، أفضل من هذه العبارة المقتطفة من معجمية العنف الكولومبي: **Matar, Rematar, Contramatar**، القتل، معاودة القتل، القتل المضاد"[2].

لم يعبر بذلك الاحتجاج للحركة الاجتماعية الدينية عن مطالب تغيير لفائدة الدولة والمجتمع الجزائري، بل إن نتائج تلك الحملات كانت عنيفة، والقصد منها البحث عن التموقع السياسي لفائدة أفراد ببرنامج أقصى التعددية السياسية والثقافية الموجودة، وهو ما كانت له آثار سلبية على الدولة والمجتمع سواء.

3-الحركات الاجتماعية وأزمة الانتقال للمجتمع المدني

في هذا الإطار، تأسست عدة حركات اجتماعية في الجزائر، بأطياف وبرامج متعددة ومطالب مختلفة، إلا أن العديد منها يشترك في الدفاع عن الفرد الجزائري الذي "هو قبل كل شيء، مستهلك عدواني ينتظر من الدولة الوطنية أن توفر له بهذا المعنى كل ما حرمته منه الدولة الكولونيالية، هذا المطلب ليس له المحتوى نفسه ولا المعنى عينه بحسب الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه"[3]، وهو ما يدفع بالعديد منها إلى الانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تعتقد أنها تدافع عنها وتجسد طموحاتها ومطالبها.

تلك الحركات تعددت "أنواعها وحجومها ومجالات انتشارها...، وفيما تستطيع بعض هذه الحركات أن تزاول أنشطتها في ظل القوانين السائدة في دولة أو أكثر، فإن بعضها الآخر يضطر إلى العمل بصورة سرية... ومن الخصائص التي تميز الحركات

---

[1]- بوكراع، **الجزائر: الرعب المقدس**، مرجع سابق، ص، 292.
[2]- نفس المرجع، ص، 293.
[3]- بوخريسة، مرجع سابق، ص، 140.

الاحتجاجية، على سبيل المثال قدرتها على النشاط في الهامش الذي تسمح الحكومة من الوجهة القانونية بالنشاط فيه، في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد"[1].

في هذا الصدد، أفرزت انتفاضة 05 أكتوبر 1988 واقعا اجتماعيا جديدا في الجزائر، تعززت فيه قيم المواطنة وتبلورت فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية، وازداد فيه التمثيل السياسي لمختلف مكونات الشعب الجزائري، وطرحت فيه مختلف الأفكار والاتجاهات التي كانت تعمل في السرية طوال عقود، وهو ما يبين التنوع الفكري والايديولوجي في الجزائر، الشيء الذي عزز الممارسة السياسية وانعكس على قيم الديمقراطية فيها، من خلال تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية والثقافية والدينية.

لقد أثرت تلك التحولات الجذرية على المجال القيمي في المجتمع، من خلال لجوء فاعلين اجتماعيين ضمن حركات اجتماعية للعنف كخيار لتلبية مطالبهم، وهو ما يعكس ضعف التجربة النضالية السلمية في إطار الديمقراطية بين جميع مكونات المجتمع الجزائري، كما بين من جهة إشكالية انتقال الفئات الاجتماعية ونخبها وأحزابها للعمل السياسي بصفة "مجتمع مدني"، وبرؤى للحياة الاجتماعية لكل الفئات دون إقصاء، ذلك أن العنف الذي مارسته عديد الحركات الاحتجاجية ضد الدولة والمجتمع، قد عطل مشروع المجتمع المدني الذي عرف انطلاقته عقب انتفاضة 05 أكتوبر 1988، حيث "تعددت تنظيماته وتكاثفت أنشطتها لبلورة المطالب الاجتماعية لكنها ظلت محل تجاذبات قوية جعلت منها كيانات هشة عجزت عن تجسيده المطالب الاجتماعية والثقافية"[2].

لم تعبر انتفاضة 05 أكتوبر 1988 عن ضعف مؤسسات الدولة فقط، بل عبرت عن ضعف تمثيل المجتمع ضمن مؤسسات الدولة من حيث النخب الفكرية التي تنتج مجتمعا مدنيا فاعلا وقيا يكون سندا للدولة، فالمجتمع المدني لا ينشأ "من ضعف الدولة، المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة، ومن أجل موازنة هذه القوة"[3]، أي أن المجتمع المدني هو "نتاج

---

[1]- غدنز، أنتوني، بمساعدة بيردسال، كارين، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة، الصياغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005، ص، 487.

[2]- بوخريسة، مرجع سابق، ص، 153.

[3]- بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2013، ص، 75.

تحديد صلاحيات الدولة، لأن الدولة بإمكانها أن تتجاوز صلاحياتها، وهو نتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة، لأن هناك خوفا من أن تخضع الدولة المجتمع كليا"[1].

إن عجز الحركات الاجتماعية في الجزائر على الانتقال للمجتمع المدني، يطرح تساؤلات حول طبيعة النضال الاجتماعي الذي تعتمده برامج تلك الحركات، والغاية من مظاهر الاعتصامات والتظاهرات، وعدم ممارسة العمل التطوعي لمناضليها، مع حشدهم في أطر تنظيمية لكي تمارس بعقلانية إدارة مشروع دولة أو مجتمع، إن ذلك يعبر عن إخفاقات في تصورات أي حركة، ويدفع للاعتقاد بغياب رؤية تنظيمية محددة المعالم تسمح للانتقال وفق تطور زمني للمجتمع المدني.

إن ما يعزز تلك النظرة هو بقاء سيطرة فئات "المجتمع المدني" في الجزائر على فضاء رمزي وهو الشارع، مع ما يحتوي من مظاهر الفوضى وغياب التنظيم واللاعقلانية في تصرف المحتجين، إن ذلك يعد كمحاولات لإنشاء مجتمع مدني في ظل عجز تلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية عن الانتظام في سياقات تؤهلها لممارسة مبادئ الديمقراطية الحديثة، وتدفع تبني إلى برامجها من طرف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، فرغم أن المجتمع المدني في الجزائر هو استمرار "للمجتمع الأهلي" المفعم بالتقاليد والعادات والقيم المتجذرة في مفاهيم ومعاني التآزر والوحدة...، إلا أن ذلك قد غُيِّبَ من برامج الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وحلت مكانها قيم العنف والتخريب والقطيعة مع التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي والديني للأمة، وهي ممارسات أدت إلى عرقلة تحقيق إنجاز مجتمع مدني فاعل، رغم توفر المؤهلات النضالية والتشريعات القانونية.

4-الأنماط الجديدة للحراك الاحتجاجي

أحدثت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ 1989 (تاريخ فتح التعددية السياسية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني)، تحولات عميقة في المجتمع الجزائري لاسيما بروز ظواهر كالبطالة وتسريح العمال والإرهاب...، الشيء الذي أحدث تخلخلا عميقا في بنى المجتمع، وصعود معدلات الاحتجاج المطلبي لعديد الفئات المهمشة والمحرومة، كالمطالب الاجتماعية (السكن، التمدرس، المنحة الدراسية...)، المطالب

[1]- بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص، 75.

الاقتصادية (حق العمل، حقوق العمال المسرحين وتعويضهم، ترقية شروط العمل...)، المطالب الثقافية (الاعتراف بالأمازيغية)، وغيرها من المطالب التي تجددت مع العقدين الأولين من الألفية الجديدة، كما كان هناك دور بارز ومؤثر للحركات الاجتماعية العالمية، في إعطاء نماذج وطرق تنظيم وتسيير الاحتجاجات دون ممارسة العنف، وقد تزامن ذلك مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، ما سمح بتبادل المعلومات بين الفاعلين في مختلف بلدان العالم، خاصة مع ما شهدته الدول العربية منذ 2011، والتي ساهمت فيها تلك الوسائل بشكل رئيسي في نقل صور المحتجين وإعتصاماتهم بالساحات واحتلالهم لمقرات حكومية وإسقاط أنظمة سياسية.

من جهة أخرى، شهدت الجزائر عدة تغيرات وتحولات عميقة في المجتمع في العقدين الأخيرين (2000-2020)، كما أثرت تلك التغيرات على نمط حركاته الاحتجاجية، إذ مع "تزايد الثورة التكنولوجية، بدأت هذه الحركات في ابتكار أشكال للتواصل والعمل المشترك"[1]، بهدف تحسين شروط نضالها وتقديم عروض أفضل، في محاولة للضغط على النسق السياسي للدولة، وإحداث التغيير الاجتماعي، والذي يحقق مطالب فئات كبيرة من المحتجين، و "في ضوء كل هذه المعطيات، يبدو أن الجزائر تتوجه نحو تغيير مدروس بدلا من أطروحة تغيير يأتي عن طريق العنف، وأن الجزائريين أضحوا حريصين على استتباب الأمن ودعم الاستقرار"[2].

لقد مهدت هذه العوامل لبروز أنماط جديدة للحراك الاحتجاجي في الجزائر، منها:

- حراك احتجاجي عفوي ذو مطالب راهنة، تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفاعل الاجتماعي، من حيث توفير مناصب العمل وتوفير السكن...، في هذا الصدد، فإن المحتجون، يوظفون "منطق الابتزاز الاجتماعي لتحقيق مطالبهم، ويتمكنون من لي ذراع السلطة السياسية –الحريصة على شراء السلم الاجتماعي-للحصول على نصيبهم من الريع"[3].

---

[1]- الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011، ص، 29.

[2]- بومغار ونوران، مرجع سابق، ص، 334.

[3]- سعود ومهورباشة، مرجع سابق، ص، 110.

- استخدام المحتجين لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لعرض مطالبهم والتعبير عن احتجاجهم، دون اللجوء إلى الشوارع والساحات العامة.
- استعمال فئة الشباب مدرجات الملاعب الرياضية، للتعبير عن مطالبهم ونقد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، عبر أغاني وأهازيج.
- تمركز الحراك الاحتجاجي في قطاعات مهنية وفئوية معينة كقطاعي التربية والصحة.
- انتشار ظاهرة الحراك الاحتجاجي الفردي والعائلي، كتعبير عن عدم تحقيق المطالب الاجتماعية المرفوعة، بالإضراب عن الطعام، أو حرق الجسد، أو محاولة الانتحار في المقرات الرسمية للدولة أو في الشوارع، للفت نظر الجهات الوصية.

المبحث الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر

عرف المجتمع الجزائري خلال مسار تكونه التاريخي، عدة تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية...، كان لها الأثر على بنى المجتمع، كما ساهمت في بروز عدة حركات اجتماعية احتجاجية للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للفاعلين، ولعل أبرز تلك الحركات، انتفاضة 05 أكتوبر 1988، والتي أعقبها بعد 04 سنوات تفجر العنف الاسلاماوي ضد الدولة والمجتمع، حيث أدى الجيش الوطني الشعبي دورا فاعلا في توقيفه، والحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، والذي عبر من خلاله الجزائريون على رغبتهم في التغيير السلمي، والذي دعمه الجيش الوطني الشعبي وانحاز لمطالب الشعب المشروعة.

1-الحراك الشعبي كفعل احتجاجي

الحراك، كلمة مشتقة من الحركة، وهو "حالة ضد السكون والثبات"[1]، وإن كانت هذه الحركة مرتبطة بنشاط إنساني تسمى حركة شعبية، أي "نشاط اجتماعي إصلاحي صادر عن الشعب، وعلى ذلك فهي مضادة للإيحاء المركزي، وهي تنظيم من أجل تحقيق بعض الأهداف السابق تحديدها.وتعتبر ضمن الحركات الشعبية الحركات الاجتماعية مثل الحركة العمالية والحركة القومية والحركة الإحيائية الخ..."[2]، أي هي سلسلة من الأفعال

---

[1]- سبيلا، محمد والهرموزي، نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة عربي/انكليزي/فرنسي/عربي**، منشورات المتوسط، ايطاليا، الطبعة الأولى، 2017، ص، 200.

[2]- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي/فرنسي/عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1982، ص، 320.

التي يمارسها الأفراد بغية تحقيق هدف أو أهداف يناضلون من أجلها عبر وسائل مختلفة، أما مفهوم الحراك الشعبي، فقد أثار "جدلا واسعا بين الباحثين، من حيث تنوع تعريفاته، وتباين وجهات النظر حوله بتعدد المدارس الفكرية التي تناولته"[1].

يدل هذا النضال المستمر في الحركة، على حراك شعبي، هدفه التنقل من "الرتابة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو واحد من أنواع التصرف الذي يتحرك بناء على خلفيات سياسية، وذلك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء كانت بشرية أو مادية، وله نهايات مرادها التأثير للوصول إلى تغيير سلمي"[2]، للأوضاع التي يعيشها الفاعلون الاجتماعيون. ويعني كذلك الحراك، "الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من أجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر أمنا واستقرارا"[3]، وهو ما دأبت عليه الحركات الاحتجاجية في نضالها من أجل نيل مطالبها، لذلك "فالمصطلح الأكثر استخداما كمرادف للحراك هو الحركات الاحتجاجية، وذلك لتنوع وتعدد تجارب الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في العديد من دول العالم"[4].

في هذا السياق، يركز مفهوم الحركات الاجتماعية على الجهد الجماعي أو تعبئة الأفراد من أجل تغيير أو تحريك المجتمع من حالة إلى أخرى، بهدف وضع نظام جديد وفق مصالح ومطالب الحركة، في إطار من التفاعل بين أفرادها، وهو ما يميز هويتها عن هويات الحركات الأخرى، ويتوافق بهذا المعنى، مع مفهوم الحراك الشعبي، من حيث تعبئة الفاعلين الاجتماعيين وتجنيدهم ضمن حركة جماعية لتحقيق الأهداف التي ناضلوا من أجلها لإحداث عملية التغيير، باستعمال الوسائل الممكنة.

"إن هذا الاختلاف في ضبط مصطلح الحراك يحكمه تنوع خصائص الحركات الاجتماعية وتأثير المنطلقات الفكرية للباحثين...، وأيا كانت التسمية فهي تعبر هنا عن ردة

---

[1]- عبد مرزوك، محمد الأمين أحمد، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020، ص، 104.

[2]- نفس المرجع، ص، 105.

[3]- بوعرفة، عبد القادر، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر، 2019، ص، 14.

[4]- زان، مريم، **الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة**، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، السنة 2021، ص، 685.

فعل الحتمية والمشروعة للشعب والمعبرة عن رفض ممارسات السلطة وسياساتها الفاشلة التي تسفر عن اختلالات اقتصادية واجتماعية"[1].

على ضوء هذا التحديد المفاهيمي، فإن الحراك الشعبي في الجزائر قد ضم جميع فئات المجتمع الجزائري من البطالين والمثقفين والتجار والمهنيين والأطباء والحرفيين والنساء والأطفال والشيوخ، لإحداث التغيير الذي طالبت به جميع الفئات الاجتماعية لاسيما الفئات الواسعة في المجتمع (البطالين، محدودي التعليم، المرأة، الطلبة...).

2-الحراك الشعبي: عوامل اندلاعه وخصائصه وأساليبه

1.2. عوامل اندلاع الحراك الشعبي

يرجع اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر يوم 22 فيفري 2019، إلى عدة عوامل، تعبر عن مجموع التجارب الاحتجاجية التي خاضها الجزائريون ضمن حركات اجتماعية متعددة ولأسباب مختلفة، دفعتهم للنضال من أجل تحقيق المطالب التي رافعوا وطالبوا لتحقيقها، رغم أن شيح المأساة الوطنية التي عاشها الجزائريون طيلة عقد التسعينات ظل يطاردهم، وقد عبروا عن عدم رغبتهم "في ممارسة أي عملية احتجاج سياسي خوفا من العودة إلى حالة عدم الاستقرار والعنف التي عرفوها سابقا"[2].

سمحت تراكمات الغضب المجتمعي بنهاية عهدة الرئيس الرابعة، إلى ظهور مستويات من الاحتقان الاجتماعي، فقد أدى "تلاشي القلق والخوف الذي أعقب عقد التسعينات وتغير تطلعات جيل الشباب، وتراجع الاستغلال القوي للوضع الإقليمي من جانب السلطة خلال سنوات الربيع العربي، وكذا انهيار سعر برميل النفط وزيادة الضرائب والحد من توزيع الريع"[3]، إضافة لعوامل أخرى، لانفجار الوضع الاجتماعي في 22 فيفري 2019، ومن بين تلك العوامل:

- عوامل تاريخية: شهدت الجزائر عبر مسارها التاريخي النضالي ضد الاحتلال الفرنسي، حراك مجتمعي، يوصف عادة بالحركات الاجتماعية المقاومة، تعددت هويتها النضالية

[1]- زان، **الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة**، مرجع سابق، ص، 686.

[2]-Martinez, Luis, **L'Afrique du nord après les révoltes arabes,** Presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2019, p, 121.

[3]-ibid, p, 140.

واختلفت أهدافها المطلبية، ومنها الحركات الاجتماعية السلمية (الحركة الوطنية) والحركات الاجتماعية المسلحة (مقاومات شعبية، ثورة أول نوفمبر 1954).

أ- حركات اجتماعية قبل الاستقلال: انخرط الجزائريون في عدة حركات اجتماعية مقاومة للاحتلال الفرنسي، من 05 جويلية 1830، إلى 05 جويلية 1962، واستمر نضالهم السلمي والمسلح، سعيا لتحطيم النظام الاستعماري القائم على النهب والسلب والقتل، والذي عمل على تفكيك المجتمع والدولة في الجزائر، لذلك عبرت الحركات الإجتماعية المقاومة، على شكل من أشكال التضامن الجمعي في المجتمع الجزائري، وقد كان الانتماء لهذه الحركات بدافع وطني، ذلك أن "الجزائريين كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لابد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم، وكيف لا يشعرون بذلك، وقد ربطت بينهم أواصر كثيرة وآلام وأمال مشتركة، وأرض ذات حدود واضحة"[1]، وقد تميزت تلك الحركات بعدة خصائص منها:

- أنها حركات اجتماعية مقاومة/ثورية ضد المشروع الاستعماري الفرنسي، وكان من أهدافها استعادة الدولة الوطنية وإعادة بناء المجتمع وفق الهوية الوطنية.

- الزعامة الشخصية، حيث تخضع قيادة الحركة الاجتماعية المقاومة في الجزائر إلى زعامة شخصية وطنية تتمتع بالقيادة والقدرة على التأثير في الفاعلين.

لهذا الغرض، استعملت الحركات الاجتماعية في الجزائر، لتحقيق أهدافها:

المقاومة السلمية، بتقديم العرائض والاحتجاجات، (عرائض حمدان خوجة، المكي بن باديس، الأمير خالد، مصالي الحاج وفرحات عباس....).

المقاومة المسلحة: بتعبئة الجزائريين للمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي (مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي والمقراني والشيخ الحداد وبوعمامة، وثورة أول نوفمبر 1954، والتي أكدت على هدف "الإستقلال الوطني بواسطة: -إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية. - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"[2].

---

[1]- الأشرف، **الجزائر، الأمة والمجتمع**، مرجع سابق، ص، 08.

[2]- وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)**، الجزائر، 1979، ص ص، 08، 09.

ب- حركات اجتماعية بعد الاستقلال: برزت عدة حركات اجتماعية احتجاجية بعد الاستقلال، نتيجة عوامل مختلفة، ساهمت في بروز مطالب متعددة، وهي تنقسم إلى نوعين: **حركات ذات طابع سياسي** (تهتم بالإصلاح السياسي)، **وحركات ذات طابع مطلبي** (تهتم بقضايا اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية)، ووفق هذا التقسيم، نستطيع أن نميز عدة أنواع من الحركات الاجتماعية في الجزائر التي طبعت بنشاطها النضالي لعدة عقود، الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والدينية للجزائريين وأثرت فيهم، أهمها: الحركات الاجتماعية العمالية، الطلابية، النسوية، الثقافية، الدينية، والتي تميزت بعدة خصائص منها:

تتصف هذه الحركات بالاحتجاج والعنف، باستخدام عدة عروض في الفضاءات العمومية كالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات واستعمال العنف كتكسير واجهات المؤسسات الحكومية والخاصة والمحلات وتحطيم الإنارة العمومية ومواقف الحافلات والتراموای....

تتموضع هذه الحركات في المدينة "كفضاء اجتماعي، سياسي، بحيث أهمل الريف والقوى الاجتماعية الشعبية خصوصا الموجودة فيه"[1]، حيث ارتبطت المدينة تاريخيا في الجزائر بالحقبة الكولونيالية كفضاء للحركة الوطنية، من خلال ممارسة النضال السياسي والنقابي، لذلك شكلت فضاءاتها العمومية، مكانا للاعتصام والتجمهر والاحتجاج.

تناضل هذه الحركات لنيل مطالب متعددة، باستعمال عدة وسائل منها الاحتجاج والعنف سواء في خطاباتها أو شعاراتها أو حتى ممارساتها، ولفهم هذه الظاهرة "ينبغي الإحاطة بثلاث عوامل: حالة الاستياء الشعبي أو "الحرمان النسبي"، فهم المسوغات أو مجموعة الاعتقادات التي يعتنقها الأفراد في محاولة منهم لطرح مدى إمكانية تبرير الفعل السياسي، استيعاب طبيعة التوازن الذي يحمل بين كفتيه قدرة الأفراد الذين يعيشون حالة من الاستياء على التحرك والسبل التي ينظمون عبرها تحركهم"[2].

---

[1]- جابي والكنز، **الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، مرجع سابق، ص، 262.

[2]- غير، مرجع سابق، ص ص، 24، 25.

يعد الحراك الشعبي امتداد طبيعي لنضال الحركات الاجتماعية في الجزائر، وهو كحركة اجتماعية ضمت مختلف فئات المجتمع، التي ألفت التظاهر في الشوارع والساحات وغيرها، للنضال من أجل التعبير عن مطالبها، ومن بين تلك العوامل:

- سياسية: "يعبّر الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسي، حيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية إقناع المواطنين بالاحتكام إلى المؤسسات والأجهزة الإدارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها، فيقدمون على الاحتجاج"[1].

يعد إعلان الرئيس بوتفليقة ترشحه لعهدة خامسة للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها شهر أفريل 2019، السبب المباشر لاندلاع الحراك الشعبي، وقد كانت فرصة سياسية ثمينة أتيحت للفاعلين الاجتماعيين، للتعبير عن عدم رضاهم عن ترشح رئيس مريض، وقد أثار ذلك الإعلان، مشاعر الجزائريين الذين خرجوا في حشود غاضبة، مطالبين بالتغيير السلمي، خلال "ثلاث أيام احتجاجية: **1.** تظاهرات الجمعة، **2.** تظاهرات الأحد، **3.** تظاهرات الثلاثاء"[2]، وقد طالب المحتجون برحيل الطبقة السياسية، من رئيس وحكومة وشخصيات سياسية وأحزاب، لذلك، فقد تم اختيار يوم الجمعة، وهو يوم عطلة، للاحتجاج، حيث نظمت المسيرات ذات العدد الكبير للمحتجين بعد تأدية صلاة الجمعة، أما تظاهرات يوم الأحد، فقد "نظمتها شخصيات وأحزاب علمانية، وأنصار- المواطنة، وكان مجالها الحَركي العاصمة فقط"[3]، ولم تكن أعداد المحتجين ذات كثافة كبيرة، بسبب عمل الجزائريين، أما تظاهرات يوم الثلاثاء، فقد نظمتها الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة، وهو يعد "ثاني أقوى حَراك شعبي مُنظم، نظرا لبنيته وطبيعة مناضليه"[4].

- اجتماعية: يعبر الحراك الاحتجاجي عن "أزمة مجتمعية عميقة، تغذيها مشاريع التنمية وفشل السياسات الحضرية...، وهامشية مجالية تؤدي إلى تركز الأنشطة والخدمات في المركز، وانعدامها في الأطراف"[5].

---

[1]- سعود ومهورباشة، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية**، مرجع سابق، ص، 96.
[2]- بوعرفة، مرجع سابق، ص، 15.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.
[5]- سعود ومهورباشة، مرجع سابق، ص، 94.

كانت اتجاهات الفعل الاحتجاجي تنمو لممارسة الضغط على النسق السياسي حتى يستجيب لطموحات الفاعلين الاجتماعيين ولتحقيق مطالبهم، وانطلاقا من العوامل السابقة فإن ذلك الفعل قد تعزز، ببروز حالة الاستياء الشعبي في المجتمع الجزائري نتيجة الواقع الاجتماعي الصعب، حيث ارتبط ذلك الفعل بشكل خاص بفكرة الجيل، الذي اعتبره كارل مانهايم "جماعة متماسكة" من حيث التفكير والأهداف والطموحات وتحديد الخصم، ونقصد هنا جبل الاستقلال، الذي ورث بعد فترة الحرب التحريرية، أوضاعا اجتماعية واقتصادية متردية، وهو نفس الجيل الذي ارتبط بعدة أحداث في الجزائر، وكان شاهدا عليها، وفاعلا فيها، والتي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة كالتسرب المدرسي والهجرة نحو أوربا في قوارب الموت والفوارق الاجتماعية بين الطبقات....

أثرت تلك الأحداث وغيرها، بشكل مباشر على ذلك الجيل، وهو ما دفعه لاستغلال الفرصة السياسية في 05 أكتوبر 1988، فانخرط في حركة اجتماعية احتجاجية، تعبيرا عن رفضه لواقعه الاجتماعي، كما استمرت الاحتجاجات الاجتماعية المطلبية، بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية وكذا ظاهرة الإرهاب المسلح، وهو ما أثر على حياة الجزائريين الاجتماعية.

بينت تلك الانتفاضة، أن "الذات المحتجة قد أضحت متحولة من ذات واعية في ذاتها، (وعي بما حدث في الماضي) إلى وعي لذاتها (أي وعي بما سيحدث في المستقبل)"[1]، وهو ما دفع بذوات الجزائريين لاستشراف المستقبل، من خلال البحث عن عوامل النهوض بالمجتمع والبحث عن التغيير رغم الاحتجاجات المطلبية المتكررة، والتي قادتها عديد الفئات الاجتماعية، حتى اندلاع الحراك الشعبي.

وبحسب تقرير "أصدره معهد أمريكي متخصص عن الجزائر شهر فيفري 2017، عن الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، خلص إلى أن الجزائر اليوم تعيش في وضعية شبيهة جدا للوضعية التي كانت فيها ليبيا وتونس ومصر في 2010، والأوضاع فيها مرشحة جدا للانفجار"[2].

[1]- شحاتة، عصام، **ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب، 2011، ص، 11.
[2]- Martinez, Op.cit, p, 138.

4.2. اقتصادية:

"ورث الجزائريون حالة حرجة بعد الاستقلال، حيث خلف الفرنسيون اقتصادا كولونياليا متخلفا، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتسمت بضعف الاستثمارات الصناعية والتعايش بين قطاعين زراعيين مختلفين"[1]، وهو ما أثر على وضع البلاد بصفة عامة، حيث ورد في تقرير مؤتمر طرابلس 1962، أن الآثار السلبية تظهر في "عدم الاندماج في الدائرة الاقتصادية لمليونين ونصف مليون جزائري، و990 ألف عاطل كلي وجزئي في المدن، ومليون ونصف موظف في الريف - النزوح الريفي، وهجرة 400 ألف جزائري لفرنسا، الأمية (أكثر من 5/4 من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 6 سنوات أميون)"[2].

أمام هذه الوضعية الحرجة، اعتمدت الجزائر نموذج التسيير الذاتي لمختلف المؤسسات الاقتصادية المتواضعة والمزارع الفلاحية التي خلفها الاحتلال، لتتجه الدولة فيما بعد لتبني سياسة المخططات التنموية، كانطلاقة اقتصادية، شملت الثورة الصناعية والزراعية، وبحلول عقد الثمانينات، راجعت الجزائر سياستها التصنيعية، مع تبنيها إصلاحات ومراجعات اقتصادية أخرى كحل المؤسسات الكبرى والسماح باستيراد المواد المختلفة، ما أدى إلى شلل المؤسسات الاقتصادية وركود الإنتاج الوطني، وبروز حركات عمالية تطالب بالأجور والمنح وتحسين ظروف العمل، لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي بلغ فيها سعر برميل النفط 06 دولارات سنة 1986، والتي أثرت على مداخيل البلاد، والتي تعد أحد عوامل انتفاضة 05 أكتوبر 1988، ناهيك عن الزيادة الديموغرافية للسكان وزيادة الحاجة للعمل والسكن، وهي معطيات نجمت عنها أزمة اقتصادية عنيفة.

ارتفعت مع تلك الظروف التي يعيشها المجتمع، معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال، وتحول الاقتصاد الوطني من منتج إلى مستهلك، "تفشت فيه مظاهر التضخم والإفلاس وانعدمت فيه روح التنافسية"[3]، وازداد الوضع الاقتصادي سوءا، بعد تفشي

---

[1]-Kara, Rabah, **Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique,** in Revue Cahiers Economiques, volume 8, Numéro 2, pp 2,3.
Revue sur :https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/8/2/51690

[2] - République Algérienne Démocratique et Populaire, **Déclaration du Congrès de Tripoli,** Juin 1962, p, 29.

[3]- بوشلوش، طاهر محمد، **التحولات الاجتماعية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي**، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص، 190.

ظاهرة الإرهاب الهمجي وتركيز الجماعات المسلحة عنفها على تخريب الاقتصاد الوطني، بحرق وتدمير المصانع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

دفعت النتائج السلبية المتراكمة للاقتصاد الوطني، إلى ارتفاع مؤشر المديونية الخارجية، وإفلاس المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على الإنتاج، ما دفع بالجزائر للجوء إلى "صندوق النقد الدولي"، والذي كانت شروطه المالية قاسية من أجل إنقاذ الوضع الاقتصادي، وهو ما خلف ردود فعل قوية في المجتمع، ظهرت من خلاله حركات اجتماعية عديدة تطالب بتوفير فرص العمل وتسديد الأجور.

استمرت الاحتجاجات المطلبية لعديد الفئات بداية الألفية الثانية، ومنها طلب رفع الأجور، توفير السكن، مناصب العمل، التنمية المحلية (الطرق، المدارس، المستوصفات، الكهرباء والغاز...)، ومع تعافي الاقتصاد الوطني، "بارتفاع سعر برميل النفط، خصصت الحكومة نفقات كبيرة للتحويلات الاجتماعية (770 مليار دينار) أي حوالي 13% من الناتج الخام من أجل تصحيح الآثار المدمرة لصدمة النفط المضادة (1986-2001) وقد سمحت هذه الوفرة المالية بإعادة هيكلة الشبكات الضرورية لاستقرار"[1] أوضاع الدولة، التي اعتمدت فيما بعد عدة برامج للإنعاش الاقتصادي، مع ترشيد النفقات في جميع القطاعات، وتنويع الاقتصاد الوطني في جميع التخصصات، من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي، لاسيما والتحديات التي تواجهها من حيث النمو الديموغرافي وزيادة المطالب التي رفعتها عديد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، غير أن الجزائر عرفت "أزمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط لاسيما ابتداء من سنة 2014، وما نتج عن ذلك من سياسة تقشف خانقة في ظل اقتصاد ريعي غير منتج وغير مصنع ومعتمد أساسا على عائدات النفط والغاز كمصادر أساسية للعملة الصعبة"[2]، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدني احتياط الصرف، وهو ما أثر على القدرة الشرائية للجزائريين، مما دفعهم للخروج في احتجاجات متكررة، مست عديد الفئات، ووحدت هدفهم من أجل تحسين وضعياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] - Martinez, **L'Afrique du nord après les révoltes arabes,** Op.cit, p, 122.

[2]- زان، مرجع سابق، ص، 689.

2.2. خصائص الحراك الشعبي:

يعد الحراك الشعبي، امتدادا للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وقد "أثار إعلان الرئيس في 10 فيفري 2019 عن ترشحه لعهدة خامسة موجة احتجاجات شعبية غير متوقعة وسلمية وغير مسبوقة، دفعت الرئيس للتراجع عن الترشح"[1]، لذلك، فقد تميز الحراك بعدة خصائص، منها:

السلمية: تميزت مسيرات الحراك الشعبي منذ بدايتها بالسلمية، طيلة أيام الجمعة والأحد والثلاثاء، وقد ضمت عديد الفئات الاجتماعية والعمرية، كما تجنب المحتجون ممارسة العنف، "إذ يعد الامتناع عن جميع أشكال العنف في أي مجال كان، شكل من أشكال النضال"[2]، فقد تعاون المتظاهرون مع رجال الشرطة في تنظيم المظاهرات وتحييد المحتجين ذوي السلوكيات العنيفة، ذلك أنه "ينبغي لفكرة الحركة الاجتماعية أن تكون مفصولة بكل وضوح عن فكرة العنف. فالعنف يتعارض مع الديمقراطية ومع الحركات الاجتماعية أيضا"[3]، كما أن الطابع السلمي للحراك، زاده قوة من حيث التعبئة الجماهيرية، "فكلما تعاظمت سلمية الحراك السياسي غير التقليدي (كتوقيع العرائض مثلا) وطابعه النظامي، تنامى مستوى القبول العام"[4].

المدنية: يعد الحراك الشعبي حركة اجتماعية، والتي توصف بأنها "مدنية، وهي إثبات من قبل أن تكون نقدا أو نفيا"[5]، لذلك، فقد تميزت المسيرات السلمية للحراك بطابعها المدني، إذ رفع المتظاهرون، لافتات تعبر عن مطالبهم وآرائهم بطريقة حضارية ديمقراطية، والتي منها: "السيادة للشعب"، "جيش شعب خاوة خاوة"...

التضامن بين المحتجين: اتسم الحراك الشعبي، بقوة اجتماعية فاعلة، وبقوة التضامن بين جميع الجزائريين خلال احتجاجهم السلمي لرفض العهدة الخامسة ومحاسبة العصابة،

---

[1] - Martinez, **L'Afrique du nord après les révoltes arabes,** Op.cit., p, 139.

[2]- Cervera-Marzal, Manuel, **Désobéir en démocratie La pensée désobéissante de Thoreau à Martin Luther King,** Paris, Les Éditions Aux forges de Vulcain, 1re édition, août 2013, p, 10.

[3]- تورين، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية،** مرجع سابق، ص، 104.

[4]- ديلا بورتا، دوناتيلا، ودياني، ماريو، **الحركات الاجتماعية مقدمة،** ترجمة، محمد صبري، نيرة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2019، ص، 247.

[5]- تورين، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية،** مرجع سابق، ص، 104.

ويفسر ذلك، أن "وجود مشاعر الهوية والتضامن الجمعي، ييسر مواجهة المخاطر والشكوك المرتبطة بالفعل الجمعي"[1].

الكم العددي للمحتجين: "يشكل منطق الأعداد أساسا للعديد من الأنماط الاحتجاجية، فنظرا لما يبدو دائما من قوة الأعداد، يتوقف مصير الحركات إلى حد كبير على عدد مؤيديها"[2]، في هذا السياق، اختار ملايين الجزائريون، الخروج في مسيرات بعد أداء صلاة الجمعة، فيما اختارت بعض الشخصيات الوطنية والأحزاب يوم الأحد، أما الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة، فاختاروا يوم الثلاثاء، لذلك، "تعد المسيرات واحدة من أهم الأساليب المقصود منها إظهار القوة العددية الكامنة خلف الاحتجاج"[3]، والحراك الشعبي في الجزائر من خلال هذه المسيرات، يعد "الأكبر في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، فلقد امتد نطاقه الجغرافي ليعم كل المدن الجزائرية، وبلغت أعداد المشاركين فيه أرقاما هائلة، وشاركت فيه جميع الفئات الاجتماعية بمختلف تنوعاتها الأيديولوجية والعمرية"[4].

المفاجأة في الفعل الاحتجاجي: انطلق الحراك الشعبي في الجزائر فجأة ودون برمجة مسبقة، بعدما شعر الشعب بالتهميش وتدني أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، وكثرة الفساد السياسي، وقد كانت أولى مطالبه في التغيير عدم ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة، لتتدرج فيما بعد مطالبه، بضرورة رحيل رموز النظام ومحاسبتهم وإرجاع أموال الدولة المنهوبة وتقديمهم للعدالة وإطلاق حوار وطني تحت رعاية المؤسسة العسكرية....

رفض التدخل الأجنبي: تميز الحراك الشعبي بطابعه الوطني ورفض التدخل الأجنبي لاسيما عبر الوكلاء من داخل الوطن، وقد أضحى مشروع الفتنة "مفضوحا وباديا للعيان، خصوصا وأن الشعب الجزائري أدرك طبيعته ومراميه والقائمين عليه وأذرعه المتشعبة"[5].

احتجاج دون قيادة: رفض الشعب الجزائري عند انطلاق الحراك الشعبي أن يمثله أي من الأحزاب أو الشخصيات الوطنية، بل ظل بدون قيادة حتى إجراء الانتخابات الرئاسية، كما ظلت الاحتجاجات تعبر عن مطالب الفئات الشعبية للتغيير السلمي، التي أعلنت خلال

---

[1]- ديلا بورتا وديانى، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 136.
[2]- نفس المرجع، ص، 235.
[3]- نفسه، ص، 236.
[4]- زان، مرجع سابق، ص، 690.
[5]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 670، ماي 2019، ص، 01.

المسيرات أن **"السيادة للشعب"**، مستلهمين من المادة السابعة من الدستور: "الشعب مصدر لكل سلطة"، وقد كان الحراك الشعبي مشابها لانتفاضة 05 أكتوبر 1988، التي لم تتوفر على قيادة مؤثرة ومؤطرة للعمل النضال.

الثقة في المؤسسة العسكرية: كان موقف المؤسسة العسكرية منذ الأسابيع الأولى للحراك واضحا، من خلال انحيازها لمطالب الشعب الجزائري في التغيير، والدفاع عن حقه في التعبير السلمي والتحذير من المساس به خلال المسيرات، وقد أدرك الشعب "يقينا أن المؤسسة العسكرية بموقفها الوطني، إنما هو نابع فقط من حرصها على تغليب المصلحة العليا للوطن على كل المصالح الآنية والذاتية"[1]، وهو ما عزز ثقة الشعب في جيشه، الذي تعهد بالالتزام بحمايته واحترام خياراته في التغيير السلمي، في هذا الصدد، فقد عبر المحتجون في عديد الولايات عن "دعمهم للجيش الوطني الشعبي مرددين "لن تلبس الجزائر ثوب الحداد ما دامت القوات الخاصة بالمرصاد"، وكذا "الشعب قرر والجيش نفذ" إلى جانب الشعار المعروف منذ بداية المسيرات "جيش شعب خاوة خاوة"[2].

3.2. أساليب الاحتجاج خلال الحراك الشعبي:

شهدت المدن الجزائرية كفضاءات للفعل الاحتجاجي منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، تناميا تدريجيا في ارتفاع أعداد المحتجين من جميع الفئات الاجتماعية، بعد كسر حاجز الخوف وبروز ملامح حركة احتجاجية سلمية، تتجنب طابع المواجهة والعنف، لذلك، فقد تعددت الأشكال النضالية للمحتجين خلال الحراك الشعبي، والتي منها:

الاحتجاج باستعمال الرموز الوطنية: استخدم المحتجون عدة وسائل خلال الحراك الشعبي للاحتجاج، من خلال استخدام الرموز في التعبير الاحتجاجي خلال الهتافات ورفع اليافطات واللافتات، والتي منها:

---

[1]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 675، أكتوبر 2019، ص، 01.

[2]- باشوش، نوارة، **متظاهرون في "جمعة المحاسبة" بالعاصمة: الشعب قرر والجيش نفذ"!**، جريدة الشروق اليومي، العدد 6134، يوم 06 أفريل 2019، ص، 03.

- "ماكانش دقيقة يا بوتفليقة"[1]، وهي إشارة ضمنية لرفض الشعب الجزائري طلب الرئيس تمديد العهدة الرابعة لسنة واحدة، واستخدام المحتجين **للدقيقة** كرمز للوقت، يعني رفضهم تمديد الفترة الرئاسية بعد عشرين سنة من حكم الرئيس.

- "سنة 1971 تأميم المحروقات وفي 2019 تأميم المسروقات"[2]، وهي يافطة رفعها المحتجون شبهوا فيها بين قرار التأميم الذي اتخذه الرئيس هواري بومدين للحد من سيطرة الشركات الأجنبية على الثروات الوطنية سنة 1971، وبين قرار الشعب الذي خرج في احتجاجات للحد من الفساد السياسي وسرقة أموال الشعب.

- رفع صور شهداء ثورة أول نوفمبر 1954، كمصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، عميروش آيت حمودة، حسيبة بن بوعلي...، والعلماء كالشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي، للدلالة على النهج النوفمبري والإصلاحي للمسيرات.

- حضور عدة مجاهدين ومجاهدات في المسيرات الاحتجاجية والمشاركة فيها، لرمزية اللحظة التاريخية، ومساندة الشعب في هبته الشعبية.

- رفع الأعلام الوطنية كرمز للوحدة والسيادة الوطنية.

- توزيع الورود على أعوان الشرطة، واستعمالها كرمز، للدلالة على سلمية التظاهر والأخوة بين أفراد الشعب الجزائري.

- مشاركة المرأة في المسيرات، من مجاهدات الثورة إلى نساء جيل الاستقلال، كرمز عن تواصل الأجيال، وهو ما أعطى بعدا سلميا وحضاريا عن الحراك الشعبي.

- رفع اللافتات واليافطات في الشوارع واستخدام الجداريات، وهي تعد إحدى ذخائر الفعل الاحتجاجي، وقد استعملها الجزائريون خلال أيام الحراك الشعبي في المسيرات والاعتصامات، حيث تنوعت الكتابات والمضامين الموجهة من طرف المحتجين، المعبرة عن مطالبهم في التغيير السلمي.

المسيرات الشعبية في الشوارع والطرقات: حيث احتشد الجزائريون يوم 22 فيفري 2019، بعد صلاة الجمعة بمئات الآلاف ضد قرار الرئيس بوتفليقة الترشح لعهدة خامسة،

---

[1]- حويشة، حسان، **الجمعة السابعة للحراك.يوم النصر والحساب،** جريدة الشروق اليومي، العدد 6133، يوم 05 أفريل 2019، ص، 03.

[2]- سليماني، نادية، **المحامون وأبناء الشهداء والطلبة والمهندسون وموظفو العدالة بصوت واحد: يا جزائر نبنيك طوبة طوبة ومتحكمناش حكومة معطوبة،** جريدة الشروق اليومي، العدد 6124، يوم 27 مارس 2019، ص، 05.

حيث امتلأت الساحات العامة والشوارع بهم، منذ أول يوم جمعة للحراك الشعبي، ورغم أن الواقع يشهد على تباين الفئات الاجتماعية المحتجة، إلا أن ذلك يعد إحدى سمات الحراك الشعبي، لقدرته على تعبئة الرأي العام ومن ثم ممارسة الضغوط على صانع القرار.

تعد المظاهرة، أحد أساليب الحركة الاجتماعية للاحتجاج، وهي تعبير جماعي للفاعلين الاجتماعيين عن رفضهم وسخطهم لواقعهم، وهي تشير "إلى تأكيد جماعي لوجود سياسي، متحرر بشكل أو بآخر من مراقبة سلطة الدولة. وهي تهدد، سواء كانت عفوية أو منظمة، الأقنية المؤسساتية وهدوء النظام العام"[1].

بث الصور والفيديوهات الساخرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي: يطلق الاحتجاج عادة "عملية إقناع غير مباشر تلعب فيها وسائل الإعلام والأطراف الفاعلة ذات النفوذ دور الوساطة"[2]، لذلك لم يقتصر الحراك الشعبي على المسيرات الشعبية ورفع اللافتات واستخدام الرموز فقط، بل استغل وسائل التواصل الاجتماعي كالفايسبوك وتويتر وانستغرام وتيك توك ويوتيوب، والصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، كوسائل داعمة للاحتجاج، لاسيما وأنها منصات تحظى بشعبية وتفاعل كبيرين لدى الجمهور ويتابعها الملايين، من هذا المنظور، تعد شبكات الانترنت، من بين العوامل التي استقطبت الجزائريين خلال الحراك الشعبي وساهمت في تعبئتهم وجعلتهم يبدعون فيه، خاصة فئة الشباب، من خلال بث الفيديوهات القصيرة والرسائل الصوتية والمكتوبة، والتي تعبر ولو بطريقة ساخرة عن الفعل الاحتجاجي.

3-التنظيم الأمني للحراك الشعبي

تعددت أنماط الفعل الاحتجاجي وذخائره في الجزائر، بتعدد مطالبه وفئاته، فمن المسيرات والاعتصامات وغلق الشوارع والطرقات، إلى حرق العجلات المطاطية وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة، وهو ما أفرز معطى أمني جديد للتعامل مع الحشود وكيفية إدارتهم، لاسيما خلال الصدامات وتفريق الجموع، مع ما يصحب ذلك من مظاهر

[1]- برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص، 342.
[2]- ديلا بورتا وديامي، مرجع سابق، ص، 230.

للعنف الموجه خاصة ضد رموز الدولة، إذ "يعد التنظيم الأمني قضية ذات أهمية خاصة لفهم العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة"[1].

في هذا الشأن، أحدث اندلاع الحراك الشعبي كنموذج للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، تغيرا في الفعل الاحتجاجي الجمعي، من حيث ذخيرة الاحتجاج والتعامل مع الأسلاك الأمنية، فقد دفع الحراك الشعبي، الجيش الوطني الشعبي المجهز والمحترف لواجهة الأحداث، ولم يحمل المتظاهرون أي حقد اتجاهه[2]، بل طالبوا منه في شعاراتهم التدخل لحماية حراكهم، ومن جهة أخرى، استثمر الجزائريون في حراكهم السلمي، خبرات سنوات من النضال لتجنب العنف وتخريب الممتلكات، إلا أنه ورغم سلمية الحراك الشعبي ومشاركة فئات عديدة، إلا أنه كفعل احتجاجي وبضخامة الفاعلين والمشاركين فيه، فقد أثر على التسيير الأمني للحشود المتظاهرة والتي عدت بالملايين، والذي كان يديره الجيش الوطني الشعبي مع مختلف الأسلاك الأمنية، وقد كان تأثير ذلك من حيث:

- **المرافقة والمراقبة والرصد لمختلف العناصر المخربة والإجرامية**، وقد تبنت الأسلاك الأمنية أسلوب "الاستراتيجيات الاستقصائية، المتمثلة في العمليات الموسعة لجمع المعلومات كسمة وقائية في ضبط الاحتجاجات، وجمع المعلومات الموجه، الذي يتضمن استعمال تكنولوجيات سمعية وبصرية حديثة لتحديد الخارجين عن القانون دون التدخل المباشر"[3].

- **إدارة الأسلاك الأمنية للجماهير المحتجة والغاضبة**، من خلال السماح لها ممارسة فعلها الاحتجاجي، المعبر عن سخطها وعدم رضاها عن واقعها الاجتماعي، وقد استطاعت الأجهزة الأمنية بخبرتها الطويلة، التعامل مع تلك الحشود دون استعمال العنف، ذلك أن المجموعات الأشد تعرضا لعنف الشرطة، تتحول إلى الراديكالية[4]، كما استطاعت الأجهزة الأمنية من خلال التواصل مع المحتجين وإقناعهم بعدم استعمال أسلوب التخريب خلال التظاهر، تجنب استعمال القوة لتفريق المتظاهرين، حيث اظهر المحتجون السلمية في

---

[1]- ديلا بورتا ودياني، **الحركات الاجتماعية مقدمة**، مرجع سابق، ص، 269.

[2]- Martinez, Op.cit, p, 141.

[3]- ديلا بورتا ودياني، مرجع سابق، ص، 270.

[4]- نفس المرجع، ص، 273.

احتجاجاتهم، إذ تعد الاستراتيجيات الإقناعية، جميع المحاولات الساعية إلى السيطرة على الاحتجاجات عبر الاتصالات المسبقة بالناشطين ومنظمي الاحتجاج"[1].

- **تأمين المسيرات الشعبية** من اختراق العصابة وأذنابها، من خلال رفع اللافتات المشبوهة لتحريف مطالب الشعب ورفع الرايات الطائفية، أو محاولة استهداف أرواح المحتجين، إذ سجلت المديرية العامة للأمن الوطني "يوم 22 فيفري 2019 توقيف 41 شخص، لإخلالهم بالنظام العام والاعتداء على القوة العمومية وتحطيم الممتلكات"[2].

- **حماية المؤسسات الرسمية والأملاك العمومية والخاصة،** إذ يلجأ عادة المحتجون في المسيرات لتحطيم الممتلكات العمومية والخاصة كتعبير عن سخطهم، في هذا السياق، تم يوم الجمعة 15 مارس 2019، توقيف 75 شخص خلال عملية حفظ النظام ببعض أحياء الجزائر العاصمة، على إثر أحداث عنف وسرقة وتحطيم لممتلكات عامة وخاصة"[3].

- **حماية الأمن الوطني من الاختراق الأجنبي،** بالتعاون مع الأسلاك الأمنية الأخرى، تم "تحديد هوية أجانب، ثم توقيفهم والكشف عن مخططاتهم، ممن جاءوا خصيصا لإذكاء التوترات ودفع الشباب للجوء إلى أنماط متطرفة في التعبير، قصد استغلال صورهم عبر وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي"[4].

- **محاربة الأخبار الكاذبة، (FAKE NEWS)**، والتي انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد استعملته العصابة للتأثير على الشعب وتحريف مطالبه، وتشويه صورة الجيش الوطني الشعبي.

4- الحراك الشعبي والجيش الوطني الشعبي

1.4. تعريف المؤسسة العسكرية:

تعرف المؤسسة العسكرية، بأنها "مؤسسة ذات وجهين: أولهما يتعامل مع أوقات السلم "الباردة" والظروف العادية، فتصبح أشبه بالمؤسسات "التقليدية"، وثانيهما يعمل في

---

[1]- ديلا بورتا وديباني، **الحركات الاجتماعية مقدمة،** مرجع سابق، ص، 270.

[2]- المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 22 فيفري 2019،** على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في: 06 أوت 2024، على الساعة: 14:50.

[3]- المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 15 مارس 2019،** على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:48.

[4]- المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 12 أفريل 2019،** على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:45.

الظروف "الساخنة" خلال الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة"[1]، وهي إحدى مؤسسات الدولة مكلفة بمهام الدفاع وحماية السيادة الوطنية، وتتكون من الأفراد العسكريين والمدنيين، العاملين والمتعاقدين، وتخضع لنظام وقوانين تسيرها حسب طبيعة مهمتها الدفاعية، كما تتميز بالانضباط والتسلسل الهرمي للقيادة والرتب[2].

في هذا المنحى، غداة الإعلان عن استقلال الجزائر، دخلت وحدات جيش التحرير الوطني الذي قاد ثورة أول نوفمبر 1954-1962 إلى المدن والقرى، بعدما كانت متمركزة في الجبال وعلى الحدود الشرقية والغربية، لمساعدة الجزائريين على إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الحرب، ولتنظيم واستتباب الأمن، لاسيما وأن المنظمة العسكرية السرية **OAS**، نفذت أعمالا إرهابية بحق الجزائريين في بعض المدن خلال الأسابيع الأولى للاستقلال.

تم تحوير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي في 04 أوت 1962، وتشكل بعد ذلك من القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية وسلاح الدرك الوطني والحرس الجمهوري والدوائر والمديريات التابعة لوزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي.

ونتيجة لانفلات الوضع الأمني، اخذ على عاتقه الجيش الوطني الشعبي في إعادة الأمن والحفاظ على الممتلكات، وتأهيل ما خربته الحرب، لإعادة بعث عمل المؤسسات التعليمية والصحية والصناعية والخدماتية...، بعد رحيل المعمرين، وقد أوكلت للجيش الوطني الشعبي مهام إضافية عبر عدة مراحل بداية من الفترة ما بين 1963 و1989، حيث جمع أفراد القوات المسلحة بين مهمتي الدفاع عن السيادة الوطنية والمساهمة في عملية البناء والتشييد[3].

---

[1]- سويترز، جوزيف، وآخرون، **إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق**، ترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2016، ص، 11.

[2]-Un Comite D'officiers De Toutes Armes, **Nouveau Dictionnaire Militaire**, Librairie Militaire De L. Baudoin, Paris, 1892, (Digitized by the Internet Archive in 2010 with funding from University of Ottawa), p, 426.

[3]- موقع وزارة الدفاع الوطني https://www.mdn.dz/، تم زيارة الموقع يوم 01 جوان 2024، على الساعة: 18:00.

2.4. مهام الجيش الوطني الشعبي:

بعد تحوير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي في 04 أوت 1962، تحددت مهامه وفق الدستور كما يلي:

دستور 1963:

يعد أول دستور للجزائر المستقلة، تم الاستفتاء والمصادقة عليه في 08 ماي 1963، وقد نص على أن "الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب"[1].

دستور 1976:

نص دستور 1976، على أنه "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها. يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية"[2].

دستور 1989:

تم إقرار دستور 1989، بعد تعديل دستور 1976، والذي شمل إصلاحات سياسية عقب انتفاضة 05 أكتوبر 1988، وقد نص على أنه "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية .كما يضطلع بالدفاع عن وحدة

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963**، الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963، المادة 08، ص، 889.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976**، الجريدة الرسمية عدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، الفصل السادس، المادة 82، ص، 1052.

البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[1].

دستور 1996:

رغم بروز ظاهرة الإرهاب الاسلاماوي، وارتكاب الجماعات المسلحة مجازر فظيعة بحق الجزائريين، حافظ الجيش الوطني الشعبي على مهمته المقدسة وهي الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية المواطنين من الأخطار، لذلك ورغم التعديل الدستوري الذي مس جوانب متعددة، إلا أن مهمة الجيش الوطني الشعبي بقيت نفسها[2].

دستور 2016:

نصت الديباجة على: "إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه. تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"[3]. كما نصت المادة 28[1]، على نفس المهام التي وردت في دستوري 1989 و1996.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم: 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 يتعلق بنشر نص التعديل الدستوري بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي أقره الاستفتاء الشعبي يوم 23 فيفري 1989**، الجريدة الرسمية عدد 09، المؤرخة في 01 مارس 1989، الفصل الثالث، المادة 24، ص، 191.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم: 96-438 مؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الجريدة الرسمية عدد 76، المؤرخة في 27 رجب عام 1417هـ الموافق 08 ديسمبر سنة 1996، الفصل الثالث، المادة 25، ص ص، 10، 11.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم: 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016 م، الديباجة، الفقرتين 15 و16، ص، 05.

دستور 2020:

تم تعديل دستور 2016، عقب إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، وبعد تسعة أشهر من الحراك الشعبي، حيث نصت الديباجة على: "إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه.

تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"[2].

كما نصت المادة 30، على أنه: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي. تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري. يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"[3].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم: 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016 م، الفصل الثالث، المادة 28، ص، 09.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020**، مرجع سابق، الفصل الثالث، المادة 25، الفقرتين 19 و20.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020**، مرجع سابق، الفصل الثالث، المادة 30، ص، 11.

.3.4. خصائص الجيش الوطني الشعبي: يتميز الجيش الوطني الشعبي بعدة خصائص، أهمها:

1. الشرعية الثورية:

الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، تم تحويره يوم 04 أوت 1962، بعدما خاض كفاحا مريرا ضد الاحتلال الفرنسي من 1954 إلى 1962، من هذا الإرث التاريخي، اكتسب الجيش الوطني الشعبي شرعية تاريخية وثورية، سواء لدى الشعب الجزائري أو حتى خارجه.

2. البعد الشعبي:

ينتمي الجيش الوطني الشعبي إلى الشعب، الذي يعد خزانه من المورد البشري، وهو أصيل وسليل هذا الشعب الذي خرج من أصلابه جيش التحرير الوطني، الذي قاد معركة التحرير وكان يستمد قوته البشرية من جميع فئات الشعب، فلا يوجد في صفوفه قوات مرتزقة أو لفيف أجنبي، بل هو جيش جزائري بجميع عناصره العاملة والمتعاقدة والاحتياطية، عسكرية ومدنية شبيهة.

3. البعد الاجتماعي:

يتميز الجيش الوطني الشعبي بخاصية البعد الاجتماعي، إذ بعد الاستقلال سنة 1962، وجدت الجزائر وطنا خربته الآلة الاستعمارية المسلحة، فما كان من الجيش إلا "خوض كفاح آخر هو كفاح البناء الوطني وإعادة تنظيم وتسيير المؤسسات"[1]، فأخذ على عاتقه إزالة الألغام المنتشرة على الحدود وفي الأراضي الفلاحية لاستصلاحها وزرعها، وتأهيل المدارس المدمرة وقاعات العلاج وتقديم العلاج المجاني وشق الطرق...، وهي مسؤولية اجتماعية تحملها من أجل استمرار المجتمع الجزائري في ظل الأوضاع الصعبة لفترة ما بعد الاستقلال.

4.4. مرافقة الجيش الوطني الشعبي للحراك الشعبي

كان الحراك الشعبي في الجزائر، مفاجئا لجميع مؤسسات الدولة، ومن بينها المؤسسة العسكرية، وبحكم مهامها الدستورية التي تحدد دورها في المجتمع والدولة، فقد

[1]- هيئة التحرير، **الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني على درب الشرف والوفاء**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، العدد الأول، **سلسلة خاصة**، جويلية 2012، ص، 53.

راقب الجيش الوطني الشعبي عن قرب، المسيرات الشعبية وأبدى موقفه منها، تجسد في انحيازه "منذ البداية لإرادة الشعب، فرافق مسيراته وضمن سلميتها"[1]، وعمليا، فإنه "في غضون أشهر قليلة، وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إدارة عملية انتقال سياسي لم تكن مستعدة لها، كما أن التشكيك في الأحزاب السياسية، دفعت الجيش إلى الواجهة الأولى لقيادة التغيير"[2] في البلاد. برز ذلك الموقف من خلال الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي خلال فترة الحراك الشعبي، من خلال:

- **مباركة الحراك الشعبي وتأييده،** بارك الجيش الوطني الشعبي المسيرات السلمية للجزائريين في حراكهم الشعبي، وقد عبرت القيادة العليا عن ذلك بقولها: "إن ما تصبون إليه من خلال هبتكم الشعبية، التي باركناها وباركنا غاياتها السامية، تقتضي منا جميعا التبصر والحكمة لإجهاض ما يدبر ضد وطننا من دسائس"[3]، كما أكد "تأييده التام لمطالب الشعب المشروعة وسانده انطلاقا من قناعته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية. ولقد بارك الشعب الجزائري هذا المسعى وثمنه"[4].

- **الانحياز للمطالب الشعبية،** بعد اقتراح الحلول للخروج من الأزمة السياسية للبلاد، وبحكم المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي، فقد أكد أنه "يضع مصالح الشعب الجزائري فوق كل اعتبار ويرى دائما أن حل الأزمة لا يمكن تصوره إلا بتفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور"[5].

- **اقتراح حلول قانونية للأزمة السياسية،** تحتاج أي حركة اجتماعية تسعى للتغيير، "إلى ثلاثة شرائح مختلفة، **1**.شريحة بدء.**2**. شريحة تغيير.**3**. شريحة بناء"[6]، بهذا المعنى، وبحكم مهامه الدستورية، شارك الجيش الوطني الشعبي مع شريحة التغيير، من خلال اقتراح الحلول الممكنة للخروج من الأزمة، باقتراح تفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور،

---

[1]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 675، أكتوبر 2019، ص، 01.

[2] - Martinez, Op.cit, p, 141.

[3]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 670، ماي 2019، ص، 01.

[4]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 669، أفريل 2019، ص، 01.

[5]- نفس المرجع، ص، 01.

[6]- الغرباوي، ياسر، **حركات التغيير والحراك الجماهيري**، بيروت، المجموعة الجيوإستراتيجية للدراسات، الطبعة الأولى، 2007، ص، 21.

بما ينسجم مع المطالب الشرعية التي عبر عنها الشعب الجزائري[1]، ثم مع شريحة البناء، من خلال المساهمة في إدارة الحوار وتجنيب البلاد الفراغ الدستوري والانفلات الأمني حتى انتخاب رئيس الجمهورية.

- **معارضة اقتراح المرحلة الانتقالية وحل مؤسسات الدولة،** من خلال رفض المؤسسة العسكرية لدعاة المرحلة الانتقالية[2] وحل المؤسسات الدستورية للدولة والسهر على ضمان عملها خدمة للمواطن لتأمين احتياجاته اليومية، وضمان الأمن والاستقرار.

- **الالتزام بالمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي،** بحماية المسيرات الشعبية من اختراق صفوفها و"قطع الطريق في وجه المغامرين الذين يسعون إلى الإيقاع ببلادنا في أتون الفوضى والاختلال"[3].

- **تقديم ضمانات للعدالة لأداء عملها،** حيث "قدمت قيادة الجيش الضمانات الكافية وتعهدت بمرافقة جهاز العدالة في أداء مهامها النبيلة"[4] لمحاسبة العصابة، تلبية لمطالب الشعب.

- **دعوة النخب والشخصيات الوطنية للحوار،** وذلك من خلال "انتهاج أسلوب الحوار الجاد والمثمر والبناء للإسراع في إيجاد الحلول الملائمة، التي تجنب بلادنا الدخول في متاهات من شانها أن تزيد الوضع تعقيدا"[5].

- **ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية،** في موعدها المقرر يوم 12 ديسمبر 2019، وذلك من أجل انتخاب رئيس للجمهورية، وأن "الشعب هو من يزكي الرئيس القادم من خلال الصندوق"[6]، دون تزكية أو تدخل من الجيش.

- **تمتين العلاقة الوجدانية بين الجيش والشعب،** من خلال مساندة الشعب في حراكه السلمي ودعم مطالبه المشروعة في التغيير السلمي، وهو ما رسخ تلك العلاقة بينهما[7].

---

[1]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب،** مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.
[4]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس،** الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 670، ماي 2019، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية،** الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 671، جوان 2019، ص، 01.
[6]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها،** الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 675، أكتوبر 2019، ص، 01.
[7]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية،** الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 677، ديسمبر 2019، ص، 01.

خلاصة

عرف المجتمع الجزائري عدة حركات اجتماعية احتجاجية منذ بداية الاستقلال، تنوعت برامجها وأهدافها، وقد عبرت عن تنوع مطالب الفاعلين الاجتماعيين: اجتماعية، سياسية اقتصادية ثقافية دينية...، وقد استثمرت الحركات الاجتماعية في الفرص السياسية المتاحة وعلاقة الفرد بالدولة، لذلك كانت انتفاضة 05 أكتوبر 1988 منعرجا في تاريخ الحركات الاجتماعية بالجزائرية من حيث ضخامة المشاركين وأعمال العنف والحرق والتدمير التي طالت مؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة.

كما أفرزت تلك الانتفاضة واقعا سياسيا جديدا، فقد سمحت بطهور الحركة الاجتماعية الدينية كحركة مهيمنة على الفضاء العمومي، حيث احتلت الساحات العامة وفرضت نفسها كفاعل في المجتمع والدولة، ما أدى إلى تفجر العنف المقدس والتي راح ضحيته الآلاف من الجزائريين، لتستمر نضالاتهم الاحتجاجية من اجل تحسين المستوى المعيشي ونيل الحقوق، حتى انطلاق الحراك الشعبي في 2 فيفري 2019، والتي ساهمت فيه عدة عوامل، دفعت الجزائريين للخروج للشارع، تعبيرا عن السخط والغضب من النسق السياسي للدولة، وقد عبر عن توتر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلا أن تلك المسيرات الشعبية قد ساندتها الجيش الوطني الشعبي وانحاز لمطالب الشعب المشروعة، ورغم سلمية الحراك لتسعة أشهر، إلا أنه كفعل احتجاجي، قد أثر على النسق الأمني من حيث عدة عناصر، أبرزها محاولة الاحتراق الأجنبي لصفوف المحتجين لتشويه صورة المؤسسة العسكرية والمحتجين من خلال الأخبار الكاذبة.

من هذا المنظور، تبقى الاحتجاجات في الجزائر في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي، كفعل اجتماعي عفوي أو كممارسة لفاعلين اجتماعيين بخلفيات سوسيو سياسية، وكظاهرة متجددة ومؤثرة على أنساق المجتمع (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والأمني)، تهدف لتحقيق التغيير المنشود لواقع الفاعلين الاجتماعيين، كما يبقى لطبيعة العلاقة بين الفاعل الرسمي (السلطة/الدولة) والمجتمع، دور في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

الباب الثاني
الجانب التحليلي
والميداني للدراسة

الدراسة التحليلية

تحليل الخطاب الصحفي

بمجلة الجيش

تمهيد

دفعت التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ انتفاضة 05 أكتوبر 1988، إلى بلورة تصورات جديدة عن التعبير عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تجوب الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بها الشوارع وتعتصم بها في الساحات والميادين، وقد كان عروض الوقفات التي نظمها الجزائريون في 22 فيفري 2019 تعبيرا عن الحراك الذي دأبوا عليه من سنوات مطالبين السلطات بتحقيق الوعود الانتخابية وتطبيق البرامج التنموية.

من خلال تحليل الخطاب الصحفي لمجلة الجيش، تبين أن القضية التي شغلت وسائل الإعلام في فترة الحراك الشعبي، من 22 فيفري 2019 إلى 12 ديسمبر 2019، هي الحراك الشعبي في الجزائر. الذي أًصبح مادة للجرائد ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، داخليا وخارجيا، ما جعل تلك الوسائل تهتم بالحراك وتبدي رغبة في متابعته يوميا وأسبوعيا، لاسيما وأن المسيرات المليونية للفاعلين المحتجين، والتي شكلت هاجسا لمختلف السلطات الأمنية في البلاد، ومن جهة أخرى، خلف الحراك الشعبي أثرا على النسق الأمني ككل.

في هذا السياق، سيقوم الباحث في هذه الدراسة التحليلية (الفصل الخامس والفصل السادس والفصل السابع)، بالتحليل والتفكيك لافتتاحية مجلة الجيش من شهر مارس 2019 إلى شهر ديسمبر 2019، للوقوف على مدى تأثير الحراك الشعبي على النسق الأمني في الجزائر.

الفصل الخامس

تحليل مسارات البرهنة لقضايا

الحراك الشعبي في الجزائر

تمهيد

يتبين من خلال تحليل الخطاب الصحفي[1] لأهم القضايا التي شغلت الرأي العام الوطني والدولي حول الجزائر، في الفترة الممتدة من شهر فيفري2019 إلى شهر ديسمبر 2019، قضية واحدة مركزية وهي قضية:**"اندلاع الحراك الشعبي"**، والتي تفرعت منها ثلاثة قضايا هي: **"قضية اصطفاف الجيش الوطني الشعبي مع الحراك الشعبي"، "قضية الحراك الشعبي وأثره على الأمن الوطني"، "قضية تمسك الجيش الوطني الشعبي بالحلول القانونية والدستورية لحل الأزمة في الجزائر".**

وقد تناولت هذه القضايا بالتحليل عدة أطروحات، وردت في افتتاحية مجلة الجيش، ظاهرة الحراك الشعبي من منظور نظرية الفعل الاجتماعي، وكامتداد للحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي عاشتها الجزائر، عبر سياقها الاجتماعي والتاريخي.

[1]- خضعت هذه الدراسة التحليلية **"تحليل الخطاب الصحفي بمجلة الجيش"**، للتحكيم العلمي، من طرف الأستاذ الدكتور بعزيز إبراهيم، من جامعة الجزائر 3.

01- قضية اصطفاف الجيش الوطني الشعبي مع الحراك الشعبي:

تندرج تحت هذه القضية أطروحتين مركزيتين هما: أطروحة تأييد الجيش الوطني الشعبي للمطالب المشروعة للشعب، أطروحة دفاع الجيش الوطني الشعبي عن الشعب وحماية المحتجين.

01-01-أطروحة تأييد الجيش الوطني الشعبي للمطالب المشروعة للشعب:

قدم خطاب مجلة الجيش هذه الأطروحة بما يعزز نظرية الفعل الاجتماعي التي اعتمدها الباحث في بحثه، من حيث أن الحركات الاجتماعية تعبر عن نوع من الفعل الجمعي الذي يهدف إلى إحداث تغييرات في بنية نظام المجتمع.

يؤكد هذا الطرح افتتاحية مجلة الجيش لشهر أفريل2019، والتي عالجت ظاهرة الحراك الشعبي وتأييد الجيش الوطني الشعبي للمطالب المشروعة التي رفعها الشعب الجزائري في مسيراته السلمية التي جابت ولايات الوطن كل أسبوع، من اجل التغيير السلمي.

أبرز منتج الخطاب ذلك من خلال حجة مبررة، مفادها، أن الجيش الوطني الشعبي، أكد "تأييده التام لمطالب الشعب المرفوعة وسانده انطلاقا من قناعته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية"[1]، كما أكد من جهة أخرى، أن معالجة الأزمة التي تعرفها الجزائر، يكون من خلال تفعيل مواد الدستور واقتراحه للحلول القانونية، تبرز هنا الحجة المبررة: "يأتي الحل القاضي بتطبيق المادة 102 من الدستور الذي اقترحه الجيش الوطني الشعبي في إطار المهام التي يخولها له الدستور طبقا لمادته 28 بصفه الضامن والحافظ للاستقلال الوطني والساهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من أي خطر أو تهديد"[2].

يتضح مما سبق، أن منتج الخطاب قد أشار إلى مباركة الجيش الوطني الشعبي للحراك ووقوفه مع المحتجين واقتراحه تطبيق المادة 102 من الدستور التي تسمح بإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية بالمرض أو العجز، وهو ما يتماشى مع المطالب الشعبية والتي اندلع الحراك لأجلها والتي لقيت تأييدا من طرف الجيش الوطني الشعبي، ما دامت

[1]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 669، أفريل، 2019، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.

تتوافق مع الشرعية الدستورية، لذلك أشار منتج الخطاب إلى إصرار قيادة الجيش على ضرورة تلبية مطالب المحتجين من خلال "تبني حل يكفل الخروج من الأزمة ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري"[1] والتي تبنتها المؤسسة العسكرية ودافعت عن خيار الشعب من أجل التغيير السلمي دون الوقوع في فوضى وعدم استقرار.

في هذا السياق، ورغم اشتداد الأزمة في البلاد، وتمسك المحتجون بمطالبهم ورفض النسق السياسي تلبية المطالب الشعبية، أعلن الجيش الوطني الشعبي بحكم مهامه الدستورية، انحيازه للشعب، وأكد على ثبات موقفه حيال تطورات المشهد الاحتجاجي، كما اعتبر أن "حل الأزمة لا يمكن تصوره إلا بتفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور"[2] والتي دونها المحتجون على يافطات ولافتات وجداريات كحركة من حركات التعبير الاحتجاجي لحركتهم الاحتجاجية، وطالبوا بتطبيقها في الواقع خلال اعتصاماتهم بالبريد المركزي بالعاصمة وخلال المسيرات في مختلف الولايات.

01-02-أطروحة دفاع الجيش الوطني الشعبي عن الشعب وحماية المحتجين:

تؤكد هذه الأطروحة على التزام الجيش الوطني الشعبي وفق مهامه الدستورية، بالدفاع عن الشعب في كل الظروف وحماية الوطن من كل اعتداء، مستلهما في ذلك تضحيات جيش التحرير الوطني، ومعتمدا على تطوير قدراته الدفاعية (البشرية والمادية) لاكتساب القوة اللازمة لصد جميع الأخطار والتهديدات.

ذلك ما أكده منتج الخطاب، بأن الجيش الوطني الشعبي، يعمل دون هوادة "حتى يبلغ مصاف القوة التي تتيح له خدمة وطنه وشعبه، ويكون بالتالي حصنا منيعا في دفاعه المستميت عن السيادة الوطنية ووحدة الشعب وحرمة التراب الوطني"[3].

أبرز الخطاب لمجلة الجيش، أن مستوى الجاهزية التي بلغها الجيش الوطني الشعبي، من خلال رفع القدرات القتالية، وصونه للسيادة الوطنية ودفاعه عن الشعب الجزائري ضد كل التهديدات المحدقة، تعبر عن مستوى الأمن الذي يعيش في كنفه الجزائريون، وهو ما عبر عنه منتج الخطاب في حجة مبررة: "ننعم اليوم بأمن مصون،

---

[1]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، أفريل، 2019، مرجع سابق، ص،01.

[2]- نفس المرجع.

[3]-هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 668، مارس، 2019، ص، 01.

بفضل تضحيات أبناء الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وكذا تجندهم الذي دحروا به بقايا الإرهاب وضمنوا به سلم واستقرار أرض الجزائر الطاهرة"[1].

لقد عبرت تلك التضحيات التي بذلها الجيش الوطني الشعبي، عن قناعة راسخة في الدفاع عن أمته وأرضه، وتعبيرا عن تقاليد جزائرية عريقة في الحرب والسلم، مبدؤها الدفاع عن الأرض والشعب، ذلك ما أكده الكاتب بحجة مفادها: "إن ما حققه جيشنا على أصعدة عدة ووقوفه غير المشروط إلى جانب أمته، في كل ما مرت به البلاد من محن وأزمات، أكد مدى تماسك الشعب مع جيشه وتلاحمهما وترابط مصيرهما وتوحد رؤيتهما للمستقبل، لأن كلاهما ينتميان لوطن واحد لا بديل عنه"[2].

لقد أكد منتج الخطاب على هذه الأطروحة من خلال حجة مبررة، أن قواتنا المسلحة قد تعهدت على حفظ الوطن و"الذود عنه وحمايته من كل مكروه"[3]، وقد بينت التمارين الميدانية التي ينفذها كجزء من تحضيره القتالي على ذلك، كما كانت "دليلا لا ريب فيه على القدرات القتالية العالية في كافة المستويات، وكذا إصرارهم على حماية حدودنا وترابنا في كل الأحوال والظروف"[4].

في هذا المنحى، برزت أهمية دفاع الجيش الوطني الشعبي عن الوطن وحماية الشعب خلال أشهر الحراك الشعبي، وتوفير البيئة الملائمة للمحتجين للتعبير عن آرائهم ورفع مطالبهم المشروعة، من خلال انحيازه للشعب وتلبية مطلبهم المشروعة.

---

[1]-هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، مارس، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]-نفس المرجع.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.

2-قضية الحراك الشعبي وأثره على الأمن الوطني:

تندرج تحت هذه القضية ثلاثة (03) أطروحات مركزية وهي:

- أطروحة تآمر أعداء الجزائر على أمنها واستقرارها خلال أزمتها السياسية وتصدي الجيش لهم؛
- أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بالشرعية الدستورية وإزعاجه المتآمرين على الجزائر؛
- أطروحة تحقيق الجيش الوطني للإرادة الشعبية ومحافظته على الأمن الوطني.

2-1-أطروحة تآمر أعداء الجزائر على أمنها واستقرارها خلال أزمتها وتصدي الجيش لهم:

استطاع الحراك الشعبي كحركة مطلبية، تجاوز الأطر السياسية والاجتماعية التقليدية وأن يحدث تغييرا جذريا في بنية المجتمع، من خلال تغيير النسق السياسي القائم بطريقة سلمية عكس ما حدث في بلدان أخرى، وأن يتجنب العنف وتخريب الممتلكات، وهو ما أزعج أعداء الجزائر الذين خططوا لإحداث الفوضى في البلاد، وهو ما أكده منتج الخطاب من خلال حجة مبررة هي: "في وقت تعيش فيه بلادنا أزمة يريد البعض ممن باعوا ضمائرهم وضربوا المصلحة العليا للوطن عرض الحائط، بل ويتآمرون عليه جهارا نهارا"[1]، بهدف إطالة الأزمة أمدها، و"رفضهم الحلول المتاحة والممكنة التي من شانها أن تتيح لبلادنا تجاوز هذه الأزمة"[2].

يتضح مما سبق، إشارة منتج الخطاب إلى تآمر أعداء الجزائر على أمنها واستقرارها، إذ "يسعون لتنفيذ مخطط على جبهات عدة يهدف في نهاية المطاف إلى الإيقاع ببلادنا في أتون الفوضى والاختلال"[3]، كما بين من جهة أخرى تصدي الجيش الوطني الشعبي لهذه المؤامرات، من خلال "تفكيك الألغام التي يعرف الشعب من زرعها في كامل مؤسسات الدولة، وان هذه الأزمة... تم افتعالها بهدف زرع بذور عدم الاستقرار في الجزائر"[4].

---

[1]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 670، ماي، 2019، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.

في هذا المنحى، بين الكاتب الأساليب التي يعتمدها أعداء الجزائر لتنفيذ خططهم، من خلال محاولة اختراق المسيرات والتلويح بشعارات مشبوهة ومغرضة والتحريض من خلالها على عرقلة كافة المبادرات البناءة للخروج من الأزمة، وقد برهنوا فعلا أنهم أعداء الشعب[1].

بين منتج الخطاب الحالة الشعورية التي يتواجد فيها المجتمع الجزائري، من حيث إدراكه للتحديات التي تواجهه بعدما عبر عن مطالبه المشروعة من خلال حراكه الشعبي السلمي، وللمخططات الدنيئة التي تستهدف أمنه ووحدته الوطنية، وقد استدل الكاتب بحجة مفادها "أن عرابي هذا المخطط الخبيث ومن والاهم ومن يسير في فلكهم، ظلوا يتسنحون أدنى فرصة خلال سنوات خلت للشروع في تنفيذه باستعمال وسائل وطرق مختلفة"[2].

نستقرئ مما سبق، أن منتج الخطاب عمد إلى إبراز الدور الخفي والسلبي لأعداء الجزائر لاستهداف أمنها واستقرارها، وإفشال مطالب الشعب في التغيير، والتي عبر عنها علانية بشعارات ولافتات خلال المسيرات السلمية عبر الولايات، وقد استدل على ذلك بأنهم "بعد أن كشفهم الشعب الجزائري ولفظهم بشدة وبشكل قاطع، اتخذوا من قنوات معينة في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لتنفيذ أجندات مشبوهة، عبر شن حملات ممنهجة ومغرضة بهدف تغليط الرأي العام وبث هرطقات وأكاذيب ومغالطات"[3].

يفصح الكاتب على أن المتآمرين على أمن الجزائر وحراكه شعبه السلمي، قد زاد الوضع السياسي والاجتماعي تأزما من خلال "ممارسة الضغط عبر رسائل مفتوحة ونقاشات وآراء تنشر على صفحات بعض الصحف للذهاب لفترة انتقالية على مقاسهم يعبثون فيها مثلما شاؤوا ويمررون مشاريعهم وأجندات عرابيهم الذين يكنون الحقد والضغينة للجزائر وشعبها"[4]، لذلك يبين الكاتب أن غرض هؤلاء المتآمرين هو تأجيج الأوضاع وخلط الأوراق، وإفساد الحراك الشعبي السلمي، لاسيما "شن حملات شعواء على الجيش الوطني الشعبي من خلال أبواق تسوق العداء لنهجه الوطني النوفمبري"[5].

---

[1]-هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.
[5]- نفسه.

من خلال ما تقدم، يعمد منتج الخطاب إلى إبراز الدور البارز للجيش الوطني الشعبي الذي ساند الشعب في مطالبه المشروعة خلال الحراك الشعبي، وحفظ أمنه من الاعتداءات الإرهابية ضد مسيراته الاحتجاجية، حجته في ذلك "إن اصطفاف الجيش الوطني إلى جانب الشعب لبلوغ مراميه في إحداث التغيير المنشود وتجنده المستمر لمرافقة الجزائريين في سلمية مسيراتهم وتأمينها، نابع من الانسجام والتطابق في الرؤى وفي النهج المتبع بين الشعب وجيشه"[1].

في هذا المنحى، يبرز الكاتب أهمية تصدي الجيش الوطني الشعبي للفعل المؤامراتي الذي يمارسه أعداء الشعب والوطن، من خلال تنبهه للدسائس التي تحاك ضده لإفشال حراكه الشعبي ومطالبه في التغيير السلمي، حجته في ذلك تصريح القيادة العليا: "إن ما تصبون إليه من خلال هبتكم الشعبية، التي باركناها وباركنا غاياتها السامية، تقتضي منا جميعا التبصر والحكمة لإجهاض ما يدبر ضد وطننا من دسائس وبذلك نتجاوز معا بأمان هذه المرحلة الفارقة في تاريخ أمتنا"[2].

أوضح الكاتب وهو يبرز وجهة النظر أن المشروع المذكور أضحى "مفضوحا وباديا للعيان، خصوصا وأن الشعب الجزائري أدرك طبيعته ومراميه والقائمين عليه وأذرعه المتشعبة، فإلي جانب السعي لاستهداف الأمن والاستقرار، تحاول هذه الأطراف... إيهام الجزائريين بأن تحرك القضاء للنظر في ملفات الفساد إنما جاء بإيعاز من المؤسسة العسكرية في محاولة خبيثة للتشويش على العدالة"[3]، ليؤكد على أن "مشاريع هذه الشرذمة ومخططاتها ستفشل حتما"[4]، وان الجيش الوطني الشعب سيظل "مصطفا إلى جانب الشعب لبلوغ أهدافه في إحداث التغيير المرجو وسيبقى متجندا على الدوام لمرافقة الشعب وحمايته من شرور"[5] المتآمرين عليه.

يتبين من خلال ما أورده منتج الخطاب، أن مستوى الفعل الاحتجاجي في الجزائر كان راقيا وسلميا، وهو ما يبرهن على أن الحركة الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر قد

---

[1]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.
[5]- نفسه.

استفادت من تجارب الماضي في الاحتجاج لنيل المطالب عبر الوقفات والمسيرات ورفع اللافتات واليافطات، وهي عبارة عن ذخيرة جديدة للفعل الاحتجاجي، كما يتضح أن مساندة هذه الحركة المطلبية، قد جاءت من فاعل رسمي وهو الجيش الوطني الشعبي الذي بارك المسيرات السلمية للشعب الجزائري وتعهد بحماية أمنه وعدم إراقة دماء المحتجين، وهو ما أعطى بعدا امنيا ايجابيا للفعل الاحتجاجي في الجزائر وضمان بعدم الاعتداء على الحراك الشعبي السلمي.

2-2-أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بالشرعية الدستورية وإزعاجه المتآمرين على الجزائر:

يعد التحضير القتالي المتواصل للجيش الوطني الشعبي لاكتساب القدرة على تنفيذ المهام الموكلة له في الدفاع عن الوطن ومواجهة التحديات والأخطار المحدقة بالجزائر وصدها، واكتساب مكامن القوة الرادعة ضد أي تدخل أجنبي، مهمة أساسية للمؤسسة العسكرية، كما تدخل ضمن إستراتيجية التحديث والعصرنة لمواكبة التطورات الحاصلة في جيوش العالم.

شكل ذلك مصدر إزعاج لبعض الأطراف، مثلما بين ذلك منتج الخطاب في حجة مبررة: "يبدو أن حقدهم على الجيش وقيادته بلغت درجة أنهم أصبحوا فعلا منزعجين من هذه الأشواط التطويرية التي قطعها جيشنا على أكثر من صعيد، هذا الانزعاج الذي وصل إلى حدود خطيرة هدفها الواضح هو محاولة إضعاف الجيش والوقوف مانعا أمام هذا الجهد التطويري"[1].

يعزز هذا المنحى، ما ذهب إليه الكاتب بان جهود تطوير الجيش الوطني الشعبي، إنما هي في مصلحة الوطن والشعب ولأجل حمايتهما والذود عنهما في كل الظروف، لذلك فقد كان موقفه خلال الحراك الشعبي، مؤيدا للمطالب الشرعية للشعب ومتمسكا بالشرعية الدستورية، لتجنيب البلاد أتون الفوضى واللا أمن، وهو ما يؤدي إلى استنزاف القدرات الدفاعية للدولة وتوجيهها لغير موضعها.

[1]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 671، جوان، 2019، ص، 01.

بناء على ما تقدم، عمد منتج الخطاب إلى إظهار الدور الايجابي للجيش الوطني الشعبي خلال الحراك الشعب الذي افرز أزمة سياسية في الجزائر لاسيما بعد تنحي رئيس الجمهورية وشغور منصبه، حيث كانت دعوة الجيش إلى "انتهاج أسلوب الحوار الجاد والمثمر والبناء للإسراع في إيجاد الحلول الملائمة التي تجنب بلادنا الدخول في متاهات من شانها أن تزيد الوضع تعقيدا وتقطع الطريق نهائيا أمام مرحلة انتقالية"[1]، والشروع في الحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية الوطنية لإيجاد حلول للازمة وتلبية مطالب الشعب التي رفعها، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإجراء انتخابات رئاسية، لذلك يقترح الجيش من خلال التزامه بالشرعية الدستورية، "تشكيل وتنصيب الهيئة المستقلة لتنظيم والإشراف على الانتخابات، بوصفها أداة قانونية تضمن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية"[2].

يتضح مما سبق، أن الخطاب الصحفي يعبر في مضمونه عن الفشل الذي أصاب الحكومة والأحزاب والمجتمع المدني بعد تنحي رئيس الجمهورية بفعل الحراك الشعبي وإصرار المحتجين على رحيله، كما يعبر من جهة أخرى عن نقد ضمني لعدم إيجاد حل دستوري للخروج من الأزمة التي وقعت فيها البلاد، يجنبها الفوضى وعدم الاستقرار، ولم تتحمل أي مؤسسة دستورية أخرى إيجاد حل لها إلا الجيش الوطني الشعبي، الذي التزم بالشرعية الدستورية وقدم الحلول المكنة لحل الأزمة السياسية، وقد عزز منتج الخطاب ذبك بحجة مفادها: "لعل موقف مؤسستنا القاضي بان حل الأزمة يمر حتما عبر ترجيح الشرعية الدستورية لإيجاد مخرج مناسب، إنما ينبع من صميم المؤسسة وحرصها على الحفاظ على استمرارية الدولة والوفاء بتعهداتها والتزامها بمرافقة الشعب الجزائري"[3].

في هذا السياق، أكد منتج الخطاب أن الجيش الوطني الشعبي كشف مؤامرة العصابة لإفشال الحراك الشعبي وتثبيط عزيمة المحتجين وتخويفهم وترويعهم والالتفاف على مطالبهم وإدخال البلاد في أتون أزمة تربك مؤسساتها، ينتج عنها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مثلما وقع في بلدان الربيع العربي، وقد أكد ذلك بحجة هي انه "قد انكشفت

---

[1]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.

المؤامرة الآن وأكثر من أي وقت مضى النوايا الماكرة والتجاوزات الخطيرة لبعض الأطراف التي تسعى وفق منطق العصابة لتضليل الرأي العام بانتهاجها منحى التيئيس والتشكيك في كل مبادرة وطنية...والإبقاء على الوضع القائم بل وتأزيمه"[1].

ولتدعيم خطابه الصحفي، أكد منتج الخطاب على حرص الجيش الوطني الشعبي على احترام إرادة الشعب الجزائري في التغيير من خلال ممارسته للفعل الاحتجاجي السلمي وبذخيرة حداثية، ودعوته لإيجاد حل عبر الحوار الوطني للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد، وهو ما أزعج المتآمرين ودفعهم لشن حملات عدائية ضد الشعب والجيش.

2-3-أطروحة تحقيق الجيش الوطني الشعبي للإرادة الشعبية ومحافظته على الأمن الوطني:

عبر الحراك الشعبي عن فعل احتجاجي جماعي لملايين الجزائريين من أجل تحقيق التغيير ونيل المطالب المشروعة التي ناضلوا من أجلها لسنوات عديدة، وقد شكل الحراك فرصة ثمينة ولحظة تاريخية للاستجابة لمطالبهم، من خلال انحياز الجيش الوطني الشعبي لأمته، كفاعل مهم في الدولة وبما يشكله من إرث تاريخي، وتأييده للمطالب التي رفعها المحتجون ودفاعه عنه أمام مؤامرات العصابة، وذلك وفقا للمهام التي خولها له الدستور.

أكد ذلك منتج الخطاب بحجة مبررة: "سيظل الجيش الوطني الشعبي يواصل السير على نهج تحقيق الإرادة الشعبية طبقا للعهد الذي قطعه على نفسه لتجاوز الأزمة التي تمر بها بلادنا، وهو ما من شانه أن يقطع الطريق أمام دعاة المراحل الانتقالية التي تعد مغامرة يراد بها ضرب استقرار البلاد وإدخالها في انزلاقات ومتاهات يصعب الخروج منها"[2].

أوضح الكاتب أن الجيش الوطني الشعبي، وجه دعوة للخروج من الأزمة من خلال تلبية مطالب الشعب الذي خرج في حراك سلمي من أجل التغيير، وذلك عبر تطبيق المواد 7 و8 و102 من الدستور، وتأكيده على الالتزام بالحلول الدستورية والقانونية لتجسيد الإرادة الشعبية وحل الأزمة السياسية وتجنيب البلاد الفراغ الدستوري والوقوع في الفوضى.

---

[1]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية،** جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

[2]-هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن،** الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 672، جويلية، 2019، ص، 01.

في هذا السياق، بين منتج الخطاب أن الجيش الوطني الشعبي، وفى بوعده وانحاز للشعب، وقد جسد بذلك إخلاصه للوطن ودفاعه عن أمته واقتراحه للحلول الممكنة، وهو "عمل وطني جبار، ينم عن مدى حرص المؤسسة العسكرية وقيادتها وكافة المخلصين على قطع الطريق أمام الدونكيشوتيين المكلفين بمهام استيراد الحلول وتطبيق أجندات مريبة ومشبوهة"[1].

إضافة إلى ما تقدم، أوضح منتج الخطاب الدور الذي قام به الجيش الوطني الشعبي للمحافظة على الأمن الوطني والتصدي للعصابة، التي حاولت إفشال الحراك الشعبي والتآمر عليه وإدخال البلاد في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار، يبرر ذلك بحجة مفادها: "تلكم هي أمنية العصابة ورؤوسها ومن والاها من أذنابها، إلا أن المؤسسة العسكرية تحرص على احترام دستور البلاد وتحكيم القوانين وقطع الطريق أمام هؤلاء الانتهازيين والوصوليين والعملاء"[2].

بين الخطاب الصحفي، حرص المؤسسة العسكرية على ضرورة تلبية المطالب الشعبية المرفوعة خلال مسيرات الحراك الشعبي والتصدي للمتآمرين من العصابة وأذنابها، وضد كل الدسائس والمؤامرات الداخلية والخارجية، لذلك، فقد أبرز منتج الخطاب أن تلك الفئة، ما فتئت تسعى لاستغلال الفراغ المؤسساتي لإفشال الحراك الشعبي وبث الفرقة بين المحتجين، وقد برر ذلك بحجة مفادها: " بالفعل فإن الفاسدون لا يخيفهم إلا المصلحون وكذا التفاف الشعب بجيشه...وهو موقف يرهب عشيرة السوء والإثم، ويذكرهم بحجمهم الطبيعي، المتمثل في عصابة لا شرف ولا كرامة لها، مستعدة أن تبيع وطنها لتحقيق مصالحها وإرضاء أسيادها"[3].

في هذا المنحى، بين منتج الخطاب، الحالة الشعورية السائدة لدى الشعب، الذي أكد حرصه وتمسكه بالقرارات التي اتخذها الجيش الوطني الشعبي المساندة لمسعاه في التغيير السلمي، ورفض أي دعوة للتفرقة أو المساس بأمن الوطن واستقراره، حجته في ذلك: "سيبقى شعبنا متلاحما ومتماسكا واعيا بما يدور حوله ويحاك ضده رغم المحاولات اليائسة

---

[1]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.

لاختراق مسيراته السلمية المشروعة، من طرف حفنة خونة تسعى لزرع بذور الفتنة والتفرقة بين أفراد الشعب الواحد والمساس بقيم الجزائر وثورتها العظيمة"[1].

3-قضية تمسك الجيش الوطني الشعبي بالحلول القانونية والدستورية لحل الأزمة في الجزائر:

تندرج تحت هذه القضية خمسة (05) أطروحات: أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي لإجراء حوار وطني لحل الأزمة، أطروحة مقاربة الجيش الوطني الشعبي للحوار العقلاني، أطروحة عزم الجيش الوطني الشعبي على مرافقة الشعب لإجراء الانتخابات الرئاسية، أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي الجزائريين لإنجاح الاستحقاق الرئاسي للخروج من الأزمة، أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بضمان إجراء الانتخابات الرئاسية.

3-1-أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي لإجراء حوار وطني لحل الأزمة:

قدم خطاب مجلة الجيش هذه الأطروحة بما يدفع إلى إبراز الدور الهام والفعال للجيش الوطني الشعبي في الدولة والمجتمع في الجزائر، وكفاعل رئيسي خلال الحراك الشعبي من خلال موقفه المساند للشعب الجزائري وحمايته للمحتجين وتأمينهم من جميع الأخطار والتهديدات واقتراحه للحلول الممكنة للخروج من الأزمة السياسية، وذلك من أجل أمن الجزائر واستقرارها.

يعزز هذا المنحى ما أورده منتج الخطاب في معالجته دعوة الجيش الوطني الشعبي لإجراء حوار وطني جامع لكل الكفاءات والنخب والشخصيات الوطنية ودون تمييز أو إقصاء لأي طرف أو مكون اجتماعي أو سياسي.

استند الكاتب إلى حجة مبررة مفادها "أن المصلحة العليا للوطن تستوجب بالضرورة تجميع جهود كافة الخيرين من أبناء الجزائر واستنهاض هممهم في سبيل التحضير الفاعل والجاد لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في أقرب الآجال، من خلال تبني

[1]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية،** جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

أسلوب الحوار الوطني الجاد والبناء الذي أشارت إليه كافة المبادرات الخيرة بمضامينها الواقعية والمعقولة"[1].

بناء على ما تقدم، بين الكاتب أن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها، سترسخ القواعد الديمقراطية، وستساهم في النهوض الاقتصادي، وستقوي البناء الاجتماعي، وستعزز الأمن والاستقرار في البلاد، لذلك اقترح الكاتب أن تكون "الغاية من الحوار الوطني المرتقب مفادها البحث عن السبيل الكفيلة بتنظيم الانتخابات الرئاسية في اقرب الآجال، فإن ذلك يستدعي بالضرورة رفع مستوى النقاش وتحاشي الخوض في المسائل الثانوية والابتعاد عن طرح شروط مسبقة واملاءات غير قانونية طالما أن ذلك يتعارض تماما مع المصلحة العليا للوطن"[2].

يتبين من خلال ما أورده منتج الخطاب، أن الفعل الاحتجاجي السلمي للجزائريين خلال الحراك الشعبي ومرافقة الجيش الوطني الشعبي، قد أبطلت مشاريع العصابة الساعية للالتفاف على مطالب الشعب وتحريفها ومحاولة إفشال حراك السلمي والسطو عليه[3]، رفض دعوة الجيش للحوار الوطني الجامع.

3-2-أطروحة مقاربة الجيش الوطني الشعبي للحوار العقلاني:

دأب الجيش الوطني الشعبي على مواصلة تحضيره القتالي للرفع من مستوى الكفاءات التكتيكية العملياتية والقدرات القتالية، بما يتيح له صد جميع الأخطار والتهديدات المحدقة بالوطن، وذلك من خلال التكوين والتدرب وتنفيذ التمارين الميدانية.

في هذا السياق، ورغم الأعباء الموكلة للجيش في إطار مهام الدفاع الوطني، فقد انحاز للشعب خلال الحراك الشعبي ورافقه لتلبية مطالبه المشروعة واصطف معه لتحقيق التغيير السلمي، مع تأمينه من جميع التهديدات والأخطار ومنع إراقة دماء المحتجين أو المساس بهم، وهي من مهامه الدستورية، للحفاظ على الأمن والاستقرار ضد كل المحاولات التي تستهدف السلم الاجتماعي والأمن الوطني، مع تقديم مقاربته لحل الأزمة التي تمر بها البلاد، من خلال الحوار العقلاني والتشجيع عليه.

---

[1]- هيئة التحرير، **ضرورة استنهاض الهمم**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 673، أوت، 2019، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

عَبَّر عن ذلك منتج الخطاب بحجة مفادها: "بالرغم من كل هذه المهام الذي يعمل جيشنا على تنفيذها وانجازها... إلا أن إصرار قيادتنا العسكرية على اصطفاف جيشها إلى جانب الشعب وإحداث التغيير المنشود وتشجيع الحوار العقلاني النزيه والإسراع قدما نحو انتخابات رئاسية وشفافة"[1].

يتضح من خلال الخطاب، أن مقترحات الجيش الوطني الشعبي، تقبلها الشعب وزكاها بعد تحقيق العديد من مطالبه التي رفعها خلال المسيرات والوقفات الأسبوعية، مع رفضه لكل إجراء يجنب العصابة وأذنابها من المحاسبة وتعكيرها لمراحل التغيير،وقد برر ذلك الكاتب بحجة هي: "ففي الوقت الذي زكى فيه الشعب الجزائري بكل مكوناته هذا المسعى الحثيث للخروج من الأزمة من خلال التفافه حول الجيش الوطني الشعبي ومقاربته المبنية على الحوار العقلاني بدون إقصاء في إطار الشرعية الدستورية، تحاول بعض الأذناب تعكير صفو مسار الحوار... للوقوع في فخ الفراغ الدستوري"[2].

أبرز الكاتب في خطابه الصحفي، محاولة العصابة إفشال الحراك الشعبي وتشتيت الفعل الاحتجاجي للجزائريين الهادف للتغيير والقطيعة مع الممارسات السابقة في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية...، لذلك، تحاول هذه الأطراف عرقلة مسار الحوار الوطني، ببث الأكاذيب وتضليل الرأي العام الوطني، وقد أكد منتج الخطاب ذلك بحجة مفادها: "لا تزال بعض الأصوات الناعقة المعروفة بنواياها الخبيثة، والتي باعت ضمائرها لتخدم مصالح العصابة ومصالح أسيادها، بكل الوسائل المتاحة على عرقلة عمل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار... على غرار الترويج لفكرة التفاوض بدل الحوار والتعيين بدل الانتخاب"[3].

أثبت الكاتب فشل العصابة وهزيمتها أمام إرادة الشعب في التغيير، ولقنها درسا في الإخلاص والوطنية، لرفضه جميع المقترحات التي قدمتها عبر عدة وسائل إعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، وأثبت أنه الفاعل الرئيسي في الميدان، بمسيراته الاحتجاجية ومطالبه

---

[1]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 674، سبتمبر، 2019، ص، 01.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفسه.

السلمية، كما انتقد الكاتب العصابة وأذنابها لتحاملها على المؤسسة العسكرية التي وقفت مع الشعب، والتشكيك في نواياها واقتراحاها المتعددة، لحل الأزمة.

في هذا المنحى، أكد منتج الخطاب، ثبات موقف الجيش الوطني الشعبي و"تعهده وإصراره على مرافقة الشعب ومؤسسات الدولة ومسار الحوار، لأنه السبيل الأوحد والأمثل للحفاظ على أمن الجزائر واستقرارها وصيانة سيادتها"[1].

3-3-أطروحةعزم الجيش الوطني الشعبي على مرافقة الشعب لإجراء الانتخابات الرئاسية:

عبر الفعل الاحتجاجي للجزائريين خلال الحراك الشعبي، عن تراكمات عدة عقود من النضال ضمن حركات اجتماعية احتجاجية، كان هدفها التغيير السلمي للواقع الذي يعيشه المجتمع الجزائري، وقد كانت المسيرات والوقفات التي نظمتها عديد الفئات من العمال والطلبة والأطباء والمثقفون والفلاحين والنساء وغيرها، في السنوات السابقة، ذخيرة للفعل الاحتجاجي المعبر عنه بالحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، وتجربة نضالية أكسبت الجزائريون خبرة في الاحتجاج السلمي من خلال عدة أشكال تعبيرية، كرفع اللافتات والقيام بالوقفات واستعمال الرموز التعبيرية، وقد كان الحراك الشعبي مليئا بهذه التعبيرات النضالية المعبرة عن حق الشعب في التغيير للواقع الاجتماعي والسياسي، مع نبذ العنف والممارسات المؤدية للفوضى، لاسيما وأن تجربة عقد التسعينات وما آلت إليه تجارب حركات الاحتجاج، والتي أفرزت المأساة الوطنية، التي راح ضحيتها آلاف الجزائريين، مازالت ماثلة في المخيال الجمعي الوطني.

شكل هذا المعطى، سندا قويا للجيش الوطني الشعبي لمباركة المسيرات السلمية للجزائريين ومرافقتهم وتأمينهم من كل اعتداء، وانحيازه من البداية لإرادة الشعب، وهو ما عبر عنه منتج الخطاب بحجة مبررة، مفادها أن الجيش "وفى بتعهداته حياله وحيال الوطن، فرافق مسيراته وضمن سلميتها، ورافق العدالة في محاربة المفسدين وتحييد العصابة...، وتوفير كل الظروف التي تسهم في الاحتكام لإرادة الشعب"[2].

يتضح مما سبق، أن الكاتب أشار إلى الدور الايجابي الذي لعبه الجيش الوطني الشعبي خلال الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد اندلاع الحراك الشعبي، والفشل الذي أصاب

[1]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، سبتمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 675، أكتوبر، 2019، ص، 01.

مؤسسات الدولة للاستجابة لمطالب المحتجين، بحلول تلبي للمطالب الشرعية المرفوعة والمعبر عنها بهتافات الملايين من المحتجين.

يعبر مضمون الخطاب، عن نقد خفي لتلك المؤسسات لعدم إيجاد حل سياسي آمن، يجنب البلاد الفوضى وعدم الاستقرار، لذلك، فقد عمد منتج الخطاب إلى إظهار الدور الفعال الذي أداه الجيش، مبررا ذلك بحجة هي: "لقد تحمل الجيش الوطني الشعبي وفقا لمهامه الدستورية مسؤولية عظيمة، وما تحقق إلى غاية اليوم على درب ضمان استمرار الدولة، بأداء وظائفها والحفاظ على انسجام مؤسساتها وسيرها الحسن"[1].

عالج الكاتب ظاهرة انحياز الجيش للشعب ومرافقته في المسيرات السلمية، لدوره الحيوي -كمؤسسة فاعلة في الدولة- في الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الشعب من جميع التهديدات، وحرصه الدائم على تجنيب البلاد أي فراغ دستوري يسبب الفوضى وعرقلة سير مؤسساتها وفقا لما تنص عليه مهامه الدستورية، وهو ما أنتج جملة من الاقتراحات التي قدمها للخروج من الأزمة، بإجراء حوار وطني يفضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة، تستجيب لاختيارات الشعب عبر الصندوق، وقد برر الكاتب ذلك بحجة مفادها : "إن تشبث المؤسسة العسكرية بموقفها الوطني، إنما هو نابع فقط من حرصها على تغليب المصلحة العليا للوطن على كل المصالح الآنية والذاتية، كما أيقن الشعب أن لا طموحات سياسية للجيش وأنه لا يزكي أحدا من المترشحين"[2].

ركز الكاتب من خلال الخطاب السابق، على مسألة هامة تتعلق بالأمن الوطني، والذي عملت العصابة وأذنابها، على محاولة زعزعته، بخلخلة بنى المجتمع لإدخال البلاد في الفوضى وعدم الاستقرار، على غرار دول الربيع العربي، وتخويف الشعب من الانتخابات الرئاسية للعزوف عن المشاركة فيها، ومحاولة إحداث بلبلة تعيق المرشحين عن تنظيم حملاتهم وشرح برامجهم الانتخابية، حجة ذلك: "لن يكون بوسع المشككين والخائفين على الجزائر من جيشها ومن انتخابات رئاسية، السباحة عكس التيار الشعبي الجارف والاصطياد في مياه عكرة نتنة، حان الوقت ليعترفوا أن لا أمل لهم في تحقيق أهدافهم، ولا

---

[1]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.

مستقبل في تجسيد مخططاتهم، ولا استجابة من الشعب لهذيانهم، حتى وإن تواطؤوا مع الأطراف الأجنبية بغية زعزعة أمن الجزائر والتدخل في شأنها الداخلي"[1].

إضافة إلى ما تقدم، نجد أن منتج الخطاب يركز على دور الجيش الوطني الشعبي في مرافقة الشعب لتنظيم الانتخابات الرئاسية ودعوته وسائل الإعلام للقيام بواجبها الوطني وتغليب المصلحة العليا للوطن في مثل هذه الظروف، وقد أورد الكاتب حجة مفادها، أن المصلحة العليا للوطن، تقتضي في مثل هذا الظروف "أن تساهم أسرة الإعلام الوطني بفعالية، من خلال توخي الصدق والصراحة والموضوعية في تناولها ونقلها لمجريات الأحداث، ومن ثم التصدي لأساليب التهويل والكذب والإثارة"[2]، وهو ما يساهم حتما في الحفاظ على الأمن الوطني من أي اختراق أو بث للدسائس في أوساط الشعب، بغية إفشال حراكه الشعبي وحقه في التغيير.

3-4-أطروحة دعوة الجيش الوطني الشعبي الجزائريين لإنجاح الاستحقاق الرئاسي للخروج من الأزمة:

جددت ثورة أول نوفمبر 1954 كحركة اجتماعية كبرى، الفعل الثوري لدى الجزائريين لتغيير واقعهم الواقع تحت نير الاحتلال الفرنسي منذ 132 سنة، من خلال المقاومة المسلحة والسياسية، كما جددت من جهة أخرى، القوة الدافعة للإقلاع التاريخي لافتكاك الاستقلال وإعادة بناء الدولة الوطنية.

يعزز هذا المنحى ما أورده منتج الخطاب، لتدعيم أطروحته، من حجة تبرر دعوة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، للاستلهام من قيم الثورة المجيدة وتضحيات الشعب الجزائري لاسترجاع حريته، مفادها، أنه ينبغي "التأسي بصناع الثورة المعجزة التي أثبتت وستبقى تثبت يقينا بأن الجزائر التي انتصرت بالأمس على المستعمر الغاشم، ستعرف دوما كيف تواصل مشوار نصرها ودرب انتصارها"[3].

تحدث الكاتب وبوضوح عن مآثر الثورة الخالدة والتفاف الشعب حولها، تلبية لنداء جبهة وجيش التحرير الوطني رغم ما يملكه الاحتلال الفرنسي من قوة عسكرية غاشمة

---

[1]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 676، نوفمبر، 2019، ص، 01.

واجهها المجاهدون بإرادة ثورية وعزيمة فذة، وقد شكل الحراك الشعبي في نظر منتج الخطاب، فرصة تاريخية للتأسي بقيم الثورة وتضحيات الشعب لتغيير الواقع، لذلك، فقد شبه الفعل الاحتجاجي خلال الحراك الشعبي سنة 2019، بالفعل الثوري سنة 1954، وقد بين الكاتب دعوة الجيش الوطني الشعبي للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد من خلال إنجاح الانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر 2019، حجته في ذلك: " إن الشعب الجزائري المسنود بجيشه الذي رافقه مرافقة صادقة وثابتة في هبته السلمية، لتحقيق تطلعاته المشروعة، قطع أشواطا كبيرة في مسار تجسيد الإرادة الشعبية التي ستتحقق في الاستحقاق الرئاسي يوم 12 ديسمبر"[1].

يعزز هذا الطرح، تأكيد الجيش الوطني الشعبي على أن مصلحة الجزائر العليا، تفرض على كل غيور على وطنه، أن يساهم في إنجاح الاستحقاق الرئاسي القادم للخروج من الأزمة[2].

بين منتج الخطاب، الأهمية البالغة للانتخابات الرئاسية القادمة بعد عدة شهور من الحراك الشعبي وشغور منصب رئيس الجمهورية، وبلوغ الفعل الاحتجاجي مرحلة هامة في عملية التغيير السلمي، كما بين أهمية إجراء الشعب للانتخابات لحل الأزمة، والتي تختلف عن سابقاتها نظرا لعزوف المصوتين عن المشاركة فيها[3]، حيث تعهد الجيش الوطني الشعبي بإنجاحها والتصدي لمخططات العصابة الرامية لإفشالها وإطالة أمد الأزمة، وقد برر الكاتب ذلك بحجة مفادها: " من البديهي أن يكون الجيش الوطني الشعبي الذي وقف بالمرصاد لدسائس أعداء الجزائر واصطف إلى جانب الشعب، مرافقا له في مسار بناء دولة القانون التي ينشدها"[4].

3-5-أطروحة التزام الجيش الوطني الشعبي بضمان إجراء الانتخابات الرئاسية:

يسعى الجيش الوطني الشعبي دوما من خلال التكوين والتدريب، لامتلاك أسباب القوة التي تؤهله للقيام بمهامه الدستورية المتمثلة في الدفاع عن الوطن وجاهزيته الدائمة لصد جميع الأخطار، معتمدا في ذلك على مورد بشري نابع من الشعب بكل أطيافه وفئاته.

---

[1]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 677، ديسمبر، 2019، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- نفسه.

بين منتج الخطاب، أن العلاقة التي تربط الجيش بالشعب، ازدادت وثوقا وصلابة بعد الموقف التاريخي الذي أبداه الجيش اتجاه الحراك الشعبي ومساندته للجزائريين، ووقوفه ضد العصابة والمتآمرين على الشعب والدولة، لذلك سعت العصابة لضرب تلك الرابطة القوية، عبر شن حملة شعواء وغير مسبوقة ضد الجيش، يقف وراءها خونة وعملاء[1].

أبرز الكاتب، أن العصابة سعت لضرب تلك الوحدة، بعدما انحاز الجيش للشعب وعمل على تأمين مسيراته السلمية، وتصدى للدور السلبي للعصابة التي تآمرت على الشعب وحاولت بكل الوسائل إفشال حراكه السلمي وعرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية، وقد أكد منتج الخطاب، حرص الجيش الوطني الشعبي والتزامه بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، لحل الأزمة التي تعيشها البلاد، والتي تعد لبنة مهمة في مسار التغيير السلمي وإرساء أسس الديمقراطية، دون تدخلات أو اكراهات من أي جهة، وهو ما يساعد على تجسيد الإرادة الشعبية بكل نزاهة وشفافية.

اعتمد منتج الخطاب في تدعيم هذه الأطروحة بحجة مفادها: "أن الشعب استبشر خيرا بالضمانات غير المسبوقة المقدمة بشأن العملية الانتخابية برمتها، وتأكد بأنها ستجري في شفافية وفي أجواء من الحرية والديمقراطية والتنافس الشريف"[2]، كما بين من جهة أخرى دعوة الجيش الوطني الشعبي للمشاركة الفعالة والقوية للشعب في الانتخابات الرئاسية، لانتخاب رئيس للجمهورية، والمضي قدما في مسار بناء الجزائر الجديدة، وإفشال مخططات العصابة وأذنابها[3].

---

[1]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- نفسه.

خلاصة:

قدم خطاب مجلة الجيش في هذا الفصل نظرية الفعل الاجتماعي التي اعتمدها الباحث في دراسته، من حيث أن الحركات الاجتماعية تعبر عن نوع من الفعل الجمعي الذي يهدف إلى إحداث تغييرات في بنى أنظمة المجتمع، حيث عالجت افتتاحيات مجلة الجيش من شهر مارس إلى شهر ديسمبر سنة 2019، ظاهرة الحراك الشعبي بالجزائر.

كما بين تحليل الخطاب الصحفي، تأييد الجيش الوطني الشعبي للمطالب المشروعة التي رفعها الشعب الجزائري في مسيراته السلمية التي جابت ولايات الوطن كل أسبوع، من أجل التغيير السلمي، مع تأكيده على دفاعه عن المحتجين والوقوف معهم ضد العصابة وحماية أرواحهم من أي مساس قد يقع ضدهم، من خلال تأمين مسيراتهم السلمية ومنع أي انفلات أمني.

من جهة أخرى، أوضح الخطاب الصحفي، أن الجيش الوطني الشعبي، قد أكد التزامه بالشرعية الدستورية وتمسكه بالحلول القانونية لحل الأزمة في الجزائر، عبر الحوار الوطني بين جميع الفاعلين الاجتماعيين والنخب والشخصيات الوطنية، وضمانه إجراء الانتخابات الرئاسية.

الفصل السادس

تحليل القوى الفاعلة لقضايا

الحراك الشعبي في الجزائر

تمهيد

أظهرت نتائج تحليل الخطاب الصحفي لمجلة الجيش خلال دراسة افتتاحياتها من شهر مارس 2019 إلى شهر ديسمبر 2019، وتحليل مضامينها، عن وجود قوى فاعلة في النص، نحلل في هذا الفصل، التصور الخاص بخطاب المجلة لمجموعة من القوى الفاعلة، وردت في تحليل الخطاب بشأن ظاهرة الحراك الشعبي، ذلك أن التصور يمثل المؤشر المركزي على حقيقة توجهات الخطاب العام للمجلة، لاسيما إذا ما لاحظنا أن هذه القوى الفاعلة، تفسر اختلاف تباين طبيعة الأدوار اتجاه الحراك الشعبي، كما يمكن أن يعطي مؤشرات عن توجهات الخطاب ومدى ملاءمته مع موقف المجلة.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن دراسة التصورات التي قدمتها مجلة الجيش عن الحراك الشعبي، من خلال تحليل يعتمد بالدرجة الأولى على رصد الأدوار المنسوبة لمختلف الفاعلين وتصنيفها إلى ايجابية وسلبية.

وقد اتضح للباحث، تركيز الخطاب الصحفي لمجلة الجيش على رصد الأدوار الخاصة بالأطراف المباشرة في الحراك الشعبي في الجزائر، فيأتي **الشعب الجزائري** الذي يعد الفاعل الأساسي في الحراك الشعبي، في المرتبة الأولى، إذ سجل حضورا قويا في الميدان الاحتجاجي، وتسبب من جهة أخرى، في حدوث الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد من وجهة نظر الخطاب، ليحتل **الجيش الوطني الشعبي** المرتبة الثانية، ثم **الجزائر كدولة وشخصيات وطنية ونخب وهيئات** في المرتبة الثالثة، ثم **العصابة وأذنابها والمتآمرين معها** في المرتبة الرابعة.

1-التصور الخاص بالشعب الجزائري:

لاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب، أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور هي كالآتي: "الشعب الجزائري، الشهداء والمجاهدون"، والأدوار التي قام بها هذا التصور الخاص بخطاب مجلة الجيش بمختلف مسمياتها، كانت كالآتي:

1-1-التصور الخاص بالشعب الجزائري:

أبرز الخطاب الصحفي لمجلة الجيش الأدوار الايجابية للشعب الجزائري كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع الدراسة.

في هذا المنحى، أكد منتج الخطاب هذه الأدوار من حيث أن "تاريخ الجزائر مليء بمحطات وأحداث بطولية تبرز مدى تمسك الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وتحديه للترسانة الحربية الاستعمارية"[1]، وصموده طيلة 132 سنة من الاحتلال وأنه قدم تضحيات جسام حتى تكون بلاده حرة مستقلة[2].

وبالمثل، يضيف الكاتب، أن الشعب الجزائري، جدير به "أن يعتز ويفتخر بمآثر تاريخه المجيد لاستخلاص الدروس والعبر واستلهام القيم البطولية الوطنية الحضارية"[3]، بعدما لبى نداء الوطن الذي "أملته الظروف القاهرة التي عاشتها بلادنا تحت نير استعمار بغيض"[4].

في هذا السياق، أكد منتج الخطاب قناعة جميع فئات الشعب، بأن الثورة التحريرية، ستظل حصن القيم الوطنية، يستلهم منها كل ما من شأنه أن يعبد له الطريق لبناء دولة قوية وآمنة[5]، كما بين من جهة أخرى، الدور الايجابي للشعب الجزائري خلال الحراك الشعبي، الذي عبر فيه "دونما لبس أو غموض، عن مطالبه المشروعة خلال مسيراته السلمية"[6]، التي نظمها عبر كل الولايات، من أجل التغيير السلمي ونيل مطالبه التي ناضل من أجلها

---

[1]- هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 668، مارس، 2019، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 672، جويلية، 2019، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 676، نوفمبر، 2019، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، مارس، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[6]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 670، ماي، 2019، ص، 01.

لعقود، ودونها على اللافتات واليافطات والجداريات ومنصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام خلال الحراك الشعبي.

أوضح الكاتب تصورا آخر، من خلال تزكية الشعب للمقترح الذي قدمه الجيش الوطني الشعبي للخروج من الأزمة بعد أسابيع قليلة من اندلاع الحراك الشعبي، والمتضمن تطبيق المواد 7 و8 و102 من الدستور، "هذا الحل الدستوري الذي ينسجم تماما مع المطالب الشرعية التي عبر عنها الشعب الجزائري"[1]، والمدرك كذلك، أن هذا الحل يجنب البلاد فراغ مؤسساتي، ويضمن استمرارية وظائف الدولة[2].

في هذا المنحى، يبرز الدور الايجابي للشعب الجزائري في خطاب مجلة الجيش، بعد تزكيته لمبادرة الجيش الوطني الشعبي لتفعيل مواد الدستور للخروج من الأزمة، ودعوته للحوار العقلاني بدون إقصاء لأي طرف[3]، من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية، ويعبر ذلك الدور حسب منتج الخطاب عن إدراك الشعب بان "الاحتكام للصندوق هو الحل الأمثل والأصوب لتجاوز الأزمة التي تمر بها بلادنا"[4]، كما أنه يدرك أهمية إجراؤها في موعدها المحدد في 12 ديسمبر[5].

من جهة أخرى، فقد دعم الكاتب تصورا آخر مكملا للدور الايجابي للشعب الجزائري المرتبط بعلاقة قوية مع جيشه[6]، الذي اصطف معه ورافقه خلال مسيراته السلمية وسانده لإحداث التغيير المنشود[7]، لاسيما بعد تقديمه الضمانات الكافية لتجسيد المسار الانتخابي، وتأكده من إجراء الانتخابات الرئاسية في إطار الشفافية والنزاهة والديمقراطية[8].

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن هذه الأدوار التي اتسمت بالإيجابية، من خلال ما استعرضه خطاب مجلة الجيش، تعد مؤشرات ايجابية وذات دلالات قيمية، عن درجة

---

[1]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 669، أفريل، 2019، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 674، سبتمبر، 2019، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 675، أكتوبر، 2019، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[6]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 677، ديسمبر، 2019، ص، 01.
[7]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، سبتمبر، 2019، مرجع سابق، 01.
[8]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، 01.

الوعي والتحضر التي بلغها الشعب الجزائري خلال حراكه الاحتجاجي، من أجل إحداث التغيير ونيل المطالب المشروعة، دون اللجوء للعنف، مع تبنيه قيم السلم في مسيراته وخطاباته، ونبذه للكراهية والفوضى، وتشجيعه على الحوار في كنف الديمقراطية والحرية.

1-2-التصور الخاص بالشهداء والمجاهدين:

تناول خطاب مجلة الجيش الأدوار الايجابية للشهداء والمجاهدون، كأهم القوى الفاعلة في نص الخطاب.

أبرز منتج الخطاب، تلك الأدوار للشهداء والمجاهدين الذين ضحوا من أجل استقلال الجزائر وحريتها، وتركوا أروع الأمثلة للبطولات والمآثر التي تقتدي بها الأجيال من الجزائريين، لذلك فقد خصصت الدولة يوما وطنيا للاحتفال بيوم الشهيد (18 فيفري)، كما سمت شهر مارس بشهر الشهداء، تخليدا لاستشهاد ثلة من القادة والمجاهدين فيه[1]، منهم بن بولعيد، ديدوش، عميروش، سي الحواس، لطفي...

كما أكد من جهة أخرى، على أن ثمن افتكاك الاستقلال كان باهظا جدا، وأن "استرجاع السيادة الوطنية والحرية، لم تكن هبة أو صدقة أو تنازلا من أي أحد، وإنما تحققت بفضل تضحيات شهداء التحرير وصمود مجاهدي ثورة نوفمبر الخالدة"[2].

بالمثل، فقد استعرض الكاتب الدور الايجابي لجنود جيش التحرير الوطني، "الذي خاض معركة التحرير الوطني ببسالة وبطولة قلَّ نظيرهما"[3]، وقد كان ذلك الجهد التحرري نبراسا وقدوة لسلفه الجيش الوطني الشعبي وللأجيال المتعاقبة من الجزائريين للعيش في كنف الحرية والسيادة الوطنية بجميع مقوماتها.

أثبت منتج الخطاب الدور الايجابي للشهداء والمجاهدين "شرفاء نوفمبر الأغر"[4]، وبين ذلك عندما "قرر ثلة من الجزائريين المشبعين بقيم الوطنية والتضحية تغيير مجرى التاريخ وتفجير الثورة"[5].

---

[1]- هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، مارس، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن**، جويلية، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[3]- هيئة التحرير، **ضرورة استنهاض الهمم**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 673، أوت، 2019، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، سبتمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

في هذا المنحى، أبرز الخطاب استرشاد الجزائريون في حراكهم الشعبي بهذه الثلة، من خلال رفع صورهم وكتابة مقولاتهم على اللافتات والملصقات والجدران، ليؤكد الكاتب على ضرورة "التأسي بصناع هذه الثورة المعجزة التي أثبتت وستبقى تثبت يقينا بأن الجزائر...ستعرف دوما كيف تواصل مشوار نصرها ودرب انتصارها"[1].

يتبين من خلال ما سبق، أن هذه الأدوار التي اتسمت بالإيجابية، تدل على قيمة معنوية كبيرة ما زال يحتفظ بها الجزائريون في مخيالهم الجمعي عن الشهداء والمجاهدين، من حيث القدوة والرمز، نتيجة التضحيات الكبيرة التي قدموها بأرواحهم فداء للجزائر.

[1]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

2-التصور الخاص بالجيش الوطني الشعبي:

لاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب، أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور هي: الجيش الوطني الشعبي، القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، والأدوار التي طرحها هذا التصور، كانت كالآتي:

2-1-التصور الخاص بالجيش الوطني الشعبي:

اتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور مجموعة من الأدوار الايجابية التي قدمها الخطاب الصحفي لمجلة الجيش المتعلقة بالجيش الوطني الشعبي كأحد أهم القوى الفاعلة التي جاءت ضمن موضوع الدراسة.

أكد منتج الخطاب في طرحه على هذه الأدوار، "من خلال الموقف التاريخي والمبدئي للجيش الوطني الشعبي، القاضي باصطفافه مع الشعب ومرافقته في مسيراته السلمية منذ البداية ودعم مطالبه المشروعة"[1]، كما أكد "تأييده التام لمطالب الشعب المشروعة وسانده انطلاقا من قناعته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية"[2].

أوضح الكاتب أن الشعب الجزائري الذي خرج في مسيرات احتجاجية وصفت بالحراك الشعبي، بهدف التغيير السلمي، قد وجد مساندة من مؤسسة فاعلة في الدولة وهي المؤسسة العسكرية، بمواقفها الثابتة والوطنية، وقد أكد الجيش على اصطفافه مع الشعب لإحداث التغيير المنشود وحمايته من العصابة[3]، وأن موقفه سيبقى ثابتا ومنحازا للشعب، للحفاظ على أمن الجزائر واستقرارها[4].

أبرز منتج الخطاب، الدور الايجابي للجيش الوطني الشعبي الذي قام به خلال الحراك الشعبي وتعهد فيه بمواصلة تجسيد الإرادة الشعبية[5] للشعب الجزائري، والذي عبر عن مطالبه في التغيير من خلال المسيرات الأسبوعية التي جابت ولايات الوطن، وقد كانت ذخيرة المسيرات تعابير سلمية وطنية الطرح ونوفمبرية المرجع، طيلة تسعة أشهر من مدة الحراك الشعبي.

---

[1]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، أفريل، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، الجزائر، (**مجلة الجيش**)، عدد 671، جوان، 2019، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

يفصح الكاتب من خلال ذلك، أن لدى الجيش الوطني الشعبي قناعة تامة بأن اصطفافه مع الشعب واقتراحه تطبيق المواد 7 و8 و102 من الدستور، إنما يتطابق مع مهامه الدستورية، بصفته "الضامن والحافظ للاستقلال الوطني والساهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من أي خطر أو تهديد"[1].

من جانب آخر، يضيف الكاتب لتدعيم ما جاء في هذا السياق، حول الدور الايجابي للجيش الوطني الشعبي، اقتراحه للحلول الممكنة لتجاوز الأزمة التي تعيشها البلاد، لاسيما دعوته "إجراء حوار عقلاني يضم شخصيات وطنية ونخب وفية للوطن لإيجاد مخرج مناسب يرضي الجميع"[2]، وهذا حرصا منه للحفاظ على استمرارية الدولة وتجنب فراغ مؤسساتي[3]، يدخل البلاد في حالة من اللا أمن وعدم الاستقرار، وهو ما لم ينادبه الشعب الجزائري في حراكه السلمي.

وبالمثل، يضيف الخطاب، فإن مبادرة الجيش الوطني الشعبي لإجراء حوار وطني عقلاني بين مختلف مكونات المجتمع، قد جاءت بعد تلبية مطالب الشعب المشروعة، باستقالة رئيس الجمهورية ومحاسبة الفاسدين، لذلك حرص الجيش الوطني الشعبي على طرح مبادرته للحوار، للإسراع في تنظيم انتخابات رئاسية شفافة في أقرب الآجال[4]، والاحتكام خلالها للصندوق، لقطع الطريق أمام دعاة المراحل الانتقالية[5].

في هذا السياق، أكد منتج الخطاب على دور الجيش الوطني الشعبي الايجابي في اتخاذه كافة الإجراءات اللازمة لتنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد مع تأمينها[6]، بما يتيح للشعب الجزائري الإدلاء برأيه بكل حرية ونزاهة، وهو ما يسمح بالتعبير الحر والشفاف عن إرادته في اختيار رئيس للجمهورية، وهو ما تعهد به الجيش منذ بداية الحراك الشعبي، بمرافقة الشعب في بناء دولة القانون التي ينشدها[7].

---

[1]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب،** أفريل، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية،** جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة،** سبتمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن،** جويلية، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[6]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها،** أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[7]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ،** نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

أكد الخطاب لمجلة الجيش على التزام الجيش الوطني الشعبي بعدم إراقة دماء الجزائريين خلال حراكهم الشعبي[1]، من خلال تأمينهم والوقوف سدا منيعا لكل من يحاول استهداف أمن واستقرار الدولة وأرواح الشعب، وقد كان الخطاب موجها بالتحديد للعصابة وعملاؤها، مذكرا إياهم بالاحترافية التي وصل إليها الجيش، بفضل التحضير القتالي والأداء الجيد لمختلف المهام والعمليات الخاصة بتأمين الشعب وحماية الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، طبقا لمهامه الدستورية[2]، وقد استطاع أن يزيد ثقة الشعب به بعد هذا الموقف التاريخي وأن يقوي رابطة جيش/أمة وتزداد متانة وصلابة[3].

في هذا المنحى، أبرز منتج الخطاب الدور الايجابي للجيش الوطني الشعبي، لتصديه للعصابة وأعوانها وتحييدها ومرافقة العدالة وتقديم الضمانات الكافية لها للعمل بحرية ومحاسبة الفاسدين[4]، ويعد هذا المطلب من أهم المطالب التي رفعها المحتجون خلال الحراك الشعبي، والذي تم تحقيقه من طرف الجيش الوطني الشعبي.

يتضح من خلال ما سبق، أن هذه الأدوار التي استعرضها الخطاب الصحفي لمجلة الجيش، اتسمت بالإيجابية، والتي تعد قيمة رمزية بارزة لدور الجيش الوطني الشعبي خلال الحراك الشعبي، ويرى الباحث أن هذا الدور كان منتظرا من المؤسسة العسكرية لدورها الفاعل في الدولة والمجتمع، والتي تربطها علاقة وجدانية متينة مع الشعب الجزائري، بالنظر لمساهماتها المتعددة في بناء الدولة ونهضة المجتمع والوقوف معه في كل المحن والأزمات.

---

[1]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، أفريل، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- هيئة التحرير، **ضرورة استنهاض الهمم**، أوت، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

2-2-التصور الخاص بالقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي:

تناول الخطاب الصحفي لمجلة الجيش الأدوار الايجابية للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، كأبرز القوى الفاعلة في الخطاب.

في هذا الاتجاه، أكد منتج الخطاب في طرحه لهذه الأدوار، من خلال حرص القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي للعمل على تطوير قدرات جميع القوات المسلحة وضمان جاهزيتها ورفع كفاءاتها التكتيكية[1]، في كل المجالات وفي جميع التخصصات.

أوضح الكاتب أن إشراف السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، على هذه التمارين التكتيكية وبالذخيرة الحية، مؤشر على حرص القيادة العليا للسهر على ضمان الجاهزية القتالية لقوام المعركة للجيش الوطني الشعبي[2]، دفاعا عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية، وصد كل الأخطار والتهديدات التي تهدد المجتمع والدولة.

يفصح الكاتب عن الدور الايجابي للقيادة العليا، التي تولي اهتماما كبيرا للتكوين، لما يشكله من أهمية في احترافية الجيش وتنمية قدراته العلمية، حتى أصبح ذلك مصدر فخر واعتزاز للشعب الجزائري[3]، وزاد تلك الرابطة وثوقا خلال الحراك الشعبي، بعد إصرار القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي على مساندتها للشعب واصطفافها معه وتأمين مسيراته[4]، لإحداث التغيير المنشود الذي يأمل الشعب من خلاله أن يحقق مطالبه في كل الميادين، وهو ما أوضحه السيد الفريق، في خطاب موجه للجزائريين: "إن ما تصبون إليه من خلال هبتكم الشعبية التي باركناها وباركنا غاياتها السامية، تقتضي منا جميعا التبصر والحكمة لإجهاض ما يدبر ضد وطننا من دسائس"[5].

في هذا المنحى، أكد منتج الخطاب، أن القيادة العليا للجيش، لم تكتف باصطفافها مع الشعب وتأمين مسيراته، بل عملت على التصدي للعصابة وتحييدها وتقديمها للعدالة،

---

[1]- هيئة التحرير، **من أجل حوار نزيه وانتخابات شفافة**، سبتمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **ضرورة استنهاض الهمم**، أوت، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[5]- نفس المرجع.

وتجسيد الإرادة الشعبية بتلبية مطالبها المشروعة[1]، وهو ما عزز **رابطة جيش-أمة** وقوى متانتها، عبر التفاعل الوجداني الذي عبرت عنه صور التضامن بين الشعب والجيش أثناء المحن والأزمات والكوارث[2].

بالمثل، فقد أكد الكاتب على الدور الإيجابي للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي خلال الحراك الشعبي، من خلال تواصلها الدائم مع الشعب[3]، واطلاعه بالمستوى الذي وصلت إليه القوات المسلحة لتأدية مهامها وفق الدستور، وما مرافقته للجزائريين في حراكه السلمي، إلا دليل على احترامه لإرادة الشعب في التغيير، وتحمله مسؤولية مواجهة كل التحديات والعراقيل التي تمنعه من إحداث التغيير[4]، ونيل مطالبه المشروعة التي ساندتها القيادة العليا للجيش، والتي تعرضت لأجلها لعدة حملات دنيئة ومتكررة من طرف العصابة والخونة[5].

في هذا السياق، أبرز منتج الخطاب، الدور الايجابي للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، لكشفها العصابة أعداء الشعب والجيش، وقد وصف السيد الفريق، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، أهداف الحركى الجدد المتمثلة في محاولة إضعاف الجيش والوقوف مانعا أمام أي جهد تطويري للقوات المسلحة[6]، حتى يمكنها التصدي لجميع الأخطار والتهديدات.

في هذا السياق، أكد منتج الخطاب، وهو بسبيل إبراز الدور الايجابي للقيادة العليا للجيش خلال تصديها للعصابة التي أرهقت الشعب وعطلت التغيير السلمي، ودفعت الشعب للخروج في حراك شعبي يطالب فيه بمحاسبة المفسدين، وهو ما عملت عليه القيادة العليا للجيش، بتقديم العصابة وأذنابها للعدالة[7]، من أجل محاسبتهم على جرائمهم بحق الجزائر

---

[1]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، أفريل، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[5]- هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن**، جويلية، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[6]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[7]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

والجزائريين، لاسيما محاولة ضرب الوحدة والتلاحم بين الشعب والجيش[1]، ببث خطابات الكراهية والأكاذيب والمغالطات.

أبرز الكاتب تثمين القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لدور جيل الشباب، والذي وصفه السيد الفريق، بأنه لن يكون أقل وطنية من شباب الأمس، وأن الجزائر التي أنجبت أجيال الأمس، تفتخر بإنجابها اليوم لهذه الأجيال الشابة[2]، التي حركت المسيرات السلمية من أجل التغيير، في حراك احتجاجي، وبذخيرة مطلبية، ابتعدت عن العنف حفاظا على أمن الدولة المجتمع.

في هذا السياق، أوضح الكاتب الدور الايجابي الذي أدته القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي خلال أشهر الحراك الشعبي، والذي ساهم في تمتين العلاقة مع الشعب والتفافه بجيشه[3]، وإجهاض مؤامرات العصابة وأعداء الجزائر معا، وإفشال مخططاتهم ضد التغيير السلمي الذي طالب به الجزائريون في حراكهم الشعبي.

[1]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، مارس، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

3-التصور الخاص بالجزائر:

اتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور، مجموعة من الأدوار الايجابية التي قدمها الخطاب الصحفي لمجلة الجيش، المتعلقة بالبلاد ورئيس الجمهورية والشخصيات الوطنية، وقد حبذ الباحث دمجها ضمن التصور الأول.

تنوعت هذه الأدوار، لتقدم وصفا في غاية الأهمية للأداء الذي قامت به بلادنا عبر التاريخ، فقد أبرز منتج الخطاب تاريخ الجزائر الحافل بالبطولات[1]، منذ الفترة القديمة حتى الفترة المعاصرة، لاسيما الثورة التحريرية المجيدة في أول نوفمبر 1954، والتي استعادت عبر حركتها الاجتماعية الكبرى، الدولة الوطنية بعد 132 سنة من الطمس والتحريف والإبادة، وبفضل التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الجزائري، والتي خلدتها الدولة الجزائرية بيوم وطني للشهيد في18 فيفري من كل سنة[2]، عرفانا منها، لتلك التضحيات التي قدمت من أجل الحرية والاستقلال.

أوضح الكاتب، أن الجزائر، ورغم كل تلك التضحيات التي قدمها الشعب من أجل الحرية، والأدوار الايجابية التي أدتها عبر تاريخها الوطني، إلا أنها اليوم تعيش في أزمة معقدة[3]، ليؤكد على أن مصلحة الوطن تقتضي إيجاد الحلول الملائمة التي تجنبه الدخول في متاهات من شأنها أن تزيد الوضع تعقيدا أو تقطع الطريق نهائيا أمام مرحلة انتقالية[4].

بين منتج الخطاب، أن الأزمة التي تعيشها بلادنا في مرحلة فارقة من تاريخها، "تستدعي أن يسارع أبناؤها المخلصين والغيورين على وطنهم والمنشغلين بحاضره ومستقبله لتقديم ما ينتظر منهم من إسهامات جدية وصادقة لإيجاد حلول[5]، تخرج البلاد من أزمتها، ومن تلك الحلول "تقديم تنازلات متبادلة خدمة لمصلحة الوطن وتحقيق المزيد من المطالب الشعبية المعبر عنها"[6].

أوضح الكاتب، أن الغرض من الحوار الوطني الذي دعيت إليه الشخصيات الوطنية والنخب الوفية، هو مناقشة السبل الكفيلة بإخراج البلاد من أزمتها وإيجاد الحلول

---

[1]- هيئة التحرير، **تعزيز الرابطة جيش-أمة**، مارس، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[5]- نفس المرجع.
[6]- نفسه.

الملائمة لذلك، ومنها تنظيم الانتخابات الرئاسية في أقرب الآجال[1]، حتى "تدخل بلادنا السنة الجديدة برئيس للجمهورية عبر الاحتكام للصندوق"[2].

ولأهمية الحدث، بين الكاتب الأثر البارز لثورة التحرير في تاريخ الجزائر[3]، والتي لبى الشعب نداءها والتف حولها، من أجل استرجاع الحرية والاستقلال، وهو نفسه الشعب المدعو اليوم إلى تلبية النداء من أجل إنقاذ الوطن والمضي في مسار بناء الجزائر الجديدة[4].

[1]- هيئة التحرير، **ضرورة استنهاض الهمم**، أوت، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- هيئة التحرير، **الأبطال وحدهم من يصنعوا التاريخ**، نوفمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[4]- هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، ديسمبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

4-التصور الخاص بالعصابة:

لاحظ الباحث من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب، أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور متعددة، منها: العصابة، العملاء، الانتهازيون، الحركى الجدد، الخونة...، وقد رصد مجموعة من الأدوار السلبية لهذا التصور، كما حبذ الباحث دمج هذه القوى تحت تصور واحد وهو تصور العصابة.

تنوعت هذه الأدوار، لتقدم أدوارا سلبية للأداء الذي قامت به العصابة وأذنابها طيلة أشهر الحراك الشعبي، إذ أكد منتج الخطاب على تأمرها ضد المصلحة العليا للوطن، حيث كشف الشعب الجزائري "طبيعة المخطط الدنيء الذي تحاول بيادق تنفيذه بالوكالة"[1]، كما أن "عرابي هذا المخطط الخبيث ومن والاهم ومن يسير في فلكهم ظلوا يتسنحون أدنى فرصة خلال سنوات خلت للشروع في تنفيذه باستعمال وسائل وطرق مختلفة"[2].

أوضح منتج الخطاب، أن الدور السلبي للعصابة خلال الحراك الشعبي، قد برز عند شروعها في تنفيذ المخطط الخبيث، الذي استهدف المؤسسة العسكرية التي تمكنت من اكتساب مكامن القوة وهو ما أزعج بعض الأطراف[3] التي تكن الحقد على نجاح الجيش وقوته، لذلك، فقد بين الكاتب الأفعال التي تمارسها العصابة في محاولة منها لإضعاف الجيش والوقوف مانعا أمام تطور هو احترافيته[4]، عبر شن حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، تتضمن معلومات كاذبة ومغرضة حول الجيش[5]، وهذا بسبب إفشاله خطط العصابة وعملاؤها، الذين سعوا عبر عدة وسائل ومحاولات يائسة، للسطو على الحراك الشعبي وإفشاله ومنع التغيير الذي يطالب به الشعب الجزائري، وقد كان الجيش الوطني الشعبي لها بالمرصاد لإفشال خططها الهدامة.

في هذا المنحى، بين منتج الخطاب محاولة الخونة الالتفاف على المطالب المشروعة للشعب الجزائري، وركوب موجة الحراك بما يخدم مصالحهم الآنية[6] والضيقة، والتي هي بالتأكيد ضد المصالح العليا للوطن، ومن جهة أخرى، فقد حاولوا اختراق

---

[1]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[2]- نفس المرجع.
[3]- هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، جوان، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[4]- نفس المرجع.
[5]- هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، أفريل، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[6]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

المسيرات السلمية للشعب عبر فاعلين ومؤثرين اجتماعيين، بهدف زرع بذور الفتنة والتفرقة بين صفوف الشعب[1].

عبر ذلك الفعل، عن دور سلبي للعصابة، في محاولتها إيقاع الجزائر في دوامة الفوضى والاضطراب، وإفشال الحراك الشعبي وتوقيف عملية التغيير السلمي ونيل الشعب لمطالبه المشروعة.

بالفعل، فقد أوضح الكاتب أن الحركى الجدد، رفضوا الحلول الممكنة والمتاحة التي من شأنها أن تتيح لبلادنا تجاوز الأزمة[2]، وحتى المبادرات البناءة من طرف الجيش الوطني الشعبي أو عدة فاعلين آخرين، مع رفض إجراء أي حوار وتعكير أجوائه، خدمة لأجندات عرابيهم الذين "يكنون الحقد والضغينة للجزائر وشعبها"[3]، يضيف الكاتب أنهم حاولوا "التشويش على العدالة وإحباط عزائمها في إتمام انجاز المهام الموكلة لها في محاربة الفساد[4]، بالطعن في أحكام القضاء وإيهام الجزائريين بأنه يخضع لأوامر المؤسسة العسكرية[5].

أكد منتج الخطاب، أن الدور السلبي الأبرز للعصابة، تجلى في محاولتها زعزعة أمن الجزائر واستقرارها، وذلك من خلال تنفيذها لمخطط خبيث "لاستهداف الأمن والاستقرار الذي ينعم به الشعب الجزائري"[6]، بغرض الإيقاع ببلادنا في "أتون الفوضى والاختلال"[7]، عبر بث الدسائس والإشاعات والأكاذيب، ليؤكد على أن العصابة "عاثت في البلاد فسادا ونهبا لمقدراتها وحاولت جعل البلاد رهينة لمأربها"[8] وخدمة لمصالحها الضيقة.

---

[1]- هيئة التحرير، **قمة الإخلاص للوطن**، جويلية، 2019، مرجع سابق، ص،01.
[2]- هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، ماي، 2019، مرجع سابق، ص، 01.
[3]- نفس المرجع.
[4]- نفسه.
[5]- نفسه.
[6]- نفسه.
[7]- نفسه.
[8]- هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، أكتوبر، 2019، مرجع سابق، ص، 01.

خلاصة:

ركز الخطاب الصحفي لمجلة الجيش في افتتاحياته من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 2019، على رصد الأدوار الخاصة بالقوى الفاعلة في الحراك الشعبي في الجزائر، وهي: **الشعب الجزائري**، الذي يعد الفاعل الأساسي في الحراك الشعبي، حيث أبرز الخطاب استرشاد الجزائريون خلال الحراك بالشهداء والمجاهدين الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الوطن، كما بين تزكيتهم لمبادرة الجيش الوطني الشعبي لتفعيل مواد الدستور للخروج من الأزمة.

ثم **الجيش الوطني الشعبي**، الذي أدى أدوارا ايجابية، من خلال الموقف التاريخي القاضي باصطفافه مع الشعب ومرافقته في مسيراته السلمية منذ البداية ودعم مطالبه المشروعة، ومطالبته بتفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور للخروج من الأزمة الدستورية، كما ساند المحتجين وضمن عدم إراقة دمائهم ومنع أي انفلات أمني، ودعوته لإجراء حوار وطني شامل يفضي لتنظيم الانتخابات الرئاسية في موعدها.

كما ركز الخطاب على الدور الايجابي **للجزائر** كدولة ومجتمعا، من خلال الشخصيات الوطنية والنخب والهيئات، وتاريخها الوطني الحافل بالأمجاد والبطولات، من الفترة القديمة حتى الفترة المعاصرة.

ليبرز الدور السلبي الذي لعبته **العصابة وأذنابها والمتآمرين معها** ضد الدولة والمجتمع، من خلال الالتفاف على المطالب الشعبية ومحاولة إيقاع الجزائر في دوامة العنف، برفضها التغيير السلمي ومحاولة زعزعة أمن واستقرار البلاد.

الفصل السابع

تحليل الأطر المرجعية لقضايا

الحراك الشعبي في الجزائر

تمهيد:

تنوعت الأطر المرجعية التي وظفها الخطاب الصحفي لمجلة الجيش لتدعيم قضايا الخطاب المتعلق بالحراك الشعبي في الجزائر، ما بين **أطر تاريخية،** شملت المرجعية التاريخية للجزائر خاصة في مقاومتها للاحتلال الفرنسي التي استمرت 132 سنة، وانتهت بعد ثورة تحريرية، بافتكاك الجزائر استقلالها، بذل لأجله تضحيات كبيرة، كما بذل الشعب جهودا من أجل نيل مطالبه الشرعية بوسائل سلمية، **وأطر سياسية،** تتعلق بإيجاد الحلول القانونية للخروج من الأزمة التي اندلعت بعد رفض الشعب ترشح الرئيس لعهدة خامسة، ومطالبته بضرورة التغيير السلمي، **وأطر أمنية،** تمحورت حول الجهود التي بذلها الجيش الوطني الشعبي لمنع الانفلات الأمني، لمحاولة العصابة زعزعة أمن واستقرار البلاد، مع تأمين المحتجين وضمان عدم المساس بهم وإراقة دمائهم.

1- الإطار التاريخي:

من خلال مسح المادة الإعلامية محل الدراسة (**الافتتاحية**)، تبين أن خطاب مجلة الجيش، عالج ظاهرة الحراك الشعبي في الجزائر من خلال **إطار تاريخي**، فقد ذكر الخطاب أن الشعب الجزائري استجاب لنداء أول نوفمبر 1954 لمقاومة الاحتلال الفرنسي واسترجاع السيادة الوطنية، وقد دفع ثمنا باهظا من أجل الحرية والاستقلال، بقوافل من الشهداء والجرحى والمعاقين والأرامل والمفقودين.

في هذا السياق، ذكر الخطاب أن جهود جيش التحرير الوطني لإخراج المحتل بالمقاومة المسلحة، ساندتها تضحيات ودعم الشعب الجزائري الذي يعد هو البطل، وفي هذا دعوة للاقتداء بالسلف من الشهداء والمجاهدين، لاسيما وأن الجزائر، التي تعيش حراكا شعبيا، استجاب خلاله الشعب مرة أخرى لنداء الوطن، من أجل التغيير السلمي ونيل المطالب المشروعة.

وجه الخطاب الدعوة للشعب الجزائري في إطار مقاربة تاريخية، فكما تَحَمَّل بالأمس جيش التحرير الوطني مسؤولية تحرير البلاد من الاحتلال، فإن سلفه اليوم الجيش الوطني الشعبي، قد تحمل مسؤولياته الدستورية واصطف مع الشعب ورافقه في حراكه، وحمى مسيراته السلمية ومنع إراقة قطرة دم واحدة وتصدى للعصابة وأذنابها، وقدم الحلول الدستورية والقانونية الكفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها والوصل بها إلى بر الأمان.

2- الإطار السياسي:

كان لاندلاع الحراك الشعبي في الجزائر، تأثير على الجانب السياسي للدولة والمجتمع، تجلى ذلك في المطالب التي رفعها الشعب والمنادية بعدم ترشح الرئيس مرة أخرى ورحيل الحكومة وجميع المسؤولين الفاسدين والمطالبة بمحاسبتهم، وقد أدى عدم تلبية تلك المطالب، إلى زيادة التوتر والغضب الشعبي ونزول الملايين للشوارع والميادين، في اعتصامات ووقفات أسبوعية، مع الإصرار على ضرورة التغيير السلمي.

تبدو تجليات الخطاب في **الإطار السياسي** للدراسة، من خلال رصد الحلول الممكنة التي تخرج الجزائر من أزمتها السياسية، وذلك بعد تدخل الجيش الوطني الشعبي

واصطفافه مع الشعب ومطالبته بتطبيق المواد 7 و8 و102 من الدستور، وهي حلول قانونية لإيجاد مخرج سياسي لأي أزمة قد تعصف بالدولة.

في هذا المنحى، ركز الخطاب على أن التدابير والإجراءات القانونية التي نادى بها الجيش الوطني الشعبي، ساهمت في حل الأزمة السياسية للبلاد، لاسيما دعوته لإجراء حوار وطني عقلاني يجمع الشخصيات الوطنية والنخب الوفية، وهو ما ساعد على التصدي لمؤامرات العصابة وعملاؤها، الذين سعوا لإطالة عمر الأزمة السياسية وإفشال أي محاولة للخروج منها.

3- الإطار الأمني:

وظفت مجلة الجيش خطابا، انطلق من **إطار أمني** لمعالجة ظاهرة الحراك الشعبي في الجزائر، كظاهرة اجتماعية متجددة في المجتمع الجزائري، تؤثر من الناحية الأمنية على أمن واستقرار الدولة والمجتمع، وعلى جميع الأنساق الأخرى (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، الديني).

قدمت مجلة الجيش من خلال خطابها الذي تناولت به الإطار الأمني، أن الأزمة التي دخلت فيها الجزائر بعد اندلاع الحراك الشعبي قد أثرت على النسق الأمني في الجزائر، بعد أن واجهت العصابة إرادة الشعب في التغيير، بممارسات أدخلت البلاد في أزمة عميقة، كان الغرض منها إحداث الفوضى والاختلال، عبر إيجاد بيئة مناسبة للفراغ الدستوري، مع تأجيج الوضع الداخلي، بما يسمح بتطبيق مخطط أعدته منذ سنوات مع أطراف داخلية وأجنبية، لزعزعة أمن الجزائر واستقرارها والتدخل في شأنها الداخلي.

رصد خطاب مجلة الجيش كذلك، ممارسات العصابة المزعزعة للأمن والاستقرار في الجزائر، من خلال بث معلومات خاطئة وإشاعات كاذبة، والترويج لمؤامرات تستهدف التشكيك والتضليل لخيار الشعب في التغيير السلمي، وذلك عبر منصات الإعلام والتواصل الاجتماعي، من خلال أبواق وبيادق مأجورة داخليا وخارجيا، وإفشال الدعوة للحوار الوطني والتشكيك في نزاهة العدالة وأحكام القضاء، وصولا لاختراق مسيرات الحراك وبث خطابات الكراهية وتحريف مطالب الشعب، بغرض خلق بلبلة في صفوف المحتجين وإحداث صدامات مع قوى الأمن ومحاولة إغلاق مؤسسات الدولة بالقوة (البلديات، الدوائر)

لتعطيل الحياة اليومية للمواطن، وإدخال البلاد في مستنقع الفوضى، حتى تنفذ العصابة مخططها الدنيء مع جهات مشبوهة.

تطرق خطاب مجلة الجيش، إلى تصدي الجيش الوطني الشعبي لمؤامرات العصابة التي استهدفت الأنساق المجتمعية ومنها النسق الأمني، استنادا للمهام الدستورية المخولة قانونا، بدءا من اصطفافه مع الشعب وانحيازه له، ومرافقته في مسيراته السلمية وحمايته من كل تهديد يعرض حياة المحتجين للخطر، مع تعهده بعدم إراقة دماء الجزائريين، وتأمين الجموع المحتجة عبر كل الولايات من كل اختراق أو تهديد، والقبض على المندسين داخل صفوفهم، الذين حاولوا اختراق المسيرات السلمية، برفع رايات طائفية ولافتات تحريضية، وهي ممارسات دأبت العصابة طيلة أشهر الحراك على القيام بها، لتحريفه عن مطالبه الاحتجاجية التي اندلع لأجلها.

في هذا المنحى، بين الخطاب في إطاره الأمني، كشف الجيش الوطني الشعبي للعصابة وتحييدها وتقديمها للعدالة لمحاسبتها، مع العمل دوما ضمن إطار الدستور لتأدية المهام الموكلة له، للحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية وحماية الشعب من كل الأخطار، وقد برهن ذلك خلال الحراك بحماية الأرواح والممتلكات ومصادرة أدوات التخريب والاغتيال، وهي إجراءات تم القيام بها للحفاظ على الأمن والاستقرار، وممارسة الشعب لحقه في الاحتجاج، دون خوف أو ضغوطات، مع التعبير عن رأيه بكل حرية وتطلعه للتغيير السلمي وهو ما عمل عليه الجيش الوطني الشعبي، تجسيدا للإرادة الشعبية في كنف السلم والأمن، وتجنب ما عاشته بعض الدول العربية خلال الربيع العربي.

أوضح خطاب مجلة الجيش، أن الجيش الوطني الشعبي عمل على تحقيق المطالب المشروعة للمحتجين مع المؤسسات الأخرى للدولة، وقد تحمل بذلك مسؤولية تاريخية كبيرة، كما عمل من جهة أخرى على اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في 12 ديسمبر 2019، وعدم تزكيته لأي مرشح، وترك الحرية للشعب لاختيار مرشحه بكل نزاهة وديمقراطية.

خلاصة:

تعددت الأطر المرجعية التي وظفها الخطاب الصحفي لمجلة الجيش لتدعيم قضايا الخطاب المتعلق بالحراك الشعبي في الجزائر، ما بين **أطر تاريخية**، ركزت على المقارنة بين جهود جيش التحرير الوطني خلال الثورة من أجل تحرير البلاد من ربق الاحتلال الفرنسي الغاشم، وبين جهود سليله الجيش الوطني الشعبي، الذي تحمل في لحظة تاريخية مصيرية، مسؤولية الحفاظ على الدولة والمجتمع، باقتراح الحلول الدستورية التي تكفل الخروج من الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد.

وأطر أخرى **سياسية**، تبلورت من خلال رصد الحلول الممكنة التي يمكنها أن تخرج الجزائر من أزمتها السياسية، وذلك بعد تدخل الجيش الوطني الشعبي واصطفافه مع الشعب ومطالبته بتطبيق المواد 7 و8 و102 من الدستور، وهي حلول قانونية كفيلة بإيجاد مخرج سياسي للأزمة، لاسيما بعد عرقلة العصابة وأعوانها، التغيير السلمي الذي نادى به الشعب في مسيراته السلمية.

وكذا **أطر أمنية**، بين فيها الخطاب، أن الأزمة التي دخلت فيها الدولة، قد أثرت على النسق الأمني في الجزائر، بممارسات العصابة وأذنابها السلبية، من أجل عرقلة التغيير السلمي وإحداث الفوضى والاختلال، لزعزعة أمن الجزائر واستقرارها.

الدراسة الميدانية

الفصل الثامن

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل، تحليل نتائج الدراسة الميدانية، من خلال التعريف بمجال الدراسة، والذي يشمل المجال المكاني والمجال الزماني والمجال البشري، مع التطرق لخصائص العينة، ثم منهج البحث والأدوات المستخدمة في البحث، ثم تحليل الجداول وعرض النتائج المتحصل عليها لاختبار الفرضيات.

1- التعريف بميدان الدراسة وخصائص مجتمع البحث:

1-1-مجال الدراسة:

يعد تحديد مجال الدراسة خطوة منهجية ضرورية في البحوث الاجتماعية الميدانية، وينقسم مجال الدراسة إلى مجال مكاني ومجال زماني ومجال بشري.

1-1-1- المجال المكاني:

يقصد به المكان الذي تمت فيه الدراسة، وهو يعد أحد المحددات الرئيسية للباحث بعد رصده للظاهرة وتكرارها في موقع البحث، إذ لا يمكن البدء بإنجاز الدراسة إلا بعد التأكد من أن العينة المقصودة بالدراسة في المجال المكاني المعين، سوف تحقق النتائج المرجوة من البحث العلمي.

ولإجراء هذه الدراسة، تم التوزيع غير العشوائي للاستمارة الالكترونية على المبحوثين في جميع جهات الوطن، قصد رصد أكبر عدد ممكن من الآراء والاتجاهات حول ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

كما تم توزيع استمارة البحث بطريقة غير عشوائية بولايات الجزائر، المدية، البويرة، لإجراء الدراسة الميدانية، بقصد الحصول على إجابات من المبحوثين في مناطق شهدت نشاطا احتجاجيا خلال العقود الماضية، وهي مناطق حضرية وشبه حضرية، تعددت بيئاتها وتوحدت في طبيعة الفعل الاحتجاجي الجمعي.

أ-متغير العامل الجغرافي:

جدول رقم (07) يبين توزيع العينة على ولايات الوطن حسب نوع الاستمارة

الولايات	ك	%
التوزيع الإلكتروني للاستمارة		
الجزائر	47	%12,77
البليدة	34	%11,68
وهران	24	%6,52
الطارف	25	%6,79
المدية	33	%8,97
برج بوعريريج	22	%5,98
البويرة	31	%8,42
المسيلة	23	%6,25
الشلف	11	%2,99
الجلفة	09	%2,45
مجموع الاستمارات الإلكترونية	268	%72,83
التوزيع اليدوي للاستمارة		
المدية	52	%14,13
الجزائر	34	%9,24
البويرة	14	%3,80
مجموع الاستمارات الورقية	100	%27,17
المجموع الكلي	368	%100

1-1-2- المجال الزماني:

يعبر المجال الزماني عن الفترة التي استغرقها الباحث في دراسته لموضوع البحث، ويشمل جمع البيانات التي استمرت منذ مناقشة مذكرة الماجستير، بغرض معرفة العوامل المسببة للفعل الاحتجاجي في الجزائر، ولذلك قمنا بإجراء الدراسة الميدانية سنة 2025، من خلال استمارة بحث ميداني وأخرى إلكترونية.

1-1-3- المجال البشري:

يعد المجال البشري، أحد الركائز الأساسية في البحث العلمي، وقد اشتمل في دراستنا على عينة مختلفة من الذكور والإناث.

1-1-4- العينة:

تعتمد البحوث الاجتماعية الميدانية المعاصرة على العينة، حيث أصبح البحث الاجتماعي من خلال العينة "أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي واستعمالها شائع في علم الاجتماع وعلم السكان"[1]، لذلك كان الغرض من العينة "الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدي في أغلب الأحيان إلى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة"[2].

وقد تم تصميم عينة الدراسة بما يناسب البحث، بعد الاعتماد على الملاحظة والاستمارة الإستبيانية، وقد كانت عينة غير عشوائية، وهي "غالبا ما تكون ممثلة لمجتمع البحث وعاكسة للحقائق والمعطيات"[3]، لذا فإن العينة لا تدرس مجتمع البحث بشكل كلي، بل تمثله إحصائيا بجزء صغير لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث بكل مصداقية.

واختيار العينة في دراستنا، تم بناء على تحديد مجتمع البحث، بتوزيع استمارات البحث الكترونيا وميدانيا خلال السداسي الأول لسنة 2025، حيث تحصلنا على مجموع كلي لمجتمع البحث قدر بـ **(415 استمارة)**، وبعد إجراء عملية الفرز، تم الحصول على النتائج التالية:

---

[1]- عماد، عبد الغني، **منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكالات، النظريات، التطبيقات، المقاربات**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط، 1، 2007، ص، 54.

[2]- نفس المرجع، ص، 54.

[3]- نفسه، ص، 57.

-**الاستمارات الملغاة:** قدرت بـ:(**47 استمارة**) غير مكتملة أو فارغة، لم يجب عليها المبحوثين،

- **الاستمارات الالكترونية:** قدرت بـ (**268 استمارة**)،

- **استمارات البحث الميداني اليدوية:** قدرت بـ (**100 استمارة**).

وقد تحصلنا على مجموع كلي قدر بـ: (**368 استمارة**) **انظر الجدول رقم (07)**، ويمكن تحديد متغيرات العينة حسب الجداول والأشكال التالية:

ب- متغير الجنس

جدول رقم (08) الجنس

الجنس	ك	%
الذكور	**192**	**%52,2**
الإناث	**176**	**%47,8**
المجموع	**368**	**%100**

توزعت العينة المدروسة (368) مبحوث حسب متغير الجنس، بنسبة شبه متوازنة بين الذكور (52.2%) بعدد 192 فرد، والإناث بنسبة (47.8%) بعدد 176 فرد، ويعكس شبه التوازن بين النسبتين مع تفوق ضئيل لنسبة الذكور تقدر بـ (04.4%)، إلى مصداقية النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة، التي تبين أن اختبارها كان على درجة كبيرة من الثبات والدقة لتمثيل المجتمع الأصلي بعنصريه الذكوري والأنثوي.

من الناحية السوسيولوجية، تعكس نسبة تفوق الذكور على الإناث، أنهم تاريخيا، يعتبرون الفاعلين الأساسيين في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، لسيطرتهم التقليدية على الفضاء العام (مقاهي، ملاعب، ساحات عامة، شوارع...)، وأن المرأة ليس لها حضور كبير في تلك الفضاءات، لخوفها من المشاركات الميدانية المرتبطة عرفا، بالحرية ونبذ القيود الاجتماعية التي تفرضها العائلة الجزائرية، غير أن النسبة المسجلة والمرتفعة للإناث (47.8%)،تعكس تحولا مهما في بنية المجتمع الجزائري، الذي لم يعد يرفض المرأة، وهو ما يدل على حضورها المجتمعي الفاعل ووعيها بأهمية دورها

الاجتماعي، كما يعبر كذلك توزيع العينة حسب الجنس، عن تحول مهم في بنية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، من خلال انخراط جميع فئات المجتمع، وهو ما يعكس زيادة الوعي المجتمعي بأهمية نيل المطالب المرفوعة من خلال مشاركة جميع الفئات الاجتماعية.

ج- متغير السن:

جدول رقم (09) السن

الجنس	ك	%
من 20 إلى 25 سنة	**48**	**%13,0**
من 25 إلى 30 سنة	**48**	**%13,0**
من 30 إلى 35 سنة	**112**	**%30,4**
من 35 إلى 40 سنة	**56**	**%15,2**
من 40 إلى 45 سنة	**56**	**%15,2**
أكثر من 45 سنة	**48**	**%13,0**
المجموع	**368**	**%100**

تفاوتت نسب الفئات العمرية للعينة المدروسة كما يلي:

- **الفئة الأولى:** (20-25 سنة)، فيها 48 مبحوث ونسبتها (13.0%)؛
- **الفئة الثانية:** (25-30 سنة)، فيها 48 مبحوث ونسبتها (13.0 %)؛
- **الفئة الثالثة:** (30-35 سنة)، فيها 112 مبحوث ونسبتها (30.4 %)؛
- **الفئة الرابعة:** (35-40 سنة)، فيها 56 مبحوث ونسبتها (15.2 %)؛
- **الفئة الخامسة:** (40-45 سنة)، فيها 56 مبحوث ونسبتها (15.2 %)؛
- **الفئة السادسة:** (أكثر من 45 سنة)، فيها 48 مبحوث ونسبتها (13.0 %).

من خلال تحليل نسب الجدول إحصائيا، يتبين أن الفئة الثالثة (30-35 سنة) بنسبة (30.4 %)، هي الأكثر تمثيلا في الجدول، مقارنة مع الفئات الأخرى، التي تراوحت نسبها

بين (13%) و (15.2%)، ويبين ذلك تنوعا في التركيبة العمرية للعينة المدروسة مع تمثيل أكبر لفئة الثلاثينات، تفسر هذه النتائج سوسيولوجيا، على أن:

- الفئتان (20-25 سنة) و(25 -30 سنة)، بنسبة إجمالية تقدر بـ (26%)، تمثلان شريحة من الفاعلين الاجتماعيين **"الشباب"**، الذين يزاولون دراساتهم الجامعية أو الملتحقين حديثا بسوق العمل، حيث تعكس نسبتهم الإجمالية، حضورا مميزا في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وإن كان ليس كبيرا، وهذا ربما بسبب انشغالهم بتأمين مستقبلهم الدراسي أو المهني، مع البحث على الاستقرار الاجتماعي.

- أما الفئة (30-35 سنة)، وهي أكبر نسبة في العينة (30.4%)، وهي فئة أكثر حركية وتفاعلا في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، نتيجة درجة وعيها ونضجها الاجتماعي والمهني، ومن جهة أخرى، فإن هذه الفئة مولودة بين سنوات (1990-1995)، وهي حقبة زمنية مرت فيها الجزائر بمراحل مفصلية وصعبة في تاريخها السياسي والاجتماعي والأمني، مما يجعلها من أكثر الفئات الاجتماعية سخطا على الوضع الاجتماعي، وهو ما يؤهلها بسيكولوجيا أكثر من غيرها، للانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

- تعبر الفئتان (35-40 سنة) و(40-45 سنة)، عن متوسط العمر البيولوجي والمهني للفاعل الاجتماعي، مما يجعله أكثر اتزانا وحكمة في اتخاذ القرارات والمشاركة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وهي تعبير كذلك، عن اليأس والإحباط من البرامج التنموية في البلاد، وعن الاختلالات الناجمة عنها، والتي تركت آثارا سوسيو اقتصادية، أثرت على فئات واسعة من المجتمع، لاسيما وأنهما ارتبطتا بمرحلة انتفاضة 05 أكتوبر 1988 وعقد المأساة الوطنية.

- والفئة الأخيرة (أكثر من 45 سنة)، فتعبر عن قلة اهتمامها بالمشاركة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وهذا راجع ربما لعامل السن والمركز الاجتماعي، أو حتى اليأس من تحقيق المطالب الاجتماعية، بعد عقود من الاحتجاج.

يكشف التوزيع العمري لعينة المبحوثين، أن هناك تنوعا في الفئات المنخرطة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وتعددا في الأجيال المشاركة في حملات

الاحتجاج لتغيير الواقع الاجتماعي والدفاع عن المطالب المتعددة المرفوعة، كما يبين من جهة أخرى، أن الفترات العمرية المختلفة حسب جدول العينة، له أهمية في اتخاذ القرار لمشاركة الفئات الاجتماعية في الفعل الاحتجاجي، وهو ما يبين أهمية متغير السن في الدراسات السوسيولوجية.

د -متغير الحالة العائلية:

جدول رقم (10) الحالة العائلية

الحالة العائلية	ك	%
عازب	**152**	**%41,3**
متزوج	**167**	**%45,4**
مطلق	**13**	**%3,5**
أرمل	**36**	**%9,8**
المجموع	**368**	**%100**

يبين الجدول توزيع الحالة العائلية على العينة المدروسة والمقدرة بـ (368) مبحوث كالآتي:

- **الفئة العازبة:** فيها 152 مبحوث ونسبتها (41.3%)؛
- **الفئة المتزوجة:** فيها 167 مبحوث ونسبتها (45.4%)؛
- **الفئة المطلقة:** فيها 13 مبحوث ونسبتها (03.5%)؛
- **فئة الأرامل:** فيها 36 مبحوث ونسبتها (09.8%).

يبين التحليل الإحصائي للعينة، أن فئة المتزوجين تمثل النسبة الأكبر بـ (45.4 %)، وتشكل نسبة (86.7 %) مع الفئة العازبة، هذه الأخيرة تقدر نسبتها بـ (41.3 %)، وهي فئة مهمة اجتماعيا، إذ لم تتمكن من بناء أسرة ولا ترتبط بمسؤوليات عائلية، لذلك يمنحهم هذا المركز، هامشا من المشاركة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، للدفاع عن مطالبهم المتنوعة؛

تشكل فئة المتزوجين (45.4 %)، الفئة الأكبر عددا، وتدل نسبتها المرتفعة، عن تأثرها بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يدفع فاعليها الاجتماعيين، للمشاركة في الفعل الاحتجاجي، للمطالبة بتحسين أوضاع عائلاتهم (السكن، المعيشة، العمل، الأمن...)؛

أما فئة المطلقين (03.5 %)، وإن كانت نسبتها ضعيفة، إلا أن حضورها يدل على هشاشة مركزها الاجتماعي، نتيجة عوامل متعددة ساهمت ربما في بروز هذه الفئة، وهو ما يدفعها للتعبير عن سخطها، من خلال المشاركة في حملات الاحتجاج؛

وتشير فئة الأرامل (09.8%)، إلى أنها فئة هشة اجتماعيا من حيث الدخل أو التكفل الأسري، خاصة النساء، في ظل تغير بعض القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وهو ما يدفع هذه الفئة إلى المطالبة بحقوقها لتحسين وضعها الاجتماعي.

تبين نسب المبحوثين والموزعة في الجدول، على أن عديد الفئات الاجتماعية، شاركت في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر وبأشكال مختلفة، ولم تكن حكرا على فئة دون أخرى، ذلك أن هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، قد دفع عديد الفاعلين على الانخراط في الفعل الاحتجاجي، وهو ما يعبر عن مشاركة جماعية غير محدودة لفئة دون أخرى، للتعبير عن رفضهم لواقعهم المعيشي.

هـ- متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (11) المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ك	%
ابتدائي	**24**	**%6,5**
متوسط	**96**	**%26,1**
ثانوي	**104**	**%28,3**
جامعي	**144**	**%39,1**
المجموع	**368**	**%100**

يتضح لنا من خلال تفريغ بيانات الجدول، أن فئة الجامعيين، كانت أكثر الفئات تمثيلا في العينة بنسبة (39.1%)، وهذا راجع لدرجة الوعي الذي تتمتع به، تليها فئة

الثانويين بنسبة (28.3%)، ففئة المستوى المتوسط القريبة من المستوى الثانوي، بنسبة قدرت بـ (26.1%)، ثم فئة ذوي المستوى الابتدائي بنسبة (06.5%).

تبين نسب عينة البحث والموزعة في الجدول، على أن عديد الفئات الاجتماعية، وإن اختلفت مستوياتها التعليمية، شاركت في الفعل الاحتجاجي الجمعي، رفضا للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه، وهو ما يدل على أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، قد استقطبت عديد الفئات، التي تأثرت بالأوضاع التي يعيشها المجتمع.

1-1-5- منهج البحث:

اعتمدت دراستنا على عدة مناهج علمية لتفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج أساسي، لملاءمته طبيعة البحث، فهو يصف الظاهرة السوسيولوجية بطريقة كيفية من كل جوانبها مع الإحاطة بالعوامل التي أدت إلى حدوثها.

في هذا الشأن، لا يمكن وصف الظاهرة المدروسة دون الرجوع إلى العوامل التاريخية التي أدت إلى وقوعها، وقد كان المنهج التاريخي أحد المناهج المستعملة في هذه الدراسة.

بعد النزول إلى الميدان وإجراء المسح الشامل لاختيار العينة عشوائيا، استخدمنا منهج البحث الميداني، الذي يعتمد على الاستمارة كأحد تقنيات البحث العلمي، وقد اعتمد الباحث على هذه المناهج، إضافة إلى الرصيد السوسيولوجي حول مشكلة البحث، إضافة إلى المعطيات التي توصل إليها الباحث، من خلال تحليل الجداول الكمية إحصائيا وسوسيولوجيا، وربط المتغيرات المستقلة والتابعة، والوصول إلى نتائج تفسيرية لهذه الظاهرة.

1-1-6- أدوات البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة أدوات منهجية هي:

أ- تقنية الاستمارة:

تم إعداد استمارة البحث الميداني وتوزيعها الكترونيا وميدانيا، حيث صيغت أسئلتها بناء على متغيرات البحث، قصد الوصول إلى نتائج موضوعية، تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، مع مراعاة الفروق بين مستوى المبحوثين سواء

التعليمي، الاجتماعي...، رغم ذلك، فقد أقصينا عددا من الاستمارات لعدم جدواها، بسبب عدم ملء الأجوبة كاملة من المبحوثين أو لرفضهم الإجابة عن أسئلة دون أخرى، وقد تضمنت الاستمارة، مجموعة من الأسئلة، صيغت وفق فرضيات البحث، حيث تم تقسيمها إلى محاور، هي:

المحور الأول: خصص للبيانات العامة، من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 04؛

المحور الثاني: خصص للعوامل المساهمة في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، من السؤال رقم 05 إلى السؤال رقم 07؛

المحور الثالث: تمحور حول العوامل التاريخية والاجتماعية المؤدية للاحتجاج في الجزائر، من السؤال رقم 08 إلى السؤال رقم 10؛

المحور الرابع: يتعلق بالعوامل المساهمة في اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر، من السؤال رقم 11 إلى السؤال رقم 17؛

المحور الخامس: يضم أسئلة حول العوامل المؤثرة على النسق الأمني في الجزائر، من السؤال رقم 18 إلى السؤال رقم 23.

ب- تقنية التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS:

تم الاعتماد على تقنية التحليل الإحصائي للمعطيات ببرنامج **SPSS** وقد تم الحصول عليها من استمارات البحث الالكترونية والميدانية، والتي تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، ويتطلب التحليل الاحصائي "جمع المعطيات في جداول ورسوم، ثم فحص علاقاتها وإظهار دور المتغيرات عن طريق توزيع مؤشراتها على جداول ورسوم تبرز خصائصها وتداخلاتها"[1]، والغرض من هذه المرحلة، هو اختبار فرضيات البحث، من خلال ربط المتغيرات ببعضها، وتحويل الرقم الإحصائي إلى معطى سوسيولوجي، تمكن الباحث من تفسير الظواهر الاجتماعية، تفسيرا موضوعيا، وقد اعتمدنا في دراستنا على برنامج **SPSS**، والذي يعد من أكثر البرامج الإحصائية التي يستخدمها الباحثون لمعالجة بياناتهم بطرق آلية لاختصار الوقت والجهد.

[1]- عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع...**، مرجع سابق، ص، 81.

2- تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

2-1-تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى

جدول رقم (12) حول علاقة احتجاج الجزائريين بالتنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية	ك	%
نعم	136	%37,0
لا	232	%63,0
المجموع	368	%100

يشير الجدول إلى أن أغلب المبحوثين (232) فرد، وبنسبة (63.0 %)، يرفضون اعتبار احتجاج الجزائريين نتيجة لتنشئتهم الاجتماعية، بينما يرى (136 فرد) وبنسبة (37.0 %)، عكس ذلك.

تبين هذه النسب، اختلاف في المواقف بين المبحوثين من اعتبار الاحتجاج ينتقل بين الأفراد عبر عملية التنشئة الاجتماعية، من خلال الأسرة، المدرسة، المحيط...، بينما يرى آخرون، أن الاحتجاج هو نتاج أزمات اجتماعية اقتصادية يتعرض لها المجتمع، وتدفع الفاعلين الاجتماعيين للمشاركة ضمن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية ونيل حقوقهم.

من جهة أخرى، يعكس هذا الاختلاف، الطبيعة المعقدة للفعل الاحتجاجي في الجزائر وسيرورته التاريخية، كنتاج لعدة عوامل بنيوية واجتماعية.

جدول رقم (13) حول علاقة احتجاج الجزائريين بالفقر

بسبب الفقر	ك	%
نعم	**232**	**%63,0**
لا	**136**	**%37,0**
المجموع	**368**	**%100,0**

يرى أغلب المبحوثين (232) فرد، وبنسبة (63.0 %)، أن الفقر هو السبب الرئيسي لاحتجاج الجزائريين، فيما يرفض هذا الدافع، (136) من المبحوثين، بنسبة (37.0%)، وتؤكد الإجابة بنعم، أن عامل الفقر، كأحد العوامل الاقتصادية، يعد سببا رئيسيا للجوء الجزائريين للاحتجاج، بما يخلفه من حالات البؤس الاجتماعي لدى الأفراد نتيجة ضعف الدخل أو انعدامه، وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأسرية، وهو ما يدفع لحالات الطلاق والانتحار والانحراف وارتكاب الجرائم المختلفة.

كما تؤكد نسبة الإجابة بنعم (63.0 %)، على أن الفقر كعامل اقتصادي، له دور كبير في نشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، مع قدرتها من خلال هذا العامل، على استقطاب الفاعلين الاجتماعيين الساخطين والمتذمرين، على الانخراط فيها.

جدول رقم (14) حول علاقة احتجاج الجزائريين بالبطالة

بسبب البطالة	ك	%
نعم	**192**	**%52,2**
لا	**176**	**%47,8**
المجموع	**368**	**%100**

يرى أغلب المبحوثين (192) فرد، وبنسبة (52.2 %)، أن البطالة، أحد الأسباب لاحتجاج الجزائريين، فيما لا يرى ذلك (176) مبحوث بنسبة (47.8%)، ورغم هذا الاختلاف الضئيل بين المبحوثين، إلا أن الرأي الغالب، يؤكد على أن البطالة، تعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الجزائريين، للاحتجاج للمطالبة بفرص عمل لتأمين وضعهم الاجتماعي وإثبات وجودهم في المجتمع العامل والمنتج، ذلك، أن البطالة، ترسخ الشعور بالإقصاء والتهميش الاجتماعي، وتؤدي في حالات عديدة لارتكاب جرائم مختلفة كالسرقة.

بينما يرفض عدد آخر من المبحوثين بنسبة (47.8%)، البطالة كعامل اقتصادي، أن تكون سبب رئيسي للاحتجاج، بل هي عامل ثانوي مثل بقية العوامل الأخرى، هذا ما يؤكد على أن البطالة، تفسير لفشل عدة برامج تنموية، لعدم قدرتها على تلبية حاجات المجتمع من مناصب العمل.

جدول رقم (15) يبين العلاقة بين سن المبحوثين ورأيهم في اعتبار البطالة سببا في الاحتجاج الشعبي

الاحتجاج بسبب البطالة / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
من 20 إلى 25 سنة	48	%13,04	0	%0,00	48	%13,04
من 25 إلى 30 سنة	48	%13,04	0	%0,00	48	%13,04
من 30 إلى 35 سنة	25	%6,79	87	%23,64	112	%30,43
من 35 إلى 40 سنة	11	%2,99	45	%12,23	56	%15,22
من 40 إلى 45 سنة	56	%15,22	0	%0,00	56	%15,22
أكثر من 45 سنة	4	%1,09	44	%11,96	48	%13,04
المجموع	192	%52,17	176	%47,83	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	240.056	درجة الحرية	5	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	11.07

كا^2 المحسوبة > كا^2 المجدولة، هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، هذا ما يدل على أن هناك علاقة بين سن المبحوثين ورأيهم في اعتبار البطالة سببا للاحتجاج.

فالفئة من 20 إلى 30 سنة، والتي تمثل نسبة (26,08%)، يرى (100%) منهم أن البطالة سببا مباشرا للاحتجاج، وهو ما يعكس درجة تأثرهم بظاهرة البطالة، وهو نفس التوجه لفئة 40–45 سنة بنسبة (15,22%)، الذين أجاب (100%) منهم بـ "نعم"، على أن البطالة تعد سببا رئيسيا للاحتجاج.

ترى فئة الشباب ذات 20 إلى 30 سنة، أن البطالة تعد عاملا ودافعا رئيسيا للشباب للاحتجاج لعدم توفر مناصب العمل في بداية حياتهم المهنية، وهو نفس الرأي لفئة 40 إلى 45 سنة، والتي عانت من عدم توفر فرص العمل، وصعوبة الحياة وفقدان الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يجعلها أكثر ميلا لممارسة الاحتجاج، عكس الفئة العمرية أكثر من 45

سنة، التي تميل إلى اعتبار أن البطالة ليست سببا في الاحتجاج، ذلك أنها لا تمثل لها هاجسا اجتماعيا واقتصاديا، بل تهتم بتحسين القدرة الشرائية والوضعية المعيشية.

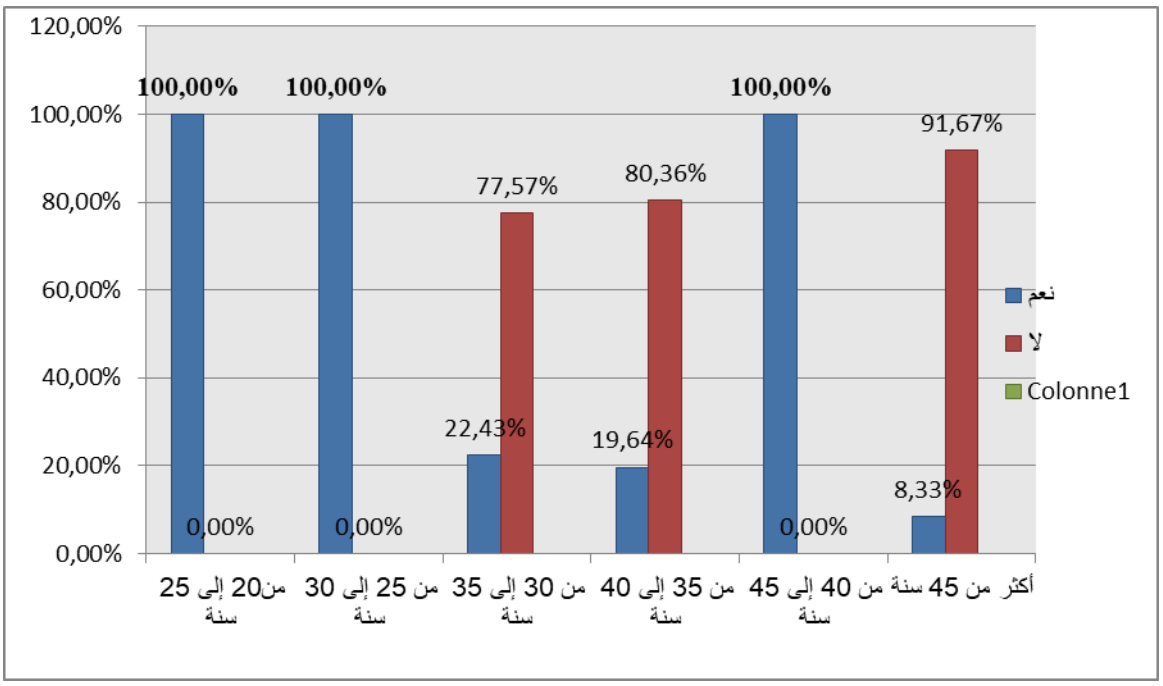
لذلك، فإن الوعي بالبطالة يرتبط ارتباطا واضحا بالمرحلة العمرية للفئات الاجتماعية، نظرا أن كل فئة لها متطلبات وجب تلبيتها، وهو ما يظهر التأثر الكبير لفئة الشباب عكس الفئات الأخرى التي لها اهتمامات أخرى.

جدول رقم (16) يبين العلاقة بين سن المبحوثين ورأيهم في اعتبار البطالة سببا في الاحتجاج الشعبي بتنسيب أفقي

الاحتجاج بسبب البطالة / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
من 20 إلى 25 سنة	48	%100	0	%0,00	48	%100
من 25 إلى 30 سنة	48	%100	0	%0,00	48	%100
من 30 إلى 35 سنة	25	%22,43	87	%77,57	112	%100
من 35 إلى 40 سنة	11	%19,64	45	%80,36	56	%100
من 40 إلى 45 سنة	56	%100	0	%0,00	56	%100
أكثر من 45 سنة	4	%8,33	44	%91,67	48	%100
المجموع	192	%52,17	176	%47,83	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	240.056	درجة الحرية	5	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	11.07

للتوضيح أكثر الرسم البياني (أسفله)، يبين أن البطالة سبب للاحتجاج للفئات العمرية المحددة من 20 إلى 25 سنة، ومن 25 إلى 30 سنة، ومن 40 إلى 45 سنة.


120,00%
100,00%
80,00%
60,00%
40,00%
20,00%
0,00%
100,00%
100,00%
100,00%
0,00%
0,00%
0,00%
22,43%
77,57%
19,64%
80,36%
8,33%
91,67%
من20 إلى 25 سنة
من 25 إلى 30 سنة
من 30 إلى 35 سنة
من 35 إلى 40 سنة
من 40 إلى 45 سنة
أكثر من 45 سنة
نعم
لا
Colonne1

.

جدول رقم (17) حول علاقة احتجاج الجزائريين بانهيار القدرة الشرائية

بسبب انهيار القدرة الشرائية	ك	%
نعم	**185**	**%50,3**
لا	**183**	**%49,7**
المجموع	**368**	**%100**

انقسم المبحوثون حسب الجدول بنسب شبه متساوية: (50.3%) و(49.7%)، حول رأيهم في أن انهيار القدرة الشرائية للجزائريين، تعد سببا للاحتجاج، فقد أجاب (185) من العينة بنعم، لعدم قدرتهم على سد تكاليف المعيشة اقتصاديا، بينما رفض (183) مبحوث، أن يكون انهيار القدرة الشرائية سببا مباشرا لاحتجاج الجزائريين.

هذا الاختلاف بين المبحوثين، يؤكد على أن العوامل الاقتصادية كانهيار القدرة الشرائية، لها دور بارز في ممارسة الاحتجاج، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، وسببا لنشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

جدول رقم (18) حول علاقة احتجاج الجزائريين بسبب تقييد الحريات

بسبب تقييد الحريات	ك	%
نعم	**176**	**%47,8**
لا	**192**	**%52,2**
المجموع	**368**	**%100**

يبين الجدول أن عددا معتبرا من المبحوثين (192) فرد، وبنسبة (52.2%)، لا يرون أن هناك تقييدا للحريات في الجزائر، يخرج بسببه الجزائريون للاحتجاج، بينما يرى عدد آخر (176) فرد، وبنسبة (47.8%)، أن تقييد الحريات عامل مسبب للاحتجاج، بفارق ضئيل بين النسبتين (04.4%).

يعبر هذا التباين بين المبحوثين، عن اختلاف تقييمهم للسلوك الاحتجاجي للجزائريين بسبب العامل السياسي، حيث يرى عدد منهم، أن الاحتجاج قد تكون له عوامل أخرى غير السياسية، تتعلق بأوضاع الجزائريين الاجتماعية أو الاقتصادية، التي يناضلون من أجلها لعقود، من أجل تغيير واقعهم المعيشي، لاسيما بعد فشل عدة برامج للتنمية، والتي أثرت على حياتهم اليومية ودفعتهم للنضال المستمر في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية من أجل تحسين مستوى معيشتهم.

هذه الفئة المهمشة اجتماعيا، لا ترى أن هناك تقييدا للحريات السياسية، يخرج بسببه الجزائريون للتظاهر، خاصة وأن الدولة رخصت بإنشاء عديد الأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة، والتي مكنت مختلف فئات المجتمع بالنضال فيها والتعبير عن آرائهم في المجالس المحلية والولائية والوطنية المنتخبة.

بينما ترى فئة أخرى من المبحوثين، أن هناك تقييدا للحريات يدفع الجزائريين للاحتجاج، وقد تكون هذه الفئة أكثر وعيا وثقافة من حيث مستوى الإدراك بواقع المجتمع، وظروف نضاله المستمر عبر الاحتجاج.

جدول رقم (19) حول العلاقة بين المستوى التعليمي واحتجاج الجزائريين بسبب تقييد الحريات

بسبب تقييد الحريات / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	0	%0,00	24	%6,52	24	%6,52
متوسط	8	%2,17	88	%23,91	96	%26,09
ثانوي	56	%15,22	48	%13,04	104	%28,26
جامعي	112	%30,43	32	%8,70	144	%39,13
المجموع	176	%47,83	192	%52,17	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	135.287	درجة الحرية	3	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	7.815

كا^2 المحسوبة > كا^2 المجدولة، وبذلك توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك علاقة بين المستوى الدراسي للمبحوثين ورأيهم في احتجاج الجزائريين بسبب تقييد الحريات، يبرز هذا أن فئة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الجامعي، شكلوا الصنف الأكثر وعيا بعامل تقييد الحريات كسبب مباشر للاحتجاج عند الجزائريين بنسبة (50.46%) من مجموع المبحوثين، على عكس ذلك تماما عند المبحوثين ذوي التعليم الابتدائي، الذين لم يربطوا أبدا الاحتجاج بتقييد الحريات، حيث لم يجب أي مبحوث من هذه الفئة بنعم (0.0%).

من خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها في الجدول، يتبين لنا أن فئة المبحوثين من ذوي التعليم الجامعي والثانوي، يظهرون وعيا أكبر بارتباط الحريات بالاحتجاجات وخاصة ذوو المستوى الجامعي، هذا ما يدل على أن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط بارتباط الوعي اتجاه الحقوق المدنية والسياسية، أما ذوو التعليم الابتدائي والمتوسط يميلون إلى التركيز على المطالب الاقتصادية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن (الفقر، البطالة، غلاء المعيشة...) أكثر من المطالب السياسية.

جدول رقم (20) حول علاقة احتجاج الجزائريين بسبب نزاهة الانتخابات

عدم نزاهة الانتخابات	ك	%
نعم	**136**	**%37,0**
لا	**232**	**%63,0**
المجموع	**368**	**%100**

لا يربط أغلب المبحوثين (232) فرد، وبنسبة (63.0%)، الاحتجاج في الجزائر بسبب عدم نزاهة الانتخابات، بينما يؤيد ذلك عدد آخر منهم (136) وبنسبة (37.0%)، ويكشف هذا التأييد، عن وجود شريحة من المبحوثين المثقفين ذوو مستويات تعليمية عليا ووعي سياسي، ترى أن العامل السياسي يدفع الجزائريين للاحتجاج، من خلال الاعتقاد بعدم نزاهة الانتخابات ونقص شرعيتها.

أما الغالبية من المبحوثين فتركز على عوامل أخرى (اجتماعية، اقتصادية)، تمس حياتهم اليومية، وتدفعهم للاحتجاج، فيما يظل العامل السياسي، أقل أهمية في سياق نشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

جدول رقم (21) يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في الاحتجاج بسبب عدم نزاهة الانتخابات

بسبب عدم نزاهة الانتخابات / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	00	%0,00	24	%6,52	24	%6,52
متوسط	48	%13,04	48	%13,04	96	%26,09
ثانوي	00	%0,00	104	%28,26	104	%28,26
جامعي	88	%23,91	56	%15,22	144	%39,13
المجموع	136	%36,96	232	%63,04	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	118.05	درجة الحرية	3	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	8.815

كا^2 المحسوبة > كا^2 المجدولة، نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية أي أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في أن عدم نزاهة الانتخابات تعد سببا في الاحتجاج.

نلاحظ أن أغلبية الجامعيين أجابوا بنعم على السؤال بنسبة (61.1%) من مجموع هذه الفئة، في المقابل ولا مبحوث من ذوي المستوى التعليمي الابتدائي أجاب بنعم أي (0.0%) من مجموع هؤلاء المبحوثين.

هذا ما يبين أن فئة الجامعيين هم أكثر الفئات ربطا بين الاحتجاج كحركة مطلبية ونزاهة الانتخابات كعملية سياسية، وهو ما يبين كذلك على أن التعليم العالي للأفراد يعزز الثقافة السياسية ويزيد من وعي الأفراد بأهمية العملية الديمقراطية والشرعية السياسية، كأحد أهم محددات الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة.

لذلك، فإن الفئة الجامعية من المبحوثين، تدرك أن الخلل في العملية الانتخابية ينقص من شرعية السلطة المنتخبة وهو ما يولد حالة من رفض نتائج الانتخابات ويثير الفاعلين الاجتماعيين على الاحتجاج، عكس فئة ذوي المستوى الابتدائي والثانوي، الذين يغلب عليهم التوجه نحو القضايا الاقتصادية (المعيشة، الأجر، القروض، السكن...)، مع ملاحظة غياب الثقافة السياسية لديهم والوعي بالممارسة الديمقراطية، هذا ما يدل على أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاحتجاج ونزاهة الانتخابات، أي كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد وعي الفاعلين الاجتماعيين بالبعد السياسي للاحتجاج، بينما يؤدي تدني التعليم، إلى جعل تفكير الأفراد، يركز على الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

جدول رقم (22) حول ماهية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

ماهية الحركات الاجتماعية في الجزائر	ك	%
هي امتداد لممارسات احتجاجية سابقة	101	%27,4
امتداد لسياق اجتماعي وتاريخي للمجتمع والدولة	204	%55,4
استنساخ لتجارب الجوار الإقليمي	63	%17,1
المجموع	368	%100

يرى أغلب المبحوثين (204) فرد، بنسبة (58.7%)، أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، هي **"امتداد لسياق اجتماعي وتاريخي للمجتمع والدولة"** في الجزائر، كما ترى نسبة أخرى من المبحوثين، بنسبة (27.4%)، أن الحركات الاجتماعية هي امتداد لممارسات احتجاجية سابقة، قامت بها عديد الفئات الاجتماعية (عمالية، طلابية، ثقافية، دينية، نسوية...)، بينما تعتقد بنسبة متدنية من المبحوثين (17.1%)، أن هذه الحركات، هي استنساخ لتجارب الجوار الإقليمي.

تدل نسبة غالبية المبحوثين على أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية حركات أصيلة في الجزائر، وهي تعبير عن ممارسات نضالية لعديد الفئات الاجتماعية من أجل نيل المطالب التي تمس حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهي ظاهرة ممتدة في الزمكان الوطني، من حيث استمرار الفعل الجمعي النضالي منذ عقود، بينما ترى فئة أخرى من المبحوثين (63) فرد، أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، استنساخ "لتجارب الجوار الإقليمي"، ويقصد به **الحراك الشعبي**، الأقرب إلى المخيال الاجتماعي لدى الجزائريين، زمانيا ومكانيا: على المستوى المحلي (2019-2025)، وعلى المستوى الإقليمي، من حيث معايشتهم إعلاميا لثورات الربيع العربي والثورات الملونة في العالم في العقدين الأخيرين (2000-2019)، من خلال تلقي كم هائل ومباشر للمسيرات الاحتجاجية والاعتصامات الميدانية والصراعات اليومية مع الأجهزة الأمنية.

جدول رقم (23) حول تقييم مسار نضال الشعب الجزائري
في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

تقييم مسار نضال الشعب الجزائري في الحركات الاحتجاجية	ك	%
نجاح تجربة نضالية سلمية	216	%58,7
تقليد تجارب دول ومجتمعات أخرى	96	%26,1
فشل ممارسة الاحتجاج بطرق سلمية	56	%15,2
المجموع	368	%100

يبين الجدول أن غالبية المبحوثين، أجابوا بنسبة (58.7%)، على أن مسار نضال الشعب الجزائري في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية يرجع إلى **"نجاح تجربة نضالية سلمية"**، بينما توزعت الآراء الأخرى بنسب مختلفة، فقد أجاب عدد منهم (26.1%)، على أن نضاله، تقليد لتجارب دول ومجتمعات أخرى، بينما أجاب آخرون بنسبة ضعيفة (15.2%).

يبرز هذا التقييم، تباين في المواقف بين المبحوثين، حيث يؤكد الغالبية منهم، على أصالة الاحتجاج في الجزائر، وأنه **"نجاح تجربة نضالية سلمية"**، هذا الرأي الغالب، يستند إلى المسار التاريخي لمسار نضال الشعب الجزائري في عديد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية قبل الاستقلال، من خلال النضال في أحزاب وجمعيات ونوادي الحركة الوطنية، من أجل القضية الوطنية، وبعد الاستقلال، لتعدد المطالب الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات الاجتماعية، والتي طالبت بنضالها السلمي لنيل المطالب المرفوعة، في تأكيد على خصوصية محلية للفعل الاحتجاجي في الجزائر، والتي استمرت لعقود، وكان آخرها الحراك الشعبي، مع تسجيل مواقف للمبحوثين، تؤكد على آراء أخرى، في إشارة لتأثر المحتجين في الجزائر، بنضال مجتمعات أخرى، وانتهاجهم احتجاجات غير سلمية أحيانا.

2-2-تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية

جدول رقم (24) حول رأي المبحوثين باعتبار الاحتجاج ظاهرة تاريخية

الاحتجاج ظاهرة تاريخية	ك	%
نعم	**235**	**%63,9**
لا	**133**	**%36,1**
المجموع	**368**	**%100**

تشير نتائج الجدول، إلى أن غالبية المبحوثين بعدد (235) فرد، وبنسبة (63,9%)، تعتبر أن الاحتجاج في الجزائر هو **"ظاهرة تاريخية"**، وممارسة نضالية متجذرة في المجتمع الجزائري، في حين يرى (133) مبحوثاً وبنسبة (36.1%)، العكس، ويرفضون هذا التصور.

تدل النسبة العالية لإجابات ثلثي المبحوثين (63,9%)، على أن ظاهرة الاحتجاج في الجزائر، جزء من الثقافة النضالية المجتمعية، وتجربة لممارسة محلية ومتعددة المطالب، وهو ما رسخ ذاكرة تاريخية للاحتجاج، شكلت إطاراً لمختلف الفئات الاجتماعية للتعبير عن مطالبهم.

بينما ينفي ثلث العينة (36.1%)، اعتبار الاحتجاج ظاهرة تاريخية، وينظرون إليه على أنه ظاهرة مؤقتة مرتبطة بأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة، وليس كتقليد راسخ في المجتمع.

يبين هذا الاختلاف بين المبحوثين، أن ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، لها بعد تاريخي متجذر في سيرورة المجتمع، لتغيير واقعه الاجتماعي، وامتداد لسياق اجتماعي وتاريخي للمجتمع والدولة، وليس ظرفي مرتبط بحدوث الأزمات.

جدول رقم (25) حول العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في اعتبار أن الاحتجاج هو ظاهرة تاريخية

الإحتجاج ظاهرة تاريخية / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	2	%0,54	22	%5,98	24	%6,52
متوسط	1	%0,27	95	%25,82	96	%26,09
ثانوي	95	%25,82	9	%2,45	104	%28,26
جامعي	137	%37,23	7	%1,90	144	%39,13
المجموع	235	%63,86	133	%36,14	368	%100

اختبار كا^2							
كا^2 المحسوبة	291,292	درجة الحرية	3	مستوى الدلالة	0.05	كا^2 المجدولة	7.81

كا^2 المحسوبة > كا^2 المجدولة، نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، أي أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين ورأيهم في أن الاحتجاج هو ظاهرة تاريخية، أي أن المستوى التعليمي للأفراد يؤثر على وعيهم التاريخي والاجتماعي بالظاهرة المدروسة.

يتبين من خلال نتائج الجدول، أن فئة ذوي المستوى التعليمي **الجامعي**، قد أجابوا بنعم بنسبة (37.23%)، على أن الاحتجاج في الجزائر، ظاهرة لها امتداد تاريخي ومتجذرة في المجتمع، في مقابل (01.90%)، ممن كانت إجابتهم بـ "لا"، هذا ما يبين أن فئة الجامعيين هم أكثر الفئات وعيا وقدرة على التحليل والفهم لسياق هذه الظاهرة في المجتمع.

من جهة أخرى، بلغت نسبة فئة ذوي المستوى التعليمي **الثانوي** الذين أيدوا أن الاحتجاج ظاهرة تاريخية، 25.82%، مقابل رفض 02.45% من عينة هذه الفئة.

في حين تكشف إجابات فئتي ذوو المستوى التعليمي **المتوسط** (0.27% ممن يرى أن الاحتجاج ظاهرة تاريخية، مقابل 25.82% يرفضون ذلك) **والابتدائي** (0.54% ممن يرى أن الاحتجاج ظاهرة تاريخية، مقابل 05.98% يرفضون ذلك) عن ضعف وعيهم التاريخي والسياسي لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها علميا.

توضح هذه النتائج، أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد، زاد وعيهم وفهمهم وقدرتهم على التحليل والتفسير لظاهرة الاحتجاج في المجتمع، كظاهرة متجذرة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع والدولة، وليس ردود أفعال ظرفية أو مواقف آنية للفاعلين الاجتماعيين، من أجل الاحتجاج الظرفي، كما أن تحسن نوعية التعليم، تعزز وعي الأفراد، بأن الاحتجاج، ظاهرة تاريخية ممتدة في سياق تطور المجتمع والدولة، وهو ما يرسخ في أذهانهم، بأنه أداة فعالة للتغيير، من أجل تحقيق مطالب المحتجين.

جدول رقم (26) حول تأثير مخططات التنمية على ظهور حركات اجتماعية احتجاجية في الجزائر

كيف أثرت مخططات التنمية للدولة	ك	%
ساهمت في الفشل الاقتصادي والاجتماعي للدولة	32	%8,7
أدت إلى تولد غضب شعبي	264	%71,7
ساعدت في زيادة المطالب الاجتماعية	72	%19,6
المجموع	368	%100

يبين الجدول أن غالبية المبحوثين (71.7%)، ترى أن مخططات التنمية التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال، لم تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منها، مما أدى إلى تولد غضب شعبي، نتيجة فشلها في تحقيق مطالب المجتمع، الشيء الذي دفع الفاعلين الاجتماعيين، للانخراط في حركات اجتماعية تمارس الاحتجاج للضغط على النسق السياسي، بغرض تحسين أوضاعهم المعيشية وتلبية احتياجاتهم؛

بينما ترى فئة من المبحوثين (19.6%)، أن البرامج التنموية ساعدت في زيادة المطالب الاجتماعية المتعددة ومن جميع الفئات الاجتماعية ودفعت الجزائريين للتعبير عنها بالفعل الاحتجاجي؛

أما الفئة الثالثة، فترى أن تلك البرامج، أدت إلى فشل اجتماعي واقتصادي للدولة، رغم الميزانيات الكبيرة التي تم تخصيصها وصرفها في مختلف المجالات، وهو ما أدى لارتفاع نسب البطالة والفقر والعنوسة والتسرب المدرسي وحالات الانتحار....

جدول رقم (27) حول مساهمة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المقاومة في اكتساب الجزائريين خبرة احتجاجية

كيف ساهمت الحركات الاحتجاجية المقاومة للاستعمار في اكتساب الجزائريين خبرة احتجاجية	ك	%
ساهمت المقاومة ضد الاحتلال في ظهور حراك اجتماعي	48	%13,0
أدت الممارسات الإجرامية للمحتل في ظهور مقاومة اجتماعية متعددة	208	%56,5
اكتسب الجزائريون خبرة نضالية خلال القرن العشرين	112	%30,4
المجموع	368	%100

يرى أكثر من نصف المبحوثين (56.5%)، أن الممارسات القمعية والإجرامية للاحتلال الفرنسي، هي الدافع لظهور حركات اجتماعية مقاومة، وانخراط الجزائريين فيها، رفضا لاحتلال بلادهم وسلبهم حريتهم وأرضهم، وهو ما رسخ في المجتمع الجزائري طيلة 132 سنة، ثقافة الاحتجاج، عبر حركات اجتماعية مقاومة مسلحة كالمقاومات الشعبية منذ سنة 1830، إلى مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي والمقراني وبوعمامة والشيخ آمود...، وحركات اجتماعية سلمية كمقاومة أصحاب العرائض (حمدان خوجة، المكي بن باديس، الأمير خالد...)، والحركة الوطنية، وصولا للمقاومة الكبرى المسلحة (ثورة أول نوفمبر 1954).

من جهة أخرى يعتقد عدد من المبحوثين بنسبة (30.4%)، أن الجزائريين اكتسبوا خبرة نضالية خلال القرن العشرين بفضل نشاط أحزاب وجمعيات الحركة الوطنية، وهو ما ساعدهم على التخطيط لتفجير الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954؛

في حين يرى (13.0%)، من العينة المدروسة، أن المقاومة ضد الاحتلال، ساهمت في ظهور حراك اجتماعي محدود، وهو ما يبين ربما نقص ثقافة المبحوثين وعدم امتلاكهم رصيد معرفي وتاريخي عن المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، وعن دورها في إرساء ثقافة الاحتجاج ضد الممارسات القمعية الفرنسية.

جدول رقم (28) حول علاقة الحرمان كدافع ومحفز لخروج الجزائريين للتظاهر

الحرمان دافع ومحفز	ك	%
نعم	200	%54,3
لا	168	%45,7
المجموع	368	%100

يعد الحرمان حسب أغلب المبحوثين بنسبة قدرت بـ (54,3%)، دافعا ومحفزا لخروج الجزائريين للتظاهر والاحتجاج، بينما يرى (45,7%) منهم عكس ذلك، ويرتبط الحرمان في نظر المبحوثين (54,3%)، بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الجزائريين منذ ما قبل الاستقلال، بحرمانهم من سيادتهم على أرضهم ونيل حريتهم من طرف المحتل الفرنسي، وبعد الاستقلال، ورثت البلاد وضعا هشا خلفته سنوات الحرب ومآسيها، مما انعكس على الحياة الاجتماعية للملايين من الجزائريين، وهو ما حاولت الدولة معالجته من خلال البرامج التنموية.

أدى فشل بعض تلك البرامج، وعجز الدولة عن تلبية جميع مطالب المجتمع، والأزمات الاقتصادية والأمنية التي تعرضت لها البلاد، إلى حرمان الفاعلين الاجتماعيين من عدة مطالب كالعمل والمعيشة والسكن والتمدرس....، مما دفعهم وحفزهم للاحتجاج والتظاهر في الساحات والشوارع والمصانع والمستشفيات...، ضمن حركات اجتماعية احتجاجية، للمطالبة بنيل حقوقهم المشروعة.

2-3-تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة

جدول رقم (29) حول مشاركة الجزائريون في الحراك الشعبي

المشاركة في الحراك الشعبي 2019	ك	%
نعم	368	%100,0
لا	0	%00
المجموع	368	%100

يبين الجدول أن جميع المبحوثين (100%)، أكدوا مشاركتهم في الحراك الشعبي 2019، كأكبر حركة اجتماعية احتجاجية في التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر المعاصرة، وهو يعد فرصة سياسية نادرة، اجتمعت فيها جميع فئات المجتمع الجزائري ووحدتهم، من أجل التغيير وتحقيق مطالب الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر التي ناضلت من أجلها لعقود، وتبين هذه النتيجة، أن جميع فئات العينة المدروسة، والتي تمثل المجتمع الأصلي، وباختلاف مستويات تعليمها وأعمارها واتجاهاتها الفكرية وتوجهاتها الأيديولوجية، ومركزها الاجتماعي والاقتصادي، قد شاركت وبقوة وبدون أنانية وعن قناعة في الحراك الشعبي، اعتقادا منهم أن الفرصة متاحة للتغيير، ولبناء دولة عصرية، وهو ما يتوافق مع ما تم تحليله من جداول سابقة، معبرة عن ظاهرة الاحتجاج في الجزائر، كانهيار القدرة الشرائية والبطالة والحرمان...

من جهة أخرى، تبين مشاركة الجزائريين في الحراك الشعبي وبأعداد كبيرة، عن كسرهم لحاجز الخوف من المشاركة في التظاهر، رغم القوانين المقيدة التي فرضتها الدولة لمنع ذلك على مستوى العاصمة لأسباب أمنية، هذه المدينة عرفت استقطابا للمسيرات ولكل الفئات من المجتمع ونخبه الفكرية وأحزابه السياسية وشخصياته الوطنية خلال الحراك الشعبي.

جدول رقم (30) حول كيفية المشاركة في الحراك الشعبي

كيف شاركت في الحراك الشعبي 2019	ك	%
متظاهر في الاحتجاج	96	%26,1
مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	104	%28,3
ملاحظ	168	%45,7
المجموع	368	%100

اختلفت أساليب مشاركة المبحوثين في الحراك الشعبي 2019، ويبين الجدول أن (26.1%) منهم، انخرطوا في الفعل الاحتجاجي مباشرة، خلال المسيرات والاعتصامات، بالشوارع والساحات، أما (28.3%) من العينة المدروسة، فقد أكدوا أن مشاركتهم في الحراك الشعبي، كانت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كمؤثرين ومعلقين...، وهو ما يعكس خصوصية الجيل ودور الفضاء الرقمي في التأثير عليهم، بمساندة الاحتجاج الشعبي وقدرته على التأثير، بإقناع فئات اجتماعية بالانخراط في الاحتجاج، عبر بث صور وفيديوهات، والقيام بحملات تعبئة رقمية، ساهمت في زيادة الوعي السياسي للفاعلين الاجتماعيين.

بينما عبر (45.7%) من المبحوثين، عن مشاركتهم في الحراك الشعبي كملاحظين، من خلال متابعتهم للمسيرات الشعبية دون انخراط مباشر فيه، ورغم مشاركتهم بهذه الصفة، إلا أنهم مؤيدين للحراك ومطالبه الشعبية.

إن تعدد أنواع المشاركة في الحراك الشعبي، من الميدان، إلى الفضاء الرقمي، إلى الملاحظة، يدل على أنه ظاهرة نوعية في تاريخ الجزائر المعاصر، ولقدرته على جمع وتوحيد المواقف والاتجاهات من أجل التغيير، وهو ما ناضلت من أجله الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر بتنوعها واختلاف برامجها، منذ عقود.

جدول رقم (31) يبين العلاقة بين جنس المبحوثين

وكيفية مشاركتهم في الحراك الشعبي 2019

المشاركة في الحراك / الجنس	متظاهر في الاحتجاج		مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي		ملاحظ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	72	%19,57	72	%19,57	48	%13,04	192	%52,17
أنثى	24	%6,52	32	%8,70	120	%32,61	176	%47,83
المجموع	96	%26,09	104	%28,26	168	%45,65	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	69.678	درجة الحرية	2	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	5.99

كا^2 المحسوبة > كا^2 المجدولة، هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، هذا ما يدل على أن هناك علاقة بين جنس المبحوثين وطريقة مشاركتهم في الحراك الشعبي 2019. فالذكور يشكلون (192) حالة بنسبة (52.17%) من المشاركين في الحراك الشعبي بينما شكلت الإناث نسبة (47.83%) بعدد (176) حالة.

يتضح أن التوجه الأكثر فاعلية للمشاركة في الحراك، كان من خلال التواجد في الميدان، بينما فضل العنصر النسوي المشاركة الرقمية، عبر فضاء وسائل التواصل الاجتماعي، هذا ما يبين أن التوجه الذكوري للميدان مرتبط بالثقافة الاجتماعية التي تجعل من الذكر مسيطر على الفضاء العمومي سواء في الشارع أو الساحات أو الميادين والطرقات، وله مجال واسع من الحرية للخروج، بينما فئة الإناث، مقيدة بتقاليد المجتمع وأعرافه، أي أن هناك قيود اجتماعية وثقافية تمنعهن من الخروج إلى تلك الفضاءات العمومية بكل حرية خاصة في أيام الجمعة وفي الفترات الليلية، لذلك فإن الفضاء الرقمي أتاح لهن فرصة للتعبير الآمن والمشاركة، دون التعرض لنفس المخاطر التي يتعرض لها الذكور في الميدان.

جدول رقم (32) حول أبرز مكونات الحراك الشعبي

أبرز مكونات الحراك الشعبي	ك	%
فئة الشباب	**96**	**%26,1**
الشخصيات الوطنية	**56**	**%15,2**
البطالون والمهمشون	**160**	**%43,5**
جميع فئات المجتمع	**56**	**%15,2**
المجموع	**368**	**%100**

يبين الجدول أن نسبة (43.5%) من المبحوثين، ترى أن فئة البطالين والمهمشين، هي الأكثر حضورا في الحراك الشعبي، بينما يرى (26.1%)، أن فئة الشباب هي المحرك الرئيسي للفعل الاحتجاجي خلال حراك 2019، كما شاركت فيه كذلك الشخصيات الوطنية حسبما عبرت عنه نسبة (15.2%) من العينة، ونفس النسبة (15.2%)، عبر عنها عدد من المبحوثين، لاعتقادهم أن جميع فئات المجتمع شاركت في الحراك الشعبي.

تعبر نسب إجابات المبحوثين عن تنوع فئات المشاركين في الحراك الشعبي، وتظهر أن الفئة المتضررة اجتماعيا واقتصاديا (البطالين والمهمشين)، قد شاركت بقوة نتيجة عدم استفادتها من البرامج التنموية للدولة، كما تبرز الدور المحوري لفئة الشباب، وهي فئة نشطة وحيوية ومعاصرة للعولمة ومتطلعة لمستقبل أفضل، ومن جهة أخرى، يدل الحراك الشعبي على مشاركة قياسية لعدة شخصيات ورموز وطنية وفئات أخرى من المجتمع كفئة المجاهدين وذوي الاحتياجات الخاصة....

جدول رقم (33) حول الشعارات الأكثر تداولا خلال الحراك الشعبي

الشعارات الأكثر تداولا خلال المسيرات	ك	%
رحيل المسؤولين الفاسدين	112	%30,4
طلب تدخل الجيش	104	%28,3
طلب التغيير في جميع الميادين	152	%41,3
المجموع	368	%100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول، أن المبحوثين قد عبروا بنسب متقاربة عن شعارات مختلفة تم رفعها خلال مسيرات الحراك الشعبي، حيث أجابت نسبة (41.3%) من المبحوثين، أن الشعار الأكثر تداولا خلال الحراك، هو شعار **"طلب التغيير في كل الميادين"**، وهو يعكس وعي المجتمع الجزائري الذي ساند الحركة الاجتماعية الاحتجاجية وتفاعل معها، من أجل التغيير في جميع الميادين (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...)، أما الفئة الثانية، ونسبتها (30.4%) من العينة، فقد ركزت في إجابتها على شعار **"رحيل المسؤولين الفاسدين"**، وهو تعبير عن رفض ملايين المحتجين للطبقة السياسية الحاكمة، واتهامها بالفساد وعجزها عن إصلاح أوضاع البلاد.

والفئة الثالثة، بنسبة (28.3%)، فإنها ترى أن المحتجين قد رفعوا شعار **"طلب تدخل الجيش"**، كمؤسسة فاعلة وذو مصداقية لدى الشعب الجزائري، وتتمتع برابطة قوية معه، أساسها الثقة والوطنية، ولها القدرة على ضمان التغيير والانتقال الديمقراطي.

تترجم الشعارات المرفوعة خلال الحراك الشعبي، سلمية المسيرات والمظاهرات، ووعي الفاعلين، للحفاظ على هدف الحراك "السلمي"، من أجل التغيير، وقد طالبت تلك الشعارات بإصلاح أوضاع البلاد، لتجنيبها خطر الوقوع في تجارب دول الجوار الإقليمي.

جدول رقم (34) حول تلبية الحراك الشعبي لمطالب المتظاهرين

هل لبى الحراك مطالب المتظاهرين	ك	%
نعم	**269**	**%73,1**
لا	**99**	**%26,9**
المجموع	**368**	**%100**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول، أن نسبة (73,1%) من المبحوثين، يرون أن الحراك الشعبي قد لبى المطالب التي ناضل من أجلها المحتجون طيلة تسعة أشهر، وهو ما يعد تقييما ايجابيا لمسار الحراك الشعبي، من حيث الاستجابة للمطالب الشعبية المرفوعة، كما يعكس درجة رضا عالية عن مخرجاته أو عن التغييرات التي أحدثها في المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري، بينما يرى (26,9%) فقط، أن الحراك لم يحقق تلك المطالب.

تبرز هذه النتائج، أثر الحراك الشعبي وقدرته في التعبئة الشعبية، وكآلية لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في البلاد، لذلك، فهو يعكس استمرار النظرة الإيجابية في الوعي الجمعي الجزائري، على أن الحراك الشعبي، كان وسيلة سلمية وفعالة في الضغط على النسق السياسي، من أجل التغيير ومحاربة الفساد، وتحقيق المطالب الأساسية التي نادى بها المحتجون كمنع تجسيد العهدة الخامسة، ومعاقبة العصابة، وهو ما جعله حراكا شعبيا ناجحا.

في حين، كان لنسبة أخرى من المبحوثين والتي تعد كأقلية (26,9%)، رؤية نقدية، على أن الحراك رغم زخمه الشعبي، لم يحقق التحول البنيوي المطلوب في المجتمع والدولة، وأن التغيير كان شكلياً أو محدودا.

يمكن تفسير الحراك الشعبي في الجزائر كفعل جماعي موحد، وأنه فعل احتجاجي نضالي تفرد في خصوصيته عن باقي نماذج الحراك العربية، من خلال تلبية المطالب الشعبية الشرعية بالتدريج، مع المحافظة على الدولة ومؤسساتها وعدم حلها، لضمان تأدية الخدمة للمواطنين، كما أدى إلى تحول نوعي في الوعي السياسي للجزائريين، أكثر من تغيير المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدار بها الدولة.

جدول رقم (35) حول العقبات التي واجهت تحقيق مطالب المتظاهرين

العقبات التي واجهت تحقيق المطالب الشعبية	ك	%
تعنت العصابة	**187**	**%50,8**
رفض تلبية مطالب المحتجين	**90**	**%24,5**
التآمر على المحتجين	**91**	**%24,7**
المجموع	**368**	**%100**

يتبين من خلال نتائج تحليل الجدول، أن أكثر من نصف المبحوثين (50,8%) يعتبرون أن **"تعنت العصابة"** (رموز النظام السابق)، كانت العقبة الأساسية التي حالت دون تحقيق المطالب الشعبية، ومماطلتها في الاستماع لصوت المحتجين وهتافاتهم في المسيرات المليونية، واعتبارها مؤامرات خارجية لضرب أمن واستقرار الدولة، بينما يعتقد (24.7%) من المبحوثين، أن **"التآمر على المحتجين"**، يعد من أبرز العقبات التي عرقلت الاستجابة لمطالب المحتجين، وأن هناك جهات متآمرة، سعت لإفشال مسار الحراك الشعبي وتحريف مساره السلمي، فيما ترى (24.5%) من عينة الدراسة، أن **"رفض تلبية مطالب المحتجين"**، هو من عرقل تحقيق مطالب الشعب في التغيير، في جميع المجالات.

تعكس هذه النتائج، هيمنة البعد السياسي للأزمة في الجزائر حيث أدرك المبحوثين أن **"تعنت العصابة"**، هو السبب الرئيسي في استدامة الأزمة، ومقاومتها السلبية لعملية التغيير والانتقال السلمي للسلطة، التي تجذرت فيها نتيجة بناء شبكة معقدة من المصالح المتعددة، استفادت خلالها من السلطة والثروة، وخلقت من ذلك فجوة بين الفاعلين الاجتماعيين والأنساق المجتمعية، حتى الاسم الذي تم توصيفها به خلال الحراك، دليل على وجود وعي جمعي للمحتجين، بممارساتها الفاسدة وضد مصالح الدولة والمجتمع.

كما تبين النتائج المتحصل عليها، أن هذه العصابة، رفضت كل محاولات التواصل مع الشعب وتلبية مطالبه الشرعية، وعرقلت محاولات الإصلاح السياسي، بل وتآمرت عليه وحاولت إجهاض حراكه الشعبي، من خلال الالتفاف على المطالب الحقيقية للتغيير السلمي.

جدول رقم (36) حول هل الحراك الشعبي هو نتيجة لمسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

حراك 2019 هو نتيجة مسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر	ك	%
نعم	273	%74,2
لا	95	%25,8
المجموع	368	%100

يرى غالبية المبحوثين بنسبة (74.2%)، أن الحراك الشعبي الذي اندلع في 22 فيفري 2019، لم يكن ظاهرة مستقلة أو حدثا معزولا، بل نتيجة لمسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، والتي ناضلت لعقود من أجل الدفاع عن حقوق الفاعلين الاجتماعيين ورفع مطالبهم المختلفة، بينما يعتقد عدد من المبحوثين وبنسبة ضعيفة (25.8%)، أن الحراك، حدث استثنائي في تاريخ الجزائر، لظروف تتعلق ببنية النظام أو الفساد الذي امتد إلى مؤسسات الدولة وهيئاتها.

لذلك، اعتبر المبحوثون، أن الحراك الشعبي بقدر ما عبر عن وعي مجتمعي ونضج سياسي كبير، فقد عبر من جهة أخرى، عن انفجار اجتماعي، للوضعية التي كانت تعيشها الدولة والمجتمع، والتي ارتهنت معها المطالب الشعبية في التغيير ونيل الحقوق وتحسين مستوى المعيشة، وأنه عملية تراكمية من التحولات التي شهدها المجتمع ودفعته للمطالبة بالتغيير الشامل.

يتوافق رأي المبحوثين في هذا الجدول، ما تم تحليليه سابقا، بأن المجتمع الجزائري عرف عبر سياقه التاريخي والاجتماعي، عدة حركات اجتماعية احتجاجية، شاركت فيها جميع فئاته، للدفاع عن مطالبه الشرعية وبعروض مختلفة، حتى وإن كان البعض منها مستنسخا من تجارب أمم أخرى، إلا أن المجتمع الجزائري، عرف كيف **يضفي عليها من خصوصيته الاجتماعية والثقافية، ما يجعلها حركات اجتماعية، ذاتية المنشأ، ووطنية البرامج، وصادقة الفعل الاحتجاجي.**

2-4-تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الرابعة

جدول رقم (37) حول تبني الجزائريين الحراك السلمي

الاحتجاج السلمي	ك	%
نعم	368	%100,0
لا	0	%00
المجموع	368	%100

أجمع كل المبحوثين في العينة المدروسة (100%)، أن الجزائريون تبنوا الاحتجاج السلمي خلال مسيراتهم الشعبية الأسبوعية لمدة تسعة (09) أشهر في فترة الحراك الشعبي، تعبيرا عن مطالبهم الشرعية برفع اللافتات وحمل الشعارات المنادية بالتغيير السلمي، ويعكس أسلوب الاحتجاج السلمي، وعي حضاري للمجتمع الجزائري والابتعاد عن التجارب النضالية العنيفة السابقة (عقد التسعينات) وكذا نماذج الجوار الإقليمي، حفاظا على الأمن والاستقرار المجتمعي ومؤسسات الدولة والممتلكات العمومية والخاصة، وقد عكست تلك الإرادة لدى المحتجين، الطابع السلمي وثقافة اللاعنف للحراك، وزادته قوة واستمرارية حتى تم تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019.

جدول رقم (38) حول استهداف المسيرات الشعبية للممتلكات العمومية والخاصة

استهداف المسيرات الشعبية للممتلكات العامة أو الخاصة	ك	%
نعم	3	%0,8
لا	365	%99,2
المجموع	368	%100

أكد غالبية المبحوثين (99.2%)، أن المسيرات الشعبية التي خرج فيها الملايين من المحتجين الجزائريين وباختلاف أعمارهم وفئاتهم المجتمعية لمدة تسعة (09) أشهر خلال فترة الحراك الشعبي، كأكبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وجابت خلالها الشوارع والساحات والأزقة والطرقات بالمدن والقرى، لم تستهدف الممتلكات العمومية والخاصة، رغم غياب قيادة تنظيمية وطنية لتلك المسيرات الشعبية، وهو ما يعزز الطابع السلمي الذي تبناه المحتجون من أجل إحداث التغيير بوسائل لا عنفية.

فيما اعتقدت نسبة صغيرة جدا من العينة (0.8%)، أن المسيرات الشعبية استهدفت الممتلكات العمومية أو الخاصة، والتي ربما تعبر عن تجاوزات فردية ومعزولة وقعت خلال بعض المسيرات، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأغلبية التي تبنت السلمية وعدم المساس بالممتلكات، وتؤكد هذه النتيجة، تحليل الجدول السابق الذي أكد على تبني الجزائريين للحراك الشعبي السلمي.

جدول رقم (39) حول علاقة الجيش بمنع إراقة دماء المحتجين

هل تعتقد أن الجيش منع إراقة الدماء	ك	%
نعم	**320**	**%87,0**
لا	**48**	**%13,0**
المجموع	**368**	**%100**

يعتقد أغلب الأفراد المبحوثين (87.0%)، أن الجيش الوطني الشعبي، منع إراقة دماء الجزائريين المحتجين خلال مسيرات الحراك الشعبي، وقد أدى بذلك دورا رئيسيا ومحوريا لمنع الانفلات الأمني والانزلاق نحو العنف.

بينما لا يعتقد (13.0%) من العينة ذلك، وهذا راجع ربما لأحكام واعتبارات سابقة لعدة جزائريين (لاسيما المنتمين لأحزاب وجمعيات معارضة)، عن دور المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال.

في هذا الشأن، تؤكد غالبية الجزائريين الذين شاركوا في الحراك، خاصة الذين نزلوا للميدان ولاحظوا تأمين الأسلاك الأمنية للمحتجين ومرافقتهم ومنع المساس بهم، أن منع إراقة دمائهم من العصابة وأذنابها، إنما كان طبقا للتوجيهات التي أصدرها الجيش الوطني الشعبي في تلك الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر، كما يعبر هذا الرأي، عن الثقة التي يحظى بها الجيش الوطني الشعبي لدى الشعب الجزائري، وعن الرابطة القوية جيش/أمة، الممتدة لعقود، وعن تجنده خلال الحراك، لحماية أمن الدولة والمجتمع.

جدول رقم (40) يبين العلاقة بين كيفية المشاركة في حراك 2019

ورأي المبحوثين في أن الجيش منع إراقة الدماء

الجيش منع إراقة الدماء / المشاركة	نعم		لا		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%
متظاهر في الاحتجاج	48	%13,04	48	%13,04	96	%26,09
مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	104	%28,26	0	%0,00	104	%28,26
ملاحظ	168	%45,65	0	%0,00	168	%45,65
المجموع	320	%86,96	48	%13,04	368	%100

اختبار العلاقة كا^2							
كا^2 المحسوبة	156,400	درجة الحرية	2	مستوى الدلالة	5	كا^2 المجدولة	5.991

كا^2 المحسوبة > من كا^2 المجدولة، وهو ما يؤكد على أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، هذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين طريقة المشاركة في الحراك ورأي المبحوثين في أن الجيش منع إراقة الدماء، حيث أجمع كل **"المشاركين عبر وسائل التواصل الاجتماعي"** بنسبة (100%) و**"الملاحظين"** بنسبة (100%)، على أن الجيش منع إراقة الدماء، كما انقسمت آراء المحتجين الآخرين، حيث وافق نصفهم (48) من (96)، على اعتبار أن الجيش منع إراقة الدماء، بينما اعتبر النصف الآخر(48) العكس.

يبين هذا الاختلاف، بأن المحتجين في الميدان، كان لهم تصور مختلف عن دور الجيش، بينما بقيت آراء الفئة المشاركة في الحراك غير الميدانية (عبر الوسائط الرقمية أو الملاحظة)، أكثر ميلا لإبراز الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية، ورغم هذا التباين في المواقف والتي قد تكون لها دوافع سياسية، إلا أنه ينظر للجيش، كعامل محوري في تأمين الحراك الشعبي ومنع أي انفلات أمني قد يمس بالمتظاهرين أو يريق دمائهم، وهو ما أكدته المؤسسة العسكرية في خطاباتها وممارساتها الميدانية.

جدول رقم (41) حول طبيعة الصورة الذهنية التي رسمها الشعب الجزائري عن المؤسسة العسكرية

الصورة التي رسمها الشعب عن المؤسسة العسكرية	ك	%
إيجابية	**336**	**%91,3**
سلبية	**09**	**%02,4**
حيادية	**23**	**%06,3**
المجموع	**368**	**%100**

تبين نتائج الجدول، أن غالبية المبحوثين (91,3%) **رسموا صورة ذهنية إيجابية عن المؤسسة العسكرية**، بينما عبر عدد صغير منهم بنسبة (02,4%) عن **"صورة سلبية"**، و(06,3%) أبدوا موقفاً **"حيادياً"**.

تبين هذه النتائج، عن إجماع الجزائريين شبه الكامل عن دور المؤسسة العسكرية خلال الحراك الشعبي، لوقوفها واصطفافها مع الشعب الجزائري ومساندة مطالبه الشعبية والشرعية، وتدخلها لتأمين مسيراته الأسبوعية ومنع أي انفلات أمني، أو المساس بحياة المحتجين وإراقة دمائهم، وضمان حق الجزائريين في التظاهر بطريقة سلمية.

يبين هذا التقدير الكبير للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، عن نسبة رضا عالية في أوساط المحتجين، مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى، التي التزمت الحياد خلال الحراك الشعبي عكس المؤسسة العسكرية، التي عززت رابطتها بالشعب وفقا لمهامها الدستورية، نظرا لما تملكه من رمزية وحضور تاريخي في المخيال الاجتماعي الوطني، ودورها في استتباب الأمن والاستقرار، ومنع أي تهديد يمس بوحدة الدولة والمجتمع.

كما تبرز هذه النتائج عن مدى صرامة وانضباط المؤسسة العسكرية خلال الحراك واصطفافها مع الشعب، رغم وجود نسبة من المبحوثين أبدوا موقفا سلبيا، وهي مواقف متحفظة من المؤسسة العسكرية، وهذا راجع ربما لاتجاهات فكرية وأحكام سابقة، وانتماءات بعض المبحوثين الحزبية أو مشاركتهم في تيارات معارضة للمؤسسة ودورها الاجتماعي.

جدول رقم (42) كيف كانت المشاركة -طبيعة الصورة الذهنية التي رسمها الشعب الجزائري عن المؤسسة العسكرية

صورة المؤسسة العسكرية / المشاركة	إيجابية		سلبية		حيادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
متظاهر في الاحتجاج	85	%23,10	1	%0,27	10	%2,72	96	%26,09
مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	96	%26,09	3	%0,82	5	%1,36	104	%28,26
ملاحظ	155	%42,12	5	%1,36	8	%2,17	168	%45,65
المجموع	336	%91,30	9	%2,45	23	%6,25	368	%100
اختبار العلاقة كا^2								
كا^2 المحسوبة	4.77	درجة الحرية	4	مستوى الدلالة	0.05	كا^2 المجدولة	9.49	

كا^2 المحسوبة < من كا^2 المجدولة، وعليه، نقبل الفرضية الصفرية، التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المشاركة والصورة الذهنية التي رسمها الشعب الجزائري عن المؤسسة العسكرية.

تؤكد نتائج الجدول، هذه النظرية، أن المشاركين غير المباشرين **"الملاحظين"** كانت لديهم صورة أكثر وضوحا عن دور المؤسسة العسكرية خلال فترة الحراك الشعبي، بنسبة (42.12%)، مع تسجيل نسبة منخفضة للمواقف السلبية بنسبة (2.17%) والحيادية بنسبة (1.36%).

من جهة أخرى، فإن غالبية فئة **"المتظاهرين في الاحتجاج"** (85 فرد)، كانت لديهم صورة ذهنية إيجابية عن المؤسسة العسكرية بنسبة (23.10%)، مع وجود نسبة ضعيفة ذات مواقف حيادية (2.7%) وسلبية (0.27%).

كما أبدت فئة **"المشاركين عبر وسائل التواصل الاجتماعي"**، رأيا إيجابيا بنسبة (28.26%)، مع تسجيل نسب متدنية للمواقف الحيادية (1.36%) والسلبية (0.82%)، وهو ما يشير إلى أن الخطاب الاحتجاجي الرقمي لم يكن عدائيا اتجاه المؤسسة العسكرية، نتيجة تكوين صورة إيجابية عن دورها في المجتمع.

تؤكد هذه النسب، أن غالبية أفراد العينة، عبروا عن صورة إيجابية اتجاه المؤسسة العسكرية بنسبة بلغت (91.30%)، مقابل (2.45%)، أبدوا صورة سلبية، وكذا (6.25%)، اتخذوا موقف حياديا.

سوسيولوجيا، يمكن تفسير هذه النتائج، على أن الصورة الإيجابية عن المؤسسة العسكرية، راسخة في المخيال الاجتماعي للجزائريين، ولا تتأثر بانخراطهم في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية أو أشكال أخرى من التعبير السياسي، بوصفها مؤسسة تحظى بالإجماع الوطني لدى غالبية الشعب الجزائري، مع استمرار ثقته فيها، نتيجة رمزيتها التاريخية والوطنية، ومساهمتها في بناء الدولة وعلاقتها بحفظ الأمن والاستقرار في الجزائر.

جدول رقم (43) حول علاقة تأمين الجيش للحراك بتجنيبه للانفلات الأمني

تأمين الجيش للحراك جنب الانفلات الأمني	ك	%
نعم	**351**	**%95,4**
لا	**0**	**%00**
لا أملك إجابة	**17**	**%4,6**
المجموع	**368**	**%100**

تبين نتائج الجدول، أن الغالبية الساحقة للمبحوثين بنسبة (95.4%)، يؤكدون على أن **"تأمين الجيش للحراك الشعبي جنب الانفلات الأمني"**، في حين لم يسجل (0.0%) أي موقف سلبي، فيما عبر (04.6%) من المبحوثين عن **"عدم امتلاكهم لإجابة محددة".**

تبرز هذه النتائج، أن الجيش الوطني الشعبي، أدى دورا هاما خلال الحراك الشعبي من خلال تأمين المحتجين والحفاظ على أرواحهم ومنع إراقة دمائهم، كما عمل على تأمين مسيراتهم السلمية ومنع أي انفلات أمني قد يضر بها، وهو ما يبرز إجماعا شعبيا عن الدور الإيجابي للجيش في الحفاظ على الأمن والاستقرار خلال فترة الحراك.

تؤكد هذه النتائج، أن الجيش الوطني الشعبي، قد عمل على تنفيذ مهامه الدستورية، من خلال الوقوف والاصطفاف مع الشعب خلال حراكه الشعبي، ودعم مطالبه الشرعية في التغيير، وحمايته من أي تهديد مهما كانت طبيعته وحجمه، لاسيما عند خروج المسيرات المليونية للحشود في الشوارع وتجمعها في الساحات والميادين، والتي تطلبت حماية أمنية ومراقبة مستمرة لمؤامرات العصابة وأذنابها، لمنع أي انفلات أمني أو مساس بالمتظاهرين وأرواحهم، وهو ما جعل المحتجين يثقون في الجيش الوطني الشعبي وينظرون إليه على أنه شريك في التغيير الذي يطالبون به وليس خصما، وهو ما ساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار طيلة فترة الحراك، لاسيما وأن المخيال الاجتماعي الجزائري، يحتفظ بصور عن مآسي الانهيار الأمني في بلدان شهدت حراكا شعبيا مماثلا.

جدول رقم (44) كيف كانت المشاركة -هل تأمين الجيش للحراك جنب الانفلات الأمني

تأمين الجيش / المشاركة	نعم		لا		لا أملك إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
متظاهر في الاحتجاج	84	%22.8	00	%0,00	12	%3.3	96	%26.1
مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	99	%26.9	00	%0,00	05	%1.3	104	%28.2
ملاحظ	168	%45.7	00	%0,00	0	%00	168	%45.7
المجموع	351	%95.4	00	%0,00	17	%4.6	368	%100
اختبار العلاقة كا^2								
كا^2 المحسوبة	21,676	درجة الحرية	2	مستوى الدلالة	0.05	كا^2 المجدولة	5.99	

كا^2 المحسوبة > من كا^2 المجدولة، وبذلك توجد هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، هناك علاقة قوية بين كيفية المشاركة في الحراك الشعبي ورأي المبحوثين في أن تأمين الجيش للحراك جنب الانفلات الأمني، حيث أجمع أغلب المبحوثين وبنسبة مرتفعة بلغت (95.4%)، على أن **"تأمين الجيش للحراك جنب الانفلات الأمني"**، وهو ما يعكس إجماعا وطنيا، على الدور الإيجابي الذي قام به خلال فترة الحراك، فيما لم يسجل أي رأي معارض أو منتقد (أي بـ "لا") لدور الجيش خلال تلك الفترة، بالمقابل سجل (04.6%) من المبحوثين أنهم لا يملكون إجابة.

توضح نسب الجدول، أن أعلى نسبة من المؤيدين (168 فرد) لفكرة أن الجيش كان له دور فعال خلال تأمينه الحراك في تجنب الانفلات الأمني، كانت من فئة **"الملاحظين"**، الذين لم يشاركوا ميدانيا، وتابعوا مسيرات الحراك الشعبي كملاحظين من عديد الأماكن، وهو ما يعكس الثقة العالية التي تحظى بها المؤسسة العسكرية لدى الشعب، لالتزامها طيلة فترة الحراك، بتأمين المحتجين ومنع أي مساس بهم.

كما أيد هذا الدور الإيجابي للجيش، **"المشاركون عبر وسائل التواصل الاجتماعي"**، بعدد (99 من أصل 104)، وهو ما يعكس تأثير الصورة الإيجابية عن المؤسسة العسكرية وأفرادها، في مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما جيل الشباب، الفئة الأكثر استعمالا لهذه الوسائل.

كما دعمت فئة **"المتظاهرين الميدانيين"**، هذا الرأي بنسبة عالية (84 من أصل 96)، مع تسجيل 12 حالة **لا تملك إجابة**، ويرجح ترددها، ربما لتجارب احتجاجية سابقة، خاصة مع الأحداث الأمنية التي وقعت خلال التسعينات.

تؤكد هذه النتائج، أن كيفية مشاركة الجزائريين في الحراك الشعبي، أبرزت رأيهم في أن الدور الذي قام الجيش الوطني الشعبي خلال فترة الحراك، خاصة تأمينه طيلة تسعة (09) أشهر لمسيرات المحتجين من أي اختراق أمني من طرف العصابة وأذنابها، كان سببا في تعزيز الثقة لدى الجزائريين في جيشهم، بالنظر لرصيده التاريخي والرمزية التي اكتسبها من علاقته مع الشعب، كسليل لجيش التحرير الوطني، ولمشاركته في بناء الدولة وحماية الوحدة الوطنية والترابية من جميع الأخطار، وهو ما جعله رمزا وطنيا جامعا لكل الفئات الاجتماعية، ما أدى لتعزيز رابطته مع الشعب، وجعله الضامن الأساسي للأمن والاستقرار في البلاد، طبقا للمهام التي يكفله له الدستور.

أما بالنسبة للفئات الأخرى من المبحوثين، التي كانت لا تملك إجابة (04.6%) عن دور الجيش خلال تأمينه للحراك، فقد يكون تحفظها، بسبب التردد في الإفصاح عن موقفها الحقيقي من الأزمة بالجزائر، نتيجة ميولات سياسية أو عدم تمكنها من جمع معلومات كافية حول تأمين الجيش للحراك.

توضح هذه النتائج، على الدور الهام الذي لعبه الجيش بتأمينه مسيرات المحتجين خلال فترة الحراك وتجنيبه الانفلات الأمني، حيث عززت وسائل التواصل الاجتماعي، صورة ذهنية إيجابية عند مختلف فئات المجتمع، على أنه فاعل أساسي وشريك مرافق للشعب في التغيير وليس خصما له، وعلاقته مبنية على التكامل لا الصراع، وهو ما مكن من استمرارية الحراك لتسعة أشهر بطريقة سلمية، وتجنب ممارسة قمع ومنع الجزائريين من ممارسة حقهم في التظاهر.

3- نتائج الدراسة الميدانية

3-1-نتائج الفرضية الأولى:

يفيد مضمون الفرضية الأولى للدراسة: **"تعبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، عن ردود أفعال نقدية ومشاعر سخط الفاعلين الاجتماعيين بذخائر الفعل الجمعي"؛**

بعد استنباط التفسيرات السوسيولوجية من التحليل الاحصائي للجداول المرتبطة بالمؤشرات الدالة على الفرضية، تم الوصول إلى النتائج التالية:

- أن الاحتجاج في الجزائر، هو نتاج أزمات اجتماعية اقتصادية يتعرض لها المجتمع، وتدفع الفاعلين الاجتماعيين للنضال ضمن حركات اجتماعية احتجاجية، من أجل نيل مطالبهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

تبين من خلال ربط مؤشرات متغيرات الفرضية، الدالة على ردود الأفعال النقدية للفاعلين الاجتماعيين وسخطهم تجاه أوضاعهم، الناتجة عن أزمات اجتماعية واقتصادية، والتي تم قياسها بعدة متغيرات **كالفقر**، الذي يعد أحد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تدفع الجزائريين للاحتجاج، **(انظر الجدول رقم 13)** بما يخلفه من حالات البؤس الاجتماعي لدى الأفراد نتيجة ضعف الدخل أو انعدامه، وارتفاع تكاليف المعيشة وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأسرية، ودفعه لارتكاب حالات الطلاق والانتحار والانحراف والجرائم المختلفة.

كما تؤكد هذه النتيجة، أن الفقر كعامل اقتصادي، له دور كبير في نشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، مع قدرتها من خلال هذا العامل، على استقطاب الفاعلين الاجتماعيين الساخطين والمتذمرين، على الانخراط فيها.

وكذا **البطالة**، التي تعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الجزائريين للاحتجاج، **(انظر الجدول رقم 14)** للمطالبة بفرص عمل لتأمين وضعهم الاجتماعي وإثبات وجودهم في المجتمع العامل والمنتج، وهي ترسخ الشعور بالإقصاء والتهميش الاجتماعي، وتؤدي في حالات عديدة لارتكاب جرائم مختلفة كالسرقة.

في هذا الشأن، يبرز دور العوامل الاقتصادية في ظهور مشاعر سخط الفاعلين الاجتماعيين ودفعهم لممارسة الاحتجاج، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، والتي تعد كذلك سببا رئيسيا في نشوء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

- يؤدي التعليم دور بارز في وعي الفئات الاجتماعية وقدرتهم على التحليل والتفسير لظاهرة الاحتجاج في المجتمع، وكيفية النضال في حركات اجتماعية احتجاجية.

حيث تؤكد مؤشرات قياس الفرضية، أن ارتفاع المستوى التعليمي للفاعلين الاجتماعيين، يزيد في فهمهم لظاهرة الاحتجاج، **(انظر الجدول رقم 25)** كظاهرة متجذرة في التاريخ الاجتماعي والسياسي لأي أمة، وليس ردود أفعال ظرفية أو مواقف آنية للفاعلين الاجتماعيين، من أجل الاحتجاج الظرفي أو المناسباتي، كما أن التعليم، يعزز وعي الأفراد، بأن الاحتجاج، ظاهرة اجتماعية وتاريخية ممتدة في سياق تطور المجتمع والدولة، وهو ما يرسخ في أذهانهم، بأنه أداة فعالة للتغيير، من أجل تحقيق مطالبهم.

- أن الجندر (الجنس) والسن، يحددان ذخائر الفعل الاحتجاجي في الجزائر.

دفعت هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مختلف الفاعلين الاجتماعيين للانخراط في الفعل الاحتجاجي، وهو ما يعبر عن مشاركة جماعية غير محدودة لفئة دون أخرى، تعبيرا عن رفضهم لواقعهم المعيشي، غير أن الهوية الجندرية للفئات المجتمعية المحتجة، قد أفرزت معطيين: **الأول،** يتعلق بأن الجندر الغالب هم فئة الذكور، **(انظر الجدول رقم 08)**، لسيطرتهم التقليدية على الفضاء العام (مقاهي، ملاعب، ساحات عامة، شوارع...)، **والثاني،** يتعلق بالمشاركة المميزة للعنصر النسوي بنسب عالية في الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 22 فيفري 2019، مقارنة باحتجاجات سابقة، نظرا لخوف الأنثى من المشاركة الميدانية المرتبطة عرفا، بالحرية ونبذ القيود الاجتماعية التي تفرضها العائلة الجزائرية.

يعكس ذلك، تحولا مهما في ذخيرة الفعل الاحتجاجي في الجزائر، الذي قبل مشاركة المرأة بأعداد مرتفعة، وهو ما يدل على حضورها المجتمعي الفاعل، كما يدل على اشتراك جميع فئات المجتمع في النضال من أجل نيل المطالب المرفوعة.

من جهة أخرى، تؤكد هذه النتيجة، على أن متغير السن، **(انظر الجدول رقم 09)** له ارتباط واضح بذخيرة الفعل الاحتجاجي ضمن الحركات الاجتماعية في الجزائر، فالوعي بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية، يرتبط ارتباطا واضحا بالمرحلة العمرية للفئات الاجتماعية، نظرا أن لكل فئة لها متطلبات يجب تلبيتها، وهو ما يظهر الوعي الكبير لفئة

الشباب بأهمية الاحتجاج، نظرا لما لها من اهتمامات تتعلق بالعمل والاستقرار الأسري وإثبات الذات في المجتمع، الشيء الذي يجعلها من أكثر الفئات الاجتماعية سخطا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤهلها بسيكولوجيا أكثر من غيرها، للانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

3-2-نتائج الفرضية الثانية:

يفيد مضمون الفرضية الثانية للدراسة: **"ساهم السياق التاريخي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري، في بروز عدة حركات اجتماعية احتجاجية"؛**

بعد استخلاص التفسيرات السوسيولوجية من التحليل الإحصائي للجداول المرتبطة بالمؤشرات الدالة على الفرضية، تم الوصول إلى النتائج التالية:

- أن الاحتجاج في الجزائر هو "ظاهرة تاريخية"، وممارسة نضالية متجذرة في المجتمع الجزائري؛

تبين ذلك عديد الدراسات التاريخية والاجتماعية، التي تركز على الممارسات القمعية للاحتلال الفرنسي غداة احتلاله للجزائر سنة 1830، والتي كانت دافعا لانخراط الجزائريين طيلة 132 سنة في حركات اجتماعية مقاومة مسلحة وسلمية، من أجل استرجاع حرية واستقلال كيانهم السياسي والاجتماعي، **(انظر جدول رقم 24).**

استمرت ظاهرة الاحتجاج في الجزائر، بعد الاستقلال، كفعل مقاوم من عدة كيانات مجتمعية، بالنظر لمختلف المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي رفعتها عدة فئات مجتمعية، والتي أسهمت في ظهور حركات اجتماعية احتجاجية متعددة، للنضال من أجل تغيير أوضاعهم المعيشية.

تثبت الفرضية مرة أخرى، أن السياق التاريخي والاجتماعي الذي واكب عملية تطور المجتمع الجزائري، ساهم في بروز مطالب مجتمعية عديدة عجزت الدولة عن تلبيتها نظرا لحداثة استقلالها والتحديات التي فرضتها الأزمات التي تعرضت لها، والتي أثرت على تصاعد وتيرة الاحتجاجات المطلبية، وساهمت في بروز حركات اجتماعية احتجاجية، حتى أصبحت ممارساتها متجذرة في المجتمع.

- أدى فشل البرامج التنموية لعدم تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منها، وهو ما ولد غضب شعبي ودافع للانخراط في الحركات الاجتماعية المطلبية.

أدى عجز الدولة عن تلبية مطالب الفاعلين الاجتماعيين المتعددة، لانخراطهم في حركات اجتماعية مطلبية، مع زيادة الضغط على النسق السياسي، وقد دفعت عوامل عديدة تعرض لها المجتمع الجزائري كالحرمان والفقر والبطالة والتهميش وانهيار القدرة الشرائية، ورفع مطالب العمل والسكن والتمدرس...، وهو ما حفزهم للاحتجاج والتظاهر في الساحات والشوارع واماكن العمل، للمطالبة بنيل حقوقهم المشروعة، **(انظر جدول رقم 26).**

3-3-نتائج الفرضية الثالثة:

يفيد مضمون الفرضية الثالثة للدراسة: **" يعد الحراك الشعبي في الجزائر تحولا نوعيا في نوع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، من خلال استغلاله للفرصة السياسية المتاحة"؛**

بعد استخلاص التفسيرات السوسيولوجية من التحليل الإحصائي للجداول المرتبطة بالمؤشرات الدالة على الفرضية، **تم الوصول إلى النتائج التالية:**

- يعد الحراك الشعبي 2019، أكبر حركة اجتماعية احتجاجية في التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر المعاصرة؛

فالحراك الشعبي، لم يكن ظاهرة مستقلة أو حدثا معزولا، بل استمرار لمسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، التي ناضلت لعقود من أجل الدفاع عن حقوق الفاعلين الاجتماعيين ورفع مطالبهم المختلفة، حيث عرف المجتمع الجزائري عبر سياقه التاريخي والاجتماعي، حركات اجتماعية احتجاجية، شاركت فيها جميع فئاته، للدفاع عن مطالبه الشرعية وبعروض مختلفة، **(انظر جدول رقم 36)**، حتى وإن كان بعض تلك العروض مستنسخة من تجارب أمم أخرى، إلا أن المجتمع الجزائري، يضفي عليها من خصوصيته الاجتماعية والثقافية، ما يجعلها حركات اجتماعية، ذاتية المنشأ، ووطنية البرامج، وصادقة الفعل الاحتجاجي.

كما يعد فرصة سياسية نادرة، استطاعت أن تجمع جميع الفئات الاجتماعية، وباختلاف مستوياتها التعليمية والعمرية، واتجاهاتها الفكرية وتوجهاتها الأيديولوجية، ومركزها الاجتماعي والاقتصادي، حيث شاركت بقوة وبعفوية ودون خوف، من أجل التغيير في جميع الميادين، وباستعمال أنواع متعددة من وسائل الاحتجاج: من الميدان، إلى الفضاء الرقمي، إلى تنوع أيام الاحتجاج حسب الفئات (الجمعة والأحد والثلاثاء).

حيث سجل الحراك الشعبي باعتباره حركة اجتماعية احتجاجية كبرى، مشاركة معتبرة للفئات المجتمعية، **(انظر جدول رقم 29)**، لاسيما الفئات المتضررة اجتماعيا واقتصاديا (البطالون والمهمشون)، وفئة الشباب، وهي فئة نشطة وحيوية ومعاصرة للعولمة ومتطلعة لمستقبل أفضل، كما سجل مشاركة مميزة للعنصر النسوي، قياسا بالاحتجاجات السابقة، سواء من خلال المشاركة الميدانية أو في الفضاء الرقمي، وهو ما يعد تحولا نوعيا في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر **(انظر جدول رقم 32).**

- تلبية الحراك الشعبي لمطالب المحتجين المرفوعة، من خلال التعبئة الشعبية السلمية، التي أحدث بها التغيير المنشود رغم تعنت العصابة.

ترجمت الشعارات المرفوعة من المحتجين خلال مسيرات الحراك الشعبي **(انظر جدول رقم 33)**، عن عديد المطالب المجتمعية، الذين طالبوا بالتغيير في كل الميادين، لذلك، فقد كان وسيلة سلمية وفعالة للضغط على النسق السياسي، من أجل التغيير ومحاربة الفساد، وتلبية المطالب الشعبية الشرعية بالتدريج **(انظر جدول رقم 34)**، مع المحافظة على الدولة ومؤسساتها وعدم حلها، لضمان تأدية الخدمة للمواطنين.

كما شكل تعنت العصابة في الاستجابة للمطالب الشعبية وتلبيتها، عقبة أساسية لعملية التغيير والانتقال السلمي للسلطة، من خلال مقاومتها السلبية، ورفضها كل محاولات التواصل مع الشعب وتلبية مطالبه الشرعية، وعرقلة محاولات الإصلاح السياسي، والتآمر عليه ومحاولة إجهاض حراكه الشعبي، من خلال الالتفاف على المطالب الحقيقية للتغيير السلمي **(انظر جدول رقم 35).**

3-4-نتائج الفرضية الرابعة:

يفيد مضمون الفرضية الرابعة للدراسة: **"ساهمت مرافقة المؤسسة العسكرية للحراك الشعبي منذ البداية، في نجاحه، وفي تأمين الجزائريين المحتجين من الانفلات الأمني"؛**

بعد استخلاص التفسيرات السوسيولوجية من التحليل الإحصائي للجداول المرتبطة بالمؤشرات الدالة على الفرضية، **تم الوصول إلى النتائج التالية:**

- مرافقة الجيش الوطني الشعبي للمسيرات الشعبية السلمية خلال الحراك، ومنع أي مساس بالمحتجين، حفاظا على أرواحهم ومنع إراقة دمائهم؛

رافق الجيش الوطني الشعبي المسيرات الشعبية السلمية التي اندلعت يوم 22 فيفري 2019، كما تدخل للمساهمة لحل الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر بعد اندلاع الحراك الشعبي، طبقا لمهامه الدستورية، واستجابة لطلب المحتجين، **(انظر جدول رقم 33)**، حيث منع إراقة دمائهم خلال مسيراتهم الشعبية، **(انظر جدول رقم 39)**، أو المساس بحياتهم، وضمان حقهم في التظاهر بطريقة سلمية.

لقد كانت مرافقة الجيش الوطني الشعبي لمسيرات ملايين الجزائريين المحتجين عبر ربوع الوطن، عاملا حاسما في ردع العصابة وأذنابها من المساس بأرواح المحتجين، رغم محاولتها اختراق صفوفهم لتنفيذ عمليات إجرامية بحقهم، وهو ما جعل الجزائريين يثقون في الجيش الوطني الشعبي وينظرون إليه على أنه فاعل أساسي وشريك مرافق في التغيير الذي يطالبون به وليس خصما، مما ساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار طيلة فترة الحراك **(انظر جدول رقم 43).**

- تأدية الجيش الوطني الشعبي دورا هاما خلال الحراك الشعبي، وهو ما عزز إيجابا الصورة الذهنية عنه لدى الجزائريين، ومنع أي انفلات أمني.

أدى الجيش الوطني الشعبي دورا رئيسيا ومحوريا خلال الحراك الشعبي، لمنع الانفلات الأمني، نتيجة خروج ملايين الجزائريين للاحتجاج في مسيرات شعبية، وقد عكس تدخله إجماعا وطنيا على الدور الإيجابي الذي قام به **(انظر جدول رقم 40)**، رغم عدم تسجيل أي أعمال عنف أو تخريب ضد الممتلكات العمومية أو الخاصة.

لقد كان لاصطفاف الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني مع المسيرات الشعبية الاحتجاجية، لحظة تاريخية فارقة في علاقته مع الشعب، والتي تعززت بالنظر لرصيده التاريخي والرمزية التي اكتسبها منذ الاستقلال، لاسيما خلال مشاركته في بناء الدولة وحماية الوحدة الوطنية والترابية من جميع الأخطار، وهو ما جعله رمزا وطنيا جامعا لكل الفئات الاجتماعية، ما أدى لتقوية تلك الرابطة، وجعله الضامن الأساسي للأمن والاستقرار في البلاد، طبقا للمهام التي يكفله له الدستور، وهو ما عزز الصورة الذهنية الإيجابية لدى الجزائريين **(انظر جدول رقم 41).**

كما يبرز من جهة أخرى، أن الصورة الإيجابية عن المؤسسة العسكرية، راسخة في المخيال الاجتماعي للجزائريين، ولا تتأثر بانخراطهم في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية أو في أشكال أخرى من التعبير السياسي، بوصفها مؤسسة تحظى بالإجماع الوطني لدى غالبية الشعب الجزائري، مع استمرار ثقته فيها، نتيجة رمزيتها التاريخية والوطنية، ومساهمتها في بناء الدولة وعلاقتها بحفظ الأمن والاستقرار في الجزائر **(انظر جدول رقم 42).**

الاستنتاجات العامة

تناولنا بالدراسة والتحليل والمسح التاريخي والعرض السوسيولوجي أطروحة **"الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر دراسة سوسيولوجية تحليلية"**، من إشكالية، ارتكزت على محاولة فهم سياقات إنتاج الفعل الاحتجاجي في الجزائر، تأطيره عبر حركات اجتماعية، أنماطه وتوزيعه الفئوي، درجة قوته المرتبطة بحالات الغضب الشعبي المتولد عن طرح مطالب مختلف الفئات الاجتماعية، وصلاته مع عديد مكونات وهيئات المجتمع والدولة، بالإضافة لتأثره بموجة الاحتجاجات الشعبية إقليميا ودوليا، ومدى مساهمة الوسائل الحديثة للإعلام والتواصل الاجتماعي في تأجيج وتوجيه الفعل ضد الأنساق المجتمعية.

خلصت هذه الدراسة، للإجابة على سؤال إشكاليتنا: لماذا يحتج الجزائريون؟ وما هو الدافع الذي يجعلهم يناضلون في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟، إلى **وجود علاقة بين أنماط الفعل الاحتجاجي المنتج في الجزائر، الذي تقوده وتؤطره حركات اجتماعية، وواقع الفاعل الاجتماعي وردوده النقدية التي تتجلى في ممارسة ذلك الفعل من أجل تغيير واقعه المعيشي في جميع المستويات: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...**

بعد تناول أطروحة **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر**، بالدراسة السوسيولوجية التحليلية والميدانية، خلصنا إلى بعض الاستنتاجات العامة من البحث، وهي:

- **بروز** الدور المهم والمركزي **للفاعل الاجتماعي الجزائري**، في إنتاج الفعل الاحتجاجي في الجزائر، من حيث التعبير عن ردوده النقدية وعدم رضاه اتجاه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعيشها، والتي يتعرض بسببها للتهميش والحرمان والفقر والبطالة...، ومن خلال الدراسة التحليلية والميدانية، يتبين أن السلوك الاحتجاجي للفاعل الاجتماعي الجزائري، يعتمد على تجاربه السابقة وخبرته في إنتاج الفعل الاحتجاجي من أجل الحصول على مطالبه، من خلال النضال في حركات اجتماعية، تعتمد على ذخائر الفعل كالمسيرات والوقفات والحملات والاعتصامات والإضرابات، وتمتد بعض تلك الأساليب إلى انتهاج العنف وأعمال الشغب والتخريب والحرق وتكسير الممتلكات العمومية والخاصة، وقد اعتمدنا في تحليلنا على متغيرات منها السن والمستوى التعليمي والحالة

العائلية، لقياس مؤشرات الفعل الاحتجاجي في الجزائر الذي تقوده عديد الحركات الاجتماعية، حيث أظهر **متغير السن**، الوعي الكبير لفئة الشباب بأهمية الاحتجاج، نظرا لتعدد اهتماماتهم المتعلقة بالعمل والاستقرار الأسري وإثبات الذات في المجتمع، الشيء الذي يجعلها من أكثر الفئات الاجتماعية سخطا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يؤهلها بسيكولوجيا أكثر من غيرها، للانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

كما عزز **متغير المستوى التعليمي**، من حيث جودته وارتفاع مستواه، وعي الأفراد، بأن الاحتجاج، ظاهرة اجتماعية وتاريخية ممتدة في سياق تطور المجتمع والدولة، ورسخ في أذهانهم، بأنه أداة فعالة للتغيير، من أجل تحقيق مطالبهم، ومن جهة أخرى، يؤدي تدني مستواه عند الفئات الاجتماعية إلى زيادة أعمال الشغب والتخريب، بسبب الجهل بعواقب الأعمال الاحتجاجية العنيفة.

أما **متغير الحالة العائلية**، فقد بين أن كل الفئات الاجتماعية، شاركت في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر وبأشكال مختلفة، ولم تكن حكرا على فئة دون أخرى، ذلك أن هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، قد دفع عديد الفاعلين على الانخراط في الفعل الاحتجاجي، وهو ما يعبر عن مشاركة جماعية غير محدودة لفئة دون أخرى، للتعبير عن رفضهم لواقعهم المعيشي، إلا أن فئة المتزوجين، هي أكثر الفئات مشاركة في الاحتجاج، لتأثرها بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات العائلية (السكن، المعيشة، العمل، الأمن...).

- **تؤثر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية** في الجزائر على **العمران البشري**، من حيث قوة الاحتجاجات التي يقودها الفاعل الاجتماعي الموجهة ضد فواعله وهيئاته، بغرض نيل المطالب المرفوعة، والتي يسعى من خلالها تغيير واقعه المعاش، لذلك ، فإن الاحتجاجات في الجزائر، تمارس كفعل جمعي عفوي وكممارسة لفاعلين اجتماعيين بخلفيات سوسيو سياسية، وكظاهرة متجددة ومؤثرة على أنساق المجتمع (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والأمني)، حيث تؤثر طبيعة العلاقة بين الفاعل الرسمي (السلطة/الدولة) والمجتمع، في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

- **دل انخراط الجزائريين** في حركات اجتماعية احتجاجية، على التعبير والنضال من أجل نيل المطالب والحقوق التي يناضلون من أجلها، والتي تتسبب فيها عدة عوامل كالفقر والبطالة وضعف الأجر...، وهي عوامل أدت إلى عدم اهتمامهم بالنسق السياسي، والتركيز منذ الاستقلال، على إصلاح الأوضاع المعيشية، نتيجة عقود من الحرمان خلال فترة الاحتلال الفرنسي، والذي استمر بعد الاستقلال وإن بمستويات مختلفة، رغم الجهود التي بذلتها الدولة عبر برامج التنمية، إلا أن ذلك لم يلب جميع المطالب الاجتماعية.

في هذا الشأن، وحتى يتم فهم نفسية تلك الجماهير المحتجة، لا بد من فهم ظاهرة الفعل الاحتجاجي الجمعي وسياقاته، حيث يبدو أن هناك أربعة **(04)** عوامل بارزة تثير سلوك تلك الجماهير وتدفعها لممارسة الاحتجاج:

أولا، الاستياء الشعبي من الواقع الاجتماعي المعاش، نتيجة الحرمان النسبي من بعض الحاجيات الضرورية لحياة الفاعلين الاجتماعيين، بالنظر لما يشهده العالم من تطور في جميع المجالات الحياتية، ويظهر هنا بوضوح، أثر توجه الدولة نحو الاقتصاد الحر (الرأسمالي) منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مما سمح ببروز بورجوازية وطنية سيطرت على دوائر الاقتصاد الجزائري، واحتكرت رؤوس الأموال والمصانع والاستثمارات والمشاريع...، ولم تساهم بقدر كبير في النسيج الاقتصادي الوطني، مما أدى إلى ظهور تفاوت اجتماعي طبقي، وزيادة أعداد البطالين والمعوزين، خاصة وأن هذه الطفرة الاقتصادية جاءت بعد عشرية دموية خاضها الشعب والأسلاك الأمنية ضد ظاهرة الإرهاب، الذي كان من نتائجه تخريب المؤسسات الاقتصادية وتهجير سكان الريف وتفريغه، بالنزوح للمدن وضواحيها، وقد أدت ممارسات عدد من المتنفذين في الاقتصاد وغيره، في ظهور استياء شعبي كبير وإحباط خاصة لدى فئة الشباب؛

ثانيا، نقص الإطار الإيديولوجي (العقائدي) الذي يتبناه الفاعلون الاجتماعيون المحتجون، والذي يسمح لهم بالهيكلة والتأطير ضمنه في حركات اجتماعية احتجاجية متعددة الاتجاهات والبرامج، في هذا الشأن، أثر نقص تمثيل المجتمع المدني وتهميشه، وعدم فعالية الأحزاب السياسية وتحولها لبيادق انتخابية، إلى غياب الثقافة السياسية والإطار الذي يهيكل الفعل الجماعي للمطالبة بالحقوق، مما أدى إلى عزوف الجزائريين عن المساهمة في الحياة

الوطنية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية....، ولجوئهم إلى ممارسة الاحتجاج من أجل نيل مطالبهم بطرق عفوية غير منظمة؛

ثالثا، طبيعة ودرجة تعامل النسق السياسي مع الفاعلين الاجتماعيين المحتجين، وهو ما يترك فيهم أثرا نفسيا عميقا وصور ذهنية لا تمحى من الذاكرة الجماعية، وتدفعهم لممارسة الاحتجاج بعدة أنواع من العنف المضاد سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، دينيا...، وقد شكل الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، نموذجا لمواجهة النسق السياسي من أجل تغيير الواقع المعيشي بجميع مستوياته.

رابعا، ساهمت وسائل الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، في تحشيد وتهييج الجماهير الغاضبة، وتفعيل الممارسات الاحتجاجية، عن طريق تبادل الرسائل النصية والتعليقات الفايسبوكية، وصور وفيديوهات لاحتجاجات وطنية أو أجنبية.

- **أنتجت** الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، **لغة رمزية** خاصة بها، للتعبير بها عن نفسها واتخاذها شعارا خلال عروض وقفاتها وحملاتها، من خلال **الكلمات** (حقرة، حيطيست، يتنحاو قاع...)، أو **اللباس** (وشاح أحمر، الحايك، الملاية)، أو **المباني** (البريد المركزي خلال الحراك الشعبي)، وقد استعملت تلك الرموز في المسيرات الاحتجاجية من خلال رفع اللافتات والشعارات، الكتابة على الجدران، الأهازيج والغناء خاصة في الملاعب الرياضية، التعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي كتابة أو عبر مقاطع الفيديو، ارتداء زي موحد، الاعتصام أمام مبنى...، وترمز تلك اللغة التعبيرية عن رفضها للواقع الاجتماعي المعاش، حيث تطرح في هذه اللغة الرمزية، دوافع التغيير لواقع الفاعلين الاجتماعيين، وتكشف عن التناقضات الموجودة داخل المجتمع (محسوبية، تفاوت طبقي، جهوية...).

- **شكل اندلاع الحراك الشعبي** في 22 فيفري 2019، استثناء جزائريا، من حيث اعتباره أكبر حركة اجتماعية احتجاجية في الجزائر منذ الاستقلال، خاصة إذا اعتمدنا مقياس الاحتجاج من حيث **عدد المشاركين،** أو **عدد الأيام،** أو **بعدد الأحداث،** وكونه جاء في سياق إقليمي، كجزء من ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي اجتاحت المنطقة العربية، وكظاهرة عابرة للأوطان، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث عبر هذا الفعل

الاحتجاجي الجمعي، عن تراكمات عدة عقود من النضال من خلال المسيرات والوقفات التي نظمتها عديد الفئات الاجتماعية ضمن حركات اجتماعية احتجاجية، والتي كانت ذخيرة للفعل الاحتجاجي المميز خلال بالحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، وتجربة نضالية أكسبت الجزائريون خبرة في الاحتجاج السلمي من خلال عدة أشكال تعبيرية، كرفع اللافتات والقيام بالوقفات واستعمال الرموز التعبيرية، حيث كان الحراك مليئا بهذه التعبيرات النضالية المعبرة عن مطلب مجتمعي في التغيير، مع نبذ العنف والممارسات المؤدية للفوضى، لاسيما وأن تجربة حركات الاحتجاج في عقد التسعينات، والتي أفرزت المأساة الوطنية، وراح ضحيتها آلاف الجزائريين، مازالت تؤرق المخيال الجمعي الوطني.

- **سجل** تأييد **الجيش الوطني الشعبي** للمطالب المشروعة التي رفعها الشعب الجزائري في مسيراته السلمية خلال الحراك الشعبي 2019، كأهم الأحداث البارزة خلال مسيرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، حيث لم يسبق للمؤسسة العسكرية منذ الاستقلال، أن انحازت للشعب في حركاته الاحتجاجية، على غرار الحركات الكبرى التي كان لها أثر على المجتمع والدولة: كحركة الربيع الأمازيغي أفريل 1980، انتفاضة 05 أكتوبر 1988، حركة العروش 2001، حركة الزيت والسكر 19 جانفي 2011، حيث أكد خلال الحراك الشعبي، اصطفافه ومساندته للشعب، والتزامه بالشرعية الدستورية وتمسكه بالحلول القانونية لحل الأزمة في الجزائر عبر الحوار الوطني بين جميع الفاعلين الاجتماعيين والنخب والشخصيات الوطنية، وحق الشعب الجزائري في التعبير عن رأيه بوسائل سلمية، مع تأكيده الدفاع عن المحتجين والوقوف معهم ضد العصابة وحماية أرواحهم من أي مساس قد يقع ضدهم، من خلال تأمينهم ومنع أي انفلات أمني، مع ضمانه إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر، وقد عبر ذلك عن الانسجام والتطابق في الرؤى وفي النهج المتبع بين الشعب وجيشه.

- **أثر** خروج **ملايين الجزائريين** خلال الحراك الشعبي على **النسق الأمني** في الجزائر، من حيث ضخامة الأعداد الكبيرة للفاعلين المحتجين ومن مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، الذين تجمعوا بدون أي تأطير مسبق، كجماعات وحشود بعد صلاة الجمعة، في مسيرات مطالبة بالتغيير في 22 فيفري 2019، ذلك أن **الحشد** أو **الجمهور**، "هو الصورة

المعبرة عن الانفعال الجماعي التي نراها في كل مكان،... يتكون من مجموعة رجال غاضبين تكون أعظم أمانيهم هو ازدياد عددهم"[1]، ليس لديه عقل ليفكر به، بل يتخذ "معنى آخر مختلفا تماما من وجهة النظر النفسية،... حيث تنطمس الشخصية الواعية للفرد، وتصبح عواطف وأفكار الوحدات المصغرة المشكلة للجمهور موجهة في نفس الاتجاه، وعندئذ تتشكل روح جماعية"[2]، لذلك، شكلت مسيرات ملايين الحشود في جميع ولايات الوطن، تحديا أمنيا، للمحافظة عليها **أولا**، من أي انفلات أمني، قد يمس بأرواحهم، حيث تم تسجيل بعض المحاولات لتنفيذ عمليات اختراق لصفوف المحتجين لتنفيذ عمليات إرهابية ضدهم[3]، **وثانيا**، للمحافظة على مؤسسات الدولة والمواطنين، من أعمال العنف والتخريب.

- **شاركت المرأة الجزائرية** بقوة في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، وقد برزت مشاركتها بقوة في الحراك الشعبي، باعتباره حركة اجتماعية احتجاجية كبرى، قياسا بالاحتجاجات السابقة، سواء من خلال المشاركة الميدانية خلال المسيرات الأسبوعية، وقد تميزت بعض المشاركات، ارتدائهن للباس التقليدي الجزائري **كالحايك والملاية**، تيمنا بالجزائريات المشاركات في المسيرات الشعبية خلال الثورة التحريرية ولإبراز التراث الجزائري الأصيل، أو في الفضاء الرقمي، من خلال إبداء رأيهن والتعليق على الأحداث الجارية، لاسيما الفئة المثقفة منهن، نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري وخوف المرأة خاصة بالمدن المحافظة من النزول للشارع كفضاء مخصص للرجل، وهو ما يعد تحولا نوعيا في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

---

[1]- كانتي، إلياس، **الجماهير والسلطة**، ترجمة أبو رحمة، محمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2018، ص، 115.

[2]- فرويد، سيغموند، **علم نفس الجماهير**، ترجمة وتقديم طرابيشي، جورج، بيروت، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص، 09.

[3]- المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 22 فيفري 2019**، على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في: 06 أوت 2024، على الساعة: 14:50.

الخاتمة

تعد ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، إحدى الظواهر البارزة التي تهتم بها السوسيولوجيا، لتأثيرها على الأنساق المجتمعية، ولدورها في التغيير الذي تحدثه في المجتمع من خلال النضال المستمر عبر حملات ووقفات بالشوارع والأماكن العامة...، وهي كظاهرة اجتماعية تاريخية، تستعمل عدة ذخائر من أجل تنفيذ برامجها سواء بالوسائل السلمية أو العنيفة.

في هذا الشأن، يعد الفعل **(Action)** من أهم النشاطات اليومية للفاعل الاجتماعي، سواء بوعي أو بدون وعي، لتشكله في كل جزيئات علاقاته مع البيئة التي يعيش فيها، ويظهر أثر فعله جليا خاصة خلال صراعاته المتعددة من أجل إحداث التغيير، في إطار تجدد الحياة الاجتماعية، بحركيتها وثباتها، لتوازن المصالح فيها، ويؤطر نضال الفاعل من أجل التغيير المستمر لواقعه الاجتماعي، حركات اجتماعية احتجاجية متعددة ومستمرة، من أجل نيل المطالب المتعددة.

لذلك، تبرز أهمية دور **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية** في عملية التغيير وتحقيق المطالب، باستخدام العروض والحملات المختلفة، على اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها، ونجاحها وفشلها، والتي ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون.

ظلت ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية، والعبودية، والحرب، وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي، دافعا لاستمرار الفاعل الاجتماعي في النضال باستعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو بالعنف، وقد كانت بذلك الحركات الاجتماعية إحدى وسائله دوما في المواجهة والنضال، وتأكيد خصوصيته الذاتية والثقافية وإثبات هويته، وهو ما يؤكد تشابه الحياة الاجتماعية بين المجتمعات الإنسانية، وتناقل خبراتها ومعارفها بين جميع الفاعلين.

في هذا الشأن، تناولنا بالدراسة والتحليل لأطروحة **"الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر" دراسة سوسيولوجية تحليلية**، ودورها في قيادة عملية التغيير الذي تعرض له الكيان الجزائري كأمة ودولة منذ القدم، في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي كان الاحتلال الأجنبي، أحد أهم العوامل الرئيسية في تلك

التغيرات العنيفة التي خلخلت بناه، والتي قاومها الجزائريون بحركات اجتماعية وطنية سلمية ومسلحة، منذ التاريخ القديم حتى التاريخ المعاصر، الذي شهد اندلاع أكبر حركة اجتماعية ثورية من أجل إعادة الكيان السياسي والاجتماعي الوطني، وهو ما تحقق بعد تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 وافتكاك الاستقلال يوم 05 جويلية 1962، بعد تضحيات جسام.

كما برزت أهميتها غداة الجزائر المستقلة، التي واجهت واقع مخلفات الحرب وآثارها الكارثية على المجتمع والدولة، من حيث العدد الكبير للأرامل والأيتام والمعطوبين والجرحى والمصابون بعاهات مستديمة وأمراض عقلية ونفسية وطالبي العمل، ومئات القرى والمداشر والبنية التحتية المدمرة، وهي كلها تحديات لتنمية البلاد وتحسين ظروف معيشة السكان، مع شح الموارد المالية، وهو ما عملت على إصلاحه الدولة، بتسريع وتيرة الانجازات لتحقيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية، ورغم تحقيق عدة إنجازات وطنية، استفاد منها الشعب.

ورغم تسجيل بعض الاختلالات في البرامج التنموية، والتي أدت إلى زيادة المطالب الاجتماعية، وهو ما دفع الجزائريين للتعبير عنها بأفعال احتجاجية جمعية ضمن حركات اجتماعية متعددة، تنوعت برامجها وأهدافها، وقد عبرت عن تنوع مطالب الفاعلين الاجتماعيين، كما استثمرت في الفرص السياسية المتاحة وعلاقة الفرد بالدولة، لذلك شكلت انتفاضة 05 أكتوبر 1988 منعرجا في تاريخ الحركات الاجتماعية بالجزائر، من حيث فئة المحتجين المشاركين في أعمال الاحتجاج الذي استخدم العنف والحرق والتدمير لمؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة.

أفرزت تلك الانتفاضة واقعا سياسيا جديدا، سمح بظهور الحركة الاجتماعية الدينية كحركة مهيمنة على الفضاء العمومي، بسيطرتها على الساحات العامة كفاعل أساسي في المجتمع والدولة، ما أدى إلى اندلاع العنف المقدس والذي راح ضحيته الآلاف من الجزائريين، الذين استمرت نضالاتهم الاحتجاجية من أجل تحسين المستوى المعيشي ونيل مطالبهم، باستعمال عدة أساليب احتجاجية وبذخائر متنوعة، كما تزامنت احتجاجات جانفي 2011، مع موجة الربيع العربي، الذي أحدث وعيا جماعيا بعدم تكرار تجربة عقد

التسعينات، حيث ساهم في تبني ذخيرة جديدة للفعل الاحتجاجي في الجزائر، حتى انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، والذي ساهمت فيه عدة عوامل، دفعت الجزائريين للخروج للشارع، تعبيرا عن السخط والغضب من النسق السياسي للدولة، وقد عبر الحراك، عن توتر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلا أن تلك المسيرات الشعبية التي ساندها الجيش الوطني الشعبي وانحاز لمطالب الشعب المشروعة، ورغم سلمية الحراك لتسعة أشهر، إلا أنه كفعل احتجاجي، قد أثر على النسق الأمني من حيث عدة عناصر، أبرزها محاولة العصابة اختراق صفوف المحتجين لبث الفوضى واستهداف سلمية مسيراتهم، وكذا استغلال ذلك من طرف جماعات إرهابية، في محاولة لارتكاب عمليات تفجيرية بما يحدث انفلات أمني بالبلاد، وما يتبعه من تشويه لصورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب، لفك رابطة جيش- أمة، وإضعاف الوحدة الوطنية.

الملاحـــق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

استمارة تحليل الخطاب

تحليل الخطاب الصحفي لمجلة الجيش إزاء القضايا المتعلقة بالحراك الشعبي وأثره على النسق الأمني في الجزائر -دراسة تحليلية-

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص علم الاجتماع السياسي

من إعــداد الطالب:

بشينيــة عبد الغنــي

إشراف الأستاذ الدكتور:

رميتــة أحمــد

السنة الجامعية:2025/2024

الإطار المستخدم	كيف وظف الخطاب	اسم الكاتب، العنوان، العدد، التاريخ، الصفحة	الأطروحة (الفكرة الرئيسية)	الحجج والبراهين

القوى الفاعلة	دور القوى الفاعلة	صفات الدور	سمات الدور	
			+	-

الملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

استمارة البحث الميداني حول موضوع:

الحركـــات الاجتماعية-الاحتجاجيـــة في الجزائـــر

دراسة سوسيولوجية تحليلية

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص علم الاجتماع السياسي

من إعـــداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

بشينية عبد الغني رميتـــة أحمـــد

ملاحظة: في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، نتشرف أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة، والتي نرجو منكم التعاون معنا، من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة، بكل دقة وموضوعية، كما نلتزم من جهتنا، أن تكون الإجابات على الأسئلة داخل الاستمارة سرية، ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

للإجابة على الأسئلة، ضع علامة (**x**) في الخانة المناسبة.

السنة الجامعية:2025/2024

المحور الأول: البيانات الأولية

1. الجنس:

- ذكر ☐
- أنثى ☐

2. السن:

- 20 إلى 25 سنة ☐
- 25 إلى 30 سنة ☐
- 30 إلى 35 سنة ☐
- 35 إلى 40 سنة ☐
- 40 إلى 45 سنة ☐
- أكثر من 45 سنة ☐

3. الحالة العائلية:

- أعزب ☐
- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐
- أخرى.....

4. المستوى التعليمي:

- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

المحور الثاني: العوامل المساهمة في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية

1- في رأيك، لماذا يحتج الجزائريون؟

- الحرمان ☐
- الاحتجاج ظاهرة تاريخية ☐
- طبيعة التنشئة الاجتماعية ☐
- الفقر ☐
- البطالة ☐
- انهيار القدرة الشرائية ☐
- تقييد الحريات ☐
- عدم نزاهة الانتخابات ☐
- ضعف المشاركة السياسية ☐
- أخرى.....
- إذا كانت الإجابة أخرى حدد.....

2- هل تعتقد أن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر هي:

- امتداد لممارسات نضالية احتجاجية سابقة ☐
- امتداد لسياق اجتماعي وتاريخي للمجتمع والدولة ☐
- استنساخ لتجارب الجوار الإقليمي ☐

3- كيف تقيم مسار نضال الشعب الجزائري في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟

- نجاح تجربة نضالية سلمية ☐
- تقليد لتجارب دول ومجتمعات أخرى ☐
- فشل ممارسة الاحتجاج بطرق سلمية ☐

المحور الثالث: العوامل التاريخية والاجتماعية المؤدية للاحتجاج في الجزائر

1- كيف أثرت مخططات التنمية للدولة، في بروز حركات اجتماعية احتجاجية؟

☐

- ساهمت مخططات التنمية في الفشل الاقتصادي والاجتماعي للدولة
- أدت المخططات التنموية إلى تولد غضب شعبي ☐
- ساعدت المخططات التنموية في زيادة المطالب الاجتماعية ☐

2- كيف ساهمت الحركات الاجتماعية المقاومة للاحتلال الفرنسي، دور في اكتساب الجزائريين خبرة احتجاجية؟

- ساهمت المقاومة ضد الاحتلال في بروز حراك اجتماعي ☐
- أثرت الممارسات الإجرامية للاحتلال الفرنسي في ظهور مقاومة اجتماعية متعددة ☐
- اكتسب الجزائريون خبرة نضالية لاسيما خلال القرن العشرين ☐

3- هل تعتقد أن الحرمان دافع ومحفز لخروج الجزائريين للتظاهر؟

- نعم ☐
- لا ☐

المحور الرابع: العوامل المساهمة في اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر

1- هل شاركت في الحراك الشعبي سنة 2019؟

- نعم ☐
- لا ☐

2- إذا كانت الإجابة بنعم، كيف شاركت؟

- متظاهر في الاحتجاج ☐
- مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي ☐
- ملاحظ ☐
- أخرى.....
- إذا كانت الإجابة أخرى، حدد.....

3- في رأيك ما هي أبرز مكونات الحراك الشعبي؟

- فئة الشباب ☐
- الشخصيات الوطنية ☐
- البطالون والمهمشون ☐
☐

- جميع فئات المجتمع

4- ما هي أبرز الشعارات الأكثر تداولا خلال مسيرات الحراك الشعبي؟

- رحيل المسؤولين الفاسدين ☐
- طلب تدخل الجيش للضغط على العصابة ☐
- طلب التغيير في جميع الميادين ☐
- أخرى.....
- إذا كانت الإجابة أخرى، حدد.....

5- هل لبى الحراك الشعبي مطالب المتظاهرين في رأيك؟

- نعم ☐
- لا ☐
- أخرى.....

6- ما هي العقبات التي تعتقد أنها واجهت تحقيق المطالب الشعبية؟

- تعنت العصابة ☐
- رفض تلبية المطالب المشروعة للشعب ☐
- التآمر على الشعب ☐
- أخرى.....
- إذا كانت الإجابة أخرى، حدد.....

7- هل تعتقد أن الحراك الشعبي 2019هو نتيجة لمسار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر؟

- نعم ☐
- لا ☐

المحور الخامس: العوامل المؤثرة على النسق الأمني في الجزائر

1- هل تعتقد أن الجزائريين تبنوا الاحتجاج السلمي في حراك 2019؟

- نعم ☐
☐

- لا

2- هل استهدفت المسيرات الممتلكات العمومية والخاصة أثناء الحراك الشعبي؟

- نعم ☐
- لا ☐

3- هل أثرت مشاهد الخراب في دول الربيع العربي على سلمية الحراك الشعبي؟

- نعم ☐
- لا ☐

4- هل تعتقد أن الجيش الوطني الشعبي منع إراقة دماء الجزائريين خلال الحراك الشعبي؟

- نعم ☐
- لا ☐
- أخرى.....
- إذا كانت الإجابة أخرى، حدد.....

5- ما هي الصورة الذهنية التي رسمها الشعب عن المؤسسة العسكرية؟

- ايجابية ☐
- سلبية ☐
- حيادية ☐

6- هل تأمين الجيش الوطني الشعبي للحراك الشعبي الانفلات الأمني؟

- نعم ☐
- لا ☐
- لا أملك إجابة ☐

الملحق رقم 03

جداول الحزمة الإحصائية

SPSS

ملاحق جداول الحزمة الإحصائية SPSS

الجنس

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	192	52,2	52,2	52,2
أنثى	176	47,8	47,8	100,0
Total	368	100,0	100,0	

السن

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
من 20 إلى 25 سنة	48	13,0	13,0	13,0
من 25 إلى 30 سنة	48	13,0	13,0	26,1
من 30 إلى 35 سنة	112	30,4	30,4	56,5
من 35 إلى 40 سنة	56	15,2	15,2	71,7
من 40 إلى 45 سنة	56	15,2	15,2	87,0
أكثر من 45 سنة	48	13,0	13,0	100,0
Total	368	100,0	100,0	

الحالة العائلية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
عازب	152	41,3	41,3	41,3
متزوج	167	45,4	45,4	86,7
مطلق	13	3,5	3,5	90,2
أرمل	36	9,8	9,8	100,0
Total	368	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ابتدائي	24	6,5	6,5	6,5
متوسط	96	26,1	26,1	32,6
ثانوي	104	28,3	28,3	60,9
جامعي	144	39,1	39,1	100,0
Total	368	100,0	100,0	

يحتج الجزائري بسبب الحرمان

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	200	54,3	54,3	54,3
لا	168	45,7	45,7	100,0
Total	368	100,0	100,0	

الاحتجاج ظاهرة تاريخية في المجتمع

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	235	63,9	63,9	63,9
لا	133	36,1	36,1	100,0
Total	368	100,0	100,0	

طبيعة التنشئة الاجتماعية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	136	37,0	37,0	37,0
لا	232	63,0	63,0	100,0
Total	368	100,0	100,0	

بسبب الفقر

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	232	63,0	63,0	63,0
لا	136	37,0	37,0	100,0
Total	368	100,0	100,0	

بسبب البطالة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	192	52,2	52,2	52,2
لا	176	47,8	47,8	100,0
Total	368	100,0	100,0	

انهيار القدرة الشرائية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	185	50,3	50,3	50,3
لا	183	49,7	49,7	100,0
Total	368	100,0	100,0	

بسبب تقييد الحريات

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	176	47,8	47,8	47,8
لا	192	52,2	52,2	100,0
Total	368	100,0	100,0	

بسبب عدم نزاهة الانتخابات

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	136	37,0	37,0	37,0
لا	232	63,0	63,0	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تعتقد أن الحركات الاجتماعية في الجزائر هي

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
امتداد لممارسات احتجاجية سابقة	101	27,4	27,4	27,4
امتداد لسياق اجتماعي وتاريخي للمجتمع والدولة	204	55,4	55,4	82,9
استنساخ لتجارب الجوار الإقليمي	63	17,1	17,1	100,0
Total	368	100,0	100,0	

كيف تقيم مسار الشعب الجزائري في الحركات الاحتجاجية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نجاح تجربة نضالية سلمية	216	58,7	58,7	58,7
تقليد تجارب دول ومجتمعات أخرى	96	26,1	26,1	84,8
فشل ممارسة الاحتجاج بطرق سلمية	56	15,2	15,2	100,0
Total	368	100,0	100,0	

كيف أثرت مخططات التنمية للدولة في بروز الحركات الاجتماعية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ساهمت في الفشل الاقتصادي والاجتماعي للدولة	32	8,7	8,7	8,7
أدت إلى تولد غضب شعبي	264	71,7	71,7	80,4
ساعدت في زيادة المطالب الاجتماعية	72	19,6	19,6	100,0
Total	368	100,0	100,0	

كيف ساهمت الحركات الاحتجاجية المقاومة للاستعمار

في اكتساب الجزائريين خبرة احتجاجية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ساهمت المقاومة ضد الاحتلال في ظهور حراك اجتماعي	48	13,0	13,0	13,0
أدت الممارسات الإجرامية للمحتل في ظهور مقاومة اجتماعية متعددة	208	56,5	56,5	69,6
اكتسب الجزائريين خبرة نضالية خلال القرن العشرين	112	30,4	30,4	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تعتقد أن الحرمان دافع ومحفز لخروج الجزائريين للتظاهر

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	256	69,6	69,6	69,6
لا	112	30,4	30,4	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل شاركت في حراك 2019

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	368	100,0	100,0	100,0

إذا شاركت كيف كانت المشاركة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
متظاهر في الاحتجاج	96	26,1	26,1	26,1
مشارك عبر وسائل التواصل الاجتماعي	104	28,3	28,3	54,3
ملاحظ	168	45,7	45,7	100,0
Total	368	100,0	100,0	

في رأيك ما هي أبرز مكونات الحراك الشعبي

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
فئة الشباب	96	26,1	26,1	26,1
الشخصيات الوطنية	56	15,2	15,2	41,3
البطالون والمهمشون	160	43,5	43,5	84,8
جميع فئات المجتمع	56	15,2	15,2	100,0
Total	368	100,0	100,0	

في رأيك ما هي الشعارات الأكثر تداولا خلال المسيرات

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
رحيل المسؤولين الفاسدين	112	30,4	30,4	30,4
طلب تدخل الجيش	104	28,3	28,3	58,7
طلب التغيير في جميع الميادين	152	41,3	41,3	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل لبى الحراك مطالب المتظاهرين

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	269	73,1	73,1	73,1
لا	99	26,9	26,9	100,0
Total	368	100,0	100,0	

ما هي العقبات التي واجهت تحقيق المطالب الشعبية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
تعنت العصابة	187	50,8	50,8	50,8
رفض تلبية مطالب المحتجين	90	24,5	24,5	75,3
التآمر على المحتجين	91	24,7	24,7	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تعتقد أن حراك 2019 هو نتيجة مسار

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	273	74,2	74,2	74,2
لا	95	25,8	25,8	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تعتقد أن الجزائريين تبنوا الاحتجاج السلمي

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	368	100,0	100,0	100,0

هل استهدفت المسيرات الممتلكات العمومية أو الخاصة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	3	0,8	0,8	0,8
لا	365	99,2	99,2	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تعتقد أن الجيش منع إراقة الدماء

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	320	87,0	87,0	87,0
لا	48	13,0	13,0	100,0
Total	368	100,0	100,0	

طبيعة الصورة التي رسمها الشعب عن المؤسسة العسكرية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
إيجابية	336	91,3	91,3	91,3
سلبية	9	2,4	2,4	93,8
حيادية	23	6,3	6,3	100,0
Total	368	100,0	100,0	

هل تأمين الجيش للحراك جنب الانفلات الأمني

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	351	95,4	95,4	95,4
لا أملك إجابة	17	4,6	4,6	100,0
Total	368	100,0	100,0	

الملحق رقم 04

صور لمسيرات وشعارات الحراك الشعبي

شعار الحراك الشعبي: "يتنحاو قاع"






#University DZ
لا للعهدة الخامسة
رئيس دولة بصفة جن
نسمع به ولا نراه!!
Dégage


قرار الشعب
نعم للدولة لا للعصابة


تمسه لغا ةعمعلا ك
بالاك يفهمو بالمقلوب!


Tilleli i Idzayer


البطاقة الفنية لنادي العصابة
الإسم الكامل للفريق : نادي العصابة .
تاريخ التأسيس : جوان 1999 .
ألوان الفريق : بدون لون .
ملعب الفريق : الجزائر .
مالك الفريق : فرنسا ، الإمارات و السعودية .
رئيس الفريق : عبد العزيز بوتفليقة
مدرب الفريق : سعيد بوتفليقة .
نادي العصابة

مشاركة المرأة الجزائرية في الحراك الشعبي وباللباس التقليدي








GARAGE


احذية
PARIS

صور معبرة للمسيرات الشعبية












IRBA

مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية خلال مسيرات الحراك الشعبي



صورة المجاهدة جميلة بوحيرد


شعارنا
السلمية


LES HOMMES
DE L'OMBRE
VÉRITÉ OU AFFABULATION ?
QUE VA-T-ON
LEUR ÉCRIRE
MAINTENANT




الشعب يطالب
بكرسي رئاسي من
نوعTefal
باش الرئيس الجديد
ما يلصقش
NOUR BEN

مظاهر السلمية خلال مسيرات الحراك الشعبي




AIR ALGERIE


INFO TRAFIC ALGERIE





شعار جيش شعب.. خاوة خاوة خلال مسيرات الحراك الشعبي






جيش شعب خاوة خاوة
وطن لا نحميه
لا نستحق الجيش ضيه


لا تتآمر على وحدة الشعب الجزائري ، لا للإجتماعات المشبوهة ، لا لتوريط الجيش
نعم لمحاسبة المفسدين بالقانون
الجيش و الحراك الشعبي كالبنيان المرصوص
B.B.A 34 2019


لن تلبس الجزائر ثوب
الحداد ما دام
جيشها بالمرصاد
ANP
ليلة27 من رمضان

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا. باللغة العربية:

الكتب:

1. ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، **الكامل في التاريخ، الجزء الثاني**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1983.

2. ابن خلدون، عبد الرحمن، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول**، الجزائر، موفم للنشر، 2007.

3. أبو رزاق، أحمد بن محمد، **الأدب في عصر دولة بني حماد**، الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، 2007.

4. أبو عامود، محمد سعد، البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة للدراسة)، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001.

5. أبو غزال، معاوية محمود، **علم النفس العام**، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015.

6. أجيتون، كريستوف، **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها**، ترجمة، كامل، طارق، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

7. أحمد، سمير نعيم، **النظرية في علم الاجتماع، (دراسة نقدية)**، مصر، دار الهاني للطباعة والنشر، 2006.

8. الأزرق، مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، ترجمة، كرم، سمير، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطيعة الأولى، 1980.

9. إسماعيل، محمود، **الحركات السرية في الإسلام**، مصر، سينا للنشر، ط 5، 1997.

10. آشتي، فارس، الحركات الاحتجاجية في لبنان: بين السياسي والاجتماعي، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011.

11. الأشرف، مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة، بن عيسى، حنفي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.

12. آليه، موريس، **العولمة تدمير العمالة والنمو التجربة خير دليل**، ترجمة، جمعة، أميرة، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2005.

13. أنجرس، موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية**، ترجمة، صحراوي، بوزيد وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.

14. أوربيناتي، ناديا، **أنا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديموقراطية**، ترجمة، شيحة، عماد، بيروت، لبنان، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2020.

15. بادي، برتران وسموتس، ماري كلود، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة، خليل، سوزان، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

16. بارني، دارن، **المجتمع الشبكي**، ترجمة، الجمعاوي، أنور، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015.

17. البخاري، حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

18. بدون مؤلف، **المسألة الجزائرية، العربي أمام المجلس الأعلى (شكاية وقعت من أعضاء المجلس البلدية من أهالي الكمونات الآتية أسماؤهم وهم واد سقان وقطار العياش وعين سمارة، قسنطينة، مطبعة مارل بروا بدورليان)**، الجزائر، 1891.

19. بدون مؤلف، **من تاريخ الحركات الاجتماعية والفكر الاجتماعي: مجموعة مقالات**، ترجمة، طنوس، شلهوب، أكاديمية العلوم السوفياتية معهد التاريخ العام، بيروت، دار الفارابي، 1987.

20. براهيمي، عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أبريل 2001.

21. برو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي،** ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1998.

22. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية،** بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2013.

23. بشارة، عزمي، **في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟،** بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2019.

24. بلحسن، عمار، المشروعية، التوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999.

25. بن أشنهو، عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة جذور التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962،** ترجمة، نخبة من الأساتذة، راجعه، شحاذة، عبد السلام، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

26. بن الشيخ، حكيم، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م-1936 م،** الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2013.

27. بن عروس، زهرة، وآخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية،** ترجمة، البيطار، غازي، بيروت، دار الفارابي، ط 1، 2002.

28. بن قينة، عمر، **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

29. بوتومور، توم، **علم الاجتماع السياسي،** ترجمة، نظمي، وميض، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

30. بوحنية، قوي وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني،** الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

31. بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،** بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.

32. بوزيد، بومدين، سلطة الرمز و"خطاب العنف" في حسن الترابي وآخرون، **الإسلاميون والمسألة السياسية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004.

33. بوشلوش، طاهر محمد، **التحولات الاجتماعية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي**، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.

34. بوعزيز، يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول: ثورات القرن التاسع عشر**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2، 1996.

35. بوكراع، لياس، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة، خليل، أحمد خليل، بيروت، ANEP ودار الفارابي، الطبعة الأولى، 2003.

36. بومغار، لطفي، ونوران، سيد أحمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق، في: الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011.

37. تاوتي، الصديق، **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2007.

38. تشيرتون، ميل، وبراون، آن، **علم الاجتماع النظرية والمنهج**، ترجمة، الجوهري، هناء، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2012.

39. تلي، تشارلز، **الحركات الاجتماعية 1768-2004**، ترجمة، وهبة، ربيع، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1، 2005.

40. تورين، آلان، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية**، ترجمة، كاسوحة، عبود، سورية، وزارة الثقافة، 2000.

41. تورين، آلان، **ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة، قبيسي حسن، بيروت، دار الساقي، الطبعة الثالثة، 2016.

42. تورين، آلان، **نقد الحداثة**، ترجمة، مغيث، أنور، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

43. توكومبي لومومبا، كاسونجو، الحركات الاجتماعية ومطلب الديمقراطية في ليبيريا ("الحركة من أجل العدالة لإفريقيا" وتحولها إلى حزب سياسي، في: محمود ممداني وامبا ديا وامبا، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، **دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي، الجزء الثاني**، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.

44. ثنيو، نورالدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، مارس، 2015.

45. الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 7، 2001.

46. جابي، عبد الناصر، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998.

47. جابي، عبد الناصر، **الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر**، الجزائر، دار الحكمة، 1995.

48. جابي، عبد الناصر، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية**، الجزائر، طبع بالرهان الرياضي الجزائري، 2001.

49. جابي، عبد الناصر، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الإجتماعية**، الجزائر، المعهد الوطني للعمل، 2011.

50. جابي، عبد الناصر، والكنز، علي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999.

51. جابي، ناصر، **الجزائر، الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، الجزائر، منشورات الشهاب، 2008.

52. جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976**، الجزائر، بدون دار نشر، 1976.

53. جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني سنة 1976**.

54. جغلول، عبد القادر، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، ترجمة، عباس، فيصل، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1982.

55. جغلول، عبد القادر، **مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط**، ترجمة، الحكيم، فضيلة، لبنان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1982.

56. جونستون، هانك، **الدول والحركات الاجتماعية**، ترجمة، زايد، أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2018.

57. الجيلالي، عبد الرحمان بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، دار الأمة، الجزائر، 2014.

58. حبيب، رفيق، **الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر**، القاهرة، سينا للنشر، ط 1، 1989.

59. حرب، علي، **التأويل والحقيقة: قراءات تأويلية في الثقافة العربية**، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 1، 1985.

60. حربي، محمد، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة، عياد، نجيب والمثاوثي، صالح، الجزائر، موفم للنشر، 2007.

61. حسن، عمار علي وآخرون، **التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي، الآثار والآفاق**، لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2012.

62. الحسني الجزائري، الأميرة بديعة، **الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف**، الجزائر، دار المعرفة، 2008.

63. حمادى، عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وايديولوجية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط 2، 1995.

64. الحيدري، ابراهيم، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، بيروت، لبنان، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2015.

65. الخطيب، سلوى عبد الحميد، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة، مطبعة النيل، ط 1، 2002.

66. خلف عبد الجواد، مصطفى، **نظرية علم الاجتماع المعاصر**، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2011.

67. خويص، منى، **رجال الشرفات دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية،** بيروت، لبنان، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2012.

68. دبوز، محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزء الأول،** الجزائر، وزارة الثقافة، 2007.

69. دراج، فيصل، الوعي الديني والوعي الطائفي، في غالي شكري وآخرون، **الإسلام والسياسة،** الجزائر، موفم للنشر، 1995.

70. درايزك، جون س ودنلفي، باتريك، **نظريات الدولة الديمقراطية،** ترجمة وتعليق، محمد، هاشم أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2013.

71. دوران، جان بيار، وفايل، روبير، **علم الاجتماع المعاصر،** ترجمة، طواهري، ميلود، لبنان، دار الروافد الثقافية، ط 1، 2012.

72. دوفرجيه، موريس، **علم اجتماع السياسة،** ترجمة، حداد، سليم، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2،2001.

73. ديلا بورتا، دوناتيلا وديايي، ماريو، **الحركات الاجتماعية مقدمة،** ترجمة، محمد صبري، نيرة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2019.

74. ذياب، محمد حافظ، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999.

75. الراسي، جورج، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر،** الجزائر، دار القصبة للنشر، 2008.

76. روسو، جون جاك، **أصل التفاوت بين الناس،** ترجمة، غانم، بطرس، الجزائر، موفم للنشر، 2007.

77. زايد، أحمد، **علم الإجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية،** مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

78. الزغل، عبد القادر، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعدية الحزبية، في: جيوفري، نويل سميث وهور، كينتين، ترجمة، جتكر، فاضل، **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دمشق، دار كنعان لدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1991.

79. زكي، أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسات**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001.

80. سارانتاكوس، سوتيروس، **البحث الاجتماعي**، ترجمة، فارع، شحادة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017.

81. سعد الله، أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.

82. سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1992.

83. سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1992.

84. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء الثالث**، الجزائر، دار البصائر، 2007.

85. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، الجزء الرابع**، الجزائر، دار البصائر، 2007.

86. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول 1500-1830**، الجزائر، دار البصائر، 2007.

87. سعد الله، أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي (المتوفى سنة 1850، صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود)**، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، طبعة ثانية، 1990.

88. سلطاني، عبد اللطيف بن علي، **سهام الإسلام**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

89. سويترز، جوزيف، وآخرون، **إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق**، ترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2016.

90. سي.غيبسون، نايجل، **فانون المخيلة بعد – الكولونيالية**، ترجمة، أبو هديب، خالد عايد، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مارس، 2013.

91. شحاتة، عصام، **ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب، 2011.

92. شريك، عبد الله والميلي، محمد، **الجزائر في مرآة التاريخ**، قسنطينة، الجزائر، طبع ونشر مكتبة البعث، 1965.

93. الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين)**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2011.

94. الشوبكي، عمرو، مقدمة الطبعة الثانية، في الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014.

95. شوفالييه، جون جاك، **تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، ترجمة، صاصيلا، محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 4، 1998.

96. شومان، محمد، **تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2007.

97. الشيخ، أبو عمران وجيجلي، محمد، **الكشافة الإسلامية الجزائرية (1935-1955)**، الجزائر، شركة دار الأمة، 2008.

98. عباس، فرحات، **الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشاب الجزائري 1930**، ترجمة، منور، أحمد، الجزائر، وزارة الثقافة، 2007.

99. عباس، محمد، **نصر بلا ثمن: الثورة الجزائرية 1954-1962**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.

100. عبد الحليم، محي الدين، **الرأي العام مفهومه وأنواعه-عوامل تشكيله -وظائفه وقوانينه -طرق قياسه وأساليب تغييره،** القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 2009.

101. عبد الرحمن، عبد الله محمد، **النظرية فى علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية،** مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.

102. عبد مرزوك، محمد الأمين احمد، **مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)،** ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020.

103. عدي، الهواري، **الاستعمار الفرنسى فى الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1960/1830،** ترجمة، عبد الله، جوزيف، بيروت، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983.

104. العربي، منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية فى القرن التاسع عشر،** الجزائر، دار المعرفة، 2006.

105. عروس، الزبير، الدين والسياسة في الجزائر "انتفاضة أكتوبر 88 نموذجا"، في غالي شكري وآخرون، **الإسلام والسياسة،** الجزائر، موفم للنشر، 1995.

106. عطية، علي أحمد، **العولمة المتوحشة رؤية لأبعاد العولمة وأخطارها على المجتمعات النامية،** ليبيا، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 2020.

107. عنصر، العياشي، التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، في: الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995.

108. عنصر، العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999.

109. عنصر، العياشي، **سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة المؤسسات الفاعلون والتحولات،** مؤسسة الكتاب الحر، الجزائر، 2020.

110. غبسون، نايجل سي، **فانون المخيلة يعد –الكولونيالية،** ترجمة، عابد أبو هديب، خالد، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، مارس 2013.

111. غدنز، أنتوني، بمساعدة بيردسال، كارين، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)،** ترجمة، الصياغ، فايز، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005.

112. الغرباوي، ياسر، **حركات التغيير والحراك الجماهيري،** بيروت، المجموعة الجيو إستراتيجية للدراسات، الطبعة الأولى، 2007.

113. غربي، علي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995.

114. غيدنز، أنتوني، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية،** ترجمة، زايد، أحمد ومحي الدين، محمد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

115. غيدنز، أنتوني، **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع: "نقد ايجابي للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع"،** ترجمة، محي الدين، محمد، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

116. غير، تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر،** ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

117. غير، تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر،** ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004.

118. فانون، فرانتز، **معذبو الأرض،** ترجمة، الدروبي، سامي والأتاسي، جمال، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2004.

119. فيلالي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية، في الرياشي، سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1995.

120. كات، ناش، **علم الاجتماع السياسي المعاصر العولمة والسياسة والسلطة،** ترجمة، الدوسري، ذيب بن محمد، المملكة العربية السعودية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017.

121. كريب، إيان، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس،** ترجمة، غلوم، محمد حسين، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

122. كيلة، سلامة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني دعوة للتدقيق، في: الصوراني، غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي،** غزة، فلسطين، مركز دراسات الغد العربي، الطبعة الأولى، 2004.

123. لوبون، غوستاف، **روح الاجتماع،** ترجمة، باشا، زغلول وفتحي، أحمد، الجزائر، موفم للنشر،2007.

124. لوبون، غوستاف، **سيكولوجية الجماهير،** ترجمة، صالح، هاشم، بيروت، دار الساقي، الطبعة العربية، الطبعة الأولى، 1991.

125. ليتيم، عائشة، **حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في الحروب الفرنسية من 1840 إلى 1962،** الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

126. ماكس، كارل، **حول الهند والجزائر،** ترجمة، الدشوني، شريف، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1980.

127. مراح، أحمد، **قضية بويعلي،** الجزائر، مطبعة النور، ط 1، 1998.

128. مراد، علي، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940 بحث في التاريخ الديني والاجتماعي،** ترجمة، يحياتن، محمد، الجزائر، دار الحكمة، 2007.

129. ملحم، حسن، **التحليل الاجتماعي للسلطة،** الجزائر، منشورات دحلب، بدون سنة نشر.

130. مهنا، محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية،** مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

131. الميلي، مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول،** تقديم وتصحيح محمد الميلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، بدون سنة النشر.

132. نايت بلقاسم، مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول،** الجزائر، دار الأمة، الطبعة الثانية، 2007.

133. الهرماسي، عبد اللطيف، الحركة الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في: حماد، مجدي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2001.

134. الهرماسي، محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 1999.

135. وزارة الإعلام والثقافة، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)،** الجزائر، 1979.

136. وطبان، عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830-1985)،** الجزائر، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل 1992.

137. ولد خليفة، محمد العربي، **الجزائر المفكرة والتاريخية أبعاد ومعالم،** الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

138. ولد خليفة، محمد العربي، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية (دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعولمة والعالمية)،** الجزائر، ثالة للنشر، 2007.

139. وهبة، ربيع، الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى، في: الشوبكي، عمرو وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014.

المجلات:

1. بصيص، الطاهر، **الخطاب الصحفي الجزائري إزاء القضايا السياسية في الجزائر دراسة في تحليل الخطاب لصحيفة الشروق اليومي،** في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 04، جوان 2015، ص ص، 281-327، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71087 .تم زيارة الموقع يوم 2024/09/20، على الساعة: 23:00.

2. بن عدة، امحمد ولكحل، محمد، **مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030،** مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، السنة 2022، ص، ص، 407،418.

3. بن عرفة، إبراهيم وعالية، بشيرة، **قراءة في انثروبولوجيا الجزائر من 1830 إلى 1962،** في مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2019، ص، ص، 71، 81.

4. بوخريسة، بوبكر، **الدولة الجزائرية الحديثة، بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي،** في مجلة إضافات العدد الثاني عشر/ خريف 2010، ص، ص، 140، 160.

5. بوعرفة، عبد القادر، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق،** مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، المجلد 01، العدد 07، السنة 2019، ص، ص، 11، 34.

6. بوليتا، فرانشيسكا وم.جاسبر، جيمس، **الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية،** ترجمة، ديب، ثائر، في: **مجلة عمران** للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 09، العدد 33، صيف 2020، ص ص، 165-198.

7. روشو، عبد القادر، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة تحديات جائحة كورونا "كوفيد-19" (دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030)،** الجزائر، جامعة تيسمسيلت، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، السنة 2021، ص، ص، 155، 174.

8. زان، مريم، **الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة،** الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، السنة 2021، ص، ص، 683، 698.

9. زمام، نورالدين، **حول سوسيولوجية المثقف الجزائري،** مجلة إضافات، العدد الأول شتاء 2008، ص، ص، 126، 141.

10. سعود، الطاهر، ومهورباشة، عبد الحليم، **المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقاربة سوسيولوجية، مجلة عمران** للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 5، العدد 18، خريف 2016، ص، ص، 93، 126.

11. سموك، علي، **المشكلة التوزيعية وعلاقتها بالعنف في المجتمع الجزائري،** في: محمد عبد الله المطوع، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، طبع جامعة الشارقة، المجلد 25، عدد 99، خريف 2008، ص، ص، 187، 207.

12. شريفي، أحمد، **تجربة التنمية في الجزائر،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 19، السنة 2009، ص، ص، 39، 65.

13. صالحي، نصيرة وقماز، شعيب، **مساعى بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001-2019)،** الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص، ص، 104، 118.

14. العدوني، عصام، **السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين وبيير بورديو،** في مجلة إضافات العدد 12/ خريف 2010، ص، ص، 28، 47.

15. عرقوب، نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها،** مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2011، ص، ص، 162، 186.

16. عروس، الزبير، التيارات السلفية بين عمق المسار التاريخي وواقع التجربة المعاصرة، في رانابير سامادا وآخرون، **الرعب والإرهاب: الدولة والمجتمع،** مجلة نقد، عدد 24، خريف/ شتاء 2007.

17. القاضي، وداد، **النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها،** في: الأصالة مجلة ثقافية، قسنطينة، مطبعة البعث، العدد 27، السنة 1975، ص، ص، 24، 49.

18. كريستلو، آلان، **المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر**، في مجلة الثقافة، السنة 11، عدد 61، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، السنة 1981، ص، ص، 41، 51.

19. لطرش، وليد وبوخاري، محمد، **أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي**، الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، السنة 2019، ص، ص، 109، 128.

20. مزريق، عاشور ومناد، العالية، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، السنة 2020، ص، ص، 207، 222.

21. معاش، الطيب، وبكاي، رشيد، **كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر، محطات تاريخية**، الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 03 العدد 01، مارس 2021، ص، ص، 192، 202.

22. مقراني، عبد المجيد، **الثورة الثقافية: كيف ولماذا؟**، في مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 22، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974.

23. المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ، **الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27، صيف 2010، ص، ص، 159، 168.

24. موشريط، إسماعيل، "نورالدين بكيس، (2018)، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء"**، في مجلة إنسانيات *Insaniyat*، عدد 88، 2020، الجزائر، نشر في الانترنت يوم 31 مارس 2021، على الموقع الالكتروني: https://doi.org/10.4000/insaniyat.23783، تم زيارة الموقع يوم 14 أوت 2024 على الساعة 21:55.

25. نايت بلقاسم، مولود قاسم، **مفاهيم وصيغ خاطئة عن تاريخنا**، في: الثقافة-مجلة، السنة 16، العدد 94، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986.

26. هيئة التحرير، **الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني على درب الشرف والوفاء**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، العدد الأول، **سلسلة خاصة**، جويلية 2012.

27. هيئة التحرير، **التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 670، ماي 2019.

28. هيئة التحرير، **تأمين حاضر الجزائر ومستقبلها**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 675، أكتوبر 2019.

29. هيئة التحرير، **تجسيد الإرادة الشعبية**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 677، ديسمبر 2019.

30. هيئة التحرير، **على نهج الشرعية الدستورية**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 671، جوان 2019.

31. هيئة التحرير، **لا صوت يعلو فوق صوت الشعب**، الجزائر، **(مجلة الجيش)**، عدد 669، أفريل 2019.

32. ياسين عبيد، وديان، **حركات الاحتجاج الاجتماعي بين الإخضاع والإقناع (دراسة ميدانية من وجهة نظر القيادات التربوية في بغداد/منطقة الزعفرانية)**، الإمارات العربية المتحدة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 53، جوان 2020، ص ص، 165-188.

الجرائد:

1.باشوش، نوارة، **متظاهرون في "جمعة المحاسبة" بالعاصمة: الشعب قرر والجيش نفذ"!**، جريدة الشروق اليومي، العدد 6134، يوم 06 أفريل 2019.

2.حويشة، حسان، **الجمعة السابعة للحراك.يوم النصر والحساب**، جريدة الشروق اليومي، العدد 6133، يوم 05 أفريل 2019.

3.سليماني، نادية، **المحامون وأبناء الشهداء والطلبة والمهندسون وموظفو العدالة بصوت واحد: يا جزائر نبنيك طوبة طوبة ومتحكمناش حكومة معطوبة**، جريدة الشروق اليومي، العدد 6124، يوم 27 مارس 2019.

دساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963،** الجريدة الرسمية عدد 64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963، المادة 08.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976،** الجريدة الرسمية عدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، الفصل السادس، المادة 82.

مراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم: 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 يتعلق بنشر نص التعديل الدستوري بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي أقره الاستفتاء الشعبي يوم 23 فيفري 1989،** الجريدة الرسمية عدد 09، المؤرخة في 01 مارس 1989، الفصل الثالث، المادة 24.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم: 96-438 مؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،** الجريدة الرسمية عدد 76، المؤرخة في 27 رجب عام 1417هـ الموافق 08 ديسمبر سنة 1996، الفصل الثالث، المادة 25.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020،** مرجع سابق، الفصل الثالث، المادة 25، الفقرتين 19 و20.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020،** مرجع سابق، الفصل الثالث، المادة 30.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم إصدار التعديل الدستوري، مرسوم رئاسي رقم: 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة**

2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية عدد 82، مؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، الفصل الأول، المادة 04.

قوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم: 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري،** الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016 م، الديباجة، الفقرتين 15 و16.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم: 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري،** الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016 م، الفصل الثالث، المادة 28.

المعاجم، القواميس والموسوعات:

1. أبو عمران، الشيخ وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة،** الجزائر، منشورات دحلب، 2007.

2. بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي/فرنسي/عربي،** بيروت، مكتبة لبنان، طبعة منقحة، 1982.

3. بودون، ريمون وبوريكو، فرانسوا، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع،** ترجمة حداد، سليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986.

4. بيشو، سيسيل وآخرون، **قاموس الحركات الاجتماعية،** ترجمة، الشافعي، عمر، مصر، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017.

5. بينيت، طوني وآخرون، **مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع،** ترجمة، الغانمي، سعيد، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.

6. خليل، خليل أحمد، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، بيروت، دار الحداثة، ط 1، 1984.

7. سبيلا، محمد والهرموزي، نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة عربي/انكليزي/فرنسي/عربي**، منشورات المتوسط، ايطاليا، الطبعة الأولى، 2017.

8. سبيلا، محمد والهرموزي، نوح، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، الرباط، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، 2017.

9. سكوت، جون، **علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية**، ترجمة، عثمان، محمد، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2009.

10. شرفي، عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، ترجمة، عالم، مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.

11. شوفالييه، ستيفان وشوفيري، كريستيان، **معجم بورديو**، ترجمة، الزهرة، إبراهيم، سورية، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

12. غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.

13. غيدنز، أنتوني وصاتن، فيليب، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة، الذوادي، محمود، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2018.

14. فيبر، ماكس، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة، هلال، صلاح، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011.

15. مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع المجلد الثاني**، ترجمة، الجوهري، محمد وآخرون، مصر، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2000.

16. مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث**، ترجمة، الجوهري، محمد، وآخرون، مصر، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى،2001.

مواقع الكترونية:

1. جدي، عبد الحليم وفلفول، عبد القادر، وبن جلول، خالد، **الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تم زيارة الموقع يوم 18 ماي 2024، على الساعة: 21:00، على الرابط: https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/50.pdf

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده**، 11 ماي 2021، تم زيارة الموقع يوم 19 ماي 2024، على الساعة: 21:00، على الرابط:

https://www.premierministre.gov.dz/ar/post/%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%87

3. المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 22 فيفري 2019**، على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في: 06 أوت 2024، على الساعة: 14:50.

4. المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 15 مارس 2019**، على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:48.

5. المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، **بيان صحفي، يوم 12 أفريل 2019**، على موقع الشرطة الجزائرية: https://www.algeriepolice.dz، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:45.

6. وزارة الدفاع الوطني https://www.mdn.dz/، تم زيارة الموقع يوم 01 جوان 2024، على الساعة: 18:00.

ثانيا. الكتب باللغة الأجنبية:

Livres :

1. Amour, Amar, **Résumé de l'histoire de l'Algérie**, Algérie, Edition RAIHANA, 2007.

2. Arezki, Saphia, De L'ALN à L'ANP. La construction de l'armée algérienne 1954-1991, préface de Malika Rahal, Alger, éditions barzakh, 2018.

3. Badie, Bertrand, and al, **International Encyclopedia of Political Science**, United States of America, SAGE Publications, volume 7, 2011.

4. Benkhadda, Benyoucef, **l'Algérie à l'indépendance. la crise de 1962,** Alger, Imprimerie Dahleb, 1997.

5. Boutefnouchet, Mostefa, **Société et modernité, les principes du changement social,** Alger, office de publication universitaire, 2004.

6. Bouyacoub, Ahmed**, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel**, in Confluences méditerranée, Institut de Recherche et D'études Méditerranée Moyen-Orient, Paris, Printemps 1997.

7. Cervera-Marzal, Manuel, **Désobéir en démocratie La pensée désobéissante de Thoreau à Martin Luther King,** Paris, Les Éditions Aux forges de Vulcain, 1re édition, août 2013.

8. Dollo, Christine et autres, **Lexique de Sociologie** ,5e éditions, Paris, Editions Dalloz, 2017.

9. Jasper, James M**, Protest a cultural introduction to social movements**, UK, Polity Press, First published, 1997.

10. Jasper, James M, **The Art of Moral Protest, Culture, Biography, and Creativity in Social Movements,** United States of America, The University of Chicago Press, 1997.

11. Jerphagnon, Lucien, **Histoire De La Rome Antique, Les Armes et Les Mots**, Paris, Librairie Arthème Fayard/Pluriel, 4e édition, 2010.

12. Kaltwasser, Cristóbal Rovira, How to define populism? Réfections on a contested concept and its use in the social sciences, in Fitzi, Gregor and others, **Populism and the Crisis of Democracy Concepts and Theory**, Volume 1, USA. New York Routledge, First published, 2018.

13. Kaltwasser, Cristóbal Rovira, Populism an Overview of the Concept and the State of the Art, in Kaltwasser, Cristóbal Rovira and al, The **Oxford Handbook of Populism**, United Kingdom, Oxford University Press, First Edition published, 2017.

14. Martinez, Luis, **L'Afrique du nord après les révoltes arabes,** Presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 2019.

15. Mişcoiu, Sergiu, **Au pouvoir par le « Peuple ». Le populisme saisi par la théorie du discours,** Paris, L'Harmattan, 2011.

16. Mudde, Cas et Kaltwasser, Cristóbal Rovira, **Brève introduction au populisme**, préface de Jean-Yves Camus, Traduit de l'anglais par Dauvergne, Benoite, France, Editions de l'Aube, 2018.

17. Mudde, Cas and Kaltwasser, Cristóbal Rovira, **Populism, A Very Short Introduction**, USA, Oxford University Press, 2017.

18. Neveu, Erik, **Sociologie Des Mouvements Sociaux**, France, La Découverte, 2002.

19. République Algérienne Démocratique Et Populaire, **Déclaration du Congrès de Tripoli,** Juin 1962.

20. Rosanvallon, Pierre, **Le Siècle Du Populisme : Histoire, Théorie, Critique,** Editions Seuil, Paris, 2020.

21. Tarrow, Sidney G., **Power in Movement ; Social Movements and Contentious Politics,** Cambridge University Press, New York, USA, Third Edition 2011.

22. Tilly, Charles, **From Mobilization to Revolution**, New York USA, New bery Award Records, First Edition, 1978.

23. Touraine, Alain, **La Voix et Le Regard,** Paris, Les Editons de Seuil, 1978.

24. Touraine, Alain, **Sociologie de L'action,** paris, Editions du Seuil, 1965.

25. Touraine, Alain, **Le Communisme Utopique : le Mouvement de Mai 1968**, France, Editions du Seuil, 1972.

Revues :

1. Chikhi, Said**,** **Grève et société en Algérie : 1969-1985**, Cahiers du CREAD N°6, 2ème trimestre 1986, Publiée 30 juin 1986. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticlepdf/22/1/6/22286#:~:text=Le%20nombre%20de%20gr%C3%A9vistes%20est,travailleurs%20en%201980%5B1%5D. site visité le : 02/08/2024 à 20:40.

2. Le Saout, Didier**,** **Les Théories des Mouvements Sociaux. Structures, Actions et Organisations : les analyses de la protestation en perspective**, Algérie, Revue Insaniyat, Numéro 08, 1999.

3. Guy Vaillancourt, Jean, **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux : l'approche D'Alain Touraine. Note critique,** Montréal, Revue Cahiers De Recherche Sociologique, N° 17, 1991.

4. Kara, Rabah, **Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique,** in Revue Cahiers Economiques, Volume 8, Numéro2, 2018. Revue sur :https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/374/8/2/51690

5. Ouerdane, Amar, la « crise berbériste » de 1949, un conflit à plusieurs faces, in Chaker, Salem et autres, **Berbères, une identité en construction,** Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N° 44, 1987, sur le site : https:// www. persée.fr.

6. Zarca, Bernard, **Mannheim Karl, Le problème des générations (compte-rendu),** France, Revue française de sociologie, éditions du CNRS, janvier - mars 1992, N° 33-1, p, 131. Sur https://www.persee.fr/doc/rfsoc_0035-2969_1992_num_33_1_4136.

Dictionnaire :

1. Boudon, Raymond et Autres, **Dictionnaire de Sociologie**, France, impression Bussière, 2005.

2. Etienne, Jean et autres, **Dictionnaire de Sociologie**, Paris, HATIER, 2004, p, 330.

3. Marshall, Gordon, **A Dictionary of Sociology**, New York, Oxford University Press, Second edition 1998.

4. Un Comite D'officiers De Toutes Armes, **Nouveau Dictionnaire Militaire**, Librairie Militaire De L. Baudoin, Paris, 1892, (Digitized by the Internet Archive in 2010 with funding from University of Ottawa).

Sites Electroniques :

1. Boucher, Jacques, **Les mouvements sociaux Réflexion à partir des théories de l'action collective et de la régulation** in : https://depot.erudt.org//id/001769dd. site visité le 02/09/2024 à 14:00.

2. Despinasse, Fabien, **La Mobilisation Sociale Sous Une Nouvelle Forme : Enjeux Et Défis Des Réseaux Sociaux, sur : https://www.institut-crises.org/post/la-mobilisation-sociale-sous-une-nouvelle-forme-enjeux-et-d%C3%A9fis-des-r%C3%A9seaux-sociaux**. site visité le : 26/07/2024, à 23:40.